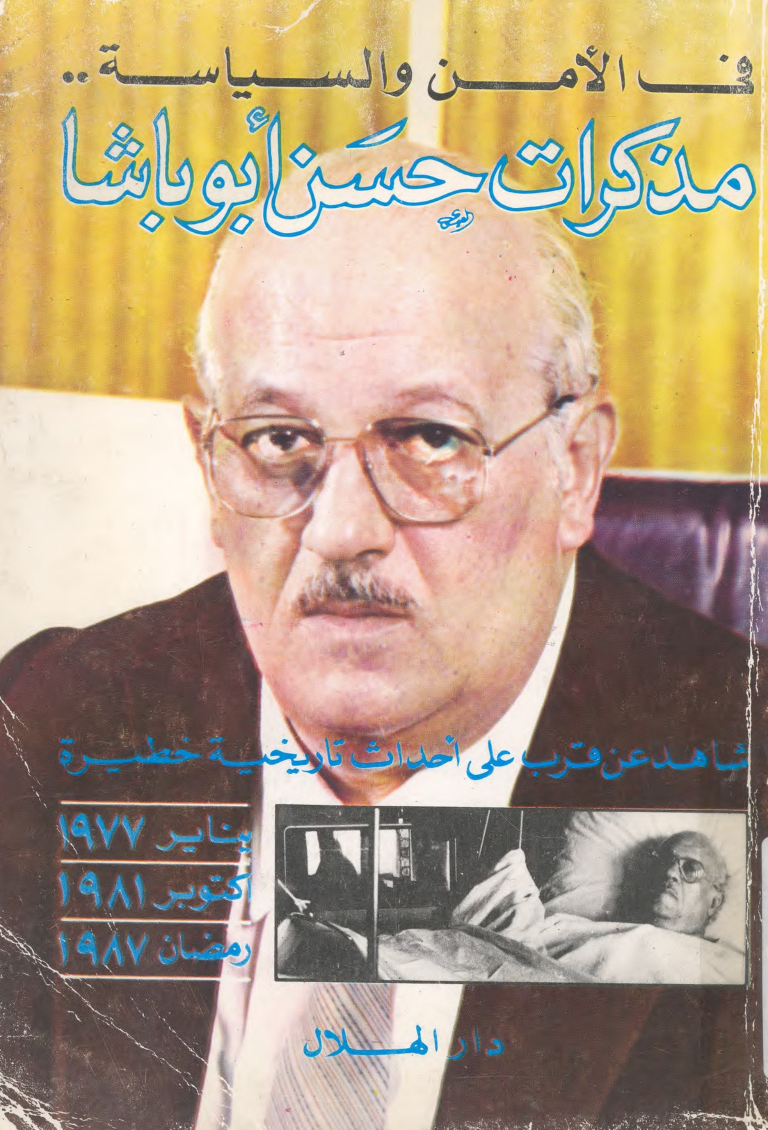

في الأمن والسياسة..
مذكرات اللواء حسن أبو باشا
شاهد عن قرب على أحداث تاريخية خطيرة
يناير ١٩٧٧
أكتوبر ١٩٨١
رمضان ١٩٨٧
دار الهلال

مذكرات

حسن أبو باشا

في الأمن والسياسة

يناير ١٩٧٧
أكتوبر ١٩٨١
رمضان ١٩٨٧

دار الهلال

الرجل .. وتجربته ..!!

بقلم : خالد محمد خالد

الرجل الذى عاد إلى الحياة من "ثقب إبرة" يدعونا لسماع شهادته ، ورؤية تجربته ـ كرجل أمْنٍ عايش السياسة .. ورجل سياسة احترف الأمن :

ولعلكم ستتسألون : ماذا تعنى بقولك : عاد إلى الحياة من ثقب إبرة ..؟؟

ويجيبنا عن هذا التساؤل الطبيب الألمانى الكبير الذى أطلق هذه العبارة ، بعد أن أبلى بلاءه الحسن فى الإشراف على علاج ، بل إنقاذ مريضه الذي تلقَّى فى كل أنحاء جسده حشداً من الرصاص المدمر والقاتل ..

وحيث لبث ستة أشهر يتلقى مبضع الجراحين فى سباق عنيد بين جسده المتهتك الوهنان .. وبين المبضع الجوَّال المنهك هو الآخر من كثرة ماصَال فى الجسم المتداعى وجال ..!!!

● ● ●

نظر الطبيب الألمانى "بروفيسور كلاودى" إلى المريض الذى فُكَّت عنه ضماداته ، وزال عن وجهه شحوبه ، وبللت بسمةٌ ندية شفتيه اللتين كان يكسوهما الجفاف .. ثم نظر الى الأطباء الحافين حوله ، وقال :

ـ "إن حسن أبو باشا ، قد عاد إلى الحياة من ثقب إبرة ..." !!!

وهو يريد أن يصور جسامة وفظاعة الجريمة التى كانت النجاة منها ضربا من المستحيل ..!!

ذلك أن كمية الموت التى غزت جسده كله ، لم تكن لتهزم أمام جميع محاولات الأطباء والجراحين ..!!

وكان لابد ـ بكل مقاييس الحياة والموت ـ أن يفقد الحياة ، ويغادرها متأبطا ذراع الموت إلى يومه الأخير ..!!

ولقد فعل ... بيد أنه ما كاد يقف على حافة المنية حتى قرر أن يعود ..!!

ولكن كيف ، واحتمالات الموت تحاصره وتدثره ..؟؟!!
سيعود ـ ولو من "ثقب إبرة" ..!!
سيعود ـ لأن لله عبادا ، إذا أرادوا .. أراد ..!!

وهو بما وقع عليه يومئذ من ظلم مبين .. وبما ألح به على الله فى ضراعة المؤمنين ، تبوأ مكانا بين أولئك العباد ..!!

● ● ●

هذا هو "حسن أبو باشا" الذى ترصده نفر من القتلة فى مساء ـ ٥ مايو ١٩٨٧ ـ وهو عائد من وليمة إفطار رمضانية عند السيدة كريمته ، وزوجها الأمثل الدكتور "حسام البدراوى" .. ولقد كانت عودته إلى الحياة دليلا ناصعا على أن مصاير الناس جميعا عند مليك مُقتدر .. وأن الذين يخرجونه من الحساب ، يخطئون الحساب ..!!

ولو كان لى من الأمر شيء لأخذته من سرير المستشفى ـ بعد أن أبَلَّ وعوفى ـ ألى كرسى الوزارة ؛ ليلقى القدر العظيم به درسه البليغ للذين أحكموا محاولة اغتياله قائلا لهم :

انظروا ـ هاهو ذا من أردتم منازعة الله فيه !! يعود إلى الحياة ، وإلى مسئوليات الحكم ، حاملا من جديد أعباءه الثقال .. ساخرا من جريمتكم ، متحديا تطرفكم .. فتعلموا الدرس جيدا .. واذكروا أن الله غالب على أمره .. ولكنكم لا تعقلون ....!!

● ● ●

في صباح اليوم التالى للأمسية الكئيبة التى حاولوا فيها اغتياله ، كنت أَدْلِفُ إلى غرفته الشاحبة والممتقعة والعابسة .. وما إن رآنى حتى قال :

ـ "شايف ياأستاذ خالد ؟؟ ماذا صنعت لهم حتى يكافئونى بهذا العدوان الأثيم .. "؟!!

ولم أجد كلمات أعقب بها على احتجاجه الأسيف .. فقد كانت شفتاى تتلقيان القطرات المالحة من دموعى المنثالة ..!!! واكتفيت بمسح جبهته بكفى اليمنى متمتما بدعاء سيدنا الرسول ـ صلى الله عليه وسلم :

"باسم الله الذى لا يضر مع اسمه شىء فى الأرض ولا فى السماء ، وهو السميع العليم .. أسأل الله العظيم ربَّ العرش العظيم أن يشفيك .. اللهم ربَّ الناس . أذهب الباس . اشفِ وأنت الشافى . لا شفاء إلا شفاؤك . شفاء لا يغادر سقما" ..

كانت أنباء الجريمة مفزعة ، وبدا التفاؤل صفقة خاسرة ، ومغامرة بائرة .. إذ كيف ينجو من انفجار الرصاص المقذوف فى عظمة فخذه اليمنى الرئيسية ، فأحالتها إلى مزق ونثارات .. وفتتتها إلى أربع وثلاثين قطعة !!! ثم استقرت بقاياه فى عظام الحوض .. ثم جاء دور المضاعفات ؛ فإذا جلطات كثيرة تغلق الرئتين .. ويهوى ضغط الدم إلى درجة الاحتضار .. ثم تقف الكليتان عن العمل تماما لمدة شهر .. وتتبعها فى التوقف الكبد .. ثم يفقد الإبصار شهرا كاملا .. ويفقد الذاكرة خمسة عشر يوما .. ويستدعى الأطباء المشرفون على علاجه فى يأس .. يستدعون أولاده من القاهرة ثلاث مرات لتوديعه ؛ فقد انطفأ كل أمل لهم فى الشفاء ..!!

كيف عاد هذا المتداعى إلى الحياة ؟؟ تلك إرادة الله ليجعل منه آية تقول للذين يهدمون ما يبنى .. ويميتون ما يحيى .. ويقضون فى مصائر خلقه بهواهم المريض ، وحقدهم الأسود ، وغبائهم النزق ، إنهم ليس لهم من الأمر شىء .. وإنهم لا يقامرون بحياتهم الآثمة والمتورطة فحسب .. بل يقامرون أيضا بسمعة الدين وسلامة الوطن .. وستكون عاقبة أمرهم خسرا ..!!!

ومن قبل محاولة اغتياله ، جاءوا بغلام مُراهق فى السابعة عشرة من عمره ليشهد ما لقنوه إياه ـ أن اللواء حسن أبو باشا ، قام أثناء تحقيقه معه بتمزيق المصحف الشريف .. وإلقائه على الأرض .. ثم داسه بقدميه "...!!!"

أهذا إسلام ؟؟ أهؤلاء مسلمون ؟؟

لمثل هذا ، يذوب القلب من كمدٍ
إن كان فى القلب إسلام وإيمان

● ● ●

هذا هو الرجل الذى أقدمه فى هذه السطور ..
فماذا عن ذكرياته ، أو مذكراته ..؟؟

ليس من صالحى أن أعتاق شوق القراء إلى مطالعتها .. ومن ثم سأكتفى ببضع إيماءات إليها ، وبعض ومضات منها ، تدل عليها ..!!

ولكن قبل ذلك دعونى أحدثكم : كيف تآخينا ـ هو ، وأنا ..؟؟ ـ فقد سعدت بمعرفته فى الشهور الأولى من توليه وزارة الحكم المحلى .. أو ما يسمى الآن "الإدارة المحلية" .. ومن أول لقاء غمرنى إحساس بهيج بأننى عثرت على مجموعة من الأصدقاء فى صديق واحد ..!!

وقضينا ـ ولا نزال ـ نتبادل الزيارات ، ويوثق عرى صداقتنا عشقنا المشترك للحرية .. وإيماننا الحق بالديمقراطية ..!! وأشهد : ما التقينا يوما إلا بادر فأخذ بزمام الحديث كى يوجهه شطر القضية الكبرى ـ الديمقراطية ...!!

وقد تختلف معه فى بعض التفريعات ، أو التحفظات المرحلية لكن تبقى الديمقراطية كقضية ، هى "الوطن الأم" لفكره السياسى .. ومنهجه الحضارى .. ورؤاه الإصلاحية ..!! وحين يتحلى رجل الأمن ، والضبط والربط بهذه السمة العظيمة ، فإنه يكون لاريب رجلا عظيما ..!!

● ● ●

فى مذكراته هذه ، يكاد يرفض الحديث عن نفسه إلا حين يكرهه السياق والأحداث على أن يرفع عنها الستار ، فيرفعه على استحياء ..!!

ذلك أنه ـ كما يقول فيها ـ لم يرد تقديم سيرة شخصية .. وإنما ركز على دلالات هامة لأحداث تاريخية ، لها أهميتها فى الماضى ، وأبعادها فى المستقبل .. وهو لهذا ـ كما يقول أيضا ـ يتوخى عمق الصورة وتأكيد ملامحها ، كى تظهر فى النهاية غير قابلة للتشويه أو التأويل .. ورجل الأمن هذا ، له وجهة نظر وفلسفة تجاه التاريخ والأحداث والناس ..

ولنطالع قوله فى مذكراته : "أثبتت حقائق التاريخ أن الأحداث الهامة فى تاريخ الشعوب لا تأتى من فراغ .. وإنما تسبقها دائما مقدمات يطول مداها ، أو يقصر .. وتتوقف على عمق تفاعلاتها أبعاد الحدث ومدى تأثيره الفورى والمستقبلى ..

ثم يحدثنا عن منهجه فيقول : "إن شهادتى محكومة بالاعتبارات التى تحكم أى شهادة .. وهى أن زوايا الرؤية تحدد نطاق هذه الرؤية .. فشهادتى من أساسها شهادة رجل أمن وسياسة ، أدرك بحكم التجربة أن الأمن فى أى مجتمع لا ينفصل عن الظروف الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية التى يمر بها المجتمع .. وإذا كنت سأتحدث فى هذه المذكرات عن أحداث وقضايا محددة ؛ فإن البحث فى المقدمات والظروف التى مهدت لها ، وأحاطت بها ، سيحتم علينا أن نتعرض بالتنقيب والاستقصاء خلال مراحل سابقة لكى نصل إلى أعماق وجذور ما تعرض له من أحداث واقعية متجنبا تماما كل الأسرار التى تتعلق بالأمن القومى" ..

ووفق هذا المنهج الذى يدل على ثقافة واسعة لصاحبه ، يمضى السيد "حسن أبو باشا" الوزير ـ سابقا ـ للداخلية ، ثم للحكم المحلى .. مزيحا الستار عن كثير من الحقائق المخبوءة .. وممسكا بتلابيب الإرهاب والعنف فى جذورهما الغائرة ، وأصولهما البعيدة ..

ومذكرا دائما بأن غياب الديمقراطية كان المسئول الأول ـ وربما الأوحد ـ عن كل ما أصاب مصر ـ وما سوف يصيبها ـ من أزمات ، ومشكلات ، ومخاطر ، إذا لم تجد ديمقراطيتنا تكاملها وكمالها .. وإذا لم نرفض تماما كل نقص فى نفوذها ..!!

● ● ●

وبعد ، فلا أدرى عن أيهما أعتذر ـ الإطالة .. أم التقصير ..؟؟ على أية حال ؛ يستطيع الصديق العزيز أن يتقدم إلى القراء ؛ حاملا كتابه بيمينه .. تالياً عليهم تجربة حياته ونبأ يقينه .. مرددا فى صدق هو له أهل ، قول ربنا الكبير ..

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت"

"وما توفيقى إلا باللـــه"

"عليه توكلت .. وإليه أنيب"

●

تمهيد

ـ ترددت لفترة طويلة فى حقيقة الأمر قبل أن أبدأ فى خوض هذه التجربة ، وأعنى بها إخراج هذه المذكرات إلى حيز الوجود .

فقد اعتدت أن أعمل دائما فى صمت ولم يرد على خاطرى فى يوم من الأيام أن أقوم بمثل هذا العمل ، ولكن كثيرا من الأصدقاء على اختلاف مواقعهم ألحوا أن أتخلى عن هذا التردد وأن أكتب شهادتى للتاريخ ، وكانت وجهات النظر التى ساقوها أنه التزام معنوى بل التزام وطنى أن يتقدم للشهادة من كان له دور عام ، خاصة من عايش أحداثا بعينها ولها أهميتها التاريخية وستكون دائما من المنعطفات التى يقف أمامها المؤرخ بالتمحيص والاستقصاء والتحليل ، ولا سبيل أمام المؤرخ لجمع مادته إلا وثائق هذه الأحداث وشهادات من عايشوها ووقفوا على وقائعها ، لكى يأتى التدوين فى النهاية محيطا بكل الجذور والزوايا المحددة للأبعاد الحقيقية لكل حدث ، بعيدا عن الظواهر التى يمكن أن تكون متأثرة بهوى أو ميل أو مصلحة ، وكلما تحقق ذلك ، تحقق عمق الصورة ، وتأكدت ملامحها لكى تظهر الحقائق فى النهاية غير قابلة للتشويه أو التأويل .

ومع قوة هذه الحجة وسلاسة منطقها فقد ظل التردد يصاحبنى والإحجام عن خوض التجربة يحول بينى وبين مجرد التفكير فى أن أبدأ المحاولة ، وفى حقيقة الأمر ، لقد كان وراء هذا التردد والاحجام أسباب كثيرة :

أولها : إشفاق على النفس من الجهد الشاق الذى تفرضه التجربة .

وثانيها : أننى أرفض أن أكتب مذكرات يكون محورها شخصا بذاته .

وثالثها : أننى أعرف مقدما الأشواك التى سأسير عليها والتى تحيط بمثل هذا العمل وتضاعف من صعوبته وحساسيته .

محاولة الاغتيال

ـ ومع كل ذلك فقد طرأ على مجرى حياتى ما لم أكن أتوقعه ، فقد تعرضت لمحاولة اغتيال غادرة فى ٥ مايو عام ١٩٨٧ مساء أحد أيام شهر رمضان المعظم ، ولكن إرادة الله جل علاه كانت فوق إرادة من اتهموا بخيال أسود ومريض وكاذب ، ثم حاكموا وأصدروا الحكم وقاموا بتنفيذه وكل ذلك فى الظلام الدامس كأننا فى مجتمع غابة ، ولكن الحياة كتبت لى بإرادته سبحانه وتعالى .

ولقد نتج عن الإصابات التى لحقت بى إجراء عدة عمليات جراحية فى مصر والخارج ، واستمر علاجى مدة ستة أشهر متتالية كنت طريح الفراش خلالها .

وخلال تلك الفترة الطويلة لم يكن أمامى إلا أن استغرق فى التفكير والتأمل مستعرضا حياتى الوظيفية والسياسية منذ بدايتها وحتى محاولة الاغتيال .

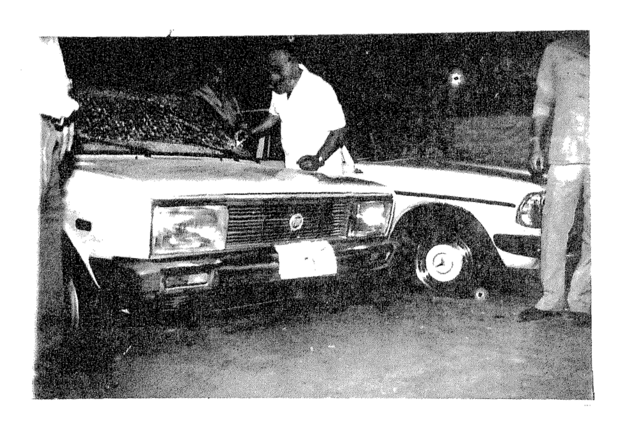
ولقد تغلب على تفكيرى فى نهاية الأمر الاتجاه إلى أن أبدأ هذه التجربة اقتناعا بأن هناك من الأحداث الهامة التى لها الكثير من الدلالات والمؤشرات التى يجب أن نقف أمامها لكى نستخلص منها العبر والدروس المستفادة .

وكان تفكيرى أن هذا التوجه كفيل بأن تخرج هذه المذكرات إلى حيز الوجود بعيدة عن السيرة الشخصية وإنما مركزة على دلالات هامة لأحداث تاريخية لها أهميتها فى الماضى ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى المستقبل .

وكان تفكيرى أيضا أننى بذلك العمل أرضى ربى سبحانه وتعالى الذى أرادت حكمته وقدرته ـ وبتوفيق منه جل علاه ـ أن أصل فى مواقعى الوظيفية والسياسية إلى شغل تلك المناصب على مستوى القيادة العليا كنائب لمدير مباحث أمن الدولة فى مايو ١٩٧١ ، ثم مديرا لذلك الجهاز فى ابريل ١٩٧٥ وحتى يوليو ١٩٧٧ .

ثم عودة ثانية لإدارة نفس الجهاز فى الأيام الأولى التى أعقبت اغتيال الرئيس الراحل السادات لمواجهة أوضاع خطيرة من التردى الأمنى فى أكتوبر عام ١٩٨١ ، ثم وزيرا للداخلية فى يناير عام ١٩٨٢ ، ثم وزيرا للحكم

محاولة الاغتيال فى شهر رمضان المبارك



المحلى في يوليو ١٩٨٤ ، حتى تركت المنصب الوزارى فى التعديل الذى تم في نوفمبر ١٩٨٦ .

وكان دافعى أيضا أن أبدأ هذه المحاولة إبراءً لذمتى أمام كل مواطن على أرض مصر من حقه أن يعرف الحقيقة ، ثم إرضاءً لضميرى مادام يمكننى أن أبصر ببعض الأضرار التى يمكن أن يتعرض لها الوطن .

فقد أثبتت حقائق التاريخ أن الأحداث الهامة فى تاريخ الشعوب لا تأتى من فراغ ، وإنما تسبقها دائما مقدمات يطول مداها أم يقصر ، ويتوقف على عمق تفاعلاتها أبعاد الحدث ومدى تأثيره الفورى أو المستقبلى ، ويخطىء من يظن أن مثل تلك الأحداث تقع بصورة عارضة بعيدة عن تراكمات سابقة ، كما أنها بدورها يمكن أن تمثل مقدمات لتطورات مستقبلية ، يتوقف مداها هى الأخرى على مقدرة استيعاب مغزى ما سبقها من أحداث ومعالجة أسبابها .

فتلك هى حكمة التاريخ الذى تتوالى مراحله فى تداخل حتمى ، لتؤثر كل مرحلة سلبا أم إيجابا فيما سيتلوها من مراحل بقدر القدرة على استيعاب تلك السلبيات ، وإذا أخذنا التاريخ القريب نموذجا لهذه الرؤية ، فإننا نجد أن ثورة يوليو ـ مثلا ـ لم تأت من فراغ ، وإنما سبقتها مقدمات تفاعلت وتراكمت على المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، أدت جميعها إلى تردٍ سياسى واجتماعى كان من أسباب إشعال هذه الثورة ، كما أننا يمكن أن نعزو أسباب مؤامرة أكتوبر عام ١٩٨١ إلى مقدمات تراكمت طوال مرحلة حكم الرئيس الراحل السادات وانتهت تفاعلاتها بتلك الأحداث الدامية التى كادت تعصف بكيان البلاد .

ولعلى أعلم مقدما أن بعض ما سأقوله سيغضب ذلك الطرف أو ذاك الجانب ، وقد أشفق علىّ البعض فعلا من الهجوم الذى يمكن أن أتعرض له من بعض الأطراف ، ولكن اقتناعى العميق انتهى إلى أننى وقد بدأت المحاولة واستهدفت منها وجه ربى ثم بلدى فليس أمامى إلا أن أعد القارىء ، بأن تأتى كل كلمة أسطرها معبرة عن واقع عايشته أو وجهة نظر استخلصتها من هذا الواقع دونما زيادة أو نقصان .

كما أننى أبادر هنا ، فأقول إن شهادتى محكومة بالاعتبارات التى تحكم أى شهادة ، وهى أن زوايا الرؤية تحدد نطاق هذه الرؤية ، فشهادتى من أساسها شهادة رجل أمن وسياسة أدرك بحكم التجربة والممارسة الطويلة ،



اللواء حسن أبوباشا بعد محاولة اغتياله

أن الأمن فى أى مجتمع لا يمكن أن ينفصل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يمر بها هذا المجتمع ، وهى ليست بطبيعة الحال شهادة رجل اجتماع أو رجل اقتصاد أو مؤرخ ، وقد تأتى وجهة النظر التى أتعرض لها بالاستقصاء والتحليل ، مستندة إلى العوامل الواقعية أكثر مما هى مستندة حرفيا إلى نظريات فكرية أو أكاديمية ، ولكننى على وجه اليقين لا أدعى بأننى أثير مفاهيم جديدة تتناقض مع النظريات العلمية ، وإنما كلما جاء الاستقصاء والتحليل معبرا عن الواقع الحقيقى ، أمكن إسناده فى النهاية إلى أساسيات علمية فى مجالاتها المختلفة .

وهنا لابد من أن أبادر فأقول إننى لا أكتب مؤلفا وثائقيا ، وإنما أتعرض لأحداث ومواقف لها أبعادها المختلفة وقد عايشتها جميعها لحظة بلحظة ويوما بيوم فى جمع دقائقها ووقائعها ، وكانت لها مقدماتها التى تفاعلت وتراكمت لكى تفرز فى النهاية تلك الأحداث والمواقف وتؤثر على التطورات التى اقترنت بها .

بعيدا عن الأسرار

وإذا كنت سأتحدث فى هذه المذكرات عن أحداث وقضايا محددة ، فإن البحث فى المقدمات والظروف التى مهدت لها وأحاطت بها ، سيحتم علينا أن

نتعرض بالتنقيب والاستقصاء خلال مراحل سابقة وتحليل الملابسات التى أحاطت بها ، لكى نصل إلى أعماق وجذور ما نعرض له من أحداث واقعية ، كما أننى وضعت نصب عينى أن يأتى البحث والاستقصاء بعيدين عن أسرار تتعلق بالأمن القومى لا يجوز لى أن أتناولها على وجه الإطلاق ، وفى الوقت نفسه فإننى أعرض كل ذلك من منطلق رؤية شخصية بمنظور أمنى وسياسى ، وإذا كان البعض من الكتاب - وهم جميعا موضع التقدير والاعتزاز - قد تناول هذه الأحداث فى مذكرات أو كتب نشرت لهم ، فقد تجردت تماما من أى قراءة لى حول هذه الموضوعات ، لكى يأتى ما أتناوله عنها من دقائق وتفصيلات معبرا تماما عن تقديرى الشخصى لهذه الموضوعات ، ولعل هذا التفسير يتفق إلى حد كبير مع مقولة للراحل الكريم الدكتور طه حسين وردت فى كتابه المعنون « مستقبل الثقافة فى مصر » أشار فيها إلى أنه : « عندما يبحث الباحث فى أى موضوع أدبى ، يجب عليه أن يتجرد من أى اطلاعات له ويدخل إلى الموضوع بفكره الخالص غير متأثر بأى آراء أو كتابات عن الموضوع نفسه » ، وأعتقد أن المنهج نفسه يمكن الأخذ به فى بحث وتحليل القضايا السياسية الهامة ، وتبقى ملاحظة أخيرة ، ذلك أننا عندما نسعى فى الاستقصاء إلى العودة للوراء بحثا عن الجذور ، فقد نستشهد ببعض ما كتب حول نقاط بعينها لمؤلفين آخرين كتبوا عن الموضوع نفسه ، ولكن كل ذلك يتم فى أضيق نطاق ممكن .

أحداث يناير ٧٧

وعلى سبيل المثال ، فلا يمكن أن نتحدث عن أحداث يناير ١٩٧٧ دون أن نتعرض إلى الملابسات التى أحاطت بانتقال السلطة للرئيس الراحل السادات ، والتي بدأت بأزمة الصدام مع من أطلق عليهم مراكز القوى ، ولكى نعرض لتأثير هذا الصدام على توجهات الرئيس الراحل السادات ، لابد من أن نعرض لبعض جوانب التطورات السياسية خلال مرحلة الرئيس الراحل عبدالناصر وتأثيرها على مجريات الأمور بعد وفاته .

مؤامرة أكتوبر ٨١

كما أننا عندما نتعرض لمؤامرة أكتوبر ١٩٨١ لابد من أن نبحث وراء نشأة العنف باسم الدين فى مصر ، وكيف دخل التيار السياسى تحت الرداء الدينى فى لعبة التوازنات السياسية سواء قبل ثورة يوليو أم بعدها ، ثم لابد

من أن نعرض لماذا أعطى الرئيس الراحل السادات الضوء الأخضر للتيار السياسى الدينى ، وكيف انتهى الأمر باغتياله على يد هذا التيار ، ثم من الأهمية بمكان أن نعرض لتفصيلات مؤامرة أكتوبر وحلقاتها المتتالية ، ولماذا فشلت ولم تصل إلى غايتها ، مستندين فى أغلب الوقت إلى حيثيات حكم محكمة الجهاد التى نظرت هذه القضية ، كذلك نعرض لأسباب الأزمة الطائفية وكيف انتهت بالتحفظ على البطريرك فى دير الأنبا بشوى ، ثم نعرض لفلسفة الحوار الدينى مع فكر التيار المتطرف تحت الرداء الدينى ودوافعه كأسلوب جديد فى مواجهة هذه الظاهرة التى تمتد إلى ما يقرب من نصف قرن مضى ، وأخيرا ماذا يمكن عمله للخروج من هذا المأزق الذى تخلقه هذه الظاهرة على الاستقرار والشرعية ؟

البعد الديمقراطى

كما أننا عندما نتعرض للبعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية بعد تولى الرئيس مبارك مسئولية الحكم فى أعقاب ذلك التردى السياسى والانهيار الأمنى الذى انتهى باغتيال الرئيس الراحل السادات ، لابد من أن نتعرض للمهام الأولى لنظام الرئيس مبارك لمعالجة الأوضاع الداخلية ، وخلق مناخ جديد يفسح المجال لحرية الحركة السياسية ، ومن الأهمية أن نعود هنا للوراء لنعرض ملامح التطبيق الديمقراطى قبل ثورة يوليو وبعدها حتى اغتيال الرئيس الراحل السادات ، ثم نتعرض لأول انتخابات تتم فى عهد الرئيس مبارك ودلالاتها ، وهل استوعبتها القوى السياسية أم انحصرت نظرتها فى المصلحة الحزبية السريعة ؟ ثم نعرض دور الحكم المحلى فى توسيع مساحة الممارسة الديمقراطية وتعميق تطبيقاتها ، وأخيرا نتحدث عما يطلق عليه أزمة الديمقراطية فى مصر ، وما المخرج إذا كان هناك أزمة ؟

ولقد يسأل البعض لماذا اختيار هذه الموضوعات الثلاثة بذاتها لتكون موضوع هذه المذكرات ، فهناك الكثير من الأحداث الأخرى التى عايشها كاتب هذه السطور بحكم المواقع التى شغلها ، لماذا لا يكتب عنها أيضا ؟ ولكننى فى حقيقة الأمر فكرت كثيرا فى المحتوى الذى تضمه هذه المذكرات وأركز عليه ، ورأيت فى نهاية الأمر - وأرجو أن أكون مصيبا - أنه من الأفضل كثيرا ألا نقف عند الجزئيات أو المتفرقات من الأحداث والمواقف التى يموج بها أى مجتمع ، وإنما يجب أن نتجه مباشرة إلى الكليات التى تمثل قضايا محورية أو حاكمة ، خاصة أن تناولنا لهذه القضايا سيحتم علينا

أن نتناول كثيرا من المقدمات البعيدة والقريبة التى مهدت لها ، وبذلك تتسع دائرة البحث والتحليل لتشمل تلقائيا كثيرا من الجزئيات والتفصيلات ، وبذلك نغطى جانبا كبيرا من التطورات التى أحاطت أو اقترنت بهذه القضايا .

باب المجهول

ولعلى أضيف إلى كل ذلك إيضاحا آخر يفسر لماذا اعتبرت هذه القضايا الثلاث بمثابة قضايا محورية أو حاكمة ؟ ، ولماذا نركز عليها فى هذه المذكرات لتكون هى بذاتها الموضوع المحورى الذى تدور حوله كل التفصيلات والتحليلات ؟ ، فقد كان التقدير أن قضيتين من القضايا الثلاث المشار إليها ، وأعنى بهما أحداث يناير ١٩٧٧ ومؤامرة أكتوبر ١٩٨١ ، تمثلان ظاهرتين أساسيتين ليس لهما مثيل منذ قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فكلتاهما استهدفت لأول مرة ، فى مدة لا تتجاوز خمس سنوات ، إسقاط الشرعية الدستورية القائمة من خلال العمل الاثارى بين الجماهير أو من خلال العنف والاغتيال تمهيدا لإشعال ثورة شعبية أيضا ، وذلك باستثناء محاولة اغتيال الرئيس الراحل عبدالناصر عام ١٩٥٤ ، ولنا حديث عنها فى الفصل الثانى ، وفى المرة الأولى كان لأقصى اليسار المتطرف دور كبير فى التفجير والتصعيد ، وفى المرة الثانية كان أقصى اليمين المتطرف هو المخطط والمفجر ، وفى كلا الحدثين كان باب المجهول سيفتح على مصراعيه لتواجه البلاد مصيرا لم يكن من اليسير على أى محلل أن يتنبأ بنتائجه أو تداعياته ، فهل يترك مصير أمة لتقرره جماعة تنتمى إلى ذلك الفكر أو ذاك ، وتسعى فى تدبيرها وتخطيطها خلف استثمار بعض المشكلات الداخلية للقفز على السلطة من خلال العمل التآمرى أو الانقلاب ؟ ، أم أنه قد آن الآوان ليرسخ فى وجداننا جميعا أن الاستقرار الدستورى أصبح مسألة حياة أو موت لهذا الشعب ، وأنه الكفيل بتعميق الممارسة الديمقراطية يوما بعد يوم ، حتى نتجه بكل قوانا لمعالجة أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هذا المنطلق نفسه تحددت القضية الثالثة لهذه المذكرات ، وأعنى بها قضية البعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية وتطوراتها بعد مؤامرة أكتوبر ، تلك التطورات التى فتحت الباب ثانيا للممارسة الديمقراطية بمنطق جديد مستفيدا إلى حد كبير من دروس الماضى ، ونأمل جميعا أن تتسع مساحتها يوما بعد يوم فى أفضل مناخ صحى ، يقفل الباب تماما أمام أى محاولات تسعى إلى إعادة العجلة إلى الوراء .

الحقيقة .. وحدها

تلك هى محاور شهادتى والهدف منها ، وأحسب أن دواعى التجرد فيها أوسع من نوازع الانحياز إلى هذا الرأى أو ذاك أو هذه المجموعة أو تلك ، فأنا أكتبها وقد تجاوزت بحمد الله الخامسة والستين من عمرى ، وبعد أن انتهيت من أداء رسالتى العامة ، ولامطمع لى الآن ، إلا ذلك الشعور بالسعادة الذى يستشعره الشاهد عندما يقرأ فى عيون سامعيه « لقد كان الرجل شاهد صدق » ، وهذا ما أسعى إليه ، ويعمق من التزامى بالحقيقة ، والحقيقة وحدها بقدر ما تطيق القدرة على التركيز والتشخيص والتحليل ، وماتوفيقى إلا بالله .

حسن أبوباشا

أحداث يناير ١٩٧٧

● كانت أحداث هذا الشهر أحد المنعطفات الهامة فى مرحلة حكم الرئيس الراحل السادات ، بل إنها بجميع المقاييس تعتبر أحد أهم الأحداث التى لها دلالاتها الكثيرة منذ قامت ثورة يوليو ، فهى المرة الأولى منذ قيام هذه الثورة عام ١٩٥٢ التى خرجت فيها جماهير الشعب بهذا الحجم متصرفة بكل هذا العنف على امتداد يشمل تسع محافظات فى مواجهة النظام الذى استمد شرعيته الفعلية من التفاف الجماهير حوله ، وهى أيضا كانت المرة الأولى منذ بداية ثورة يوليو التى تخرج فيها القوات المسلحة من ثكناتها لتعيد النظام إلى الشارع ، بعد أن عجزت قوات الأمن عن ملاحقة أحداثه وتداعياته .

ولقد أطلق الرئيس الراحل السادات على هذه الأحداث وصف « انتفاضة الحرامية » ، ردا على ما وصفت به من جانب بعض القوى السياسية بأنها كانت تمثل انتفاضة شعبية ، وظل الرئيس السادات يردد هذا الوصف فى كثير من خطبه السياسية بعد ذلك وحتى اغتياله فى أكتوبر ١٩٨١ .

وكان الانطباع الجماهيرى العام أن الرئيس الراحل كان يحمل فى ثنايا مشاعره من الداخل كثيرا من الغيظ والغضب نتيجة لهذه الأحداث ، وكانت نبرات صوته وانفعاله يعبران بوضوح عن هذه المشاعر كلما تعرض فى خطبه لهذا الموضوع .

بل إن جانبا من الرأى العام خاصة فى أوساط المثقفين قد أصبح على اقتناع كبير بأن تلك الأحداث كان لها تأثيرها العميق بعد ذلك على توجهات القيادة السياسية وألقت بظلالها على كثير من مواقفها وقراراتها .

انتفاضة حرامية .. خطأ

ويخطىء من يتصور تلك الأحداث بأنها كانت مجرد « انتفاضة حرامية » كما كان يحلو للرئيس الراحل أن يسميها ، أو أنها كانت مجرد حدث عارض وقع فجأة وانتهى كما بدأ ، وإذا فعلنا ذلك فكأنما نضع رءوسنا فى الرمال ونطرح وراء ظهورنا أهمية استخلاص الدروس المستفادة من التفاعلات الاجتماعية والسياسية التى تفجر مثل هذه القضايا الهامة ، والتى قد تفاجئنا فى لحظات حرجة باحتمالات قد يصعب حصارها ووضع حسابات لنتائجها .

وليس هناك أدنى شك ، أن أحداث يناير ١٩٧٧ ، لها أهميتها الخاصة ، حيث اقتربت كثيرا فى لحظات معينة بعد اشتعالها لكى تأخذ شكل الثورة الشعبية العارمة ، ولعل هذا البعد الخطير الذى كادت الأمور تتطور إليه ، يتعارض كثيرا مع ذلك الوصف الذى أطلقه الرئيس الراحل عليها ، وفى الوقت نفسه فإننى بدورى لا أسعى إلى أن أعطيها بعدا خاصا يضاعف من حجمها أو أهميتها ، وإنما أسعى قدر الطاقة لإبراز حقائق الأمور وإلقاء الضوء على الخلفيات التى أحاطت بهذه الحقائق من جميع جوانبها ، اقتناعا بأن الهدف الأسمى لشهادة من يتصدى للقضايا العامة بالتسجيل والتحليل يجب أن يتركز أولا وأخيرا فى مساعدة المؤرخين على استخلاص الحقائق من جملة ما يكتب عن هذه القضايا ، ثم يجب أن يتجه ثانيا للمساهمة فى استخلاص عِبَر الماضى تجنبا لتكرارها فى الحاضر أو المستقبل .

ولقد وصف الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل فى كتابه « خريف الغضب » أحداث يناير ١٩٧٧ من حيث أهميتها وآثارها ، بأنها أحدثت شرخا فى نظام حكم الرئيس الراحل السادات شبيها بالشرخ الذى أحدثته هزيمة يونيه ١٩٦٧ فى نظام حكم الرئيس الراحل عبدالناصر ، وهو وصف يترجم بدوره كم كان عمق هذه الأحداث التى كادت تؤثر على شرعية النظام وتفتح بابا مجهولا لسلسلة من التقلبات الداخلية لا يمكن تحديد أبعادها .

كما ذكر السيد أحمد بهاء الدين فى كتابه « محاوراتى مع السادات » أن الرئيس الراحل ذكر له خلال حديث بينهما عن تلك الأحداث « أن المسألة (أحداث ١٨ ، ١٩ يناير) على أى حال قد صارت أكبر من معرفة الفاعل أو توافر الأدلة القضائية ضده ، وما حدث لا يمكن السماح بتكراره مهما حدث



جمال عبدالناصر



أنور السادات

ولو لجأت إلى الحديد والنار » . وهو بدوره تعبير يترجم إلى حد كبير ، كم كان رد الفعل عميقا وقاسيا فى تفكير الرئيس الراحل نتيجة ما حدث فى هذا الشهر .

وثيقة سرية

ولعل مضمون وثيقة من الوثائق التى تم ضبطها لدى أحد عناصر تنظيم حزب العمال الشيوعى - وهو تنظيم سرى يعمل تحت الأرض - كان لكثير من عناصره دور بارز فى تفجير المواقف فى هذين اليومين - على التفصيل الذى سيرد فيما بعد - أقول لعل مضمون هذه الوثيقة يعطينا بعض المؤشرات عن المدى الذى تصوره من ساهموا فى تفجير الموقف لكى تصل الأمور إليه ، فقد ورد بها : « إن الذين تصدوا لقيادة الجماهير فى الشارع لم يضعوا فى اعتبارهم مدى استعداد المواطن المصرى لمواصلة الحركة بأسلوب حرب العصابات ، كما أن اهتماماً مسبقا من جانبهم - يقصد عناصر التنظيم - لم يبذل لاستمالة قواعد من قوات الشرطة والقوات المسلحة وصغار الضباط فى كليهما » .

ولكن إذا كان هناك من خطط مسبقا لتفجير الموقف ، استثمارا لملابسّات سابقة ولاحقة - على التفصيل الذى سنتحدث عنه فيما بعد - وإذا كان هذا



أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧

التخطيط قد وضع فى اعتباره احتمالات التداعيات على هذه الصورة التى وردت فى تلك الوثيقة السالف الإشارة إليها ، فإنه من الأهمية أن نضع هذه الأحداث ومسبباتها فى حجمها الحقيقى ، خاصة أنها ترتبط فى أبعادها بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، بجانب أخطاء تنفيذية ، مهدت لها الأرضية والمنطلق .

ومن المنطقى الآن قبل أن نبدأ فى عرض تفصيلات هذه الأحداث ، أن نسأل أنفسنا : هل وقعت فجأة وبلا مقدمات وفى غياب كامل للأجهزة الأمنية والمؤسسات التنفيذية فى الدولة ، أم أن الأمر كان له مؤشراته وتفاعلاته لكى تصل الأمور خلال يومين اثنين إلى بداية ثورة شعبية كانت فى طريقها لكى تنتشر على مستوى الجمهورية بأكملها ؟ ، إننا فى سعينا للإجابة الشاملة عن هذا التساؤل لابد من أن نعرض أولا للمتغيرات السياسية التى مهدت مع غيرها من متغيرات أخرى لهذا التفجير الذى حدث صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ ، وهو ما نعرض له تباعا .

- ١ -

المتغيرات السياسية

الماركسيون وثورة يوليو

كان التيار الماركسى يقف موقفا معاديا من ثورة يوليو فى السنوات الأولى بعد قيامها ، بل وصل به الأمر إلى أنه اتهم قيادات الثورة بأنهم قاموا بها بتنسيق أمريكى مصرى لخدمة المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وظل موقف التيار الماركسى بتنظيماته السرية يهاجم توجهات الثورة طوال مرحلة الخمسينيات تقريبا ، عندما اتخذت الثورة فى نهايتها قرارا باعتقال أعداد كبيرة منهم ، وكان ذلك من أسباب ذلك الخلاف الطارىء الذى نشب بين الرئيسين عبدالناصر وخروشوف فى تلك الفترة .

ثم حدث تحول حاد بعد ذلك فى موقف التيار الماركسى من ثورة يوليو ، بعد أن بدأت معالم التحول الاجتماعى فى برامج الثورة تتأكد ، وبعد أن قطعت الثورة شوطا بارزا فى سياستها التحررية على المستوى العالمى ، وإذا بالتيار الماركسى يتخذ قرارا غير مسبوق فى مرحلة الستينيات بحل جميع تنظيماته السرية ، ويصدر بيانا يعلن فيه أنه اتخذ هذه الخطوة إيمانا من جميع فصائله بالبعد التحررى والتقدمى للثورة ، وأن منهجها يؤكد أنها تحقق تحولات اجتماعية عميقة ، وأن جميع هذه المنطلقات تدفع الفصائل الماركسية بأكملها إلى حل منظماتها والوقوف جنبا إلى جنب مع ثورة يوليو لمؤازرتها ومساندتها فى جميع جوانب كفاحها .

ولقد أدت هذه الخطوة بعد ذلك إلى شكل من التعاون أو التحالف بين الثورة وبين التيار الماركسى ، وكان من مؤدى ذلك أن كثيرا من العناصر الماركسية وصلت إلى مواقع متعددة على المستويين القيادى والقاعدى فى

تشكيلات الاتحاد الاشتراكى بتنظيمه الطليعى ، كذلك فى المؤسسات الصحفية وبعض المواقع الإعلامية الأخرى .

وفى حقيقة الأمر فقد كانت هذه الخطوة من جانب فصائل التيار الماركسى بتنظيماتها السرية محيرة إلى درجة كبيرة ، فهل كانت موقفا مبدئيا أم مجرد إجراء تكتيكى ، وموقف مرحلى يرتبط بشكل ما بتطورات العلاقة بين مصر والاتحاد السوفييتى والتى كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من التعاون فى المجالات العسكرية والاقتصادية ، وقد كانت بحق أهم مراحل التصنيع وبناء السد العالى وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ؟ أتصور أن التطورات التالية ستعطينا بعض الأضواء لنجد فيها إجابة منطقية عن هذا التساؤل .

سر مظاهرات ٦٨

فقد استمر ذلك التعاون أو التحالف بين الثورة وفصائل التيار الماركسى بعد ذلك طوال مرحلة الستينيات ، ولم يظهر فوق السطح بالمنظور الأمنى ، أى مواقف تلفت النظر للمجموعات الماركسية حتى وقعت مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ بعد الأحكام التى صدرت ضد بعض القيادات العسكرية التى نسب إليها الإهمال فى حرب ١٩٦٧ ، وكنت فى ذلك الوقت أشغل موقعا فى جهاز أمن الدولة يدخل ضمن مسئولياته بحث خلفيات مثل هذه الأمور التى تتصل بأمن الدولة ، وكان من المفاجآت التى لفتت النظر أن كثيرا من العناصر الماركسية هى التى كان لها الدور القيادى فى تفجير الموقف الطلابى على النحو الذى سارت عليه الأمور فى تلك المظاهرات ، وأذكر أن من بين أهم الاستخلاصات التى برزت أمامى وأكدت عليها فى تقريرى النهائى عن أبعاد هذه المظاهرات ، أن الزعامات التى قادتها استهدفت من بين ما استهدفته من قيادة هذه المظاهرات ، كسر حاجز الخوف بين جموع الطلاب من مثل هذه التحركات الجماعية التى كانت الأولى من نوعها تقريبا ، إذا استثنينا تلك الاضرابات العمالية التى حدثت فى بداية الثورة بمنطقة كفرالدوار وأعدم فيها اثنان من العمال الماركسيين ، وكان لافتا للنظر أيضا أن غالبية هذه العناصر الماركسية كانت منخرطة فى منظمة الشباب والتنظيم الطليعى السرى الذى تشكل فى مرحلة الستينيات كجناح كادرى عقائدى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى .

وعلى أى حال فقد تم بعد ذلك الإفراج عن جميع الطلبة الذين قبض عليهم فى هذه الأحداث ، وعولج الموضوع برمته فى الإطار السياسى ، وكانت هذه

الظاهرة هى الأخيرة فى حلقات مواقف العناصر الماركسية فى مرحلة الستينيات حتى وفاة جمال عبدالناصر فى سبتمبر عام ١٩٧٠ ، لكى تبدأ حلقات أخرى أكثر تطورا وعلى أرضية مغايرة تماما لما كان قائما قبل ذلك ، وهو ما نتحدث عنه حالا .

صدام مراكز القوى

فقد كانت المفاجأة الأولى السريعة بعد شهور قليلة من وفاة جمال عبدالناصر ذلك الصدام الذى حدث بين الرئيس الراحل السادات ، وبين تلك المجموعة من القيادات العليا التى أطلق عليها مسمى « مراكز القوى » ، وأسارع هنا لكى أوضح أننى لست فى مقام إبداء وجهة نظر خاصة حول الأسباب الحقيقية لذلك الصدام ، كما أننى لست فى مقام استعراض تفصيلاته ، ولكننى فقط أتعرض له من تلك الزاوية التى تتصل بالموضوع الذى نحن بصدده الآن .

فلقد كان الاتهام الموجه إلى تلك المجموعة أنها كانت تدبر لإسقاط الشرعية الدستورية ، وتمت محاكمة أعضائها على هذا الأساس أمام محكمة خاصة ، وحكم على غالبيتهم بأحكام تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدد مختلفة ، وكانت وجهة نظر أعضاء هذه المجموعة ـ وقد سمعت جانبا منها فى مناقشات مبدئية مع بعضهم فور القبض عليهم ـ أن الموضوع برمته لا يخرج عن خلاف فى وجهات نظر حول عدد من التوجهات السياسية الرئيسية ، لعل من أهمها على ما أتذكر الموقف من الاتحاد الثلاثى الذى كان على وشك الإعلان عنه ، كذلك الموقف من قضية الحرب مع إسرائيل ، وأذكر أن الفريق فوزى ذكر فى عبارة عارضة أنه يريد من الرئيس الراحل أن يتذكر حديثه معه حول الخطة « جرانيت » وموعد تنفيذها ، ثم أخيرا الخلاف حول قضية العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتى وما بدأ يطرأ عليها من متغيرات .

والذى يهمنا فى هذا الموضوع ، أن الانطباع العام الذى ساد جانبا من الرأى العام ، ومعه بعض القوى السياسية ، أن المجموعة التى ضربت فى ذلك الصدام كانت تمثل التوجه الذى يؤيد دعم التعاون بين مصر والاتحاد السوفييتى ، وأنها تمثل الجناح اليسارى فى السلطة ، وان ضربها يشير الى متغيرات عميقة فى توجهات الرئيس الراحل أنور السادات مغايرة فى أبعادها السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية لتوجهات سلفه الرئيس الراحل عبد الناصر .

وكانت الظاهرة الأولى التى تكشفت للرئيس الراحل السادات ، بعد تصفية مجموعة « مراكز القوى » والتى كانت تسيطر على مجموعة هامة من المواقع الحساسة ومن بينها تنظيم الاتحاد الاشتراكى بتشكيله السرى « التنظيم الطليعى » كذلك منظمة الشباب ـ وإن كانت قد تعرضت بعد مظاهرات عام ١٩٦٨ لتغيرات متعددة أضعفت من فاعليتها ـ أقول كانت الظاهرة اللافتة للنظر أن هذين التشكيلين العلنى والسرى كانا أعجز من أن يشكلا أى خطورة على المستوى الجماهيرى العام فى تلك اللحظات الحرجة التى بدأت بالقبض على مجموعة القيادات السياسية ومعهم عدد من قيادات الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى السرى .

ولقد بات واضحا بعد ذلك أن الرئيس الراحل السادات ، أحكم سيطرته على تشكيل الاتحاد الاشتراكى ،وإن تأكد فى الوقت نفسه أن التفكك والانهيار قد أصابا التنظيم الطليعى وأصبح فى خبر كان ، ومن المفارقات أنه بعد ضبط كثير من المستندات المتعلقة بالتنظيم الطليعى لدى بعض العناصر التى تم ضبطها خلال تلك الفترة ، أن من بين أعضاء هذا التنظيم كثيرا من العناصر السياسية المرموقة التى لمعت فى عصر الرئيس الراحل السادات ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر أسماء المرحومين ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين رئيسى الوزراء السابقين والسيد نبوى اسماعيل وزير الداخلية الأسبق ، ومجموعة محدودة من ضباط الشرطة ، أذكر أنها كانت موضع دهشة بيننا فى جهاز أمن الدولة ، فلم نكن نتصور أن التنظيم الطليعى ـ وهو بمثابة نواة حزبية كادرية ـ يمكن أن يمتد الى جهاز الأمن الذى يأتى فى مقدمة تقاليده أنه جهاز قومى يحمى الشرعية ويؤكد سيادة القانون ولا ينخرط فى أعمال سياسية أو حزبية .

وبعد الانتهاء من قضية « مراكز القوى » وما رفع خلالها من شعارات أمام الرأى العام ، بأنهم كانوا يمثلون عائقا أمام انطلاق الحريات العامة للمواطنين ، ويشكلون حائطا للإرهاب والقسر ، بدأ الرئيس الراحل السادات يتفرغ للقضية الأهم وهى قضية الحرب مع إسرائيل ، وكانت تمثل بالنسبة للرأى العام القضية الأهم ومحور الاهتمام العام على جميع المستويات .

ثم كانت الظاهرة الثانية اللافتة للنظر ، عندما أطلقت خلال عامى ٧١ و٧٢ مسميات عام الحسم وعام الضباب وكان واضحا منها أنها تستهدف طمأنة

الرأى العام وتعبئته فى الوقت نفسه استعدادا للمعركة القادمة مع اسرائيل ، فقد أطلق عام الحسم أولا ، ثم عام الضباب ثانيا ، عندما تشابكت وتأزمت كثير من المواقف الدولية ، وخلال هذين العامين ٧١ و٧٢ بدأت المظاهرات الطلابية ، تتجدد بين وقت وآخر وتعلن فى وضوح كامل هجومها على القيادة السياسية تحت ستار الدعوة لاستئناف الحرب ، وكانت غالبية هذه المظاهرات بقيادة العناصر الماركسية ومعهم بعض العناصر الناصرية .

ولقد كانت مظاهرات الطلبة بقيادة العناصر الماركسية فى منتصف عام ١٩٧٢ من أهم ما وقع فيها من مظاهرات ، إذ انتهت إحدى هذه المظاهرات باعتصام عدة مئات من الطلاب وغالبيتهم من العناصر الماركسية بميدان التحرير ، بل إن الأمر انتهى بهم وكأنهم قد احتلوا الميدان وأصبح خارجا عن سيطرة الأجهزة التنفيذية المسئولة .

كنت فى ذلك الوقت أشغل منصب نائب مدير مباحث أمن الدولة الذى صعدت اليه عقب أحداث مايو ١٩٧١ ، ولم يكن هذا الموقف على هذه الصورة ليمر دون اهتمام خاص من جانبنا فى جهاز أمن الدولة ، كانت وجهة النظر المبدئية تتحسب من اقتحام الميدان تخوفا من أن يسفر هذا الاقتحام عن خسائر بشرية وضحايا بين الطلاب ، واتجه التفكير فى ضوء هذا التحسب الى الاكتفاء باستمرار متابعة الموقف مع تحويل حركة المرور بعيدا عن الميدان ، وكان التوقع ان هذا الاجراء مع انقطاع وسائل الراحة عن المعتصمين سيدفعهم إلى إنهاء اعتصامهم ومغادرة الميدان .

ولكن المعتصمين برغم اجراءات الضغط التى تقررت على النحو المشار اليه ، أصروا على الاستمرار فى موقعهم وواصلوا الاعتصام ، وفى حوار بينى وبين المرحوم اللواء سيد فهمى وكان قد شغل منصب مدير الجهاز عقب أحداث مايو ١٩٧١ خلفا للمرحوم اللواء حسن طلعت ، اتجه حوارنا إلى أن الموضوع على هذه الصورة أكبر من أن ينظر اليه على أنه مجرد اعتصام مجموعة من الطلاب فى الطريق العام ، فالواضح أن المعتصمين اختاروا مكان اعتصامهم بعناية بهدف له مغزى خاص ، ومن هنا كان اختيارهم لميدان التحرير كأكبر ميدان فى قلب العاصمة ، وأن إغلاق الميدان عليهم مع استمرارهم فى الاعتصام لهذه الفترة الطويلة سيظهر الأمر وكأنهم نجحوا فى تحدى سلطة الدولة ، وسيكون الأمر علاوة على ذلك موضع اهتمام

وتعليق وكالات الأنباء العالمية بصورة قد تبالغ إلى الحد الذى قد يظهر الموقف وكأنه يمثل موقفا داخليا متأزما ، يضاف إلى كل ذلك أن استمرار الاعتصام على هذا الشكل يمكن أن يمثل بؤرة ينعكس صداها فى مناطق أخرى ، سواء بالقاهرة أو خارجها يسعى البعض إلى محاولة تقليدها ، وكان آخر ما اشتمل عليه ذلك الحوار أنه يبدو أن الماركسيين يسعون إلى أن يكون احتلالهم لميدان التحرير ، وكأنه رمز يتشبه بموقف ماركسى شهير عندما احتل الماركسيون الميدان الأحمر فى موسكو فى خضم الثورة الروسية وأصبح ذلك الميدان يحمل رمزا خاصا فى تاريخ تلك الثورة .

ولقد انتهى هذا الحوار إلى ضرورة إجراء تقييم للموقف بالميدان بصورة نهائية ، واتفق على أن أتوجه شخصياً بشكل عادى وغير لافت للنظر لاستطلاع الموقف قبل إقرار الإجراء النهائى المناسب ، وقد لفت النظر أثناء المرور بأنحاء الميدان أن أعدادا من الحضور يقفون فى مجموعات فى مناطق متفرقة من الميدان وتجرى بينهم مناقشات كان يتصدرها فى غالبيتها شخص يقف فى وسط المجموعة ليدير المناقشة ، كما كان لافتا للنظر أن ثمة أشخاصا يغادرون الميدان بينما يدخل غيرهم بين وقت وآخر وأصبح واضحا بما لا يدعو إلى أى شك أن تلك الحلقات ومايدور فيها من مناقشات قد بدأت تتحول إلى ما يشبه البؤر الثورية لتأكيد التصميم على مواصلة الاعتصام بالميدان إلى أطول وقت ممكن لينعكس صداه ولينكسر حاجز الرهبة على المستوى الجماهيرى من اتخاذ مثل هذه المواقف بكل ما تحمله من معانى التحدى للسلطات المسئولة .

وبعد مناقشة ما أسفر عنه هذا الاستطلاع من دلالات ـ بينى وبين المرحوم اللواء سيد فهمى ـ كان القرار النهائى أنه يجب إنهاء ذلك الاعتصام فورا وصدرت التعليمات للقيادات المسئولة التى اقتحمت الميدان قرب منتصف الليل بقواتها وانتهى الاعتصام .

كان واضحا تماما فى ذلك الوقت ـ ومع جميع هذه الملابسات ـ أن تنظيم الاتحاد الاشتراكى ـ بعد تفكك تنظيمه الطليعى ـ يفتقد الفاعلية المؤثرة على المجال الجماهيرى بصفة عامة وعلى المجال الطلابى بصفة خاصة ، وأن القدرة الحركية للعناصر الماركسية فى المجال الطلابى تتجاوز بكثير قدرة الاتحاد الاشتراكى .

وكانت الظاهرة الأولى بعد إسناد أمانة الاتحاد الاشتراكى للسيد محمد عثمان إسماعيل ، أن بدأت تظهر فى المجال الطلابىّ ما يسمى بالجماعات الإسلامية ، وكان ذلك المؤشر بداية عودة ثانية للمصالحة مع التيار السياسى الدينى فى عهد الرئيس الراحل السادات ، وعلى أى حال فإننا سنتحدث تفصيلا فى الفصل التالى عن مؤامرة أكتوبر عن دور التيار السياسى الدينى فى لعبة التوازنات السياسية ، ولكننا هنا فى هذا الجزء نتناول هنا الزاوية التى دفعت الرئيس الراحل السادات لاعطاء الضوء الأخضر لهذا التيار ممثلا فى الجماعات الإسلامية فى مبدأ الأمر ، وكان واضحا أنه يريد بذلك أن يحاصر حركة التيار الماركسى فى المجال الطلابى بصفة خاصة ، الذى كان مصدر الإزعاج على الساحة السياسية .

ولقد ركزت أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك على دعم تلك الجماعات الإسلامية ، التى بدأ يتوالى إنشاؤها فى الكليات الجامعية المختلفة ، بجميع الإمكانات والأساليب ، بل كانت تدفعها إلى الصدام مع العناصر الماركسية لدى أى مناسبة يتاح لها فيها أن تختلق مثل هذا الصدام ، وأذكر أن أحد قيادات أمانة التنظيم اتصل ذات يوم تليفونيا بمدير مباحث أمن الدولة المرحوم اللواء سيد فهمى وطلب منه المساعدة فى تدبير أكبر عدد من سيارات الاسعاف لتكون جاهزة للتحرك السريع إلى جامعة القاهرة ، وكانت الاخطارات قد أشارت إلى أن ثمة تجمعات طلابية فى هذه الجامعة فى صورة مظاهرات داخل الحرم الجامعى . وعندما استفسر مدير الجهاز من تلك القيادة عن السبب فى طلب إعداد هذا العدد الكبير من سيارات الإسعاف ، كانت الإجابة أنها ستنقل الجرحى من الشيوعيين الذين ستسيل دماؤهم (على حد قوله) بعد أن يتصدى لهم أعضاء الجماعات الإسلامية .

وكم كان مضمون هذا الاتصال التليفونى مدعاة للتهكم بيننا فى جهاز أمن الدولة ، وإن كان قد أعاد إلى الأذهان تلك الصدامات التى كانت تحدث فى الجامعات قبل ثورة يوليو بين الطلاب الوفديين وبين الطلاب الإخوان ، والتى وصلت فى أوقات متعددة إلى استخدام العصى والأسلحة البيضاء ، بل والقنابل فى بعض الأحيان ، وكان يتفوق فيها فى الأغلب ذلك الطرف الذى كان يجيد استخدام القنابل والأسلحة وهو طرف الإخوان بطبيعة الحال ، ومع

ذلك فإن التوقع الذى افترضته أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى عن نتائج ذلك الصدام بين العناصر الماركسية وبين أعضاء الجماعات الإسلامية لم يسفر عن أى إصابات وانتهت المسألة بسلام .

ولكن لماذا لم تلجأ أمانة الاتحاد الاشتراكى منذ البداية إلى الاستعانة بكوادر منظمة الشباب فى المجال الطلابى وكانت لها إمكاناتها وانتشارها ، بدلا من الالتجاء إلى تشكيل الجماعات الإسلامية لتواجه بها حركة التيار الماركسى ؟ أعتقد أن الاعتبارات التى أحاطت بالتنظيم الطليعى هى الاعتبارات نفسها التى حددت الموقف من منظمة الشباب ، والتى كان كثير من عناصر التيار الماركسى قد تسللوا إليها ، ولذلك فقد تفككت بدورها فى السنوات الأولى بعد وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر .

ولقد تكشفت ايضا فى تلك المرحلة المبكرة أن التنظيمات الماركسية السرية قد أعادت تشكيلاتها السرية كما كانت وبمسمياتها نفسها ، ولعل تلك السرعة التى عادت بها على هذا النحو من القدرة الحركية ، تؤكد أن ما أعلنت عنه فى مطلع الستينيات عن حل تشكيلاتها السرية إنما كان مجرد إجراء تكتيكى ، فرضته ظروف واقعية نشأت بعد أن تجاوزت الثورة فى تطبيقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منطق هذا التيار وتوجهاته ، ولذلك اتخذ هذا الموقف المرحلى مفضلا أن يمارس دوره من خلال القنوات التى أتيحت له فى المجالين السياسى والإعلامى ، وسرعان ما تحول ثانيا للعمل من خلال تنظيماته السرية بعد تلك المتغيرات التى أعقبت وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر .

يبقى بعد ذلك المتغير الأخير الذى حدث على الساحة السياسية ، ممثلا فى المنابر السياسية التى تشكلت فى أول الأمر داخل تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى فى مارس عام ١٩٧٦ ، وسرعان ما تحولت إلى أحزاب سياسية فى نوفمبر من العام نفسه ، لتبدأ التعددية الحزبية ، وذلك موضوع سنتحدث عنه تفصيلا فى الفصل الأخير من المذكرات ، عن البعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية ، ولكن الذى يعنينا هنا ، أن أحد الأحزاب الثلاثة التى تولدت عن المنابر الثلاثة التى كانت قائمة ، هو حزب التجمع الوحدوى التقدمى ، وكان منذ البداية يضم فى أكثريته التيار الماركسى متحالفا معه جناح من التيار الناصرى ، والظاهرة الهامة التى

تلفت النظر انه مع تشكيل حزب شرعى يضم التيار الماركسى ، فإن التنظيمات السرية لهذا التيار التى تعمل خارج إطار الشرعية ظلت قائمة كما هى ، بل إن كثيرا من عناصر هذه التنظيمات انضموا إلى عضوية الحزب مع استمرارهم فى الوقت نفسه كأعضاء فى تلك التنظيمات السرية .

تلك كلها كانت ملامح عريضة عن التطورات السياسية التى استجدت على المسرح السياسى بعد ولاية الرئيس الراحل السادات ، والتى كان من أبرزها قضية مراكز القوى وما لحق بها من تفكك فى التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب ، ثم تلك المتفرقات من الأحداث التى فجرتها عناصر التيار الماركسى فى المرحلة المبكرة بعد ولايته وإعادة تشكيل تنظيماتها السرية ، وأخيرا بداية ظهور الجماعات الإسلامية كطليعة لدور أكثر فاعلية يلعبه التيار السياسى الدينى فيما بعد .

ولكن هذه المتغيرات السياسية لم تكن وحدها هى التى طرأت على الساحة السياسية ، وإنما لحقت بها متغيرات اقتصادية هامة كان لها بدورها إسهام مباشر وغير مباشر فى تطورات الأحداث ، وهو ما نتحدث عنه فى الجزء التالى .

●

■ ٢ ■
المتغيرات الاقتصادية

أذكر بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، وكانت جماهير الشعب قد خرجت يومى ٩ ، ١٠ يونيه على امتداد الجمهورية بأكملها تعلن رفضها للهزيمة وإصرارها على مواصلة الحرب ، كان لدينا فى جهاز مباحث أمن الدولة فى المرحلة اللاحقة لتلك الحرب تركيز على ذلك الجانب النفسى للمناخ الجماهيرى العام ، نعم لقد أعلن الشعب رفضه للهزيمة واستعداده للتضحية ، ولكن نتيجة الحرب قد تركت رغم ذلك آثارها الهامة على معنويات الشعب بصورة كان واضحا منها أن حالة من الاحباط العام تسود قطاعات عريضة من الشعب .

ولقد تركز الاهتمام فى ذلك الوقت على تحديد بعض الظواهر التى يمكن أن تفتح الطريق لمضاعفة روح الاحباط مع احتمالات استثمارها من جانب قوى خارجية أو قوى داخلية معارضة ، تتصور أن الوقت مناسب لتصفية حساباتها مع الثورة ، وكان الهدف من هذا الاهتمام بذلك الجانب أن المتطلبات القومية فى تلك الفترة كانت تتطلب أكثر ما تتطلب رفع معنويات الجماهير العريضة وتحقيق أقصى درجات الاستقرار الداخلى تمكينا للقيادة السياسية من وضع خططها القومية فى المجالين العسكرى والاقتصادى بصفة خاصة لتجاوز آثار ونتائج تلك الهزيمة العسكرية .

ولقد قمت فى ذلك الوقت ، وكنت مساعدا لرئيس فرع النشاط الداخلى بجهاز أمن الدولة ، بإعداد دراسة شاملة حول هذا الموضوع كان من أولى توصياتها أهمية السيطرة على ما يتصل بالأوضاع المعيشية للجماهير العريضة ، حتى لا تمتد آثار المعركة العسكرية الخاسرة إلى جوانب الحياة اليومية للمواطنين ، وحتى لا يؤدى ذلك إلى صعوبة علاج الآثار المعنوية السلبية التى خلفتها تلك المعركة على المستوى الجماهيرى العام ، كذلك

حتى يمكن من خلال السيطرة على ذلك الجانب الحيوى من حياة كل مواطن ، تحقيق درجة مناسبة من التوازن النفسى للمواطن لكى يتأكد فى يقينه أن تضحياته السابقة واللاحقة نتيجة هذه الحرب بما نتج عنها من آثار وأعباء لن تصل إلى درجة من الإرهاق المادى والمعنوى الذى قد يؤدى إلى تحول روح الإحباط إلى روح من اليأس العام ، وحينئذ تتعرض الجبهة الداخلية إلى مخاطر جسيمة .

ثم عرضت هذه الدراسة على الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، وأعيدت بتأشيرات بخطه بالموافقة على جميع التوصيات التى وردت بها ، بل يبدو أنه اقتنع بها لدرجة أنه أمر بصرف مكافأة تبلغ مائتى جنيه لكل من شارك فى إعداد هذه الدراسة .

وتحقق فعلا فى أعقاب حرب ١٩٦٧ اهتمام خاص بالجانبين الاجتماعى والاقتصادى فيما يتعلق بجميع الجوانب التى تتصل بالنواحى المعيشية للجماهير ، ووجهت القيادات السياسية والتنفيذية فى تلك الفترة كثيرا من الاجراءات والقرارات إلى ذلك المجال لسد جميع الثغرات التى فرضتها حالة الحرب ، وظهرت نتائج إيجابية ملحوظة سواء فى مجال توافر جميع مستلزمات الإنتاج أو السيطرة بقدر الإمكان على مؤشرات الأسعار .

وخلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧١ لم تحدث أى قلاقل داخلية لها أهمية خاصة خلاف مظاهرات الطلبة التى اندلعت فى فبراير ١٩٦٨ فى أعقاب المحاكمات العسكرية ، والتى كان يقودها عناصر التنظيم الطليعى ومن بينهم عدد من العناصر الماركسية ، وكانت معظم الشعارات التى رفعت خلال تلك المظاهرات تنحصر فى « الموت للخونة » « تسقط المحاكمات السرية » « لا اشتراكية بدون حرية » ، ويلاحظ أنه لم يرد بها أى شىء يتعلق بالجانب المعيشى .

كيف انقلب الوضع ؟

كان ذلك إذن هو الموقف بعد الهزيمة عن ذلك الجانب الذى يتصل بالأوضاع المعيشية للمواطنين ، فكيف إذن ينقلب الحال بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، لينفجر الوضع الداخلى على هذه الصورة التى حدثت بعد ذلك بأربع سنوات فى يناير ١٩٧٧ ، كانت هناك فعلا متغيرات اقتصادية فرضتها ظروف ما بعد الحرب ، وهو ما سنتحدث عنه حالا ، ولكننى أتصور أن سياسة الصدمة التى اتبعت فى تلك الفترة وتأثيرها السلبى على نفسية الجماهير ،

هى الثغرة التى استغلتها بعض أجنحة التيار الماركسى لتفجير الموقف على الصورة التى حدثت ، وذلك هو موضوعنا فى الجزء التالى عن سياسة الصدمة وسياسة المصارحة وتأثير كليهما على المناخ الجماهيرى العام .

وحتى بداية حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تكن هناك متغيرات اقتصادية أو اجتماعية لها أهمية خاصة ، بخلاف ارتفاع تدريجى بسيط فى أسعار بعض السلع ، وكان مجمل الإرهاصات الداخلية منحصرا فى تلك المظاهرات والاعتصامات التى قادتها عناصر التيار الماركسى على النحو السالف الإشارة إليه فيما سبق ، علاوة على حادث آخر له أهمية خاصة والمعروف بحادث الفنية العسكرية ، ولكننا نؤجل الحديث عنه إلى الفصل القادم عندما نتحدث عن الإرهاب الدينى ، ومع كل ذلك تبقى حقيقة مضيئة لابد من تسجيلها ، فقد وقف الشعب بأكمله بجميع طبقاته وتياراته السياسية خلال حرب اكتوبر ، متماسكا خلف قيادته السياسية وقواته المسلحة ، يؤازرها بكل قواه وطاقته وتأييده ، ويحافظ على استقرار جبهته الداخلية بروح وطنية رائعة ، ويكفى تدليلا على ذلك ، أنه رغم سريان قانون الطوارىء فى ذلك الوقت ، فإن مواطنا واحدا لم يعتقل تطبيقا لهذا القانون ، ولم يقع حادث واحد يدعو إلى مجرد التفكير فى تطبيقه .

الانفتاح الاقتصادى

ولكن الحرب وقد انتهت بذلك الانتصار التاريخى ، فقد كان من المنطقى تماما أن يوجه الاهتمام الأكبر للبعد الاقتصادى ، فقد تحمل الاقتصاد المصرى أعباء جساما نتيجة تلك الحروب الثلاث التى خاضتها مصر على مدى ستة عشر عاما فقط بدءا من حرب ١٩٥٦ وبعدها حرب ١٩٦٧ ثم أخيرا حرب ١٩٧٣ ، وكان واضحا بعد نهاية حرب ١٩٧٣ ، أن أوجه علاج كثيرة أصبحت حتمية لمعالجة كثير من الظواهر المرضية التى طرأت على الأوضاع الاقتصادية العامة ، وكانت البداية هو ذلك التحول فى المسار الاقتصادى تحت مسمى الانفتاح الاقتصادى .

وكانت الآمال الجماهيرية قد تعلقت فعلا بعد انتصار حرب أكتوبر ، والتى أعلن أنها آخر الحروب بيننا وبين إسرائيل ، على تحقيق ثمار سريعة لمرحلة السلام على المستويين الاجتماعى والاقتصادى ، وكان التبشير بسياسة الانفتاح ونتائجها المتوقعة هى الجرعة الأولى التى أعطيت للجماهير كمنطلق جديد تماما لمعالجة أوجه القصور فى الجمود الذى أصاب النمو الاقتصادى ، وأضافت المبررات التى صاحبت الإعلان عن هذه السياسة ،

أنها استجابة حتمية لمتغيرات الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية بكل معطياتها التى ستفتح آفاقا غير محدودة للاستثمارات المحلية والعربية والعالمية ، وأخيرا ما يعكسه كل ذلك من نتائج سريعة تحقق انتعاشا ضخما للاقتصاد القومى .

ولكننى أسارع هنا إلى إيضاح أننى لست الآن فى مجال تقييم تلك السياسة ، فذلك له خبراؤه الاقتصاديون ، وإنما أعرض لها من زاوية وحيدة تركز على انعكاساتها على الجوانب المعيشية للمواطنين بعد بداية الأخذ بها ، وكيف مهدت بكثير من الانعكاسات السلبية للموضوع الذى نحن بصدده الآن عن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير .

لكن الحقيقة تقتضى فى الوقت نفسه أن نذكر بأنه لم يكن من المتصور أن تتبلور معطيات هذه السياسة فى مرحلة مبكرة ، وإنما كان الأمر يحتاج إلى فترة زمنية مناسبة يسودها الاستقرار والتخطيط السليم حتى تبدأ فى إعطاء ثمارها ، وهانحن الآن نرى كثيرا من مجتمعات أوربا الشرقية بل وروسيا والصين ، تعدل من سياسات اقتصادها المنغلق إلى سياسات أخرى متدرجة للاقتصاد المفتوح ، وليس هناك من شك فى أن جميع هذه التحولات من حتميات التطور والتقدم التى يفرضها العصر ، ولكننا كما قلنا حالا نركز هنا على تلك الزاوية التى تمثلت فى عدد من السلبيات التى أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بداية تطبيقها ، نتيجة غياب التخطيط السليم ، وكان لها تأثيرها المباشر على المناخ الجماهيرى العام ، وبصفة خاصة على ذلك البعد الذى يتصل بالجانب المعيشى والأوضاع الاجتماعية

عوامل الإحباط والإثارة

وتحديدا لتلك الانعكاسات السلبية ، والتى فتحت الباب لكثير من عوامل الإحباط والإثارة معا ، فإننى أركز على الملامح التالية :

● مبالغات وسائل الإعلام والمؤسسات التنفيذية فى حجم جرعات الآمال والتفاؤل التى غذت بها الجماهير ، حتى تولد إحساس عام بأن باب الرخاء قد فتح على مصراعيه للجميع ، وقد وصلت المبالغة فى ذلك إلى الدرجة التى دفعت جهاز الأمن السياسى إلى إعداد تحليل لهذه الظاهرة صورها فى تقييم كاريكاتيرى بأن البعض دفعته الآمال إلى تصور أن الكل سيغتنى وأن السماء ستمطر ذهبا فى يوم من الأيام ، وكان هذا الوصف يريد أن يجسد خطورة استشراء هذا الاحساس المبالغ فى التفاؤل على الحالة النفسية للجماهير ، التى يصدمها الواقع بين وقت وآخر ويبدد أحلامها .

● ما شاب هذه السياسة فى مراحلها الأولى من سلبيات ، حيث تمت دون تخطيط اقتصادى سليم ، كان من نتائجه المباشرة أن ثروات طائلة طفيلية وانتهازية تحققت فى سرعة مذهلة ، وقد استشرت هذه الظاهرة إلى درجة بدأت تضر بالاقتصاد القومى وتفرز كثيرا من الظواهر الأخرى الأكثر خطورة .

أغنياء الحرب

● بدأت تطفو على السطح كثير من مظاهر الخلل الاجتماعى ، لتتفاوت الدخول وتختل التركيبة المنطقية للمجتمع ، وقد أعاد هذا الخلل إلى الأذهان صورة من كان يطلق عليهم أغنياء الحرب أثناء الحرب العالمية الثانية عندما كانت تتحقق ثروات طائلة لكل من يتعامل مع قواعد قوات الاحتلال ، وانتشرت فى ذلك الوقت مقولة « بأن كل من لم يثر فى هذه الفترة لن يثرى بعد ذلك » .

● تجسدت جميع مظاهر الخلل فى بؤرة الاهتمام الجماهيرى العام لتبدأ روح من الإحباط تسود مجالات شعبية كثيرة خاصة على مستوى الطبقة الوسطى ، التى كانت تمثل دائما المركز الحقيقى لتوازن المجتمع .

ارتفاع الأسعار

● ثم كانت المحصلة الأخيرة لتلك السلبيات والتى تمثلت فى بداية ظهور موجات التضخم التى بدأت بدورها تؤثر على الخط البيانى للأسعار لترتفع أسعار كثير من السلع يوما بعد يوم .

وكما قلنا سابقا فلم تكن هذه الظواهر لتمر دون أن تترك بصماتها على الوضع الجماهيرى العام ، كما أنها بدأت تفتح كثيرا من الثغرات لعوامل الإثارة التى يستجيب لها بعض المواطنين بين وقت وآخر ، ومن هنا بدأت تتكرر بعض الأحداث التى أطلق عليها فى وسائل الإعلام فى ذلك الوقت « الحوادث المؤسفة » ، فى صورة تظاهر أو أعمال شغب ، وإن كانت فى غالبيتها فى نطاق محدود وتدخل فى إطار السيطرة الأمنية ، ولكن شعارات الهتافات التى ترددت خلال هذه المظاهرات كانت تعبر عن روح السخط التى بدأت تسود بين الجماهير وتركز على الجانب المعيشى ، مثل « مش كفاية لبسنا الخيش جايين ياخدوا رغيف العيش » ، « إحنا الطلبة مع العمال ضد تحالف رأس المال » .

تقرير أسبوعى عن التموين

ولقد وصلت حساسية هذه المتغيرات وتأثيرها على الوضع الداخلى العام ، خاصة فى عامى ٧٥ ، ١٩٧٦ ، إلى التركيز عليها من جانب جهاز الأمن السياسى ليضعها فى دائرة الاهتمام والمتابعة اليومية ، وكنت قد صعدت إلى موقع مدير ذلك الجهاز فى ابريل ١٩٧٥ ، واستجابة إلى انعكاسات هذه المتغيرات الاقتصادية ، فقد بدأ الجهاز يعد تقريرا أسبوعيا عن الموقف التموينى العام ، يتناول تفصيلات الخط البيانى لأسعار جميع السلع المتداولة بالأسواق ، سواء تلك التى ينتجها القطاع العام أو الخاص ، ومؤشرات ارتفاع أسعارها وأسبابه ومدى الوفرة فى حجم المعروض منها وملاءمتها لحجم الطلب ، ومن المفارقات أن الاهتمام بهذا التقرير بلغ مداه فى عهد وزارة السيد ممدوح سالم ، وكان يوزع على أعضاء مجلس الوزراء ليقف السادة الوزراء على ما يخص أعمال وزاراتهم فى هذا المجال ، ومع ذلك فقد وقعت أحداث يناير ١٩٧٧ خلال اضطلاع هذه الوزارة بمسئولية الحكم ، وسيأتى بالتفصيل أن المنطلق الأساسى والمباشر الذى فتح ثغرة تفجير الموقف فى ذلك اليوم يتصل بشكل مباشر بحركة الأسعار ، نتيجة تلك القرارات الاقتصادية التى أعلنت فجأة وعلى خلاف التوقع الجماهيرى العام صباح يوم ١٨ يناير من ذلك الشهر ، وكان ذلك هو منطق سياسة الصدمة التى نتحدث عنها فورا فى الجزء التالى ، ولنقارن بينها وبين سياسة المصارحة .

●●●

▪ ٣ ▪

سياسة الصدمة .. الشرارة

لقد حاولت كثيرا أن أجد مسمى لذلك الأسلوب الذى نفذت به قرارات ١٨ يناير ١٩٧٧ ، فلم أجد تعبيرا يوصف به هذا الأسلوب أفضل من تعبير سياسة الصدمة ، فقد صدرت هذه القرارات وكأنما أريد بها أن تفعل فعل الشرارة الكهربائية لتصدم المواطنين وتهز مشاعرهم وتحيلهم فى لحظة واحدة إلى بركان ثائر ينتظر من يشعله لينفجر ويثور .

لم يكن خافيا على أى مستوى مسئول ، خاصة منذ بداية عام ١٩٧٦ أن هناك مشكلة لها بعد اقتصادى واجتماعى ، ولها انعكاساتها السلبية على الجبهة الداخلية ، أفرزتها المرحلة الأولى لتنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى ، على النحو الذى أشرنا إليه فى الجزء السابق ، وكان واضحا تماما أن هذه المشكلة تمس بصفة أساسية الطبقة المتوسطة والقواعد الشعبية محدودة الدخل ، وأن الجميع يتطلعون باهتمام وتركيز إلى الجهود الحكومية للتخفيف من أعبائهم .

وكان طبيعيا أن تبدأ أجهزة الإعلام المختلفة فى التركيز على الإعلام بالجهود التنفيذية التى تبذل لحل مشكلات الجماهير وفى مقدمتها ما يتصل بحركة الأسعار ، واستمرت وسائل الإعلام فى تبشيرها بتلك الجهود إلى الحد الذى اقتنع معه جمهور كبير من المواطنين بأن خطة تنفيذية محكمة قد وضعت للسيطرة على الموقف وأن ثمة تراجعا فى حركة أسعار كثير من السلع سيتحقق فى وقت قريب .

دراسة لأمن الدولة

ولكن على الجانب الآخر من المستوى الأمنى ، لم تكن الصورة لدينا على هذا النحو المتفائل الذى كانت تبشر به أجهزة الإعلام ، كانت كل مؤشرات المتابعة تؤكد تصاعد روح القلق والسخط على المستوى الشعبى العام . وأن محاولة تخدير الجماهير بآمال ليس لها انعكاس واقعى يلمسونه يمكن أن يكون لها أوخم العواقب ، وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أعد جهاز أمن الدولة

دراسة خلال شهر مارس ١٩٧٦ اشتملت على تقييم شامل للموقف الداخلى مع إيضاح كامل للثغرات الاقتصادية والاجتماعية التى تسود الموقف ، وانتهى التقييم بأن استمرار هذه التفاعلات السلبية على المستوى الجماهيرى العام ، من شأنها أن تغرس فى كيان المجتمع كثيرا من العوامل القابلة للتفجير ، ليتعرض المجتمع فى أى لحظة إلى هزات غير محسوبة فى نتائجها ، وأوصى التقرير بضرورة اتخاذ اجراءات شاملة لمعالجة تلك الثغرات .

ومع كل ذلك فقد ظلت سياسة التبشير الإعلامى والحكومى هى السائدة طوال عام ١٩٧٦ ، ويقابلها فى الجانب الآخر واقع تعيشه الجماهير وتشكو منه ولكنها تتغلب عليه بتلك الآمال التى أخذت تغذيها بها تصريحات المسئولين وأجهزة الإعلام ، منتظرة اللحظة القريبة التى يتحقق فيها ما تُبشَر به .

تخطيط شيوعى

وكان هناك فى الوقت نفسه من يتربص لاستثمار هذا المناخ المتوتر بما يتفق وتوجهاته وأغراضه السياسية ، فقد كشفت متابعة جهاز الأمن السياسى فى مجال متابعته لحركة الجبهات والتنظيمات السرية التى تعمل خارج إطار الشرعية والقانون ، أن أحد التنظيمات الشيوعية السرية المسمى « تنظيم حزب العمال الشيوعى » ـ وكان واحدا من أهم تلك التنظيمات الشيوعية فى ذلك الوقت ـ يخطط لتفجير ما أطلق عليه « انتفاضة شعبية » ، على مستوى الشارع ، وأن هذا التخطيط قد حدد ساعة الصفر لتفجير الموقف لدى إصدار أى قرارات تنفيذية بمناسبة إعداد الميزانية تمس الجوانب المعيشية للمواطنين ، وكان فى تقدير هذا التخطيط أن التوقيت المرتقب للبدء فى تنفيذه سيكون فى النصف الثانى من شهر يناير ، استنادا إلى أن القرارات التنفيذية التى تتصل بإعداد الميزانية تصدر فى هذا الوقت .

وكانت خطورة هذه المعلومات وأهميتها واضحة أمامى تماما ، فالأرضية الجماهيرية مليئة بعوامل السخط والتذمر ، ووميض النار تحت الرماد كثير وينتظر من يلقى عليه بعض اللهب لتشتعل الأرضية بأكملها ، وكنا قد اقتربنا من شهر يناير الذى كانت تعلن فيه ميزانية الدولة وجميع القرارات الملحقة بها ، ولكنها منذ ذلك العام وبسبب ما حدث خلال ذلك الشهر عدل موعد

الإعلان عن الميزانية إلى شهر يوليو من كل عام ، أقول كانت هذه المعلومات بمثابة جرس إنذار هام لا يمكن تجاهل صداه ، ومن هنا فقد اتخذت قرارين :

● عرض المعلومات المتوافرة عن هذا التخطيط بأدلتها إلى النيابة العامة أولا بأول طبقا لما تسفر عنه عملية المتابعة ، والتنسيق مع النيابة فى جميع الخطوات .

إقتراح بإجهاض المخطط

● أعدت مذكرة شاملة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ بتفصيلات هذا الموضوع من حيث التخطيط لتفجير الموقف والمنطلقات التى ستحدد ساعة الصفر للتنفيذ وانتهت الدراسة إلى أهمية إجهاض هذا المخطط فى وقت مبكر ، وفيما يتصل بالمسئولية الأمنية اقترح ضبط ٦٧ شخصا من القيادات المسئولة فى ذلك التنظيم السرى والضالعين فى تدبير هذا المخطط على مستوى الجمهورية وتقديمهم إلى النيابة العامة ، وأرسلت تلك الدراسة بهذه المقترحات إلى وزير الداخلية ، وكان المرحوم اللواء سيد فهمى فى ذلك الوقت .

وبعد حوالى أربعة أيام أعيدت المذكرة من مكتب وزير الداخلية دون التأشير عليها بأى رأى سواء من حيث الموافقة على ما ورد بها من اقتراحات أمنية ، أو ما يشير إلى أن منطلقات ذلك التخطيط فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة لن تشمل أى قرارات تمس الجانب المعيشى للمواطنين .

ونظرا لما كان واضحا تماما من خطورة هذا التخطيط فى ظل تفاعلات سلبية كثيرة تم رصدها ، فقد أعدت الاتصال تليفونيا بوزير الداخلية وناقشته ثانيا فى مضمون هذه الدراسة وأهمية اتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من مقترحات واتفق على إعادة الدراسة ثانية إليه لدراستها .

لاتضبط الشيوعيين

ومضى بعد ذلك يومان وأعيدت المذكرة ثانيا من مكتب وزير الداخلية ومؤشر عليها بتلك العبارة « التوجيه هو عدم ضبط شيوعيين فى هذه المرحلة ، ويكتفى بالمتابعة » ، ثم فهمت بعد ذلك بوقت قليل أن الموضوع عرض على رئيس الوزراء وأن مرجع هذا التوجيه أنه كانت تتم فى ذلك الوقت عملية مراجعة لجدولة الديون مع الاتحاد السوفييتى ، وأذكر أننى علقت فى

ذلك الوقت بما معناه ، وما علاقة ذلك بأشخاص مصريين يدبرون للخروج على القانون وأعترف أن التبرير لم يكن مقنعا لى .

ولعله من المناسب هنا أن أوضح نقطة هامة فالأجهزة التى تعمل فى مجال الأمن القومى فى العالم أجمع ، تتحدد طبيعة مسئوليتها فى أنها أجهزة جمع معلومات وتقدير مواقف واحتمالات لتضعها أمام السلطة المسئولة فى الدولة لتتخذ بشأنها القرار المناسب ، ومن الطبيعى أن هذه المسئولية تفرض عليها الإحاطة بجميع المؤثرات التى يمكن أن تمس الأوضاع الداخلية لتكون أمام صاحب القرار بكل ملابساتها وأبعادها .

لم يكن أمامنا بعد هذا القرار ، إلا الاستمرار فى عمليات المتابعة الأمنية العادية ، ولكننى انتهزت فرصة حديث صحفى معى أجراه أحد المحررين بجريدة « الأهرام » فى الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٧٧ وتعمدت أن أشير فيه إلى أن أجهزة الأمن على علم بما يدبره البعض للإخلال باستقرار الجبهة الداخلية ، استثمارا لبعض المشكلات التى تعانى منها الجماهير ، وكان فى خلفية تفكيرى فى تلك اللحظة ذلك المخطط الذى يدبره ذلك التنظيم السرى ، فى محاولة إلى دفع قياداته وغيره من جبهات أخرى تعمل خارج إطار الشرعية والقانون للتراجع عن أى محاولات تدبر للإخلال بالاستقرار العام .

ثم تأتى المفارقة الأخيرة فى ذلك الوقت ، متمثلة فى بعض البيانات التى نشرتها الصحف قبل بداية الأحداث بأيام قلائل والتى أعطت مؤشرات بأن قرارات تتصل بالسيطرة على الأسعار ستصدر خلال أيام قلائل ، بما أوحى ثانيا إلى الجماهير بأن الموضوع بأكمله تحت السيطرة الكاملة للحكومة فعلا ، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك تماما ، فقد كانت القرارات قد أعدت على وجه اليقين ، وكان التفكير كيف تصدر ، ويبدو أنه انتهى أخيرا لكى يتم ذلك بأسلوب « الصدمة » .

الصدمة .. والمصارحة

وهنا لابد من أن تكون لنا وقفة قصيرة ، نناقش فيها سياسة الصدمة التى اتبعت فى يناير ١٩٧٧ ، وسياسة المصارحة فى معالجة الوضع الاقتصادى التى تسير عليها الدولة الآن ، فثمة تشابه فى الموضوع وان اختلف أسلوب العلاج جذريا ، فقد كانت الدولة عام ١٩٧٧ تجرى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى لإصلاح الخلل فى هيكل الاقتصاد القومى ، وكان من بين شروط

الاتفاق إعادة النظر فى هيكل الأسعار لتخدم أغراض العلاج الاقتصادى المتفق عليه ، وهو الموضوع نفسه الذى تعالجه الدولة حاليا مع الصندوق نفسه ، ولكن ماذا كان منطق الدولة حاليا إزاء هذه المشكلة أمام الجماهير ؟ ، ذلك ما نركز عليه إجمالا فيما يلى :

● كانت الصراحة هى سمة الدولة فى عرض أبعاد المشكلة الاقتصادية أمام الجماهير ، بل إن رئيس الجمهورية شخصيا فى خطبه السياسية حرص على الإفاضة فى عرض جميع الزوايا التى تتصل بهذه المشكلة مركزا على خلفياتها وملابساتها ووسائل علاجها والسياسات التى تقررت حيالها .

● البعد التام عن تخدير الجماهير بوعود يتعذر تنفيذها ، بل إن العكس صحيح ، فإن الجماهير وضعت أمام مسئوليتها فى صراحة تامة، بالنسبة لذلك الجانب الذى يتصل بدورها فى قضايا بعينها ، كقضية الإنتاج وقضية الانفجار السكانى .

● لم تصادر الدولة على حق الأحزاب والجماعات والهيئات ، أن تبدى آراءها ووجهات نظرها المتباينة فى هذه القضية سواء بالنقد أو التأييد ، من خلال قنواتها الشرعية ، مما أتاح للرأى العام أن يحيط بجميع دقائق القضية والمعرفة المسبقة بخطوات الدولة واجراءاتها للإصلاح .

● لم تغفل الدولة ذلك الجانب الذى يتصل بالأجور ليتوازن بقدر الإمكان مع الارتفاع التضخمى للأسعار ، وكان هناك دائما إقرار صريح من الدولة بأن ارتفاع الأسعار يسبق فعلا زيادات الأجور التى تتقرر كل عام تقريبا ، مع إيضاح مخاطر التضخم التى يمكن أن تقترن بزيادة الأجور بقدر يفوق إمكانات الدولة دون أن تقابلها زيادة فى الإنتاج .

ولقد سعيت إلى هذه المقارنة السريعة فى حقيقة الأمر ، لكى استخلص منها عددا من المؤشرات ، أتصور أنها يمكن أن تؤكد معانى لها أهميتها ودلالاتها :

● احترام الرأى العام وتأكيد الثقة بين الحاكم والمحكوم ، فذلك مؤشر تؤكده سياسة المصارحة .

● استقرار سياسات وقرارات الدولة ، فلا تعلق على ردود فعل غير محسوبة ثم تنفذ أو تلغى بناء على مدى رد الفعل ، فذلك مبدأ تحققه سياسة المصارحة عندما تشرك الرأى العام فى المسئولية التى يجب أن يتحملها

وتحيطه بأبعادها ، وعكس ذلك تماما فى سياسة الصدمة ، ولدينا المثل الواضح على ذلك عندما اضطرت الدولة إلى إلغاء تلك القرارات التى أصدرتها فى يناير ١٩٧٧ تحت ضغط عنف رد الفعل لقراراتها ، بالرغم من تعارض ذلك تماما مع حتميات إصلاح الهيكل الاقتصادى ، ولكنها جاءت دون أدنى تحسب واعتبار لتفاعلات الأرضية الشعبية .

● تأكيد البعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية ، ذلك البعد الذى يعنى مشاركة الشعب فى إصدار القرار ، وعندما يناقش القرار بهذه الصورة العلنية على مستوى جميع مؤسسات الدولة السياسية والتشريعية والتنفيذية ثم يناقش على هذا المستوى الإعلامى الذى يطرح جميع وجهات النظر ، فإن القرار النهائى لابد أن يصدر مستجيبا بقدر الإمكان لتوجهات الرأى العام فى حدود إمكانات الدولة المتاحة ، ولعل الدليل المؤكد على ذلك أن الدولة وهى فى سبيلها لعلاج الهيكل الاقتصادى ، لم تغفل جانب الأجور لتقرر زيادتها كل عام بنسبة معينة ، ومهما قيل عن ارتفاع معدل التضخم عن النسبة المقررة لزيادة الأجور فإن ذلك لا ينفى جانبا هاما له دلالته ، وهو أن الدولة تسعى إلى الموازنة بين الالتزام والحق ولا تصدر قرارها غافلة عن تفاعلات الرأى العام الشعبى ، وهى تؤكد فى الوقت نفسه على أهمية زيادة الإنتاج حتى يمكن زيادة الأجور بنسبة أكبر .

الحزب لم يناقش القرارات

وعكس ذلك تماما كان المنطق الذى حكم قرارات يناير ١٩٧٧ ، فقد كانت التعددية الحزبية قائمة ، وكان هناك حزب مصر صاحب الأغلبية البرلمانية ، ولكن الموضوع لم يناقش على مستوى الحزب ، ولا على مستوى هيئته البرلمانية ، وأذكر أن اجتماعا لمجلس الشعب كان منعقدا مساء يوم ١٩ يناير وقت حظر التجوال ، وكان يحضره وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمى ، وبعد عودته إلى مكتبه ، وفى حوار بينى وبينه ، ذكر أنه انفعل فى حديثه مع أعضاء الحزب وتساءل : لماذا يبقون بالقاهرة فى هذه الظروف الحرجة ولا يتوجهون فورا إلى دوائرهم الانتخابية للعمل على تهدئة الأمور كقيادات حزبية .

وفى الوقت نفسه فإن أبعاد المشكلة لم تناقش على أى مستوى آخر سياسى أو تنفيذى أو تشريعى ، وكان الإعلام فى اتجاه آخر تماما للاتجاه الذى تعتزم الدولة السير عليه ، وعندما صدرت القرارات ، كان موضوع

التوازن بينها وبين الأجور خارج دائرة الاعتبار ، ومن هنا تصاعدت حدة رد الفعل والاستجابة السريعة للإثارة والتفجير .

نصل فى النهاية إلى آخر حلقات المفارقات فى أسلوب الصدمة ، لقد حذر جهاز الأمن مرارا من التفاعل السلبى على مستوى الرأى العام نتيجة تلك السلبيات التى صاحبت سياسة الانفتاح ، يضاف إلى ذلك التحذير تلك الظواهر المتكررة التى طفت على السطح بين آن وآخر فى صورة مظاهرات وأعمال شغب ، وكانت تعطى مؤشرات واضحة عن حالة من القلق تسود القواعد الشعبية ، ثم كان تحذير الأمن الأخير فى شهر ديسمبر قبل الأحداث بثلاثة أسابيع ، وكان قاطعا فى دلالاته من أن هناك من يتربص لتفجير الموقف الشعبى فى صورة انتفاضة شعبية (هكذا بنص الكلمات) وأن منطلق التفجير وساعة الصفر المخطط لبداية التنفيذ فيها ، سيكون إصدار قرارات تمس الجانب المعيشى للمواطنين بمناسبة إعداد الميزانية (هكذا أيضا بنص الكلمات) ، ثم اقترح جهاز الأمن من وجهة نظره الأمنية الموافقة على ضبط عدد من القيادات التى تخطط لهذا التفجير وتقديمها للنيابة .

صاحب القرار كان يعلم

● إننى أكرر هذه العبارات وقد أشرت إليها فيما سبق من هذا الجزء لكى أصل إلى النتائج المنطقية التالية :

١ ـ أطلع صاحب القرار ـ على سبيل القطع ـ على جميع هذه التفصيلات ورأى من وجهة نظر سياسية عدم الموافقة على اقتراحات جهاز الأمن .

٢ ـ ينبنى على ذلك أن الصورة كانت واضحة أمامه بأن جبهات معينة تخطط للإثارة وتفجير موقف شعبى فور إصدار قرارات تتصل بحركة الأسعار .

٣ ـ كان من مقتضى ذلك منطقيا ، أن تخطر أجهزة الأمن للاستعداد لمواجهة احتمالات ردود الفعل للقرارات المزمع إصدارها ، قبل إعلانها بوقت كاف حتى يمكن اتخاذ كثير من الاجراءات الأمنية على مستوى الأجهزة المختلفة ، كذلك كان يجب تهيئة الجماهير نفسيا بحيثيات منطقية للقرارات الاقتصاية التى تقرر اتخاذها .

مفاجأة لأجهزة الأمن

● ومع كل ذلك فقد كانت هذه القرارات مفاجئة لأجهزة الأمن بأكملها ولم يكن هناك أدنى ترتيبات أمنية مسبقة معدة لمواجهة هذا الموقف الطارىء ، ولقد ذكرت بعض الأقلام التى تعرضت إلى موضوع هذه الأحداث أن خطة أمنية طارئة أعدت قبيل إصدار القرارات بيومين على الأقل ، ولكننى لوجه الحقيقة ، أؤكد أن جهاز الأمن قد تعرض لنتائج سياسة الصدمة مثله مثل الجمهور العادى ، وكان ذلك سببا رئيسيا فى أن الأحداث فى تطوراتها تجاوزت قدرات جهاز الأمن لأسباب متعددة سأشير إليها فى الجزء التالى بما تحتم معه فى نهاية الأمر نزول القوات المسلحة للسيطرة على الموقف على التفصيل الذى نتحدث فيه عن انفجار الأحداث ولحظاتها الحرجة .

●●●

■ ٤ ■

انفجار الأحداث ولحظاتها الحرجة

للمتنبى بيت من الشعر أتصور أنه ينطبق على ذلك السيناريو الذى بدأت حلقاته تتوالى فى سرعة مذهلة منذ الصباح الباكر من يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ ، ولا أدرى لماذا تذكرته وأنا أبدأ كتابة هذا الجزء ، « وكم ذا فى مصر من مضحكات ولكنه ضحك كالبكا » .

ولكن لماذا تلك العبارة بذاتها أبدأ بها هذا الجزء ، فلقد كانت الصورة غريبة فعلا منذ بداية شهر يناير من ذلك العام حتى وصلت الأمور إلى ذلك الانفجار الشعبى يوم ١٨ من ذلك الشهر ، وكان استرجاع هذه الصورة يثير الضحك والبكاء معا ، فهناك من التناقض فى المواقف والنوايا ما يحتاج إليه مخرج مسرحيات درامية كوميدى لكى يثير ضحك الجمهور وبكاءه معا .

● كان لدينا الطرف الأول وهو الجمهور بجميع قطاعاته ومعه جهاز الأمن بأكمله ، كان الجمهور ينتظر بفارغ الصبر الانتهاء من مشروع الميزانية لكى تصدر قرارات تحقق آماله ، خاصة بعد ذلك التركيز الإعلامى الذى يشير بأن الحكومة فى سبيلها إلى رفع المعاناة عن الجماهير واتخاذ اجراءات سريعة للسيطرة على الأسعار ، كذلك فإن جهاز الأمن كان يتوقع ذلك خاصة بعد أن تكشفت له أبعاد ذلك المخطط والمنطلقات التى ستهيىء له فرصة تنفيذه .

ولم يكن هذا الطرف من الجمهور ومعه جهاز الأمن أيضا بعد كل هذا التبشير الإعلامى والتحذير الأمنى يخالجه أدنى شك فى أن الأمور يمكن أن تنتهى إلى عكس ذلك تماما .

● أما الطرف الثانى ممثلا فى الحكومة ، فقد كان يستعد بصدمته الكهربائية لشىء آخر تماما ، كان هذا الطرف لديه الإلمام الكامل بآمال وتفاعلات الطرف الأول ، وكانت لديه تحذيرات جهاز الأمن ، ولكنه رأى لأسباب لا أدعى أنها عرفت حتى الآن ، أن يستمر فى تخدير ذلك الطرف ، وأن يمنيه بالوعود ، ولا يصارحه أبدا بنواياه وما يعتزم اتخاذه من اجراءات ، وقرر فى النهاية أن يسد أذنيه ويغلق عينيه ، حتى لا يرى وهج صدمته الكهربائية ولا يسمع دوى انفجارها إذا ما أصابت بعض وميض النار تحت الرماد ، لقد قدر أنها مفاجأة وصدمة ستبدأ وتنتهى فى لحظة واحدة ، وكأن شيئا لم يحدث وتسير الأمور سيرها الطبيعى بعد ذلك ، ولكنه اضطر فى النهاية إلى إلغاء قراراته لكى يظهر متخبطا فى حساباته وتستمر الأزمة الاقتصادية فى دوامتها .

● ثم كان هناك أخيرا الطرف الثالث مستعدا للانقضاض بكل خبراته السابقة ، بكل حساباته التى قدرها لكى تبدأ لحظة الانقضاض والتفجير ، لقد قدَّر فى يسر وسهولة أن أى تناقض حاد بين موقف الطرف الأول (الجمهور) وبين موقف الطرف الثانى (الحكومة) سيهيىء أمامه أرضية قابلة للاشتعال والانفجار ، وليس عليه إلا أن يبدأ بعود كبريت واحد هنا وهناك حتى يشتعل المسرح بأكمله . لقد سبق له أن أجرى بروفات كثيرة فى مناسبات متعددة ، وفى أماكن مختلفة ونجح فيها ، ولكنه فى هذه المرة لا يريدها بروفات محدودة النطاق والزمان ، وإنما يريدها على حد ما خطط ودبر وتوقع أن تكون « انتفاضة شعبية » ، وذلك هو التعبير نفسه الذى أطلقه ذلك التنظيم الماركسى السرى (حزب العمال الشيوعى) الذى بدأ يخطط له منذ شهر ديسمبر الذى تمكن جهاز الأمن السياسى من اختراقه واكتشاف ما يدبر له من إشعال « انتفاضة شعبية على مستوى الشارع » .

كانت هذه العبارات نصا حرفيا لما عرضه جهاز الأمن يوم ٢٧ ديسمبر عن تفصيلات ذلك المخطط ، وبطبيعة الحال لم يكن جهاز الأمن يقرأ الغيب ، فليس لديه منجمون ، وكذبوا وإن صدقوا ، كما يقول معنى الحديث الشريف ، وإنما تمكن من الإحاطة بتفصيلات هذا المخطط نتيجة اختراق ناجح ، أمكن من خلاله تحديد أسماء جميع الأشخاص الضالعين فى هذا التدبير ، ثم لقد كان فى تقدير من خططوا لتفجير هذه « الانتفاضة الشعبية » ، أنها فور أن تبدأ وينتشر لهيبها ، فإن جميع الرفقاء أينما كانوا ومهما تنوعت انتماءاتهم التنظيمية فى المنظمات السرية الأخرى ، سيلقون

مزيدا من عيدان الكبريت لتتسع مساحة اللهب وتصبح انتفاضة شعبية شكلا وموضوعا .

وينتهى السيناريو فى النهاية ، ليكون الفائز الوحيد فى نهاية الأمر هو الطرف الثالث فقط ، أما الطرف الأول « الجمهور ومعه جهاز الأمن » فقد فاجأته الصدمة التى جاءت على عكس جميع توقعاته ، فانتفض الجمهور غاضبا وأصبح أداة طيّعة استثمرها من تربص لإشعال غضبه فى صورة انتفاضة شعبية ، وخسر كثيرا من الضحايا (٦٤ قتيلا تقريبا) وخسر أموالا قدرت بعشرات الملايين ، وخسر علاجا مثمرا لاقتصاده المريض ، أما جهاز الأمن فقد تعرض إلى مواقف حرجة ، فاقت حساباته وتوقعاته نتيجة مفاجأة لم تمكنه من تدبير موقفه ، أما الطرف الفائز ، متمثلا فى تلك المنظمات الماركسية التى سرعان ما شاركت كلها فى التفجير والإشعال ، فإنها وإن لم تحقق غايتها النهائية لكى تتحول الانتفاضة الشعبية إلى ثورة شاملة ، فقد حققت مكسبا جزئيا ، تمثل فى ذلك الشرخ الذى أصاب النظام ، على حد التعبير الذى وصف به الأستاذ محمد حسنين هيكل نتائجها فى كتابه « خريف الغضب » .

كيف توالت الأحداث ؟

ولقد بدأت الأحداث تتوالى بسرعة رهيبة منذ الصباح المبكر يوم ١٨ يناير ، كنت بمنزلى وفوجئت بعد الاطلاع على الصحف اليومية بالقرارات الاقتصادية التى نشرتها جميع الصحف فى صدر صفحاتها الأولى ، وكانت من الشمول بحيث لم تترك سلعة واحدة تدخل فى إطار الاحتياجات اليومية للمواطن العادى دون أن يرتفع سعرها بنسب تراوحت بين ٢٠٪ و ٣٠٪ ، وليس من قبيل المبالغة يقينا إذا قلت إن أسلوب النشر بالطريقة التى تم بها شكلا ومضمونا ، كان فى حد ذاته عاملا مثيرا للاستفزاز وكافيا تماما لأى شرارة تلقى لكى تشعل الموقف بأكمله .

تساؤلات فى الطريق

ولقد توقعت على الفور ، فى ضوء جميع الخلفيات التى عايشتها ، أن الأمر أصبح ينذر بأوخم العواقب ، وأن فرص إشعال الموقف أصبحت متاحة إلى درجة خطيرة ، ولم يكن أمامى إلا أن أغادر منزلى على الفور متوجها إلى مكتبى لكى أتمكن من متابعة التطورات دقيقة بدقيقة ، وفى طريقى بالسيارة قفزت إلى الذهن كثير من التساؤلات التى لم أجد لها إجابة فى حقيقة الأمر :

● كيف تسير الأمور بهذا المنطق المعكوس ، كيف تتجاهل المستويات السياسية والتنفيذية العليا روح السخط العامة الواضحة للعيان وتصدر مثل هذه القرارات دون أدنى تحسب لنتائجها ؟

● وكيف تتجاهل ظواهر متعددة كانت تعطى مؤشرات واضحة عن حالة القلق الجماهيرى من المصاعب الاقتصادية التى تمس جوانب حياتها ، ثم كيف تتجاهل تحذيرات الجهاز الأمنى المسئول وكانت كلها تؤكد احتمالات التداعيات وأن هناك من يتربص لإشعال الموقف ؟

● وإذا كانت لم تستشعر هذه الروح الجماهيرية ولم تلتفت إلى تلك التحذيرات فلماذا أخذت تمنى الجمهور بوعود وهى تعلم أنها لن تحققها ، لماذا لم تهيىء الجمهور نفسيا على الأقل قبل أن تقدم على هذه الخطوة ؟

● لماذا لم يُخطر جهاز الأمن قبل ذلك حتى يتخذ ما يمكن اتخاذه من اجراءات أمنية ، تجنبا لمفاجآت تتجاوز إمكاناته فى ظل هذا الموقف المفاجىء ؟

اندلاع المظاهرات وتداعياتها

وفور وصولى إلى مكتبى صحت جميع هذه التوقعات ، فإذا الاخطارات تتوالى عن مظاهرات جماهيرية صاخبة بدأت تنطلق فى القاهرة من المناطق العمالية بحلوان ومن كلية الهندسة بجامعة عين شمس ، وفى مدينة الاسكندرية بدأت أيضا المظاهرات تنطلق من الترسانة البحرية ومن كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية ، ثم توالت الاخطارات بعد ذلك عن تعاطف جماهير الشارع مع المظاهرات وانضمامهم إليها ، وبعد ساعات قلائل كانت المظاهرات قد انتشرت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية انتشار النار فى الهشيم ، وأصبح الموقف ينذر بالخطورة خاصة بعد أن بدأت المظاهرات تتجه إلى الأسلوب التخريبى فى المنشآت العامة والخاصة .

وكان واضحا منذ بداية اندلاع المظاهرات - والتى بدأت فى مواقع التكتلات الجماهيرية كالمواقع العمالية والطلابية بشعارات تنادى بسقوط القرارات الاقتصادية وتهاجم الحكومة - أن التجاوب الجماهيرى مع تلك البدايات كان شاملا ، بحيث أخذت مواقع أخرى كثيرة فى الجامعات المختلفة والمصانع والشركات تشارك فى التظاهر بل إن النساء فى المنازل كن يزغردن للمتظاهرين حال مرورهم فى المناطق المختلفة ، وبدأت ساحة المظاهرات تغطى مدينة القاهرة من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ،

والأمر نفسه تكرر فى مدينة الاسكندرية التى غطتها المظاهرات من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق .

●●●

ولقد استمرت تلك المظاهرات التى سادت مدينتى القاهرة والاسكندرية ، طوال يوم ١٨ يناير على هذه الصورة من الانتشار والعنف ، وإن بدت فى القاهرة أكثر عنفا ، وحين بدأ المتظاهرون يتصدون لراكبى السيارات الخاصة أو تلك السيارات التى تنتظر فارغة ويشعلون فيها النيران ، إلى الدرجة التى فضل معها كثير من المواطنين الالتزام فى منازلهم وعدم مغادرتها ، ثم كانت تلك الظاهرة الواضحة عندما انضم كثير من الغوغاء إلى أعمال التخريب والنهب ، يضاف إلى كل ذلك أن عمليات التظاهر والتخريب استمرت حتى الساعة الواحدة من صباح يوم ١٩ يناير كما لم يحدث مثيل له من قبل مع تكرار استخدام الأزقة والطرقات الضيقة هروبا من رجال الأمن أو الانطلاق منها ثانية لمواصلة التظاهر والتخريب .

وكانت الظاهرة الخطيرة فى ذلك اليوم الأول ، أن نطاق المظاهرات على هذا الاتساع بمدينتى القاهرة والاسكندرية كان يفوق قدرات أجهزة الأمن المسئولة عن التصدى لأعمال الشغب ، فعلاوة على الارهاق الكبير الذى تعرضت له القوات نتيجة استمرار المظاهرات طوال النهار وحتى ساعة متأخرة من الليل فقد كان هناك سبب جوهرى آخر ضاعف من خطورة هذه الظاهرة حيث كان هناك أولا عجز خطير فى قوات الأمن المركزى ، المخصصة بصفة أساسية لمواجهة أعمال الشغب ، نتيجة عدم استكمال ذلك العجز فى موعده ، ولكن اللحظات الأكثر خطورة كانت فى طريقها لتسيطر على الموقف بأكمله بداية من صباح اليوم التالى (١٩ يناير) حيث بدأت المظاهرات بالاسلوب نفسه منذ الصباح الباكر فى ذلك اليوم لتبدأ أيضا من مراكز التكتلات الجماهيرية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ثم ليتسع نطاقها عندما تنتقل العدوى إلى مواقع أخرى وعندما يتجاوب جمهور الشارع وفى مقدمته عناصر الغوغاء ، ولكن الخطورة تتضاعف أكثر وأكثر ، عندما تبدأ الاخطارات تتوالى عن اندلاع المظاهرات بنفس المنطق والأسلوب نفسه فى محافظات أخرى وليتسع نطاقها قبل ظهر ذلك اليوم فيشمل تسع محافظات فى الوجهين البحرى والقبلى من بينها محافظة أسوان ، حيث كان يوجد بها رئيس الجمهورية الراحل منذ بضعة أيام سابقة .

لم يكن هناك شك فى تلك اللحظات أن الموقف يتطور فى سرعة مذهلة ليأخذ شكل الثورة الشعبية الشاملة ، لقد وجد من أشعل الشرارة ، ووجدت الأرضية الغاضبة التى صدمت فى آمالها وتوقعاتها على عكس ما وعدت به تماما ، وبدأت تطفو فوق السطح ، بعض مؤشرات لها دلالاتها الخطيرة ، لعلى أشير إلى أهمها فى تلك النقاط :

مبارك أنقذ الموقف

● فقد استجد تطور هام طرأ على موقف الاتحاد العام لنقابات العمال فى ذلك الوقت ، حيث ترددت أنباء عن بيان كان على وشك الاصدار يوضح تجاوب الاتحاد العام مع مطالب جماهير الشعب التى أعلنتها فى تظاهرها ، وكان التقدير أن إصدار مثل هذا البيان يمكن أن يكون دافعا لبعض المراكز العمالية ذات الثقل الخاص سواء فى القاهرة أو غيرها من المحافظات الأخرى ، لكى تنضم إلى أعمال التظاهر لتضاعف الخطورة أكثر وأكثر ، ولكن اجراء سريعا اتخذه السيد نائب رئيس الجمهورية (السيد الرئيس مبارك فى ذلك الوقت) وكنت على اتصال تليفونى دائم به وهو يتابع الموقف وتطوراته ، حال دون إصدار ذلك البيان وأذكر أن وفدا من قيادات الاتحاد العام قد قابل سيادته فى ذلك اليوم وتم إقناع هذه القيادات بالتريث فى اتخاذ أى موقف قد يفسر على أنه تأييد من الاتحاد لعمليات المظاهرات وما اقترن بها من عمليات تخريب وإتلاف .

تليفون : القاهرة .. تحترق

● وصل الاحباط الذى سيطر على بعض قيادات الشرطة يوم ١٩ يناير بصفة خاصة إلى أن مدير أمن القاهرة أجرى اتصالا تليفونيا بوزير الداخلية حوالى الساعة الثانية عشرة ظهر ذلك اليوم ليبلغه بأن القاهرة تحترق وأنه يعتبر هذا الاتصال بمثابة آخر استغاثة منه وكان الرجل معذورا فقد كانت المظاهرات وأعمال الشغب والتخريب تتجاوز قدرات قوات الشرطة بكثير . ولقد فوجئت بوزير الداخلية يتصل بى تليفونيا ، وكان صوته يشير إلى أنه فى حالة انزعاج عالية ، قائلا : « يبدو أن الموقف فى القاهرة يتداعى إلى درجة أن المدير قال لى الآن أنه يستغيث الاستغاثة الأخيرة وأن المدينة تحترق » ، وتم الاتفاق مع الوزير على تكليف عدة مجموعات من ضباط أمن الدولة لتقوم بصفة عاجلة بإعادة تقييم الموقف بالمدينة فى ضوء هذا الاخطار الخطير ، وكانت نتيجة التقييم تشير فعلا إلى خطورة الموقف نتيجة عاملين أساسيين ،

أولهما عدم كفاية قوات الأمن ، التى كانت على درجة كبيرة من الارهاق ، مقارنة بحجم المظاهرات وانتشارها ، وثانيهما : استشراء عمليات الحريق والتخريب فى المنشآت العامة والخاصة مع تعمد المتظاهرين إعاقة رجال المطافىء عن أداء أعمالهم ، ولكن التقييم رغم ذلك لم يؤكد أن الحالة وصلت إلى مرحلة الانهيار الكامل ، فلازالت القوات تواجه أعمال الشغب ، كما أن الحرائق لم تصل بعد إلى منشآت لها خطورة أو أهمية خاصة .

● ما بدا واضحا بعد ذلك أن قوات الأمن لم تستطع بحجمها ـ ليس فى القاهرة والاسكندرية فقط ، وإنما فى المحافظات التسع الأخرى التى اندلعت فيها مظاهرات تخريبية مماثلة ـ أن تتصدى لهذه المظاهرات مع جميع الاحتمالات التى كانت ترجح استمرار انتشار المظاهرات وأعمال الشغب وامتدادها إلى محافظات جديدة .

الإصرار على التصعيد

وفى الوقت نفسه استمرت محاولات تصعيد الموقف إلى درجة لافتة للنظر ، وبدا واضحا أن الإصرار على تداعى الأحداث أصبح يضيف عوامل خطورة أخرى وتمثل ذلك فى ظاهرتين أساسيتين :

● أولاهما : أن مجلس الوزراء انعقد فى جلسة عاجلة طارئة ظهر ذلك اليوم (١٩ يناير) وأصدر بيانا ذكر فيه أنه تقرر إلغاء جميع القرارات الاقتصادية التى أعلنت صباح اليوم السابق ، وكان من المنطقى ومن المتوقع فى الوقت نفسه أن يكون هذا القرار كافيا لكى تتوقف أعمال المظاهرات والشغب ، ولكن النتيجة كانت مفاجئة تماما ، فقد استمرت أعمال الشغب والتظاهر بنفس حدتها وعنفها فى المحافظات التسع .

● كانت الظاهرة الثانية ، أنه تأكد من خلال متابعة كثير من المظاهرات خاصة فى القاهرة والاسكندرية ـ قامت بها مجموعات فنية خاصة ومعها كاميرات تصوير ـ أن متزعمى هذه المظاهرات المحمولين على أكتاف المتظاهرين طوال يومى ١٨ ، ١٩ يناير من العناصر الماركسية ، سواء من أعضاء تنظيم حزب العمال الشيوعى السابق تحديدهم أثناء المتابعة السابقة على النحو السالف الإشارة إليه ، أو من أعضاء تنظيمات شيوعية سرية أخرى ، مع عدد قليل من العناصر الناصرية .

نزول القوات المسلحة

ثم تقرر بعد ذلك فى ضوء جميع هذه التطورات أن تنزل القوات المسلحة لتعيد السيطرة على الموقف ، وقد علمت بهذا القرار من السيد نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت ، وكان يتابع الموقف لحظة بلحظة طوال هذين اليومين ، ثم صدر قرار آخر فى اليوم نفسه بحظر التجوال فى مدينة القاهرة طبقا لمواعيد معينة حددها القرار .

كان حجم الخسائر البشرية قد وصل حتى عصر يوم ١٩ إلى حوالى ٦٤ قتيلا بجانب عدد كبير من الجرحى ، لجأ أغلبهم إلى منازلهم ، بخلاف تلك الأضرار المادية التى لحقت بعدد كبير من الممتلكات العامة والخاصة ، وكانت مظاهر التصعيد مازالت قائمة حتى بعد ذلك القرار الذى أصدره مجلس الوزراء بإلغاء قرارات رفع الأسعار ، ولم يكن هناك مفر من ضرورة اتخاذ اجراء أمنى شامل يساعد على حسم الموقف ، بعد جميع هذه الخسائر ، ثم فى ضوء ما أسفرت عنه العمليات الأمنية فى متابعة المظاهرات من مؤشرات عن دور واضح لعناصر التنظيمات السرية الماركسية فى قيادتها .

قرار بضبط ٣٠٠

ولقد دارت مناقشة مستفيضة بين وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمى وبينى حول هذا الاجراء ، وكان المنطق الذى حكم المناقشة أن الاعتبارات الأمنية التى تتعلق بتأمين الوطن فى لحظات الخطر الشامل ، لابد من أن تتسع إلى المدى الذى يضمن الاحاطة بجميع العوامل والمؤثرات التى تعمل عن عمد لتصعيد حالة الخطر والوصول بها إلى أقصى مدى من التداعيات ، ومن البديهى والمنطقى فى مثل هذه الظروف أن تختلف طبيعة الاجراءات الأمنية عن مثيلاتها التى تتخذ فى الظروف العادية فى مواجهة حالات فردية أو محدودة التأثير ، من حيث النطاق المكانى ، أو احتمالات التداعيات ، ومن هذا المنطلق فقد تطلبت الاعتبارات الأمنية للحد من التداعيات ، ومن الخسائر البشرية والمادية ، ضرورة اتخاذ قرار فورى لتتسع دائرته وتشمل ضبط حوالى ٣٠٠ شخص من عناصر التنظيمات الشيوعية المختلفة ، الذين أشارت متابعات سابقة على الأحداث وأثناءها أن لهم دورا بارزا فى محاولات تصعيد الموقف .

ولقد نفذ هذا القرار الفورى أثناء فترة حظر التجوال مساء يوم ١٩ يناير واتخذت الاجراءات القانونية لعرض من تم ضبطهم على النيابة العامة ، والملاحظة التى يجدر تسجيلها الآن أنه بداية من صباح يوم ٢٠ يناير ، لم يقع حادث تظاهر واحد على مستوى الجمهورية ! ، وأعتقد أنه لا مجال لأى تعليق آخر أكثر من ذلك ! ! ! ، فقد حوصرت عناصر التفجير ولم يعد فى مقدورها إلقاء مزيد من عيدان اللهب ! ! . ولكننى فقط أعود هنا لكى أذكر بتلك الوثيقة التى أشرت إليها فى صدر هذا الفصل والتى ضبطت لدى أحد القيادات الهامة فى تنظيم حزب العمال الشيوعى (قدمت إلى النيابة العامة) وكانت تتضمن تحليلا عن أسباب فشل أحداث يناير فى الوصول إلى غايتها وأرجعه إلى عدم تقدير مدى قابلية المواطن المصرى لمواصلة أسلوب حرب العصابات بالشوارع والأزقة ، وإلى إغفال أهمية اختراق قوات الشرطة من رجال الأمن المركزى ومعهم صغار الضباط من العاملين بأجهزة الأمن والقوات المسلحة .

موكب السادات

ولقد تقرر مساء يوم ١٩ أن يعود رئيس الجمهورية الراحل بالطائرة من أسوان ، وكان قد أقلقه كثيرا تلك المظاهرات التى اندلعت فى أسوان وكانت تهتف بشعارات عدائية ضد النظام ، وكانت هى الأخرى بقيادة عدد من العناصر الماركسية ، وقد وصل إلى مطار القاهرة ولم يكن الموقف قد وقع تحت السيطرة الأمنية الكاملة ، خاصة أن القوات المسلحة لم تكن قد انتهت من نشر قواتها فى أنحاء العاصمة ، ولم يكن ميعاد سريان قرار حظر التجوال قد بدأ بعد ، ولم يكن من السهل فى كل هذه الظروف أن يخترق ركب رئيس الجمهورية الراحل طريقه المعتاد من المطار إلى منزله بالجيزة ، ولذلك فقد أخذ الركب طريقه إلى الجيزة بعيدا عن قلب العاصمة واخترق كثيرا من الطرقات الجانبية حتى وصل إلى الجيزة .

● نشر الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه « خريف الغضب » حول هذه النقطة أن الرئيس الراحل راودته فكرة أن يعود من أسوان إلى القناطر الخيرية مباشرة ويدعو مجلس الوزراء إلى الاجتماع به فى مقر إقامته باستراحة القناطر الخيرية ، وأنه نصح الرئيس الراحل بالعدول عن تلك الفكرة حتى لا يفسر الأمر سياسيا ـ داخليا وخارجيا ـ على أن الأمور تهاوت إلى الدرجة التى تمنع رئيس الجمهورية من دخول عاصمة البلاد .

- ٥ -

ظلال التطورات اللاحقة

كان طبيعيا بعد أن انتهت الأحداث على هذه الصورة أن تلقى بظلالها على عدد من التطورات والمواقف ، وهو ما نتعرض له فى النقاط التالية :

● أجرى تعديل وزارى ضيق بعد انتهاء الأحداث ، وكان قد تردد أن بعض الوزراء قد انتقدوا سياسة الحكومة وموقفها فى هذا الموضوع ، خلال ذلك الاجتماع الذى عقده مجلس الوزراء وأصدر فيه قرارا بإلغاء تلك القرارات الاقتصادية ، وطالبوا باستقالة الحكومة ، وقد شمل التعديل الوزارى خروج اثنين من الوزراء ، هما المرحوم اللواء سيد فهمى وزير الداخلية والدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية ، وأعيد إسناد وزارة الداخلية إلى المرحوم ممدوح سالم بجانب رئاسته للوزارة مع تعيين نائبى وزير له ، أحدهما اللواء نبوى إسماعيل لشئون الأمن والثانى اللواء كمال خيرالله لشئون الشرطة ، وتعيين الدكتورة آمال عثمان وزيرة للشئون الاجتماعية .

ولقد علمت بذلك التعديل الوزارى فى الصباح المبكر فى اليوم الذى تقرر فيه إجراء ذلك التعديل ، وعندما اتصلت بالمرحوم اللواء سيد فهمى لأحيطه علما بأبعاد التعديل الذى سيحدث ، وجدت الرجل مندهشا إلى درجة لافتة للنظر وكاد لا يصدق ما أحيطه علما به ، كان على يقين من أنه أدى دوره على أكمل وجه وأن أجهزة وزارته قد قامت بدورها قبل الأحداث وأثناءها بصورة كاملة ، وكان قد أودع أمانة مجلس الشعب عددا من الوثائق التى تؤكد ذلك ، عندما نوقش الموضوع أمام المجلس فى أعقاب الأحداث مباشرة ، ومن بينها تلك المذكرة التى عرضت يوم ٢٧ ديسمبر عن المخطط الذى يدبره ذلك التنظيم الماركسى السرى .

اجتماع برئاسة السادات

● فى أعقاب الأحداث بأيام قلائل دعا رئيس الجمهورية الراحل إلى عقد اجتماع بمقر إقامته بالجيزة حضره نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائبا وزير الداخلية الجديدان ورؤساء أجهزة الأمن القومى (المخابرات العامة ـ مباحث أمن الدولة ـ المخابرات الحربية) ، وكان الهدف من الاجتماع ينحصر فى مناقشة احتمالات الموقف بعد جميع هذه التطورات ، وكان واضحا تماما عمق الغضب الذى يحمله الرئيس الراحل مما حدث ، وكان آخر توجيه له أنه لن يسمح أبدا بتكرار ما حدث ، وأنه يجب « الضرب فى المليان » لدى أول بادرة لأعمال شغب مماثلة .

أتمنى التحقيق

● فى أعقاب التشكيل الوزارى الجديد ، وفى اجتماع مع اللواء نبوى إسماعيل الذى عين نائبا لوزير الداخلية للأمن فى ذلك التعديل ، حرص أن يذكر فى بداية الاجتماع ، أن تحقيقا سيتم لتحديد المسئوليات عما وقع من أحداث ، وكان الرد أننى أتمنى أن يتم فعلا هذا التحقيق حتى تتضح الحقائق كاملة ، وحتى نضع أيدينا على جميع سلبيات ماحدث سياسيا وأمنيا ، ولكن بطبيعة الحال فإن شيئا من ذلك لم يتم على وجه الاطلاق .

● وفى الوقت نفسه فقد ركز السيد ممدوح سالم ـ رحمه الله ـ بعد أن تولى مسئولية وزارة الداخلية ثانيا ، على انتقاد دور أجهزة الأمن فى المناسبات المختلفة التى يجتمع فيها بقيادات الوزارة ومن بينها ـ بطبيعة الحال ـ جهاز الأمن السياسى ، ولقد رأيت من واجبى أن أناقشه فى هذا التعميم الذى لا يتفق مع الواقع وطلبت من اللواء فتح الله سلامة مدير مكتب رئيس الوزراء أن يحدد لى موعدا لمقابلته ، وتمت المقابلة فى اليوم نفسه بمقر مجلس الوزراء ، وبدأت الحديث مستفسرا عن سبب نقده لدور جهاز الأمن السياسى معيدا على مسمعه جميع الخطوات التى اتخذها الجهاز ، والسالف الاشارة إليها تفصيلا ، وإذا به يظل صامتا لفترة قصيرة ثم رد على حديثى قائلا بالنص : « يا حسن اللى حصل ده كان كبير قوى وأنا كان لازم أستقيل » ولم يكن أمامى إزاء هذه العبارة ، إلا أن أرد عليه بأننا نعتز به كأول ضابط شرطة يصل إلى مرتبة رئيس الوزراء ، ولذلك فإننى لا أجد ما أقوله أكثر من أننا نتمنى له التوفيق فى الاضطلاع بمسئولياته .

كبش الفداء

ولعلى أضيف هنا أنه كان واضحا تماما بعد جميع هذه التطورات أنه كان مطلوبا إيجاد كبش فداء ، تتوارى خلفه جميع الأخطاء السياسية والتنفيذية التى اقترنت بتلك القرارات الاقتصادية ، وكان ذلك هو السبب الرئيسى فى إبعاد اللواء سيد فهمى عن منصبه كوزير للداخلية بعد تحميله مسئولية تلك الأحداث ، بالرغم من الصداقة الوطيدة والقديمة التى كانت تربط بينه وبين المرحوم ممدوح سالم ، حيث عملا معا لسنوات طويلة كزميلين فى جهاز أمن الدولة بالاسكندرية ، ولكنها السياسة التى لا تعرف ضوابط محددة وتقفز فوق الاعتبارات فى أحيان كثيرة ، وقد يسوقنا ذلك إلى قول فكاهى منسوب إلى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وقت الحرب العالمية الثانية وأحد ساستها العظماء ، فقد كان يوما يزور المقابر فوجد منقوشا على أحد شواهد القبور هذه العبارة « هنا يرقد السياسى العظيم والرجل الأمين .... » فنظر تشرشل إلى المحيطين به وتساءل قائلا : « هل تضعون رجلين فى تابوت واحد » ، وكان المعنى المقصود أن السياسى كثيرا ما يضطر إلى الاستجابة لمناورات السياسة وألاعيبها والتفافها حول الحقيقة فى أحيان كثيرة .

تشكيل الحزب الوطنى

ولكن تفاعلات الموقف السياسى تستمر بعد ذلك لكى تحدث تلك المفاجأة الهامة عندما أعلن الرئيس الراحل أنه قرر النزول إلى العمل السياسى فى الشارع بنفسه ولذلك فقد قرر تشكيل حزب سياسى جديد باسم « الحزب الوطنى الديمقراطى » مستبشرا بتلك التسمية لكى يسير الحزب الجديد على نهج الحزب الوطنى القديم ، إلى الدرجة التى وصلت إلى التفكير بأن يتخذ الحزب الجديد مقرا له ، فى نفس المبنى الذى كان مقرا للحزب القديم بشارع نوبار ، وكان قد أصبح مقرا لإحدى المدارس الابتدائية ، ولكن المحاولة لم تنجح واستقر مقر الحزب بالمقر السابق للاتحاد الاشتراكى ، وكان واضحا تماما أن الرئيس الراحل اتخذ هذه الخطوة اقتناعا بأن حزب مصر يفتقد الحد المناسب من الفاعلية على مستوى الشارع .

وزارة مصطفى خليل

ثم تنفجر بعد ذلك تلك الأزمة التى تعرض لها حزب مصر ، عندما تحول غالبية أعضائه للحزب الجديد ، وبداية أفول دور المرحوم ممدوح سالم على

المسرح السياسى بعد تغيير الوزارة وإسناد رئاستها إلى السيد مصطفى خليل .

ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة أخرى ، ظهر فيها حزب الوفد على الساحة السياسية لأول مرة بعد ثورة يوليو ، برئاسة السيد فؤاد سراج الدين ، ثم يبدأ الرئيس الراحل فى الإعداد لزيارة إسرائيل فى إطار استراتيجية سياسة السلام التى أعد لها .

أزمة قرارات سبتمبر

ولكن ملامح التوتر السياسى تستمر ، وقد بدأت بتلك الأزمة مع حزب مصر ، ثم بظهور حزب الوفد ، الذى سرعان ما انسحب من الساحة السياسية معلنا حل الحزب بعد هجوم شديد شنه الرئيس الراحل على قيادة الحزب ، ثم تطفو على الساحة ظواهر التطرف الدينى مع تكرار الأعمال الإرهابية التى بدأت باغتيال الشيخ محمد حسين الذهبى فى يوليو عام ١٩٧٧ ، وتستمر بشكل عنيف طوال عامى ٧٩ ، ١٩٨٠ ، ثم يتوتر الموقف السياسى بشكل غير طبيعى عندما تزداد حدة المعارضة فى انتقاداتها وهجومها على سياسات القيادة السياسية ، وتبدأ الأزمات الطائفية تأخذ بعدا خطيرا فى لحظات متكررة ، وتكاد القوى السياسية الشرعية وغير الشرعية تتحد فى مواقفها الناقدة لسياسة النظام ، لتنتهى الأمور فى النهاية بأزمة قرارات سبتمبر الشهيرة ليتأزم المناخ السياسى والأمنى أكثر وأكثر ، ثم لتنتهى الأمور فى النهاية إلى ذلك اليوم فى السادس من أكتوبر عندما بدأت مؤامرة أكتوبر بحادث المنصة واغتيال رئيس الجمهورية الراحل ، وهو موضوعنا فى الفصل الثانى من هذه المذكرات .

وتبقى كلمة أخيرة فى هذا الفصل ، فليس القصد من كل ما سبق إيضاحه عن هذه الأحداث هو إدانة أطراف بعينها ، سواء على المستوى الرسمى أو مستوى الجبهات غير الشرعية ، إنما القصد الأول والأخير هو تسجيل حقائق بعد محاولات كثيرة بذلت لتشويه الواقع وتلوينه بما يتفق والأغراض والأهواء الحزبية ، ولعلى هنا أعلق تعليقا سريعا على ذلك الهجوم الذى شنه التيار الماركسى على أجهزة الأمن فى محاولاته للتنصل من مسئولية هذه الأحداث ، وكان سنده الرئيسى فى ذلك هو الحكم ببراءة غالبية من قدموا للمحاكمة فى هذه الأحداث .

رغم حكم البراءة

وبعيدا تماما عن التعرض بأى وجه من الوجوه لحكم القضاء الذى نجله ونحترمه فإننى أشير فقط إلى النقاط التالية :

● ان جهاز الأمن لم يستخدم قانون الطوارىء فى هذا الموضوع وإنما قدم جميع من ضبطوا إلى النيابة العامة للتحقيق معهم ، وقد قام بذلك فى إطار مسئولياته طبقا للقانون العادى وعرض ما كشفت عنه عمليات المتابعة وما توصل إليه من أدلة وقرائن على النيابة العامة قبل الأحداث بأيام طويلة ، وبعدها ، ولا يقدح فيما قدمه الأمن من معلومات وقرائن وأدلة ، وكذلك ما اقتنعت به النيابة العامة طبقا لنتائج التحقيق الذى أجرته ، أن تبرىء المحكمة ساحة غالبية المتهمين الذين قدمتهم النيابة للمحاكمة .

● وليس من نافلة القول ، أن المحكمة عندما تحكم بالإدانة أو البراءة ، إنما تضع فى اعتبارها جميع الظروف والملابسات العامة والخاصة المحيطة بالموضوع الذى تنظره .

● ودونما تعقيب على حكم المحكمة فلا أحد ينكر أن الظروف العامة دفعت جموع المواطنين للاستجابة الفورية للبدايات التى تربصت لتفجير الموقف . ولقد جاء من بين عناصر هذا التحليل أن من بادروا بتفجير الموقف الجماهيرى لم يطلقوا شعارات عقائدية لإحداث هذا التفجير ، فلم يقولوا « تحيا الشيوعية » ، وإنما أتت شعاراتهم « تسقط القرارات الاقتصادية » إلى غير ذلك من الشعارات المتعلقة بالأوضاع المعيشية العامة .

● يضاف إلى كل ذلك أن الاجراءات القانونية التى اتخذتها أجهزة الأمن كانت لاحقة للأحداث ، مما أعطى فرصة للضالعين فى التدبير للتخلص من أى أدلة أو قرائن تدينهم بعد أن وصلت الأحداث إلى ذروتها وتقرر نزول القوات المسلحة وحظر التجوال ، وأعيد التذكرة هنا على سبيل المثال لا الحصر بذلك التحليل الخطى الذى أشرنا إلى مضمونه فى صدر هذا الفصل حول أسباب فشل التخطيط لتفجير هذه الأحداث .



مؤامرة أكتوبر سنة ١٩٨١

تتجسد اهمية مؤامرة اكتوبر سنة ١٩٨١ فى ابعادها الخطيرة التى كادت تصل بالبلاد الى مرحلة من التداعيات ، يصعب على كثير من المحللين السياسيين ان يحسبوا المدى الذى كان يمكن ان تصل اليه ، ولعل ابلغ وصف لخطورة هذه المؤامرة ما وصفته بها حيثيات حكم محكمة امن الدولة العليا التى نظرت هذه القضية ، حيث قالت عنها : « انها كانت من الخطورة الى الدرجة التى كادت تؤدى الى انهيار المجتمع بأكمله » ، واعتقد ان هذه العبارة وحدها تحمل فى طياتها الى حد كبير صورة واضحة عن المدى الذى كان يمكن ان تصل اليه تداعيات هذه المؤامرة ، وكم من الأرواح البريئة كانت ستزهق فى خضم هذا الانهيار الذى كاد المجتمع يتعرض له .

وعلاوة على ذلك ، فهى المرة الاولى فى تاريخ مصر الحديث التى يتم فيها اغتيال حاكم البلاد ، اذا استثنينا تلك المحاولة التى تمت عام ١٩٥٤ لاغتيال الرئيس الراحل عبد الناصر فى ميدان المنشية بالاسكندرية ـ ولم يكتب لها النجاح ـ ويشاء القدر ان تتم المحاولة الاولى الفاشلة على يد التيار الدينى السياسى بعد ان تحالف مع ثورة يوليو فى بدايتها لتحقق معه نوعا من التوازن السياسى ، وتتم المحاولة الثانية الناجحة على يد جناح اخر متطرف ينتمى لنفس التيار ، بعد ان اعطى له الرئيس الراحل السادات الضوء الأخضر فى بداية ولايته ليحقق به توازنا مع التيارين الماركسى والناصرى .

كذلك هى المرة الاولى التى يتم فيها اغتيال وإصابة هذا العدد الضخم من الشخصيات ورجال الامن الذين جاوزوا المائة قتيل وما يتجاوز مائتى جريح .

ثم يضاعف من خطورة هذه المؤامرة ان اغتيال رئيس الجمهورية الراحل ، لم يكن هو الهدف النهائى لمن خططوا وقاموا بالتنفيذ ، وانما كان هذا الاغتيال مجرد حلقة فى سلسلة من حلقات أخرى متعددة ، كان من المقرر ان تتم حلقة بعد أخرى ، لكى تؤدى تداعياتها فى نهاية الأمر الى إسقاط النظام بأكمله ، واشعال ماسماه المخططون بالثورة الاسلامية وصولا الى الاستيلاء على الحكم .

وتشاء الحكمة الالهية الا تصل هذه المؤامرة الى غايتها ، وانما تتهاوى حلقاتها حلقة بعد اخرى ، وتتجنب البلاد اعاصير كثيرة كانت ستهب وتقتلع استقرارها ووحدتها ، ولكن الشرعية الدستورية تنتصر ، ويتأكد من مؤشرات كثيرة ان الشعب يرفض منطق التآمر مهما كان لون الرداء الذى يرتديه المتآمرون .

وليس من المنطقى ان نتحدث عن أبعاد أحداث اكتوبر وكأنها كانت احداثا مفاجئة او افرزتها عوامل وقتية ، ولكنها فى حقيقتها كان لها مقدماتها وتراكماتها ، ثم ان لها جذورها التى تتفق فيها مع منطق ساد الحركة الدينية السياسية فى مراحل سابقة . كان العنف والاغتيال هو اسلوبها ، ثم امتد هذا الاسلوب لكى تنتهجه جماعات اخرى خرجت من نفس المنبع . كذلك فان تلك الظاهرة لها تأثيرها الخطير على البعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية بصفة عامة ، واذا كان هذا البعد هو قضية الحاضر والمستقبل ، فإن دلالات استمرار اسلوب العنف والاغتيال تصبح الخطر الاول الذى يعترض المسيرة الديمقراطية بأكملها .

لكل ذلك فاننا نتناول ابعاد مؤامرة اكتوبر من زواياها المختلفة مسجلين جميع الحقائق والمواقف التى مهدت لها ، ثم كيف تهاوت حلقاتها حلقة بعد اخرى ، واخيرا كيف يمكن مواجهة ذلك المأزق الذى يسببه استمرار هذه الظاهرة ، ولكننا نبدأ الجزء التالى مباشرة لنناقش فيه ظاهرة العنف فى الحركة الدينية السياسية لنتطرق منها بعد ذلك الى مناقشة بقية موضوعات هذا الفصل .



- ١ -

خلفيات نشأة الارهاب فى مصر

الإسلام ضد العنف

على الرغم من ان تعاليم الدين الاسلامى شديدة الوضوح فى التركيز على الدعوة بالتى هى احسن ، فان التاريخ السياسى فى ظل الدولة الاسلامية عرف الكثير من احداث العنف والاغتيال . لتبعد ابتعادا واضحا عن تعاليم الدين الحنيف .

ويرجع الكثير من المؤرخين بداية بروز العنف والاغتيال فى التاريخ السياسى الاسلامى الى وقت حدوث الانشقاق الاول بين على كرم الله وجهه ومعاويه بن ابى سفيان رضى الله عنه ، فمنذ ذلك التاريخ وبنجاح معاوية فى اعتلاء امارة الحكم وتأسيسه الدولة الأموية وتحويله نظام الحكم الى نظام وراثى عرف الاسلام الجماعات الخارجة عن الحاكم التى تعمل على إسقاطه بالعنف وبالفكر وبشتى الاساليب .

ويرى الكثيرون ان العنف بدأ من معسكر الشيعة انصار سيدنا على ، وهو فى رأى عدد من المؤرخين كان امرا طبيعيا ، ذلك انهم خسروا معركة الخلافة ولم يكن امامهم سوى العنف وسيلة لتغيير الامر الواقع ، بينما يرى البعض الاخر ان العنف بدأ من معسكر معاوية حيث اغتصب الخلافة من وجهة نظرهم بالخديعة وبحد السيف .

ونحن وان كنا الان لسنا بصدد التأريخ لبدايات العنف السياسى بعيدا عن روح الاسلام السمحة وتعاليمه فى التاريخ الاسلامى البعيد ، ولسنا ايضا بصدد الحكم على اى من المعسكرين يحمل اوزار بدايات العنف ، فإنه من اللافت للنظر ان بدايات الاختلاف لم تكن لاسباب دينية فى الاساس ، ولكنها كانت لاسباب سياسية تتعلق بالحكم ومن يتولاه ، ومع ذلك فان منطق التكفير المتبادل بين الاطراف لم يبدأ الا فى مراحل لاحقه .

واذا كان علم التاريخ كما يقولون ـ بحق ـ هو علم قراءة المستقبل باعتبار ان الماضى هو الأب الحقيقى للحاضر والمستقبل ـ فان الاشارة الى احداث الماضى هنا ليست بعيدة عن موضوعنا الذى نتحدث عنه الان ولا خارجة عنه

واذا كان القرن الاسلامى الاول هو قرن الفتوحات والتوسع ، فهو ايضا القرن الذى بدأ فيه ظهور الفرق الاسلامية التى اتخذت من العنف طريقا ومن الاغتيال وسيلة نتيجة لكثير من التوترات الاجتماعية والاقتصادية التى سادت المجتمعات الاسلامية بعد هذه الفتوحات .

وفى ظل هذه العوامل وغيرها من عوامل مساعدة ، والشعور العام بفداحة الخسارة التى لحقت بالركب الاسلامى ، نتيجة اغتيال أحفاد الرسول صلى الله عليه وسلم فى كربلاء تكاثرت الفرق الاسلامية التى انتهجت العنف وسيلة للخروج على الحاكم .

فرقة حسن الصباحى

ويستلفت النظر فى تاريخ تلك الفرق الشيعية التى اتخذت اسلوب العنف والاغتيال اسلوبا ومنهجا . تلك الفرقة التى شكلها حسن الصباحى فى القرن الثالث عشر فى شمال سوريا ، فلم يسبقها فى التاريخ الاسلامى اى جماعة استحدثت العنف المنظم والمدبر والمخطط له على المدى الطويل لنشر الرعب كسلاح سياسى ، بينما كان العنف قبل هذه الجماعة يمارس من خلال مجموعات صغيرة قليلة الحيلة والتأثير (جماعة الخناقين فى العراق ـ وجماعة السفاحين فى الهند) وغالبا ما كان يتم بطريقة فردية .

● بينما أدرك حسن الصباحى مؤسس هذه الجماعة ورائدها وأميرها ومنظمها ، ان دعوته لن تستطيع ان تواجه قوة الدولة الاسلامية الا عن طريق العنف المنظم ، ولذلك كان تركيزه فى تدريب عناصر هذه الجماعة على مبدأ الطاعة العمياء للامير مع الولاء الكامل له ، بما يدفعهم الى تنفيذ مايكلفون به من عمليات انتحارية باعلى قدر من التفانى والاقدام دون ان يكون هناك للارادة الفردية ادنى وجود او تأثير ، ولقد وصل الامر ان انتشر عن هذه الجماعة مسمى فرقة الحشاشين تعبيرا عن ذلك التفانى الانتحارى الذى كان يسيطر على اسلوب ادائهم بصورة تظهرهم وكأنهم مخدرون ومسلوبو الارادة تماما .

استمرت بعد ذلك تلك الفرق المختلفة التى انتهجت اسلوب العنف والاغتيال تقوى وتضعف صعودا وهبوطا مع ضعف وقوة الدولة الاسلامية ، حتى سقوط الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤ وما تلاها من ازمات عالمية ، وكانت ثورة ١٩١٩ قد اندلعت قبل ذلك بسنوات قلائل فى مصر ، اعقبها اصدار دستور ٢٣ ثم نشأة حزب الوفد ، وبعد ذلك بسنوات بدأ ظهور ميلشيات شبه عسكرية فى ايطاليا والمانيا فى الثلاثينيات ممثلة فى اصحاب القمصان الخضر - والحمر - والسود - لكى تنتقل العدوى بعد ذلك الى مصر ، عندما ظهرت على الساحة جماعة الاخوان المسلمين . وبعض ميلشيات عدد من الأحزاب السياسية .

الإخوان المسلمون

وتشير وقائع التاريخ الحديث الى ان العنف باسم الدين قد ظهر فى مصر مع مطلع الاربعينيات بعد سنوات قلائل من نشأة جماعة الاخوان المسلمين ، وبالرغم من ان هذه الجماعة بدأت اولى مراحل نشأتها من منطلق دينى له أسانيده المنطقية التى تركز على القيم الاسلامية ونشر الوعى الاسلامى السليم بين جموع المواطنين وخاصة الشباب ، فإن الاهداف السياسية للقيادات العليا للجماعة سرعان ماظهرت على السطح ، فور استشعار تلك القيادات باتساع القواعد الشعبية التى انخرطت فى صفوف الجماعة تحت تأثير الاقتناع بسلامة اغراضها الدينية ، وبدأ ذلك التحول يتجسد اكثر مايتجسد فى اتجاه القيادات العليا للجماعة الى تشكيل تلك الاجهزة السرية التى عمدت الى اختيار عناصرها من اشخاص منتقين ، ثم ليوضعوا تحت الاختبار لفترة تمهيدية فى فرق الجوالة بصفة خاصة ، ثم يتم انخراطهم فى الاجهزة السرية طبقا لطقوس خاصة يلتزم خلالها من وقع عليه الاختيار بمبدأ السمع والطاعة بعد قسم يؤديه على المصحف الشريف .

ويستلفت النظر هنا فى معرض الحديث عن الغايات السياسية والغايات الدينية للجماعة ان الغايات السياسية كانت دائما الخلفية الحقيقية التى تحكم حركة القيادات العليا للجماعة ، ولم تكن تفصح عنها للقواعد الشبابية التى انخرطت فى تنظيماتها ، وانما كان جوهر الاستقطاب لجموع الشباب ينصب على الغايات الدينية والتركيز على جوانب السلبيات التى يعانى منها المجتمع ، وخاصة القطاع الشبابى ، وإسناد أسباب المعاناة الى غياب الالتزام بالحكم بشريعة الله . والتسلسل بعد ذلك الى اهمية الجهاد فى سبيل الله لإعلاء كلمة الدين .

ويلاحظ كذلك انه فى نفس التوقيت تقريبا فى بداية الاربعينيات الذى بدأت فيه جماعة الاخوان المسلمين تشكيل جهازها السرى ، ان حزبين اخرين هما الوفد ومصر الفتاة اتجها بدورهما الى تشكيل مليشيات شبه عسكرية ، فكان هناك تشكيل القمصان الزرق للوفد وتشكيل القمصان الخضر لمصر الفتاة ، الا انه كان واضحا تماما ان هذين التشكيلين كان ينقصهما التنظيم الدقيق ، وكان الاطار العام الذى يحكم حركتهما شبيها الى حد كبير بتنظيمات فرق الكشافة وطقوسها بينما اتجه الجهاز السرى لجماعة الاخوان الى اتجاه مخالف تماما حيث شكل بطريقة ممعنة فى السرية وباسلوب تنظيمى صارم ودقيق ، وكان له منهجه العقائدى الذى ربط بين الناحيتين الفكرية والتنظيمية فى اطار محكم لم يترك للعضو اى خيار لمناقشة مايتلقاه من توجيهات وتكليفات ، التزاما بذلك المبدأ الصارم الذى اسبغ عليه مفهوما دينيا وهو مبدأ السمع والطاعة للامير والولاء التام للجماعة .

مبدآن خطيران

وحول المنطق الذى حكم تشكيلات الجماعة والتزامات الاعضاء العقائدية والتنظيمية يذكر السيد طارق البشرى فى كتابه « الحركة السياسية فى مصر » ص ٥٢ مانصه « والحاصل انه فى المؤتمر الثالث للاخوان الذى انعقد فى اوائل ١٩٣٥ وضع منهاج لنشاط الجماعة ولطريقة التكوين العملى لاعضائها وتكوينها الادارى وموقف الجماعة من التيارات العامة والحركات الفكرية الاسلامية وتضمنت قرارات المؤتمر مبدأين بالغى الاهمية أولهما « على كل مسلم ان يعتقد ان هذا المنهج كله (منهاج الاخوان المسلمين) من الاسلام ، وان كل نقص منه نقص من الفكرة الاسلامية الصحيحة » وثانيهما « ٣ ـ كل هيئة تحقق بعملها ناحية من نواحى منهاج الاخوان المسلمين يؤيدها الاخ المسلم فى هذه الناحية . ٤ ـ يجب على الاخوان المسلمين اذا ايدوا هيئة ما من الهيئات ان يستوثقوا انها لاتتنكر لغايتهم فى وقت من الاوقات ، وكان من الواجبات التى يلتزم عضو الجماعة (الاخ العامل) بتنفيذها ـ ٢٥ ـ ان تتخلى عن صلتك باى هيئة او جماعة لايكون الاتصال بها فى مصلحة الدعوة وبخاصة اذا أمرت بذلك »

ووجه خطورة المبدأ الاول ان الجماعة تصادر به الدين لمصلحتها ، وبهذا لا تصبح مجرد جمعية تطبق الدين كما يحاول غيرها ان يفعل وانما تؤكد ان منهجها وحده هو الاسلام الصحيح فلا يعتبر غيره كذلك ، وبهذا يكون تنظيم

الجماعة تجسيدا للاسلام ومؤسسة مهيمنة عليه فيكون من لم يوالها خارجا على الاسلام ذاته .

ووجه اهمية المبدأ الثانى ان لعضو الجماعة ولاء وحيدا لها دون غيرها من الهيئات وان تأييده الهيئات الاخرى يكون فى الناحية التى تراها الجماعة فقط ، والاستيثاق من عدم تنكر الغير لهم يعنى فيما يعنى الحرص على الاستقلال والذاتية والا يحترم الاخوان الا اهداف جماعتهم كتنظيم .

والمبدأ الاول يسعى للسيطرة على الاسلام لا للاتصاف به فقط ، والمبدأ الثانى من ملامح التنظيمات السياسية ويعنى ذلك ان ثمة تنظيما سياسيا يسعى لاحتواء الاسلام كدين » ، ذلك ما ورد حرفيا فى كتاب « الحركة السياسية فى مصر » للاستاذ طارق البشرى .

وبجانب الاستخلاصات التى وردت فى هذا النص على تلك القرارات التى اعلنت فى المؤتمر الثالث لجماعة الاخوان فان لنا تعليقا عليها نوجزه فى النقاط التالية :

فكرة التكفير

● يلاحظ ان ذلك المؤتمر قد انعقد فى المرحلة الاولى من مراحل تشكيل جماعة الاخوان بعد سنوات قلائل من ظهورها على الساحة كجماعة دينية .

● ان تلك التكليفات والالتزامات التى صدرت عن ذلك المؤتمر تبرر الى حد كبير التزام عضو الجماعة بصفه عامة وعضو الجهاز السرى بصفة خاصة بمبدأ السمع والطاعة كذلك مبدأ الولاء اولا واخيرا للجماعة .

● ان نفس التكليفات تشير فى وضوح كبير الى ذلك المبدأ الذى ورد فى كتاب معالم على الطريق للمرحوم سيد قطب عن جماعة المسلمين وتكفير كل من هو خارج عن هذه الجماعة ، وبالتالى فان جماعة الاخوان التى تمثل دائرة جماعة المسلمين هى التى تنفرد بالدعوة الى الاسلام الصحيح بل انها الجماعة التى تمثل الاسلام وتحتويه ، وليس مجرد الاتصاف به كغيرها من اى جماعة اسلامية اخرى تدعو للسلوك الاسلامى والقيم الاسلامية ، وانطلاقا من هذا المفهوم نشأت فكرة التكفير التى حملت لواءها اولا جماعة الاخوان ثم امتدت بها ثانيا بقية الجماعات المتطرفة التى تشكلت فى السبعينيات ، ثم لعل هذا المفهوم نفسه هو الذى يسيطر على منطق جماعة الاخوان حتى الان ، حيث تسعى الى الايحاء وكأنها هى وحدها المسئولة اولا واخيرا عن نشر الدعوة الاسلامية والمناداة بتطبيق الشريعة الاسلامية .

قوة الجهاز السرى

وعودة ثانيا الى موضوعنا عن تشكيلات الاحزاب وبداية تشكيل الجهاز السرى للاخوان ، فقد انتهت تشكيلات حزب الوفد وحزب مصر الفتاة الى التفكك السريع بينما استمر الجهاز السرى للاخوان الذى اخذ يقوى يوما بعد يوم ، وتوافرت لعناصره تدريبات مكثفة على كيفية استعمال الاسلحة والمفجرات بل وتصنيع نوعيات معينة من قنابل المولوتوف .

ويضيف طارق البشرى ـ ص ٧٢ ـ فى كتابه السالف الاشارة اليه عن الجماعة بعد ان اكتمل بنيانها وجهازها السرى فيقول « المهم بعد ذلك ان جماعة الاخوان المسلمين كتنظيم سياسى انتشرت خلال الحرب وبعدها مباشرة انتشارا واسعا ، وضم التنظيم عددا واسعا من الاعضاء (فضلا عن المؤيدين) واعد فرقا للجوالة وجمع السلاح ونظم جهازا خاصا مسلحا ودرب اعضاءه على الانصياع الكامل ، وكان كل ذلك معلقا ومربوطا فى يد فرد لايعرف له موقف محدد صريح فى اى مسألة ، ولايمكن التنبؤ بما سيتخذه من مواقف مستقبلا ، واصبحت الجماعة بهذا كالقنبلة التى لا يعرف متى تنفجر ولا من سيكون ضحيتها ، والحاصل ان مواقف زعيم الجماعة والجماعة من ورائه كانت دائما فى صالح السراى وحكومات الاقلية » .

● ويستطرد نفس المؤلف ـ ص ٧٤ ـ فى تحليله لدور جماعة الاخوان فى تلك المرحلة فيقول « والمهم كذلك ان حركة الاخوان بوضعها هذا نجحت فى امتصاص جزء كبير من حيوية الشعب السياسية وابقتها بعيدة عن المشاركة الايجابية فى احداث الفترة ، وكانت قيادة الجماعة تطلق حماس رجالها وتشغلهم بالاحاديث والاجتماعات والمواكب والتدريبات ، وكان يمكن ان يستخدم ذلك فى اعداد جماهيرها اعدادا صلبا تفيد الجماعة بهم الحركة الوطنية ، ولكنها وجهتهم الى اهداف غير معلومة الا لقيادتها ، فكان جهد جماهير الاخوان حيوية مبددة توجه لاهداف علنية غير واضحة لهم » .

ممارسة اللعبة السياسية

ومع نمو القواعد العلنية لتشكيلات الاخوان كذلك النمو الذى توازى معها بالنسبة للجهاز السرى من حيث الاعداد التنظيمى والتدريب والتسليح .. بدأت قيادات الجماعة تستشعر تماما القوة المضافة التى حققها لها الجهاز السرى على المسرح السياسى ، وبدأت على الفور تمارس اللعبة السياسية

فى مواجهة القوى الاخرى الموجودة على الساحة ، والتى تركزت فى القصر والمستعمر ، ثم حزب الوفد واحزاب الأقلية .

وليس هناك من شك ان اللعبة السياسية فى ذلك الوقت كان يحكمها فى كثير من جوانبها اعتبارات القضية الوطنية التى استحوذت على الاهتمام الجماهيرى العام ، وكانت الحركة السياسية لجميع الاطراف تركز جانبا كبيرا من محور حركتها فيما يتصل بدورها فى القضية الوطنية ، ومن هذا المنطلق بدأت جهات متعددة تضع قوة جماعة الاخوان فى حساباتها سواء بالحصار او التعاون معها ، دفاعا عن ثقل كل طرف على المسرح السياسى اولا ، ثم تأكيدا لتوازنات سياسية تراها الاطراف فى مصلحتها ثانيا .

ولكن الجماعة فى غالبية الوقت كانت تتعاون مع جانب الملك واحزاب الاقلية . وكان منافسها الرئيسى هو حزب الوفد ، وكثيرا ماتكررت صدامات الجماعة مع المجموعات الوفدية سواء داخل الجامعات او خارجها ، ووصلت هذه الصدامات الى حد الاعتداء بالعصى والاسلحة البيضاء ، بل والقنابل فى بعض الاحيان ، وكان الوفد من جانبه ينظر الى الجماعة على انها المنافس المشاغب على الساحة السياسية ، ذلك ان نمو الجماعة كان فى اغلب الوقت سحبا من رصيد الوفد على المستوى الشعبى ، وقد ساعدها على ذلك تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم وضوح برامج الوفد فى بعدها الاجتماعى حيث كانت مجرد برامج اصلاحية لاتغوص فى عمق المشاكل الاجتماعية ، واستنادا لهذا الواقع اتيح لجماعة الاخوان ان تجذب اهتمام القواعد الشبابية بصفة خاصة التى تصورت انها ستجد الحل هناك لدى الجماعة .

وبدأت الاغتيالات

وفى خضم هذا الصراع السياسى بدأت جماعة الاخوان تسخر حركة جهازها السرى لتأكيد ثقلها السياسى على المسرح ، وبدأت عمليات العنف تتوالى فى صورة اغتيالات وتفجيرات شملت شخصيات سياسية وقضائية بل امتدت هذه العمليات الى تصفية بعض عناصر الجهاز السرى الذين خرجوا على مبدأ السمع والطاعة .

● وشملت تلك العمليات اغتيال الدكتور احمد ماهر رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت ، ومحمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، المستشار احمد الخازندار وكان ينظر احدى قضايا الجهاز السرى ، محاولة

نسف محكمة مصر ، اغتيال اللواء سليم زكي حكمدار القاهرة اغتيال السيد فايز عضو الجهاز السرى المنشق بنسف منزله ، الي غير ذلك من عمليات اخرى كالشروع فى قتل حامد جوده رئيس مجلس النواب ، وابراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

كانت تلك المرحلة بين عامى ٤٦ ، ٤٨ مرحلة صدام بين السراى ومعها احزاب الاقلية وبين جماعة الاخوان ، بعد مرحلة من التعاون الكامل بين الطرفين ، وتستمر عمليات العنف من الجانبين حتى يتم اغتيال المرحوم الشيخ حسن البنا مرشد الجماعة ومنشئها بتدبير من القصر وعدد من المسئولين التنفيذيين طبقا لما كشفت عنه التحقيقات التى اجريت بعد ثورة يوليو ، ثم تتطور الامور بعد ذلك فى عهد مرشد الجماعة الجديد المرحوم حسن الهضيبى ليعود التعاون بين القصر والاخوان مرة اخرى .

● وتنشب خلال عام ٤٨ حرب فلسطين ويتطوع عدد من عناصر الجهاز السرى للاخوان للمشاركة في هذه الحرب ، وبالرغم من ذلك الدور التاريخى فان اعتقادا ساد جهات سياسية وامنية فى ذلك الوقت ، بان قيادات الجماعة قد فتحت هذا الباب لعناصر الجهاز السرى لتحقيق هدفين رئيسيين اولهما تأكيد دور جماعة الاخوان القومي على المستويين المحلى والعربى ، وثانيهما تحقيق خبرة عملية لاكبر عدد ممكن من عناصر الجهاز السرى على العمليات العسكرية واستعمالات الاسلحة والقنابل ، باعتباره هدفا يخدم على المدى الطويل استراتيجية الجماعة فى العمل الداخلى على المسرح السياسى .

العنف والاعتقال

ولابد هنا من التعرض لنقطة هامة كثيرا ما اثيرت فى السنوات الاخيرة ، خصوصا من جانب جماعة الاخوان او بعض المحللين السياسيين ، فثمة ادعاء بان عمليات العنف وإنشاء الاجهزة السرية تولدت نتيجة العنف الذى تعرض له اعضاء الاخوان فى المعتقلات والسجون ، الا ان الحقائق التاريخية تسجل ان الجهاز السرى لجماعة الاخوان ، وتدريبه على عمليات العنف وتسليحه بشتى انواع الاسلحة والمفرقعات ، كان سابقا على اى اجراءات اعتقال او عنف تعرض لها اعضاء الجماعة بل أن الاعتقالات التى تمت فى الاربعينيات لم تبدأ الا بعد ان قام الجهاز السرى ببعض عمليات الاغتيال والعنف ، يضاف الى ذلك ان عمليات الاعتقال التى تمت عام ١٩٥٤




ممدوح سالم

محمد عثمان اسماعيل

بعد ثورة يوليو لم تبدأ الا بعد ان قام الجهاز السرى للاخوان بمحاولة اغتيال الرئيس الراحل عبد الناصر ، كذلك نفس الامر فى عهد الرئيس الراحل السادات ، فان الاعتقالات لم تبدأ الا فى شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ عقب كثير من عمليات العنف التى قام بها تنظيم الجهاد ، بل ان حادثى الفنية العسكرية واغتيال الشيخ محمد حسين الذهبى فى السبعينيات لم تتخذ بشأنهما اى اجراءات اعتقال وانما اقتصر الامر على ضبط المتهمين وتقديمهم للنيابة العامة التى احالتهم للمحاكمة ، واسارع هنا الى تأكيد اننى عندما اسجل هذه الحقيقة لا اتعرض لما اثير عن تلك التجاوزات التى اثيرت بين الحين والاخر والتى تعرض لها المعتقلون وانما اسجل حقيقة مجردة ان العنف والارهاب كانا سابقين على اى اجراءات اتخذتها السلطات الحاكمة سواء قبل ثورة يوليو او بعدها .

الحصان الأسود

ومع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ طرأت ظروف سياسية داخلية قلبت الموازين السياسية على المستوى الداخلى رأسا على عقب ، وكانت جماعة الاخوان حتى تلك اللحظة ، برغم كل الاجراءات التى اتخذت ضدها فى نهاية الاربعينيات مازالت تمثل ذلك الحصان الاسود الذى يمكن اللعب عليه فى لعبة التوازنات السياسية فى مواجهة حزب الوفد بصفة خاصة . وهو دور كانت له اهميته السياسية فى السنوات الاولى للثورة ثم له تأثيره الممتد بعد ذلك وهو ما نتحدث عنه فى الجزء التالى .

■ ٢ ■

الثورة .. والاخوان
ولعبة التوازنات السياسية

كان واضحا تماما منذ اللحظات الاولى لثورة يوليو ١٩٥٢ ان تأييدا شعبيا جارفا قد قوبلت به الثورة ، وكان من المنطقى ان يكون هذا التأييد الشعبى سندا كافيا لقيادات الثورة فيما خططوا له لتلك المواجهة التى تمت بعد ذلك بوقت قليل بينها وبين الاحزاب السياسية المختلفة .

الا انه من اللافت للنظر ان قيادة الثورة قد نظرت الى جماعة الاخوان نظرة مختلفة تماما عن تقديرها لدور الاحزاب الاخرى وفى مقدمتها حزب الوفد والذى كان حتى تلك اللحظة مازال يحظى باغلبية شعبية ملحوظة اظهرتها انتخابات ١٩٥٠ التى حصل فيها على اغلبية ساحقة ، الا ان قيادة الثورة وجهت الى حزب الوفد نفس الاتهامات التى وجهت الى الاحزاب الاخرى فيما يتصل بدورها فى الافساد السياسى الى غيرها من الاتهامات الأخرى ، وصدر قرار مجلس قيادة الثورة فى النهاية بحل جميع الاحزاب السياسية ومحاكمة عدد من قياداتها ، بينما استثنى هذا القرار جماعة الاخوان من الحل ، وان كان قد اعتبرها جماعة دينية وليست حزبا سياسيا .

وتشير جميع الشواهد التى تلت هذا القرار ، انه بالرغم من ان استثناء جماعة الاخوان من قرار حل الاحزاب السياسية قد جاء من منطلق اعتبارها جماعة دينية ، فان مبعث هذا الاستثناء فى حقيقة الامر قد استند الى اعتبارات واهداف سياسية بحتة من وجهة نظر عدد من قيادات الثورة على الاقل .

هل كان التوازن السياسى هو الذى فرض هذا الاستثناء فى مواجهة شعبية حزب الوفد ؟ هل كان التحسب من دور الجهاز السرى للاخوان واحتمالات تحركه فى صورة اغتيالات واعمال عنف تهز الاستقرار المطلوب فى بداية الثورة . هو مبعث هذا الاستثناء ؟ هل كان الايمان بسلامة اهداف الجماعة واغراضها الدينية هو السبب ؟ تلك كلها تساؤلات اعتقد ان الحقائق التالية تجيب عنها بوضوح :

● كان واضحا ان قيادات الجماعة قد انطلقت بشكل حاسم فى تأييد الثورة واهدافها منذ اللحظات الاولى ، وكان هذا التأييد من منطلق سياسى بحت ، من وجهة نظر قيادات الجماعة الذين تصوروا ان الجماعة ستحقق ثقلا سياسيا ملحوظا على الساحة السياسية من خلال علاقتها الخاصة والمتميزة بالثورة .

● ماتكشف من ان بعض قيادات الثورة كان لهم ارتباط فكرى وتنظيمى بالجماعة ومن المؤكد انه كان لهم دور ما فى تأكيد تلك العلاقة الخاصة التى ربطت بين الثورة والجماعة فى تلك المرحلة المبكرة من الثورة .

● ان الثورة بدأت تستعين ببعض العناصر الاخوانية فى المجال السياسى ورشحت احد اعضائها البارزين وزيرا للاوقاف . بل ان ذلك التعاون امتد الى مجال الامن السياسى عندما ألحق بعض ضباط الشرطة الذين انخرطوا فى عضوية الجماعة بل فى جهازها السرى ، بجهاز مباحث امن الدولة على خلاف جميع التقاليد التى تحتم ان يكون العاملون بمثل هذه الاجهزة بعيدين تماما عن الانتماء لاى تنظيمات سياسية او دينية ، وكان لافتا للنظر ان اثنين من هؤلاء الضباط فضلا ان يعملا فى قسم الارشيف ، وهو القسم الذى يحتوى على جميع الملفات الخاصة بأوجه النشاط المختلفة .

● ماتطورت اليه الامور بعد ذلك عندما رشحت قيادة الجماعة فى بداية عام ١٩٥٤ اثنين من اعضائها البارزين لعضوية الوزارة وعدم موافقة قيادة الثورة على هذه الترشيحات .

● تركيز قيادة الثورة على حركة الجهاز السرى للجماعة الى الدرجة

التى وصلت الى استقطاب رئيس هذا الجهاز ، وتغييره من جانب الجماعة برئيس اخر .

الصدام مع الثورة

وفى ضوء جميع هذه الحقائق ، فان خلفيات ذلك الالتقاء بين الثورة وبين جماعة الاخوان والتى انتهت بذلك الصدام الذى فاق فى عنفه ومداه ما وقع من صدام بين الجماعة وبين نظام الحكم قبل الثورة فى نهاية الاربعينيات ، يمكن تحديدها فى النقاط التالية :

● ان استثناء جماعة الاخوان من قرار حل الاحزاب السياسية لم يكن مرجعه الى اقتناع قيادة الثورة بانها جماعة دينية بحتة ، وانما مرجعه فى الحقيقة هو هدف سياسى يتصل بتقديرات خاطئة ام صائبة ، عن القوة السياسية التى تتمتع بها الجماعة على المسرح السياسى وخاصة مع قدرة جهازها السرى على تأكيد هذا الدور باساليب العنف علاوة على الصلة التى ربطت بعض قيادات الثورة بهذه الجماعة .

● ان قيادات الجماعة سارعت الى تأييد الثورة فى اطار مفاهيم اللعبة السياسية وكان لديهم بدورهم تصور خاطىء ام صحيح ، ان هذا التأييد يمكن ان يفتح للجماعة آفاقا غير محدودة فى مجال تأكيد ثقل دورها على المسرح السياسى ، بل ان هذا التصور قد وصل لدى بعض قيادات الجماعة فى وقت ما ، الى مدى ابعد من ذلك وكأن الامور يمكن ان تتطور وتفتح الطريق للجماعة للوصول الى الحكم .

● ان بوادر الصدام بين الثورة وبين الجماعة قد بدأت تقع عندما تكشف لكل طرف الاهداف الحقيقية للطرف الاخر من ذلك الالتقاء المظهرى بينهما ، ولعل هذه الحقيقة قد تكشفت من خلال الدور الذى لعبته الجماعة الى جانب الرئيس الراحل محمد نجيب فى خلافه مع قيادات الثورة وكان على وشك تفجير ازمة سياسية على المستوى الشعبى عندما لعب بدوره على حصان جماعة الاخوان ، ثم تكشفت هذه الحقيقة ايضا عندما رفضت الثورة تعيين اثنين من قيادات الجماعة كوزيرين فى مواقع هامة ، وكان من نتائج كل ذلك اصدار قرار بحل الجماعة فى الشهور الاولى من عام ١٩٥٤

واعتقال اعداد من قيادات واعضاء للجماعة ، ولكنه كان صداما هادئا من جانب كلا الطرفين ، فلم تكن الجماعة قد قامت باى اعمال عنف ، كما ان الاعتقالات تمت فى هدوء ولم تثر الجماعة اى شكاوى عن تجاوزات تمت داخل المعتقل .

فى شركة السكر

وبالرغم من أن مظاهر الصدام بدأت تظهر فى الشهور الاولى من عام ١٩٥٤ فإنه من المعتقد ان التربص بين كلا الطرفين قد بدأ قبل ذلك منذ عام ١٩٥٣ ، واذكر تأييدا لهذا التصور انه فى الشهور الاولى من عام ١٩٥٣ وكنت فى ذلك الوقت رئيسا لمكتب مباحث امن الدولة بمنطقة الحوامدية باعتبارها من المناطق العمالية الهامة ، وخلال تلك الفترة عقد مؤتمر عمالى كبير داخل مقر شركة السكر بالمدينة حضره الرئيس الراحل محمد نجيب وعدد من قيادات الثورة والمرحوم عبود باشا رئيس مجلس ادارة هذه الشركة ومنشؤها ومالك الاغلبية من اسهمها ، ولم يكن الرئيس عبد الناصر قد ظهر على الساحة بعد كقائد للثورة ، وكانت المرة الاولى التى اشاهده فيها ، وبعد ان ألقى الرئيس الراحل محمد نجيب كلمته المعتادة عن « الاتحاد والنظام والعمل » وهو الشعار الذى كان يركز عليه فى جميع كلماته فى ذلك الوقت ، وقف الرئيس الراحل عبد الناصر ليلقى كلمة ، وكانت الملاحظة الاولى ان عبود باشا كان يبدى اهتماما ملحوظا به الى درجة انه قام من مقعده ليعدل من وضع الميكرفون امامه ، وفور ان وقف الرئيس الراحل عبد الناصر قوبل بهدير من الهتافات بشعارات الاخوان (كانت منطقة الحوامدية من مناطق التركز الاخوانى) واستمر الهتاف بشعارات الاخوان لمدة لاتقل عن ثلاث دقائق ، وقف خلالها عبد الناصر صامتا ومتأملا فى الجموع ، ثم بدأ كلمته بعد ذلك بهذه العبارة « ايها الاخوان لا تكونوا كالببغاء تردد مالاتعى » وكان واضحا من نبرات صوته انه يخفى غيظا مكتوما ، ثم استمرت كلمته مؤكدا ان العمل ليس بشعارات يهتف بها وانما بعلاج مشاكل المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية الى اخر هذه المعانى ، وقد ساد اقتناع بيننا كرجال امن ، ان الصورة التى تمت بها تلك الشعارات فى مواجهة جمال عبد الناصر بصفة خاصة كان مقصودا بها احراجه وتأكيد ثقل الاخوان فى هذا المجال

العمالى ، كما ان عبارته التى بدأ بها كلمته ردا على تلك الهتافات قصد بها التأكيد بانه يدرك انهم يرددون مالقنوا به دون وعى او ادراك حقيقى من جانبهم .

محاولة اغتيال عبد الناصر

● ولكن الامور تنتهى سريعا الى تصالح مؤقت مرة ثانية بين الجماعة والثورة ويفرج عن المعتقلين من اعضاء الجماعة بعد شهر واحد . ويلغى قرار حل الجماعة وتعود ثانيا الى ممارسة دورها على المسرح السياسى ، ثم تتطور الامور سريعا ليتكشف ان ذلك التصالح لم يكن الا تأجيلا لانفجار اخر بين الطرفين ، وتبادر الجماعة بالتخطيط لاغتيال جمال عبدالناصر وتتم محاولة الاغتيال بميدان المنشية فى شهر اكتوبر من نفس العام خلال مؤتمر شعبى كبير ، ويطلق الرصاص على جمال عبد الناصر ويصاب بعض المحيطين به ولكنه ينجو من محاولة الاغتيال ليقع بعد ذلك صدام عنيف بين الثورة وبين الجماعة ويصدر قرار بحلها مرة ثانية ويقبض على عدد كبير من قياداتها واعضاء تنظيمها العلنى والسرى ويحكم على عدد من القيادات بالاعدام وعلى اخرين بالاشغال الشاقة والسجن لمدد متفاوتة . بجانب اعتقال اعداد من الاعضاء يربو على ثلاثة الاف شخص .

هل هى تمثيلية ؟

ولقد لجأت جماعة الاخوان بعد ذلك الى نشر اشاعات كثيرة تشير كلها الى ان هذا الموضوع برمته ـ اى محاولة الاغتيال ـ كان مجرد تلفيق من قيادة الثورة وتمثيلية احبك اخراجها بهدف التخلص من الجماعة والقضاء عليها ، بل ان الامر تعدى مجرد نشر الشائعات حول هذا المعنى ، حيث تناول بعض كتاب الجماعة تأليف بعض الكتب التى تؤكد ذلك ، وكان مما قيل واستند اليه هؤلاء الكتاب فى كتاباتهم لتأكيد وجهة نظرهم ، ان هناك ثمة تقريرا وصل الى ايدى عدد من اعضاء الجماعة !! متضمنا تفصيلات اجتماع عقد برئاسة السيد زكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية الاسبق قبل محاولة الاغتيال وان تفصيلات هذه التمثيلية !!

قد نوقشت وتحددت فى هذاالاجتماع ، حتى تتخذ ذريعة بعد ذلك لانهاء وجود الجماعة على المسرح السياسى .

ومن المفارقات ان هذا الادعاء وقد بدأ كشائعات متناثرة هنا وهناك وانتهى باختلاق وجود تقرير سرى تسرب الى ايدى بعض اعضاء الجماعة قد بدأ بعد ذلك يتردد بين الكثيرين وكأنه حقيقة واضحة ، وكأن محاولة الاغتيال كانت تمثيلية فعلا ، وانقلب الميزان نتيجة لذلك لكى تصبح الحقيقة تمثيلية ، وتصبح التمثيلية حقيقة !! ولكن اين الحقيقة بين كل هذا الركام من الشائعات والتأويلات ، اننى اتجاوز جميع الحقائق التى ثبتت اثناء تلك المحاكمات وما ادلى من اعترافات واتعرض لواقعة كنت شاهد عيان عليها ، ولنا تعليق عليها بعد سرد تفصيلاتها :

اختفاء مريب

● كنت اعمل فى ذلك الوقت من عام ١٩٥٤ قبل محاولة الاغتيال ضابطا بجهاز مباحث امن الدولة بالجيزة ، وكان التوتر فى ذلك الوقت يسود العلاقة بين قيادة الثورة وقيادة الاخوان بالرغم من إلغاء قرار حل الجماعة الاول والافراج عن اعضائها الذين اعتقلوا ، وحدث خلال تلك الفترة ان امتنع عدد من قيادات الجماعة وعلى رأسهم المرشد العام للجماعة عن الظهور ، وتردد على المستوى السياسى والامنى ان هذا الاختفاء يحمل وراءه كثيرا من الاحتمالات وقد يشير الى ان الجماعة تدبر شيئا ما لم يكن معروفا مداه او كنهه على المستوى الامنى على وجه التحديد . وقد تبين فيما بعد أنهم جميعا انتقلوا إلى شقق مفروشة بالقاهرة والجيزة والاسكندرية استأجروها لهذا الغرض .

● وكان طبيعيا أن يثير هذا الاختفاء اهتمام أجهزة الامن وصدرت تكليفات لجهاز الأمن السياسى بان يعمل على كشف هذا الغموض وتحديد الاماكن التى اختفت فيها قيادات الجماعة والدافع لهذا الاختفاء ، وكان من بين الاجراءات المبدئية التى اتخذت فى ذلك الوقت حصر العناصر الذين تتوافر معلومات عن انخراطهم فى الجهاز السرى للجماعة ، وتفتيش منازلهم وصولا الى اى خيوط تلقى ضوءا على اى تحركات غير عادية للجهاز السرى بصفة عامة او تكشف عن اماكن اختفاء قيادات الجماعة واسبابها .

● ولقد أسند لى شخصيا فى ذلك الوقت تفتيش منزل احد عناصر الجهاز السرى للجماعة ولم يكن مستواه التنظيمى فى ذلك الجهاز معروفا على وجه التحديد لجهات الامن ، كان هذا العضو طالبا بليسانس كلية اداب القاهرة ويقيم بمنطقة بين السرايات .

● وأثناء تفتيش حجرته عثر على مظروفين فى طيات أحد الكتب بداخل كل منهما مسودة خطاب ، اولهما موجه للمرحوم المحامى ابراهيم الطيب ويطلب فيه منه أن يعمل على تسليم خطابه المرفق للمرشد العام للجماعة فى مخبئه ويركز عليه بضرورة تسليمه له على وجه السرعة للأهمية .

خطاب للمرشد العام

اما المظروف الثانى فكان يحتوى على مسودة الخطاب المرسل للمرشد العام ، وكان جوهر فحواه بعد الديباجة الاتى « ان المرسل يذكر المرشد العام بالقرارات السرية التى اتخذت فى المؤتمر العاشر للجماعة ، والتى كان من بينها ان الجماعة يجب الا تسعى الى القيام باى عمل انقلابى الا بعد ان تتحقق لها قاعدة قوية فى الجيش والشرطة وان الجماعة لم تحقق مثل هذه القاعدة حتى الان ، وان اى عمل يقوم به الاخوان الان لن تكون له من نتيجة إلا بحورا من الدماء يغرق فيها الإخوان »

وإيضاحا لمضمون هذين الخطابين من حيث الظروف العامة التى كانت تحيط بالموقف بين جماعة الاخوان والثورة ، ثم من حيث ماتكشف عن دور كل من المرسل والمرسل اليه نشير الى ذلك فى النقاط التالية :

١ ـ كان محمد نجيب قد خسر معركته مع جمال عبد الناصر ـ ونُحى محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية ـ والمعروف ان الاخوان كانوا يؤيدون جانب محمد نجيب ومعه رشاد مهنا ، وكان الاعداد لاغتيال عبد الناصر فى ذلك الوقت واختفائه من المسرح فرصة يمكن ان يعيد لجماعة الإخوان ثقلها على الساحة مرة اخرى وقد يمكنها من ميراث الثورة فى تلك المرحلة المبكرة .

٢ ـ تبين بعد ذلك ان ابراهيم الطيب كان العنصر المسئول عن الخلية التى اسند اليها القيام بعملية الاغتيال ، ومعه اخرون احدهم المحامى هنداوى دوير ، وقد حكم على اعضاء هذه الخلية بالاعدام ونفذ الحكم .

٣ ـ وبالنسبة لمرسل هذين الخطابين فقد تبين بعد ذلك انه احد القيادات العليا فى الجهاز السرى ومسئول السلاح فى ذلك الجهاز على

مستوى الجمهورية ، وقد حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٤ ـ ليس هناك أدنى شك أن مضمون هذا الخطاب وذلك التحذير ـ كان يعنى أن محاولة الاغتيال كانت قد تقررت قبل اختفاء قيادات الجماعة ، ولعل دلالة اختيار المحامى ابراهيم الطيب قائد خلية الاغتيال لتوصيل خطاب التحذير إلى المرشد العام ثم الاستعجال فى توصيل ذلك الخطاب إليه فى مخبئه فيهما التفسير الكافى لهذه الحقيقة .

٥ ـ يستلفت النظر كثيرا تركيز جماعة الاخوان منذ بداية نشأتها على الأمتداد فى استقطابها إلى القوات المسلحة والشرطة ، وهو نفس الهدف الذى سعى إليه تنظيم الجهاد الذى قام بأحداث أكتوبر سنة ١٩٨١ .

محاولة ٦٥

ولقد استمر الصدام بعد ذلك بين نظام حكم الرئيس الراحل عبد الناصر وبين جماعة الاخوان وتجسد ذلك اكثر ماتجسد فى محاولة احياء الجهاز السرى مرة اخرى عام ١٩٦٥ بقيادة المرحوم سيد قطب لاستئناف عمليات العنف مرة ثانية ، ولكنها بدورها كانت محاولة انتهت الى الفشل وتم إلقاء القبض على العناصر الضالعة فى التخطيط لتلك العمليات وقدموا للمحاكمة وحكم على بعضهم وفى مقدمتهم سيد قطب بالاعدام بينما حكم على اخرين بالسجن لمدد متفاوتة .

● ولعل الاهمية الخاصة لتلك المحاولة التى تمت عام ١٩٦٥ وتزعمها سيد قطب تتجسد فى انها تمثل بداية مرحلة جديدة فى مفهوم الفكر الدينى السياسى استنادا لمحتوى كتاب « معالم على الطريق » لمؤلفه سيد قطب فيما يتصل بنظرته الى المجتمع ومايقترن بها من قضايا الحاكمية والتكفير والجهاد وهى مفاهيم كان لها تأثيرها الواضح على توجهات المجموعات التى بدأت فى الظهور فى مرحلة السبعينيات والثمانينيات بمسميات مختلفة تشترك جميعا فى جوهر الفكر وان اختلفت فى الاسلوب والهدف المرحلى .

ولذلك فان حديثنا فى الجزء التالى يركز على مسار ذلك التيار بمسمياته المختلفة وعلاقة جماعة الاخوان بتلك الجماعات الجديدة التى مارست العنف فى اقصى صوره وكانت نهايته مؤامرة اكتوبر ١٩٨١ .

■ ٣ ■

مرحلة السبعينات وتصاعد التطرف الدينى

كانت مرحلة السبعينيات إلى نهايتها مرحلة شاذة فى تطوراتها وتناقضاتها فخلالها تحقق نصر تاريخى فى معركة أكتوبر ١٩٧٣ . وخلالها أيضا بدأت التعددية الحزبية تأخذ طريقها لتكون إطارا جديدا للممارسة السياسية بعد انقضاء ربع قرن كان التنظيم السياسى الواحد هو الاطار الذى يحكم هذه الممارسة ، ومع هذه الايجابيات فان هذه المرحلة شهدت أحداثا جساما تهدد الشرعية والديمقراطية معا ، وكان غريبا حقا أن يكون اليسار المتطرف واليمين المتطرف هما حاملى لواء هذا التهديد للشرعية والديمقراطية ، فكما قلت سابقا كان لليسار المتطرف الدور الأول فى التفجير والتصعيد فى أحداث يناير سنة ١٩٧٧ ، وكانت التعددية الحزبية مازالت تحبو فى مراحلها الأولى ، ثم كان اليمين المتطرف هو حامل لواء هذا التهديد فى مرات متتالية ، كما سيأتى حالا ، ولنا أن نتساءل هنا : لماذا اليسار المتطرف أولا ؟ واليمين المتطرف ثانيا ؟ هل هى مجرد مصادفة ؟ أم أن كليهما له منطق آخر يرفض أى شرعية وأى ديمقراطية غير شرعيته هو ومنظوره هو للديمقراطية ؟ هل هو خطأ فى منطق الممارسة السياسية بأكملها عندما كانت تمارس فى إطار الحزب الواحد لمدة ربع قرن تقريبا ، ثم عدنا إلى التعددية الحزبية بمنطق خاطىء أيضا لم يستوعب دروس الماضى ؟ هى كلها على أى حال تساؤلات تحتاج من وجهة نظرى إلى تمعن دقيق ، فمازالت الأخطار قائمة ، ومازال التهديد للديمقراطية موجودا . ولكننى من جانبى أسعى إلى الاجابة عنها فيما أتناوله من تفصيلات فى فصول هذه المذكرات الثلاثة لعلها تلقى بعض الضوء على الاجابات المطلوبة لجميع هذه التساؤلات .

التنظيم الدولى للإخوان

كانت جماعة الاخوان المسلمين هى الجماعة الوحيدة على الساحة الداخلية التى تمثل التيار الدينى السياسى طوال المرحلة من الثلاثينيات

حتى نهاية الستينيات ، وإذا كان هناك بعض جماعات دينية أخرى فقد كانت كلها جماعات هامشية ليس لها تأثير يذكر على الساحة السياسية . ونتيجة للصدام الذى وقع بين الجماعة وثورة يوليو فقد انحسر دورها فى المجال السياسى إلى درجة كبيرة بعد محاكمات أعضاء الجماعة على أثر محاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ولم يظهر لها دور على الساحة الداخلية إلا فى عام ١٩٦٥ كما سبق إيضاحه ، عندما حاول سيد قطب إحياء دور الجهاز السرى من جديد ، وخلال تلك الفترة كانت أعداد كبيرة من أعضاء الجماعة قد غادروا البلاد إلى عدد من الدول العربية وخاصة دول الخليج العربى وكونوا ثروات كبيرة بجانب أعداد أخرى غادرت البلاد إلى بعض الدول الأوربية وخاصة سويسرا وألمانيا الغربية ، وتشكل خلال هذه الفترة ما أطلق عليه التنظيم الدولى للاخوان المسلمين ، الذى مثل فيه قيادات للجماعة تنتمى إلى جنسيات إسلامية مختلفة أغلبها من جنسيات عربية .

السادات يكرر اللعبة

وبعد ولاية الرئيس السادات فى نهاية عام ١٩٧٠ حدث تحول هام وتاريخى فى موقف نظام الحكم من التيار الدينى السياسى ويكاد التاريخ يعيد نفسه ، فكما حدث فى بداية ثورة يوليو عندما دعت اعتبارات التوازن السياسى الثورة إلى ذلك الانتقاء المرحلى مع جماعة الإخوان لكى تكون سندا شعبيا لها فى أولى مراحلها ، فقد تصور الرئيس الراحل السادات أنه يمكن أن يلعب نفس اللعبة مرة أخرى ، ومع أنه عاصر خلفيات ذلك الصدام السياسى بين الثورة وجماعة الاخوان وأطلع على تفصيلاته ، بل شارك فى محاكمات قيادات الاخوان عام ١٩٥٤ ، فإنه وقع بدوره تحت تأثير ذلك الوهم فى لعبة التوازنات السياسية عندما يلجأ الحاكم إلى ضرب قوى سياسية بقوى أخرى تختلف معها فى الفكر والمنهج تصورا بأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى نوع من التوازن السياسى الذى يحقق له استقرارا فى الوضع السياسى العام .

كانت الخطوة الأولى التى اتخذها الرئيس الراحل السادات بعد صدامه مع مجموعة من أطلق عليهم مراكز القوى هى اعطاء الضوء الأخضر لتشكيل ماسمى بالجماعات الاسلامية فى الجامعات وكان واضحا أنه لجأ إلى هذه الخطوة لكى يحقق توازنا على الساحة السياسية فى مواجهة التيار الماركسى الذى وقف ضد نظام حكمه منذ اللحظات الأولى بعد ولايته . ولكن يبقى هنا

تساؤل هام . فهل كان ذلك المنطق هو الأسلوب الوحيد لمعالجة التفاعل السياسى على الساحة الداخلية ، وكان هناك تشكيل الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى .. وكان قد تم التخلص من المجموعة التى اختلفت معه فى سياساته ؟ لماذا إذن لم تدعم فاعلية هذا التشكيل بالفكر والحركة لتحقيق التوازن المطلوب فى مواجهة التيار الماركسى ؟ هل كان التقدير أن ذلك التشكيل لا يضم فى اطاره تيارا يؤمن بمبادىء ثورة يوليو ليحقق ذلك التوازن السياسى المطلوب بتفاعل طبيعى ؟ ألم يكن ذلك أسلوبا مرحليا فى اتجاه التعددية الحزبية بدلا من ترك الساحة لينفرد بالتفاعل عليها تياران يمثلان أقصى اليسار وأقصى اليمين ولم يكن لديهما وجود قانونى أو شرعى ؟

ولكن التقدير انتهى الى نتيجة عكس ذلك تماما ، واتجهت الأمور إلى شبه تجميد لدور تنظيم الاتحاد الاشتراكى ، وانفراد التيار الماركسى وفى مواجهته التيار الدينى السياسى بالتفاعل السياسى على الساحة الداخلية ، كل حسب قدرته الحركية والفكرية .

عودة الإخوان .. والمتطرفين

ولقد استمر بعد ذلك نمو الجماعات الاسلامية فى اطراد ملحوظ وامتد نشاطها وحركتها خارج اطار الجامعات إلى كثير من القرى والمدن على مستوى المحافظات المختلفة واقترن بذلك النمو عدد من الظواهر الهامة نشير إلى أهمها فى النقاط التالية :

● الأولى أن حركة جماعة الاخوان الفكرية والتنظيمية بدأت تعود إلى الساحة مرة ثانية منذ عاد من الخارج أعداد كثيرة من أعضائها الذين حققوا ثروات كبيرة ليضيفوا إليها قوة اقتصادية ، كما أعادت إصدار جريدتها « الدعوة » لتكون منفذا اعلاميا لفكرها وموقفها السياسى ، ثم لتبدأ ثانيا فى تنظيم شعبها على مستوى المحافظات . وان عدلت عن تشكيل جهاز سرى آخر على نمط جهازها المسلح السابق ، اكتفاء بتلك الشعب غير العلنية مسايرة لعدم حصولها على شبرعية الحركة بصفة رسمية .

● كانت الظاهرة الثانية هى بداية ظهور جماعات جديدة أكثر تطرفا تحت مسميات أخرى كان أهمها جماعة الجهاد وجماعة التكفير والهجرة وجماعة السماوى إلى غير ذلك من الجماعات الأخرى الهامشية .

● أما الظاهرة الأخيرة فقد أصبحت الجماعات الإسلامية بعد انتشارها فى جميع المحافظات هى المفرخة التى يتنافس على استقطاب عناصرها

جميع التنظيمات الدينية المتطرفة ومعهم جماعة الإخوان المسلمين ، وتطورت الأمور لكى تصبح هذه الجماعات هى أداة جميع هذه التنظيمات على المستوى القاعدى فى الجامعات وخارجها فى جميع المحافظات .

النيل .. الأحمر

لم يكن غريبا إذن أن تتطور الأمور لتبدأ أجراس الإنذار تقرع الواحد بعد الآخر منذرة بخطورة نمو ظاهرة العنف والارهاب مرة أخرى بعد انحسارها فى الخمسينيات والستينيات ، وأعتقد أن الرئيس الراحل السادات لم يطرأ على مخيلته ولو للحظة واحدة عندما فتح الباب على مصراعيه لذلك التيار كى يتصاعد بتشكيلاته وحركته ابتداء من عام ١٩٧١ ، انه كان يعطيه السلاح الذى اغتاله به بعد ذلك بتسع سنوات ، وفى مناقشة دارت بينى وبين أحد معاونى الرئيس الراحل والمقربين منه سألت ذات مرة : ماذا تتصور لو أن الأمر انتهى بإصابة السادات وكتبت له النجاة وعلم أن التدبير لاغتياله كان على يد التيار الذى أعطاه الضوء الأخضر فى بداية حكمه ؟ وكانت الاجابة أنه يتصور « أن مياه نهر النيل كانت ستتحول الى اللون الأحمر » . قاصدا بذلك أن الرئيس الراحل كان سيتخذ من الاجراءات العنيفة ما يقضى على هذا التيار من جذوره .

وكما قلنا حالا فقد بدأت أجراس الانذار تقرع بداية من عام ١٩٧٣ بعودة عنيفة لظاهرة العنف والارهاب تمثلت فى حادثين لهما أهمية خاصة ودلالة لا يغيب مغزاها نعرض لهما بايجاز فى النقاط التالية :

مفاجأة .. للأمن

● كان الحادث الأول هو ما أطلق عليه حادث الفنية العسكرية ، وقد وقع هذا الحادث فى شتاء عام ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر بحوالى ثمانية شهور ، وفى حقيقة الأمر فقد كان هذا الحادث فى جانبه الأكبر من حيث التنظيم والاعداد والتوقيت مفاجأة لجهاز الأمن ولم يكن متوافرا عنه قبل وقوعه معلومات كافية ، وتتمثل خطورة هذا الحادث فى الأبعاد التالية :

١ ـ كانت القيادة لذلك التنظيم لشخص يدعى صالح سرية . وهو عراقى من أصل فلسطينى ، وكان من العاملين بجهاز الجامعة العربية بالقاهرة ، وقد ثبت أنه كان له انتماء سابق لجماعة الاخوان المسلمين ، ثم انتماء لحزب التحرير الاسلامى .

٢ ـ كانت القاعدة التنظيمية لهذا التنظيم من الشباب الذى ينتمى عدد كبير منه للجماعات الاسلامية التى شكلت بالجامعات ، ومعهم مجموعة من طلبة الفنية العسكرية .

٣ ـ كان التخطيط فيما يتصل باسلوب التحرك وتوقيته ، يحمل منطق العمل الانتحارى والمباغتة ، فقد كان من المقرر أن تتجمع عناصر التنظيم فى منطقة قريبة من الفنية العسكرية فى ساعة صفر محددة ، لينضم اليهم جانب من طلبة هذه الكلية بعد أن يتمكنوا من الاستيلاء على أكبر كمية من السلاح من داخل الكلية بعد مباغتة الحرس ثم التحرك سريعا إلى مبنى الاتحاد الاشتراكى لاغتيال القيادات السياسية فى اجتماع كان مقررا انعقاده فى نفس اليوم والتوقيت للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

٤ ـ حال دون اكتمال عناصر الخطة ذلك الصدام الذى حدث داخل الكلية الفنية العسكرية بين مجموعات الطلبة وفشل خطة الاستيلاء على الأسلحة والخروج بها من الكلية .

٥ ـ يلاحظ هنا أن القيادة الفاعلة فى هذا التنظيم كان لها انتماء اخوانى سابق بالعراق ثم انتماء تال لحزب التحرير وسيأتى بعد ذلك فى عرضنا لمؤامرة اكتوبر ١٩٨١ أن قيادة أحد التنظيمين المندمجين فى تنفيذ هذه المؤامرة كان عنصرا أردنيا من أصل فلسطينى وله انتماء سابق أيضا لحزب التحرير الاسلامى .

حزب التحرير الإسلامى

٦ ـ من المهم هنا أن نوضح أن حزب التحرير الاسلامى كانت نشأته الأولى بالأردن وهو بدوره حزب متطرف فى منهجه وحركته ، ويدعو إلى اسقاط جميع نظم الحكم فى الدول العربية ، ويعمل على ايجاد تنظيمات له داخل هذه الدول ومن بينها مصر ، وقد ضبطت تنظيماته السرية فى مصر أكثر من مرة آخرها فى بداية الثمانينيات ، إلا أن المقر الثابت لهذا الحزب الأن غير مستقر ، يضاف الى ذلك علامات استفهام كثيرة مازالت تحيط به فيما يتصل بخلفيات نشأته وتمويله وأسباب تركيزه على ضرورة اسقاط جميع نظم الحكم بالدول العربية ، ومع ذلك فهناك اقتناع بأن هذه الخلفيات وما يحيط بها من علامات استفهام لها ارتباط بصورة أو بأخرى ببعض المنظمات الدولية .

اغتيال الذهبى

وبالرغم من دلالات هذا الحادث فإن استيعاب مغزاه ومؤشراته لم يكن كافيا لكى يعاد النظر فى ذلك الضوء الأخضر الذى أعطى للتيار الدينى السياسى لكى ينفرد على الساحة فى مواجهة التيار الماركسى . سارت الأمور على نفس المنوال حتى وقع الحادث الثانى الذى تمثل فى اغتيال المرحوم الشيخ محمد حسين الذهبى فى يونيه سنة ١٩٧٧ والذى نعرض له بايجاز فيما يلى :

● بدأ يظهر على الساحة ما سمى بجماعة التكفير والهجرة . وكان يقود حركتها شكرى مصطفى (حكم بإعدامه فى حادث اغتيال المرحوم الشيخ الذهبى) وكان بدوره من المنتمين أصلا إلى جماعة الإخوان ثم شكل جماعته الجديدة بداية من عام ١٩٧٤ .

● كان الفكر الذى يحكم منطق هذه الجماعة هو نفس الفكر الذى يكفر المجتمع ويصفه بالجاهلية ويدعو الى الهجرة حتى يعدوا أنفسهم للجهاد ، وعندئذ تكون عودتهم لدار الحرب للقضاء على المجتمع الجاهلى .

● وبدأت هذه الدعوة تنتشر بين الشباب بصفة خاصة ، وكم كان مذهلا أن أعدادا غير قليلة من هذا الشباب بدأوا يكفرون آباءهم وأمهاتهم وإخوانهم . ويتركون منازلهم للاقامة فى أطراف المدن فى غرف صغيرة يستأجرونها . بل إن الكثيرين منهم وكان من بينهم الأطباء والمهندسون والصيادلة تركوا أعمالهم فى هذا المجتمع الجاهلى ! ! ! وأخذوا يمارسون مهنة أخرى كبائعين جائلين يبيعون بعض أنواع الحلوى .

● وبطبيعة الحال كان يتم رصد حركة هذه الجماعة ، كما تم اختراقها لكشف مسارات حركتها وامكاناتها وما تعد له من أعمال غير مشروعة وأمكن خلال مراحل الرصد والاختراق إحداث انشقاق ملحوظ بين صفوف الجماعة وبدأ عدد غير قليل من أعضائها يعلن انشقاقه عليها .

● ولكن قيادة الجماعة خططت من جانبها لكى توقف هذا الانشقاق بعمليات اعتداءات جسيمة على المنشقين ، وخصصت مجموعات كانوا يتوجهون الى منازل المنشقين فى ساعات متأخرة من الليل ويعتدون عليهم بالجنازير والمطاوى مع تهديدهم بالعودة إلى صفوف الجماعة أو القضاء عليهم .

تحذير فى ١٩٧٦

● إزاء استشراء نشاط الجماعة على هذا النحو أخطرت النيابة العامة فى شهر ديسمبر عام ١٩٧٦ بتقرير شامل عن حركة هذه الجماعة من حيث مستويات تشكيلها السرى بدءا من مجلس الشورى إلى المستويات القاعدية . وما تعد له الجماعة من أعمال غير مشروعة والامكانات التى أعدتها لتنفيذ أغراضها وأصدرت النيابة العامة أمرا بالقبض على عدد كبير من أعضاء الجماعة وتم فعلا تنفيذ ذلك ، بينما تمكن البعض الآخر من الهروب وعلى رأسهم أمير الجماعة شكرى مصطفى .

كنت فى ذلك الوقت أشغل منصب مدير جهاز مباحث أمن الدولة . وقد هالنى النمو السريع الذى تحققه هذه الجماعة ، كذلك انخراط أعداد غير قليلة من المثقفين من خريجى الجامعات فى عضويتها ، وقدرت من جانبى أن المشكلة ليست مشكلة أمن فقط وإنما لها أبعاد أخرى يجب أن تكون فى بؤرة اهتمام كثير من الجهات المعنية ، وقد أدليت بحديث صحفى نشر فى عدد مجلة أكتوبر الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ ما نصه حرفيا بالآتى : « الأجراس تنذر وتدق بشدة ، لتصل إلى آذان العلماء من رجال الدين والاجتماع والفكر والتربية والاعلام ، ليتصدوا لهذه الظاهرة الخطيرة ، إنه سرطان يسرى بسرعة ، وعلاجه دينى ونفسى واجتماعى وإعلامى ، ويجب أن تعقد ندوات واسعة تذاع بالتليفزيون والإذاعة وتنشر بالصحف ، ليكون حوارا موسعا يحضره علماء الدين ورجال التربية ورجال الاجتماع والأطباء النفسيون باعتبارها ظاهرة لها أبعاد نفسية ، لأن جميع أعضاء الجماعة أصبحوا مسلوبى الارادة ويتكلمون بلسان رئيسهم ، وكل ذلك يرجع الى القصور الشديد من جانب الأجهزة المعنية فى الدولة ، وزارة الأوقاف والأزهر ، والدعوة الدينية ، وجميع أجهزة الإعلام إذ أنها لابد أن تخصص برامج دورية لعلاج هذه الظاهرة وغيرها » .

ذلك كان نص الحديث الصحفى الذى أدليت به فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ وكان الهدف الرئيسى من هذا الانذار هو حماية الشباب من الوقوع فريسة لهذه الادعاءات التى يتم استقطابهم على أساسها ، ولكن أيا من الأجهزة المعنية لم يحرك ساكنا ليقوم بدور ما فى مواجهة هذه الظاهرة بل إن الأحزاب السياسية ، وكانت قد ولدت من المنابر الثلاثة نفسها التى تشكلت قبل ذلك فى نفس العام ، لم تهتم بالظاهرة ، ولم تنظر اليها على أنها تمثل تهديدا للديمقراطية الوليدة فى ذلك العام ، والتى تحتاج أكثر ما تحتاج الى الاستقرار وتأكيد الشرعية ، وكأن الممارسة الحزبية لا شأن لها بأى ظواهر

إرهاب أو عنف تظهر على الساحة خارج اطار الشرعية ، وسنجد بعد قليل عندما نصل للمقدمات التى سبقت أحداث أكتوبر ١٩٨١ أن نفس الموقف قد تكرر من الحركة الحزبية بالنسبة لأعمال الإرهاب والعنف التى تصاعدت حتى بلغت ذروتها قبل قرارات سبتمبر الشهيرة .

ومع ذلك فقد استمرت عمليات متابعة حركة فلول هذه الجماعة الهاربة حتى أشارت المعلومات إلى أن بعض هذه العناصر يخططون لخطف إحدى الشخصيات الدينية أو الشخصيات العامة وكلفت الجهات المعنية بتركيز البحث عن العناصر الهاربة لتقديمهم للنيابة العامة .

خطة بحث شاملة

وخلال شهر يونيو التالى بعد عودتى من مهمة رسمية فى ألمانيا الغربية أخطرت بحادث خطف المرحوم الشيخ محمد حسين الذهبى فور وصولى الى مطار القاهرة ، وكان قد مضى على خطفه ٤٨ ساعة ، ووضعت على الفور خطة بحث شاملة فى محاولة لإنقاذه أولا ، ثم لضبط العناصر الضالعة فى التخطيط والتنفيذ ، وكان من بينهم مع الأسف الشديد أحد ضباط الشرطة المفصولين بسبب انخراطه فى عضوية الجماعة ، ومن خلال ثغرة اكتشفها جهاز الأمن السياسى نتيجة خطأ وقع من أحد عناصر الجماعة تم اكتشاف مخابىء جميع العناصر الهاربة فى أطراف مدينة القاهرة . كما تم الاستدلال على المكان الذى نقل إليه الشيخ الذهبى بشقة مفروشة بمنطقة الهرم ، وخلال ٧٢ ساعة كان قد تم ضبط جميع الهاربين وعلى رأسهم أمير الجماعة ، كذلك ضبطت جميع الأدلة التى تدين الجماعة من حيث التخطيط والتنفيذ بجانب السلاح المستعمل فى الحادث وقد تأكد خلال تلك العمليات أن ضابط الشرطة المفصول هو الذى قام بتنفيذ عملية الاغتيال حيث توجه إلى الشقة التى نقل اليها الشيخ الذهبى بتكليف من أمير الجماعة وأطلق الرصاص على عينه اليسرى فى نفس يوم اختطافه ، والمعروف أن أمير الجماعة كان يهدد دائما باطلاق الرصاص على العين اليسرى لمن يهدده . وكم ذكر هذه العبارة لضباط الأمن عندما تم القبض عليه صائحا فيهم « سأرث الأرض ومن عليها ، وسأطلق الرصاص عليكم فى أعينكم اليسرى » ! ! وكأن ذلك أحد الالتزامات الدينية ! ! !

وكانت الجماعة خلال تلك الايام الثلاثة التى تلت عملية الاختطاف . قد حاولت القيام ببعض عمليات التفجير فى ميدان العتبة واحدى دور السينما

الصيفى بمنطقة المهندسين بالجيزة ومسرح سيد درويش بشارع الجلاء ، ولكنها كانت جميعا عمليات فاشلة لم تسفر عن قتلى ، ثم ثبت خلال عمليات الضبط والتفتيش ان الجماعة كانت تخطط كبديل للشيخ الذهبى لخطف النائب العام فى ذلك الوقت ، المستشار القليوبى ، وعثر على خريطة توضح المسار من منزله بمنطقة الدقى الى نفس الشقة التى يصل اليها الشيخ الذهبى . .

● **وكان الذنب الوحيد الذى ارتكبه المرحوم الشيخ الذهبى واستحق أن يغتال بسببه أنه ألف كتابا ينتقد فيه فكر التكفير .**

عند هذه النقطة وصلت جماعة التكفير والهجرة الى نهاية المطاف ولم يظهر لها اى ذيول على الساحة ليظهر بعد ذلك تنظيم الجهاد ، فى صورة اكثر عنفا كانت نهايتها حادث المنصة وما تلاه من احداث على التفصيل الذى سيرد فيما بعد ، ولكن يبقى تساؤل يحتاج فعلا الى اجابة ، ماذا كان الهدف من كل تلك العمليات من وجهة نظر الجماعة ؟ فقد كانت كلها فى الحقيقة مجرد محاولات لهز الاستقرار واثبات الوجود ، والتأكيد على قدرة التيار الدينى المتطرف على الاستمرار وتحدى السلطة الشرعية .

ولقد قلنا حالا ان دور جماعة التكفير انتهى عند هذا الحد ليظهر بعدها تنظيم الجهاد ، ولكن يبقى تساؤل اخر ماذا عن جماعة الاخوان ؟ وما موقفها من هذه المجموعات المتطرفة ؟ وماذا كان مسارها بعد ذلك الضوء الاخضر الذى اعطاه الرئيس الراحل السادات للتيار الدينى السياسى ؟

استراتيجية الإخوان

● لقد اشرنا قبل قليل ان عددا غير قليل من عناصر الجماعة عاد من الخارج بثرواته بعد ذلك الضوء الاخضر الذى اعطاه الرئيس الراحل السادات للتيار الدينى ، وبدأت الجماعة تعيد تشكيلاتها غير المعلنة على مستوى المحافظات ، ولكنها خططت لاستراتيجية اخرى تتحدد معالمها فى النقاط التالية :

● الانتشار الافقى على مستوى محافظات الجمهورية كمستوى قاعدى

● الظهور على المسرح بقيادة الجماعة ، بصرف النظر عن اكتسابها شرعية الوجود من عدمه

● دعم القدرة الاقتصادية التى تعززها تلك الثروات التى حققها كثير من عناصر الجماعة مع الدخول فى مشروعات استثمارية متعددة كالبنوك الاسلامية والمدارس الخاصة (لتربية اجيال) وغيرها من مختلف المشروعات فى مجالات مختلفة .

● التركيز على الوجود بالمؤسسات الشعبية ـ كالنقابات المهنية ـ اتحادات الطلبة ـ نوادى هيئات التدريس .. الخ .
● السعى للوصول الى المؤسسة التشريعية ، كما حدث فى انتخابات ٨٤ ، ٨٧ من خلال الاندماج مع الاحزاب الشرعية فى قوائمها .
● تجنب الصدام مع السلطة فى مرحلة تدعيم الوجود .
● اهمية وجود منفذ اعلامى وقد تحقق لها ذلك باعادة اصدار جريدة الدعوة فى السبعينيات ، وحاليا من خلال إحدى الجرائد الحزبية .

كان ذلك هو الاطار الذى تحدد لاستراتيجية العمل الاخوانى ، ومازالت الجماعة تسير عليه حتى الآن .

لماذا لم يقاوموا ؟

تبقى نقطة اخيرة عن موقف الجماعة من جماعات العنف المتطرف التى تعددت فى السبعينيات بمسمياتها المختلفة : هل كانت تشجعه بصوره غير مباشرة ؟ هل ترفضه وترى انه يضر بتخطيطها الاستراتيجى ؟ فقد كان غريبا حقا ان تتوالى عمليات العنف والارهاب فى مواجهة قيادة سياسية افرجت عن جميع المعتقلين ، وشجعت التيار الدينى على الوجود على الساحة بصورة شبه شرعية ، وشددت من عقوبة جريمة التعذيب التى كانت محل شكوى من جانبهم وجعلتها لا تسقط بالتقادم ، فلماذا لم تقف جماعة الاخوان وهى الاقدم والاكثر عددا وانتشارا والاقوى اقتصاديا ، والاكثر خبرة فى عمليات الاجهزة السرية واعمال العنف والارهاب ، لماذا لم تقف موقفا حاسما من هذه الجماعات ؟ لقد كان موقفها فى حقيقة الامر موقفا زئبقيا منذ بدأت تلك العمليات خلال عام ٧٣ وماتلاه حتى عام ١٩٨١ ، وكان ذلك سببا فى صدامها مرة اخرى مع الرئيس الراحل عندما قرر اعتقال عدد من قياداتها ، وفى مقدمتهم مرشد الجماعة ضمن من تقرر تطبيق قرارات سبتمبر عليهم ، ولكن التساؤل مازال قائما ، هل بدأت الجماعة تنظر الى تلك الجماعات المتطرفة التى تخصصت فى عمليات العنف والارهاب على انها بمثابة بديل مرحلى لجهازها السرى السابق ؟ ولماذا يتصادف ان تكون قيادات هذه الجماعات ممن لهم انتماء اخوانى سابق ؟ هل يحرثون الارض للجماعة الام ؟ هى كلها تساؤلات مازالت تحتاج الى اجابة وان كانت هناك اجابة تتردد من وقت لآخر على لسان جماعة الاخوان ان اعيدوا لنا الشرعية كحزب سياسى ونحن كفيلون باحتواء كل ذلك !! .

ونصل بعد ذلك الى المقدمات المباشرة التى مهدت لقرارات سبتمبر ١٩٨١ وهو مانتحدث عنه فى الجزء التالى .

■ ٤ ■

مقدمات قرارات سبتمبر

وبداية من عام ٧٨ كان الاهتمام موجها لعقد معاهدة السلام مع اسرائيل وانعكاسات ذلك على الموقف العربى العام من مصر ، ثم ظهور حزب الوفد الجديد على الساحة وبداية تصاعد حدة الخلافات السياسية بين النظام والقوى السياسية المختلفة .

اقترن بذلك ان بعض عمليات العنف بدأت تطفو على السطح ، وكان بدايتها ضبط مجموعة بالاسكندرية تحت مسمى تنظيم الجهاد خلال عام ١٩٧٩ وفى حيازة اعضائها كميات من الاسلحة النارية والقنابل وثبت ان لها امتدادا بالقاهرة والجيزة ، ثم حدوث كثير من الصدامات الطائفية ، بعدد من المحافظات وخاصة محافظات الصعيد ، واصبح واضحا للعيان ان ثمة محاولات تبذل للتأثير على الاستقرار الداخلى وضرب الوحدة الوطنية .

ومع تكرار الاحداث ذات البعد الطائفى تصاعدت حدة التوتر واخذت مظهرا خطيرا عندما بدأت بعض القيادات القبطية تأخذ موقف الدفاع المتحفز فى مواجهة عمليات الاعتداء على بعض الشخصيات القبطية ، وزاد الأمر سوءا ان القيادات القبطية الدينية بدأت توجه انتقاداتها لقيادة النظام وتتهم الدولة بالوقوف موقفا عاجزا فى مواجهة ماتتعرض له الطائفة من اعتداءات ، ولعلنا نشير فى هذا الشأن الى موقف القيادة القبطية عندما قررت عدم الاحتفال باعياد الميلاد كمظهر من مظاهر الاحتجاج ، بجانب مواقفها الاخرى التى عمدت إلى تصوير الأمر وكأنه موقف جماعى للطائفة يعبر عن خصومة مع الدولة .

وفى نفس الوقت بدأت الخيوط تتقطع بين النظام وبين جماعة الاخوان بعد ان تكشف للقيادة السياسية ان الجماعة لعبت دورا فى تأييد حركة الجماعات المتطرفة من خلال جريدتها التى ايدت بشكل مباشر كثيرا من التجاوزات التى صدرت عن هذه الجماعات ، وتأكد للقيادة السياسية فى النهاية ان

اللعب على حصان جماعة الاخوان قد خذلها مرة ثانية بعد تجربة ثورة يوليو مع الجماعة ، ولكن ذلك جاء فى وقت متأخر فقد خرج المارد من القمقم .. بل اصبح له روافد أخرى تحت مسميات مختلفة .

ضرب الوحدة الوطنية

ثم تتصاعد حدة عمليات العنف لضرب الوحدة الوطنية وكان من ابرزها تداعيات حادث الزاوية الحمراء الذى بدأ كحادث عادى فى صورة مشاجرة بين طرف مسلم وطرف قبطى وانتهى بعمليات اطلاق رصاص واشعال حرائق وقتل ، وكانت الظاهرة اللافتة للنظر ان عناصر تنتمى للتنظيمات المتطرفة من خارج المنطقة قد سارعت إلى الوجود على مسرح الأحداث وقامت بقتل عدد من المواطنين الأقباط ثم بدأت فى توزيع منشورات تدعو جمهور المسلمين إلى مقاطعة كل ما هو قبطى ، وكان واضحا أن ثمة محاولة تؤكد أن تلك التنظيمات السرية تسعى إلى إشعال صدام طائفى على مستوى عدد من المحافظات ، خاصة أنه قد تبع ذلك بفترة وجيزة إلقاء عدد من القنابل على جمهور من المواطنين بكنيسة مسرة بشبرا ، أصاب عددا من المسلمين والأقباط الذين تصادف وجودهم بالكنيسة لحضور حفل زفاف ، ثم أحداث أخرى متفرقة فى صورة اعتداءات بالأسلحة الرشاشة على بعض محلات الصاغة المملوكة لمواطنين أقباط وسرقة كميات من الذهب مع قتل عدد من المترددين عليها ، إلى غير ذلك من أحداث أخرى لعل أبرزها حجز بعض الطلبة الأقباط كرهائن أثناء إحدى المظاهرات بجامعة المنيا ..

كان من نتاج كل ذلك أن تجسد موقف متحفز من جانب القيادات القبطية يتجاوب معه جمهور الأقباط كان من نتيجته أن عددا من القيادات الدينية القبطية أخذ يشحن جمهور المترددين على الكنائس بروح السخط والتحفز ، وبدأت جريدة وطنى الناطقة بلسان الكنيسة القبطية تأخذ نفس الموقف ، وأصبح الأمر فى النهاية وكأن صداما طائفيا وشيك الوقوع فى البلاد ..

ثم تظهر بداية تأزم سياسى بين النظام وبين القوى السياسية ويقرر حزب الوفد حل نفسه والانسحاب من الساحة السياسية ، ثم تصعيد حاد من جانب أحزاب المعارضة فى انتقاداتها للسياسات العامة للنظام سواء فيما يتصل بالسياسة الخارجية ، وكان من أبرز محاورها فى تلك الفترة سياسة السلام مع إسرائيل ، أو فيما يتعلق بالسياسات الداخلية فى شتى مجالاتها ، وعدم إدانة ظاهرة استشراء أحداث العنف ومحاولات ضرب الوحدة

الوطنية ، بحيث بدا الأمر فى النهاية وكأن جميع القوى الشرعية قد التحمت مع القوى غير الشرعية فى موقف واحد ضد النظام والقيادة السياسية .

قرارات سبتمبر

● اقترن بكل ذلك قلق متزايد على مستوى القيادة السياسية من احتمالات تداعيات الموقف الداخلى بأكمله خاصة بعد ان اصبح الموقف الامنى بدوره يعانى من حالة اهتزاز ملحوظ كان من علاماتها الواضحة استشراء حالات العنف واتساع نطاقها فى عدد من المحافظات .

تلك كلها كانت ملامح عامة تمثل غيوما كثيفة كانت تغطى الموقف السياسى الداخلى وبدا واضحا ان ازمة سياسية داخلية تتصاعد حدتها ويقترن بها موقف امنى مهتز واوضاع اقتصادية واجتماعية غير مستقرة ، وكانت الخاتمة قرارات سبتمبر التى اضافت بدورها غيوما اكثر واضافت كثيرا من عوامل التردى على المستويين السياسى والامنى ، ثم على مستوى الرأى العام بأكمله الذى ساده اقتناع بان الامور تكاد تصل الى طريق مسدود .

ولكننا لابد الآن أن نناقش تلك القرارات التى صدرت استنادا للمادة ٧٤ من الدستور من عدة زوايا ، خاصة ان بعض الكتاب قد اعتبر هذه القرارات وكأنها هى السبب الوحيد الذى دفع الامور الى ما وصلت اليه يوم ٦ اكتوبر بحادث المنصة ، وهو ما تتناوله النقاط التالية :

لم تكن السبب

● ليس صحيحا على وجه الاطلاق ان مؤامرة اكتوبر التى بدأت بحادث المنصة كانت نتيجة قرارات سبتمبر ، فقد ثبت باليقين بعد السيطرة على الموقف الامنى عقب تلك الاحداث ، ان تدبير هذه المؤامرة والتخطيط لحلقاتها لم يكن وليد اللحظة بعد صدور هذه القرارات وانما تم التدبير والتخطيط قبل ذلك بعام على الاقل ، واستعدت قيادات وعناصر تنظيم الجهاد لساعة الصفر ، خلال تلك الفترة من حيث الاعداد التنظيمى والتثقيف الفكرى ثم الاعداد المادى من خلال تخزين الاسلحة بانواعها والمفرقعات بشتى اشكالها والتدريب عليها فى اماكن مختلفة من المحافظات ، وقد ثبت كل ذلك من خلال عمليات الضبط التى تمت والتحقيقات التى أجرتها النيابة العامة ثم من خلال تحقيقات محكمة أمن الدولة العليا على النحو الذى سيشار إليه فيما بعد .

● ثبت أيضا من تحقيقات النيابة العامة ومحكمة امن الدولة العليا ان محاولات متعددة سابقة على شهر سبتمبر بفترة طويلة بذلت من جانب عناصر تنظيم الجهاد للاعداد لاغتيال رئيس الجمهورية الراحل كحلقة اولى فى سلسلة حلقات تدبيرهم الشامل للتمهيد لما أسموه بالثورة الاسلامية الشاملة ، لعل ابرزها تلك المعاينة التى قام بها بعض عناصر التنظيم للمرسى الذى يستعمله الرئيس الراحل اثناء اقامته باستراحة القناطر الخيرية لتنفيذ عملية الاغتيال اثناء تحركه بين مقر اقامته وبين ذلك المرسى ، ولكن الاعداد للتنفيذ فى ذلك المكان لم ينجح لشدة ودقة الحراسة .

● ثبت أيضا أن تحديد ساعة الصفر لعملية اغتيال رئيس الجمهورية الراحل قد تمت حوالى يوم ٢٥ سبتمبر فى اجتماع حضرته قيادات التنظيم بمنطقة مصر الجديدة نوقش فيه ذلك الموضوع ، وكان المنطلق الذى ووفق على اساسه على تنفيذ عملية الاغتيال يوم ٦ اكتوبر مستندا الى عاملين . أولهما تلك الفرصة العارضة التى اتيحت لخالد الاسلامبولى الضابط السابق بالقوات المسلحة للاشتراك فى العرض العسكرى يوم ٦ اكتوبر ، وثانيهما ان قيادات التنظيم قدرت ان المناخ المتوتر الذى ساد الموقف بعد قرارات سبتمبر يمثل فرصة فريدة للبدء فى تنفيذ حلقات المؤامرة ، توقعا بان استجابة جماهيرية واسعة ستنحاز لتحركهم بمجرد الاعلان عن الخطوة الاولى لاشعال تلك الثورة الشاملة .

● ثبت كذلك على وجه اليقين ان احدا من المنتمين للاحزاب السياسية الشرعية او العناصر المستقلة التى شملتها قرارات سبتمبر ، لم يكن ضالعا باى صورة فى حركة هذا التنظيم وما اعده من الخطط ، بل ثبت ان كثيرا من قيادات هذه الاحزاب كان مقررا اغتيالهم فى حالة نجاح تلك الثورة .

عجز أمنى وسياسى

● يلاحظ كذلك ان جهاز الامن السياسى قد اتيح له ـ طبقا لهذه القرارات ـ اعتقال حوالى ١٣٠٠ شخص من عناصر التنظيمات المتطرفة ومع ذلك فان هذا الاجراء لم يمس هيكل تنظيم الجهاد الذى دبر لاحداث يوم ٦ اكتوبر ، وانما اقتصر الاجراء الامنى على عناصر هامشية غير ضالعة فى التخطيط والتنفيذ ، ودليل ذلك انه بعد شهر واحد فوجىء جهاز الامن باخطر مؤامرة سياسية تعرضت لها البلاد فى تاريخها الحديث سواء من حيث الهدف او

الاعداد او الضحايا الذين تجاوزوا ثلاثمائة قتيل وجريح فى مقدمتهم رئيس الجمهورية الراحل .

● ولعل كل ذلك يقودنا الى نقطة هامة ، فلقد عجز التشخيص السياسى والأمنى عن تقدير وتحديد مصدر الخطورة الحقيقى ، ومن هنا فقد صدرت قرارات سبتمبر بمنطق عشوائى وشملت اطرافا متعددة على المستويات السياسية والدينية (مسلم وقبطى) والثقافية والمهنية بينما ابتعدت فى واقع الأمر عن مصدر الخطر الحقيقى بل انها خلقت مناخا كان يمكن أن يكون من عوامل التداعى السريعة ، لولا فشل اكتمال حلقات المؤامرة .

وقد تقودنا تلك النقطة الى نقطة أخرى أكثر اهمية فعلى من تقع مسئولية ذلك التردى السياسى الذى تجسد فى تقطيع اوصال العلاقة الصحية بين السلطة السياسية وبين القوى السياسية الشرعية ؟ ولكننى من جانبى اتصور أن المسئولية فى تداعى الموقف السياسى تقع على الطرفين فالسلطة السياسية كان يمكنها ان تعالج الشطط السياسى من جانب القوى الشرعية بمنطق ديمقراطى يضعها أمام مسئوليتها السياسية والحزبية فى مواجهة خطر واضح كان يهدد الشرعية والديمقراطية معا ، والقوى السياسية بدورها لم تفرق بين دورها المعارض وبين تغذية جبهات تعمل خارج اطار القانون الى الدرجة التى تهدد الشرعية وتهدد كياناتها هى نفسها ومن هنا حدث ذلك الخلط فى قرارات سبتمبر التى حاولت علاج الموقف وكأن القوى السياسية الشرعية هى المسئولة عن التردى الأمنى .

اجتماع ٧ سبتمبر

ومن المفارقات التى تؤكد غياب القدرة على التشخيص السليم لعوامل الخطر فى ذلك الوقت عندما دعا وزير الداخلية فى ذلك الوقت القيادات العليا لوزارته لاجتماع بمكتبه صبيحة اليوم التالى الذى نفذت فيه قرارات سبتمبر ، لمناقشة الموقف الأمنى العام ، وبعد أن شرح وزير الداخلية ما اتخذ من قرارات وجه اللواء فاروق الحينى ، وكان مساعدا للوزير للمنطقة المركزية ، سؤالا عن اثار شمول هذه القرارات على النحو الذى صدرت به واحتمالات استغلال ذلك من جانب الانشطة السرية ، كما وجهت سؤالا من جانبى عن احتمالات قيام تنظيمات سرية مسلحة باستغلال تلك الظروف ، وقد طلب وزير الداخلية من مدير جهاز مباحث امن الدولة الاجابة عن السؤالين وكانت الاجابة انه قد لاتوجد تنظيمات سرية مسلحة أو تسعى الى

الحصول على اسلحة ، كان ذلك الاجتماع حوالى ٧ سبتمبر وبعد ذلك بشهر واحد فوجىء جهاز بذلك التنظيم المسلح ، كما لم يحدث من قبل ، وتمكن من اغتيال رئيس الجمهورية الى اخر الحلقات التى قام بها !!! وليس هناك أدنى شك ، ان تلك الاجابة كانت ترجمة واقعية عن التردى الأمنى الذى وصلت اليه الأمور فى ذلك الوقت .

ومع ذلك فان تطورات أخرى خلال شهر سبتمبر اكدت ان الموقف الأمنى يسير الى الاسوأ وان قرارات سبتمبر فى شقها الذى شمل حوالى ١٣٠٠ شخص من العناصر الدينية المتطرفة كانت بعيدة تماما عن صلب الهيكل الحقيقى لتنظيم الجهاد الذى كان يدبر لاحداث اكتوبر ، ونشير بايجاز الى هذين الموضوعين :

● خلال النصف الأول من شهر سبتمبر اثناء مرور أحد رجال الشرطة السريين بمنطقة قسم الساحل بشبرا قام بضبط ثلاثة اشخاص كانوا يسرقون خزينة احد مكاتب البريد بالمنطقة وعندما سئلوا امام رئيس المباحث الجنائية بمديرية أمن القاهرة اعترفوا بأنهم اعضاء تنظيم سرى ، وانهم كانوا يريدون الحصول على بعض المال لشراء اسلحة به وكان طبيعيا ان يحال الموضوع برمته لجهاز مباحث امن الدولة لفحصه فى ضوء اختصاصه بمثل هذه الأمور ، ولكن الجهاز رأى أن يستعين بهؤلاء الاشخاص كمصادر معلومات فى هذا المجال وانتهى الموضوع عند هذا الحد ، ولاتثريب هناك على وجهة النظر التى اقتضت ذلك ولكن الموضوع كان يعطى مؤشرا لايخيب بأن ثمة محاولات تبذل من جانب مجموعات سرية للحصول على اسلحة لارتكاب اعمال غير مشروعة ولكنه لم يأخذ الاهتمام الكافى بعد ذلك .

عبود الزمر

● فى أوائل النصف الثانى من سبتمبر تقدم مواطن ذكر انه يعمل سائق تاكسى الى مكتب اللواء حسين السماحى مدير الأمن العام فى ذلك الوقت ، وابلغ بأن اشخاصا اخرين قد سعوا الى ضمه لتنظيم سرى يسعى الى الحصول على اسلحة وانهم طلبوا منه محاولة تدبير بعض المدافع الرشاشة . واتصل بى مدير الأمن العام تليفونيا ، وكنت فى ذلك الوقت اشغل منصب مساعد أول الوزير للأمن العام ، وذكر تفصيلات البلاغ ونظرا لأهمية مضمونه فقد طلبت من مدير الأمن العام أن يرسل المُبلِّغ بصحبة أحد

الضباط لمدير مباحث أمن الدولة وأن يتصل فى نفس الوقت بوزير الداخلية ويحيطه علما بموضوع البلاغ وما اتخذ من اجراء ، وقد أجرى جهاز مباحث أمن الدولة بعد ذلك اجراءات فنية لفحص الموضوع وتمكن من تحديد شخصية الشخص الذى طلب تدبير هذه الاسلحة من المُبلّغ ، ومن خلال هذا الشخص اكتشف صلته بالعقيد عبود الزمر الضابط بالمخابرات الحربية فى ذلك الوقت والذى تمكن من الهرب فور شعوره باكتشاف أمره ولعلنا نذكر تلك العبارة التى وجهها الرئيس الراحل فى خطابه يوم ٢٨ سبتمبر المذاع على الهواء فى مؤتمر الحزب الوطنى عندما قال « الضابط اللى هربان وهو سامعنى دلوقت احسن له يقدم نفسه » .

من يغتال الرئيس ؟

وكانت مصلحة التقدير بعد هذين الموضوعين ان هناك من يسعى لاغتيال رئيس الجمهورية الراحل ولكن من ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ فكلها اسئلة لم تكن هناك اجابات شافية عنها ، وكان جل المعلومات المتوافرة والتى أحيط رئيس الجمهورية الراحل بها قبل خطابه المشار اليه ان هناك ضابطا يدعى عبود الزمر مضلعا فى عملية قد يكون من اهدافها محاولة الاعتداء على حياته .

تلك كلها كانت ظلال الصورة المحيطة بالأوضاع السياسية والأمنية قبل وبعد قرارات سبتمبر وكانت فى حقيقتها ظلالا سوداء لاتبعث على الاطمئنان وتؤكد انها قد تمهد لعاصفة قادمة وكانت بدايتها صباح ذلك اليوم السادس من اكتوبر ٨١ ، الذى بدأ بسماء صافية احتفالا بعيد قومى تحتفل به الأمة ويحتفل به صاحب قرار الحرب كأكبر انجاز تاريخى له ولكن العاصفة تهب على غير انتظار لتبدأ اولى حلقات المؤامرة بما أطلق عليه حادث المنصة .

ولأننا نستعرض فى هذا الفصل ابعاد مؤامرة أكتوبر كحدث هام فى التاريخ السياسى والامنى فى مصر ، فانه من الاهمية بمكان ان نتناول ابعادها من زوايا مختلفة فنتحدث أولا عن التطورات الامنية والسياسية التى اسهمت فى اجهاضها ثم نتحدث عن التخطيط التآمرى لحلقاتها وكيف تهاوت حلقة بعد حلقة مستندين الى فقرات استخرجت بنصها من حيثيات حكم محكمة الجهاد . ثم نعرض أخيرا لوجهة نظر عما يمكن عمله لمعالجة ظاهرة الارهاب التى كادت تكون ظاهرة مزمنة "

ونبدأ حديثنا فى الجزء التالى عن الجهود الامنية والسياسية التى اسهمت فى اجهاض هذه المؤامرة .

- ٥ -

الجهود الأمنية والسياسية التى أسهمت فى إجهاض المؤامرة

لم اكن ادرى فى صباح يوم ٦ اكتوبر ان القدر قد رسم لحياتى الوظيفية تلك النهاية لابدأ دورا سياسيا بعد ذلك بفترة وجيزة ، وكنت قد نقلت من موقعى كمدير لمباحث امن الدولة قبل ذلك باربع سنوات خلال شهر يوليو ١٩٧٧ وكان النقل بالصورة التى تم بها بمثابة صدمة نفسية لى سواء من حيث التوقيت او من حيث ملاءمة الموقع الجديد من الناحية الادبية مقارنا بموقعى السابق . وكان واضحا ان الامر فى مجمله كان متعلقا بحسابات وهمية عن المستقبل السياسى للقيادات العليا بالوزارة . وابتعدت تماما منذ ذلك الوقت عن الاتصال بحقل العمل فى الامن السياسى ، كان ذلك بعد احداث يناير بستة اشهر وبعد حادث اغتيال الشيخ محمد حسين الذهبى .

وفى صباح يوم ٦ اكتوبر وكالمعتاد فى مثل هذه المناسبات توجه وزير الداخلية الى قصر عابدين وبصحبته اعضاء المجلس الاعلى للشرطة لتسجيل تهنئة هيئة الشرطة بهذه المناسبة ، وبعد انتهاء مراسم التهنئة اقترح وزير الداخلية ان اصحبه الى منصة العرض العسكرى ، وكان من المعتاد ان توجه الدعوة الى جميع اعضاء المجلس الاعلى للشرطة ، ولكننى اقترحت على الوزير ان استمر فى مكتبى لاتابع الحالة الامنية بصفة عامة وانضم معى اثنان من الزملاء هما اللواء فاروق الحينى مساعد الوزير للمنطقة المركزية واللواء احمد رشدى مساعد الوزير للامن الجنائى فى ذلك الوقت .

وكان طبيعيا ان نتابع وقائع العرض العسكرى بالتليفزيون ، وفجأة اختل العرض وسمعت اصوات تصيح « الخونة ـ الخونة » وتدافعت فى اذهاننا نحن الثلاثة على الفور احتمالات كثيرة تبرر ماحدث ولكن الدهشة كانت تسيطر تماما على تفكيرنا .

حراسة مبنى التليفزيون

وبصرف النظر عن اى احتمالات وردت على خواطرنا ، فقد كانت المسئولية الامنية تحتم اتخاذ عدة قرارات فورية ، وبعد محاولات للاتصال بمدير امن القاهرة الذى كان موجودا خارج نطاق العرض بمدينة نصر اجاب بانه لم يتمكن من معرفة شىء محدد وان كان يرى ان شيئا غير طبيعى حدث بمنطقة المنصة ، وفى ضوء هذا الغموض كان علىَّ الا انتظر قرارا من وزير الداخلية وكان الاتصال به مقطوعا ، واصدرت قرارين اولهما بتكليف اللواء احمد رشدى بالتوجه فورا الى مبنى التليفزيون والاذاعة وقيادة القوات المخصصة لتأمينه مع تعزيز هذه القوات ، وثانيهما امر صدر الى ادارة اللاسلكى لاخطار جميع اجهزة الشرطة بتنفيذ الخطة « ١٠٠ » وهى خطة موضوعة مسبقا لتنفذ فى حالة الطوارىء القصوى ، وتتضمن كثيرا من الاجراءات الامنية وتستهدف فى مجملها تدعيم الوجود الامنى على مستوى العاصمة باكملها ، وبعد حوالى نصف ساعة اتصل وزير الداخلية تليفونيا ، وكانت نبرات صوته تنم عن انفعال شديد وسأل عن الاجراءات التى اتخذت واحيط علما بمضمون هذين القرارين ، وسيأتى بعد ذلك عندما نعرض لحلقات المؤامرة كيف كان هناك تدبير لاقتحام مبنى التليفزيون واذاعة ميثاق الثورة الاسلامية وبعد ساعات قليلة من حادث المنصة تقل عن ٤٨ ساعة كانت المفاجأة المثيرة الثانية عندما هاجمت مجموعات كبيرة مسلحة بالمدافع الرشاشة والقنابل مبنى مديرية امن اسيوط فجر يوم ٨ اكتوبر وقت صلاة عيد الاضحى وقتلت جميع افراد حرس المديرية الموجودين بالاحتياطى واستولوا على اسلحتهم ثم لاحقوا ضابط عظيم المديرية برتبة عميد وتصادف ان كان مسيحى الديانة واخذوا يطاردونه من غرفة الى غرفة حتى قتلوه ومثلوا بجثته ، ثم حصنوا انفسهم داخل مبنى المديرية واحتلوه كمركز لمقر قيادة الشرطة بالمحافظة ، وفى نفس الوقت هاجمت مجموعات اخرى متعددة اقسام ونقط الشرطة ومواقع تمركز قوات

الامن المركزى التى كانت تنتشر بالمدينة للتأمين وقتلوا حوالى مائة ضابط وجندى علاوة على ١٥٠ جريحا ، واستولوا على عدد كبير من اسلحة الشرطة . بالاضافة الى حوالى ٢٠ قتيلا من المواطنين الذين تصادف وجودهم بالقرب من مسارح تلك العمليات .

ولقد كانت هذه المفاجأة المثيرة بدورها اضافة جديدة للغموض الذى احاط بالموقف الامنى ، واصبح واضحا تماما ان احتمالات تداعيات الموقف يمكن ان تتوالى بشكل سريع ، كما اكدت هذه المفاجأة فى نفس الوقت مدى التحدى الذى تواجهه الدولة فى تلك اللحظات الحرجة ، وجسدت الاهمية القصوى للتحرك السريع لفرض هيمنة الدولة والاحاطة الشاملة بابعاد المؤامرة للسيطرة على اى تداعيات اخرى محتملة .

سافرت إلى أسيوط

وفى ضوء تأزم الموقف على هذا النحو تلقيت تكليفا بالسفر فورا الى اسيوط على متن طائرة حربية خاصة اعدت لذلك ، وغادرت القاهرة مصطحبا معى اللواء عبد الله جمال الدين مدير ادارة التفتيش بالوزارة فى ذلك الوقت والعقيد احمد شعراوى مدير مكتبى بالامن العام ، وكانت المناقشات بيننا فى الطائرة تدور حول تساؤلات كثيرة لم يكن لدينا فى الحقيقة اجابة عنها فى تلك اللحظة ، لماذا هذا العنف الذى لم يحدث له مثيل من قبل ؟ الى اين يمكن ان تصل الامور اذا استمرت التداعيات على هذا النحو وكم من الابرياء يمكن ان تسيل دماؤهم دون اى جريمة عليهم ؟ من اين يمكن الامساك بخيوط هذه المؤامرة فى غياب الحد الادنى من المعلومات عن ابعادها الحقيقية ؟ كيف يمكن ان يصل حجم المفاجأة الى هذا المدى من الخسائر البشرية بدءا من رئيس الجمهورية ومعه عدد من الشخصيات المصرية والاجنبية الى ذلك العدد الضخم من رجال الامن بما لم يكن له مثيل على مدى التاريخ المرئى ، هل يجسد ذلك منطق تيارات العنف تحت الرداء الدينى واسلوبها فى مواجهة من تعتبرهم من الخصوم وماذا يمكن ان يفعلوه اذا قدر لهم السيطرة على مقدرات الامور وكم من الارواح ستزهق اذا كان ذلك هو منطقهم واسلوبهم !

ولدى وصول الطائرة الى مطار اسيوط كان المطار خاويا تماما ويسوده الصمت ، وفى الطريق بالسيارة من المطار الى مبنى مديرية الامن وكانت

الساعة قد وصلت الى الخامسة مساء كانت اصوات الاعيرة النارية تصل الى اذاننا من جهات متعددة وتصاعدت اصواتها عندما اقتربنا من مدخل المدينة التى بدت كمدينة اشباح يغلفها جو كئيب ومتوتر ، ولما كان المقتحمون لمبنى مديرية الامن قد غادروه بعد احتلاله لمدة ست ساعات . فقد توجهنا على الفور الى مبنى المديرية حيث دعوت الى اجتماع عاجل ضم جميع القيادات الموجودة وكان واضحا ان عنصر المفاجأة وحجم الخسائر التى لحقت بالقوات قد ترك مسحة الاسى والحزن على وجوه الكثيرين .

السيطرة خلال يومين

ولكن الموقف كان يحتم تجاوز كل تلك المشاعر ، واتخذت على الفور عدة قرارات للتنفيذ الفورى ، والتى استهدفت فى مجملها عدة اهداف اولها تأكيد الاستقرار الامنى وثانيها ضبط العناصر التى لها صلة بالاحداث . وكان الكثيرون منهم قد اقتحموا مساكن المواطنين وتحصنوا بها بالأسلحة . وثالثها ضبط جميع الاسلحة التى سرقت من الشرطة .

وبعد يومين تقريبا كان قد تم السيطرة على المدينة باكملها وضبط عدد كبير من عناصر تنظيم الجهاد الضالعين فى تلك العمليات ، واعيد سلاح الشرطة الذى سرق باكمله ، ومع ذلك فقد ظل هناك تساؤل عن مدى الصلة بين ماحدث فى اسيوط وبين حادث المنصة قبل ذلك بيومين . ثم تلك الاحداث المتفرقة التى حدثت بالقاهرة والجيزة فى الايام التالية مباشرة لحادث المنصة وقتل خلالها احد ضباط مباحث امن الدولة عندما توجه للقبض على احد العناصر المشتبة فيها واطلق عليه الرصاص من مدفع رشاش كذلك عندما توجهت القوات لضبط الضابط عبود الزمر بعد الاستدلال على مخبئه فالقيت القنابل على القوات واطلقت المدافع الرشاشة عليها ، كانت كلها مؤشرات تؤكد ان هناك تنظيما على مستوى الجمهورية وان تخطيطا مسبقا يسعى ذلك التنظيم الى تنفيذه باصرار واستماتة .

ولعل الغموض الذى كان يكتنف الموقف الامنى فى تلك الفترة كان من الاسباب الرئيسية التى ألقت بظلالها على مراسم تشييع جنازة الرئيس الراحل والتى تمت فى منطقة نائية بمدينة نصر بعيدا عن التكتلات الجماهيرية التى كان يمكن ان تشارك فى تشييع الجنازة ، ولكن الموقف من جوانبه السياسية والامنية لم يكن يتحمل اى مجازفة تخل بهيبة المناسبة .



ضابط برتبة ملازم أول أحد ضحايا مذبحة أسيوط



جنديان من قوات الأمن المركزى من ضحايا مذبحة أسيوط

عودة لمباحث أمن الدولة

وبعد العودة للقاهرة فوجئت بان قرارا صدر بان اعود ثانيا للاشراف على جهاز مباحث امن الدولة لمواجهة تداعيات الموقف الامنى بعد غياب استمر اربع سنوات ، وكانت الخطوة الاولى وضع تقييم عام للموقف فى ضوء جميع المؤشرات المستخلصة قبل حادث المنصة وبعده وتحددت الاجراءات التى يجب اتخاذها لتأمين الجبهة الداخلية كهدف رئيسى مع السيطرة على اى تداعيات محتملة من خلال الاحاطة بابعاد ذلك المخطط من جميع زواياه .

وفى نفس الوقت تم التنسيق الكامل بين اجهزة الامن المختلفة وكان يعقد لهذا الغرض اجتماع يومى يحضره اللواء فاروق الحينى واللواء عبد الرحمن الفرماوى قائد قوات الامن المركزى فى ذلك الوقت ، تناقش فيه جميع الاجراءات السابقة وما يجب اتخاذه من اجراءات مكملة علاوة على المجموعات المتخصصة من جهاز مباحث امن الدولة التى تولت مسئولية جمع المعلومات وربطها وتقييمها واقتراح مهام قوات الشرطة بالنسبة لعمليات التأمين او الضبط . وكل ذلك بطبيعة الحال بالتشاور مع وزير الداخلية اللواء نبوى اسماعيل الذى حرص على متابعة تقييم الموقف اولا باول .

تنظيم هرمى مسلح

ولكن المفاجآت تتوالى يوما بعد يوم ويتكشف اننا امام تنظيم هرمى له مستوياته القاعدية والقيادية وان امكاناته من حيث الاعداد والتسليح والتدريب تتجاوز كل التقديرات المبدئية واصبح السباق مع الزمن عنصرا هاما للغاية لكى يقفل الباب تماما امام اى تداعيات اخرى خصوصا فى ظل المؤشرات التى بدأت تتوالى بعد ضبط كميات كبيرة من الاسلحة والمفرقعات بشتى انواعها . والتى وصلت الى مئات من المدافع الرشاشة والبنادق والمسدسات وكمية من مدافع R. B. G علاوة على مئات من القنابل وكميات غير محدودة من الذخائر والمتفجرات .. اضافة الى المستندات الخطية عن فكر التنظيم واهدافه



رجال الشرطة ضحايا مذبحة أسيوط



بعض الأسلحة والقنابل المضبوطة فى أحد الأوكار

ومع منتصف شهر نوفمبر كان قد تم الامساك بجميع خيوط الموقف وبدىء على الفور بعد ذلك فى تصفية موقف جميع من تم ضبطه سواء بالاحالة للنيابة العامة او الافراج وكان عددهم قد وصل الى حوالى ٢٠٠٠ شخص .

وهنا لابد ان اشهد بكل الاعتزاز بان احدا من رجال الامن على مختلف مستوياتهم وفى جميع مجالاتهم لم يهنوا ولم يتراجعوا ولو للحظة واحدة عن مواجهة جميع الاخطار وكان الجميع يدركون عظم المسئولية وخطورة الموقف واستمروا فى العطاء بلا حدود ، فمنهم من استشهد ومنهم من اصيب ولم يبخلوا بارواحهم ودمائهم بل وصل الامر بالكثيرين الى انهم كانوا يعملون ليل نهار بلا انقطاع ونسوا تماما ان هناك اهلا لهم حقوقهم عليهم .

ادعاءات التعذيب

واستطرد بعد ذلك مباشرة فى التحدث عن ادعاءات التعذيب التى نسبت الى عدد من الضباط استنادا الى ماجاء بحيثيات حكم محكمة امن الدولة العليا والتى جاء فيها بالحرف « قرر الدفاع الحاضر مع المتهمين امام المحكمة العسكرية وامام هذه المحكمة بان اعتداء وقع على المتهمين من رجال الشرطة وحددوا امام هذه المحكمة تفاصيل هذا الاعتداء واسماء المعتدين والغرض من الاعتداء وقد اخطرت المحكمة المستشار النائب العام بصورة من البلاغات المقدمة من الدفاع الحاضر مع المتهمين عن الاعتداءات التى وقعت عليهم اثناء وجودهم تحت سيطرة اجهزة الامن ، كما ارسلت صورة كاملة من جميع التقارير الطبية الشرعية الموقعة على المتهمين وطلبت منه اتخاذ اللازم قانونا .

ـ ولعل هذه الشكاوى وقد شكلت اقتناعا لدى المحكمة بان عددا من المتهمين قد تعرض لبعض الاعتداءات من جانب رجال الشرطة ، طبقا لما ورد باقوالهم امام المحكمة وطبقا لما ورد بتقارير الطب الشرعى عن الاصابات التى وجدت اثارها ببعضهم ، وغالبيتها طبقا لما ورد بهذه التقارير كانت اثارا لاصابات سطحية بحتة ، لعل كل ذلك كان السبب فى ان المحكمة طرحت كثيرا من الاعترافات ولم تأخذ بها ، كما جاءت حيثيات الحكم وحكمت ببراءة من ادلوا بها واحالت الموضوع برمته للنائب العام .

وقد انتهت النيابة العامة من تحقيقات هذه الشكاوى واحالت عدد ٤٤ ضابطا الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم عما نسبه اليهم المتهمون من وقائع ، ودون ما تعليق على الحكم وحيثياته باى صورة من الصور الا انه للامانة وللتاريخ لابد ان نشير الى عدد من النقاط لمجرد الايضاح والتسجيل :

● اسارع اولا الى التأكيد بان قصدى من هذا التعليق لايتجه باى صورة من الصور الى تبرير اى عمليات تعذيب يتعرض لها اى متهم فى جريمة جنائية او سياسية فالوصول الى الحقيقة له اساليبه العلمية القانونية والفنية التى تغنى عن اى اساليب اخرى .

● افضل كذلك ان ابدأ تعليقى بفقرتين من كتاب معالم الاسلام للمستشار محمد سعيد عشماوى عن ظاهرة التعذيب حيث ورد بهما حرفيا ـ ص ٦٩ ـ « ونظام الامن فى المجتمع ونظام الشرطة ذاته يقوم على اساس مواجهة الجريمة العادية المفردة او الجرائم المألوفة المحدودة فاذا لجأ التطرف الدينى الى العنف والارهاب ولامفر من ان ينتهى الى ذلك فانه لابد ان يدفع باجهزة الامن الى بعض التجاوزات التى تلزم لمواجهة تيار من الجرائم وشلال من العنف واتجاه الى التدمير لايمكن للوسائل العادية ان تواجهه ولا يتسنى للنظام الطبيعى ان يقفه والتعذيب الذى يدعى به على افراد من اجهزة الامن لم يقع فى تاريخ مصر الحديث فى اغلب الواقعات الا ردا على درجات العنف التى بدأها التطرف الدينى فالتعذيب والارهاب وجهان لعملة واحدة واذا كان التعذيب إرهابا لفرد او لعصبة ، فان الارهاب تعذيب لامة باسرها ان التعذيب فى اى طرف أمر مرفوض وممجوج والارهاب تحت اى مسمى امر مرفوض وممجوج كذلك ، غير ان الذى يحدث فى مصر عادة الا تؤخذ المسائل من وجهة نظر متكاملة تربط النتائج بالاسباب وتحكم على رد الفعل بعد ربطه بالفعل الذى اثاره ونتيجة لترسبات الماضى حين كانت السلطة الحكومية اداة فى يد المستعمرين فلقد صار من المعتاد ان ينظر الى مجرد الادعاء بالتعذيب بعيدا عمن استثاره ومجردا عن كل ظروفه واعتباره ظاهرة عامة محققة حتى من قبل صدور حكم قضائى وهو مالابد ان يوجد مشاعر عدائية تجاه رجال الامن ، ثم يعمل ولو فى بطء وبطريقة غير محسوسة على تجريد الامن من فاعليته وتخويف رجال الامن من الادعاء عليهم بالتعذيب وبقائهم رهن المحاكمات التى يعمد البعض الى مدها سنين طويلة ، وتعقبهم بالتهديد والتشهير والتلويح بالتأثير على مستقبلهم فيما بعد » انتهى ماجاء بكتاب معالم الاسلام ولاتعليق على

مضمونه ـ فصاحبه احد رجال القانون والقضاء ولكننى اضيف من وجهة نظرى تعليقا اخر حول ما اثير من وقائع نسبت الى الضباط فى النقاط التالية :

● ان التردى الامنى الذى حدث بصفة خاصة بعد اغتيال رئيس الجمهورية الراحل ثم اغتيال مايزيد على مائة من رجال الامن ضباطا وجنودا واصابة مايزيد على مائة وخمسين اخرين بالرصاص والقنابل بما لم يحدث له مثيل فى تاريخ مصر الحديث ، بل ان ضخامة هذا التردى على هذا النحو لم تحدث فى اى دولة اخرى عربية او اوربية فلم نسمع ان حاكما فى هذه الدول قد اغتيل وقتل واصيب مئات من رجال الامن فى عمليات اعتداء تشبه العمليات العسكرية ، وكان واضحا تماما احتمالات التداعيات التى كان من الممكن ان تترتب على هذه الاحداث بكل مايعنيه ذلك من مآس كان يمكن أن يتعرض لها ابرياء الى مدى غير محسوب .

الاستفزاز

● ليس هناك شك ، ان الوحشية التى تم بها اغتيال رجال الامن واصابة اعداد كبيرة منهم بالرصاص والقنابل سواء فى اسيوط او القاهرة والجيزة قد استفزت مشاعر اعداد كبيرة منهم الى درجة دفعتهم الى التحفز السريع ضد اى محاولات للمقاومة او استعمال الاسلحة .

● ان اعدادا كبيرة من المتهمين فى تنظيم الجهاد ، قد ضبطوا سواء فى الايام الاولى لاحداث اكتوبر او فيما بعد خلال عمليات تشبه العمليات العسكرية من حيث مقاومة رجال الامن بالرصاص والقنابل . ولايمكن لاحد ان يتصور بان عمليات القبض والضبط فى مثل هذه الظروف وذلك المناخ ستتم بهدوء دون بعض تجاوزات من بعض رجال الامن ضباطا وجنودا ، ومن المؤكد ان عددا من المتهمين قد اصيب خلال هذه العمليات ببعض الاصابات ولكن الحقيقة المؤكدة ان الخسائر كانت من نصيب رجال الامن فهم الذين قتلوا واصيبوا بالمئات ، وفى المقابل فان مجمل ما اصاب بعض المقبوض عليهم من المتهمين ينحصر فى نسبة ضئيلة منهم وجلها اصابات سطحية نتيجة انفعال بعض رجال الامن خلال عمليات الضبط .

● ثمة حقائق اخرى هامة ثبتت فى تحقيقات النيابة واعترف بها عدد من المتهمين وتشير الى تعمد كثير من المتهمين الذين قدموا للمحاكمة الى

افتعال اصابات ببعضهم البعض باساليب مختلفة كاطفاء السجائر فى ظهورهم او شد سير من الجلد على ظهورهم حتى تلتهب جلودهم والادعاء بعد ذلك بان هذه الاصابات نتجت من تعذيبهم للحصول على اعترافات منهم كوسيلة من وسائل الدفاع ، كما ان البعض الاخر الذى اصيب خلال عمليات الاشتباك مع الشرطة سواء اثناء القبض عليهم او اثناء مشاركتهم فى اعمال شغب بالسجون ، ادعى ايضا بانها اصابات نتيجة التعذيب للحصول على اعترافات منهم .

حيثيات البراءة

● ونأتى فى النهاية الى حيثيات الحكم الذى اصدرته محكمة الجنايات التى حاكمت الضباط الذين احالتهم النيابة بتهمة التعذيب وعددهم ٤٤ ضابطا فقد حكمت هذه المحكمة ببراءة جميع الضباط وجاء فى حيثيات الحكم انه ثبت فى يقين المحكمة أن اعدادا من الشاكين قد افتعلوا اصابات بانفسهم وادعوا انها حدثت نتيجة تعذيبهم ، كما ثبت للمحكمة ان اعدادا اخرى من هؤلاء الشاكين قد اصيبوا خلال عمليات الشرطة اثناء القبض عليهم او اثناء اشتراكهم فى اعمال شغب وادعوا انها حدثت اثناء تعذيبهم للحصول على اعترافات ، ولكل هذه الاسباب وغيرها اصدرت المحكمة حكما ببراءة جميع الضباط الذين قدموا للمحاكمة .

ذلك كان دور جهاز الامن فى التصدى لابعاد تلك المؤامرة وتصفية خلاياها وجيوبها ، ثم تعليقى على مانسب لبعض الضباط الذين شاركوا فى عمليات الضبط من اتهام ظالم او مبالغ فيه على الاقل .

يبقى أن نسجل ان التطورات السياسية السريعة التى أعقبت حادث المنصة قد اسهمت بصورة فعالة فى تأكيد هيبة الدولة وتماسك مؤسساتها واذا كان المخططون للمؤامرة قد استهدفوا احداث فراغ سياسى وتنفيذى خلال عملية الهجوم على المنصة كما سيأتى ذكره بعد قليل عن فشل حلقات المؤامرة فان النجاة كتبت للقيادات السياسية والتنفيذية العليا ولم يحدث الفراغ المستهدف .

الدولة سيطرت

وبالرغم من حالة الغموض العارض التى سادت الموقف فى اللحظات

الأولى التى أعقبت مصرع الرئيس الراحل فإن الخطوات السياسية والدستورية التى اتخذت فور الاعلان عن وفاته اكدت بشكل حاسم قدرة مؤسسات الدولة على السيطرة على زمام الموقف والمضى قدما فى تنفيذ ماتقضى به مواد الدستور لنقل السلطة دستوريا فى مواعيدها المقررة .

وفى نفس الوقت فان بعض المظاهر الايجابية اقترنت بمراحل نقل السلطة دستوريا وكان لها مغزاها على مستوى الرأى العام المحلى والاجنبى واكدت القدرة على تجاوز تلك الأزمة وتحقيق الاستقرار العام ومنها على سبيل المثال :

● الالتزام الدقيق فى جميع مراحل نقل السلطة بما نصت عليه مواد الدستور شكلا وموضوعا وفى مواعيدها المقررة تماما ، مع وضع الرأى العام فى الصورة الكاملة بجميع الخطوات التى اتخذت .

● حالة الوجوم المبدئية التى اصابت الرأى العام فى كتلته الجماهيرية عريضة فى اللحظات التالية لعملية المنصة ، والتى تحولت بعد وقت قليل الى مظهر من الرفض العام للمجهول الذى كانت البلاد ستساق اليه فى حالة نجاح المؤامرة .

● ذلك الاستفتاء التاريخى الذى اجرى على ترشيح الرئيس مبارك رئيسا للجمهورية ودلالاته التى سنعرض لها بالتفصيل فى الفصل الاخير عن البعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية بعد اكتوبر ١٩٨١ .

يبقى بعد ذلك ان نستعرض بالتفصيل الحلقات التى خطط لها لتتداعى حلقة بعد اخرى تصورا بان اكتمالها يمكن ان ينتهى باشعال تلك الثورة التى ارادها المخططون كهدف نهائى لهم وهو مانعرض له فى الجزء التالى :

●●●

حادث المنصة

٦ -

حلقات المؤامرة وأسباب فشلها

ان دافعنا الى تناول حلقات هذه المؤامرة كما توقعها المخططون يرجع فى حقيقة الامر الى عدة اعتبارات . أولها هو اهمية ذلك الحدث التاريخى الذى اودى بحياة رئيس الدولة وكاد يعرض المجتمع الى الانهيار بكل مايعنيه ذلك من خسائر غير محدودة كانت ستلحق بمواطنين ابرياء فضلا عن الاضرار الكبرى التى كانت ستلحق بالاقتصاد القومى ، ودافعنا ثانيا ان عددا من الكتاب قد تناولوا الموضوع من زوايا متعددة ليس من بينها هذه الزاوية ، فالبعض تصور ان الهدف كان مجرد اغتيال رئيس الجمهورية الراحل وتناول الموضوع من هذه الزاوية بما تشمله من ابعاد سياسية تتفق مع اقتناع الكاتب السياسى او موقفه من نظام الرئيس السادات . والبعض الاخر تناول الموضوع دون ربطه بجذوره او اهدافه النهائية ، وقد وصل الامر الى ان كثيرا من قطاعات المواطنين وفى مقدمتهم اعداد كبيرة من المثقفين بل اجزم ان عددا من القيادات التنفيذية ، مازال حتى الان ينظر الى المسألة على انها مجرد عملية اغتيال لرئيس الجمهورية الراحل وشغب من بعض طلبة مدينة اسيوط ، وهكذا كادت الحقيقة تطمس ويضيع معها معالم حدث من اهم الاحداث الداخلية فى التاريخ الحديث من حيث ابعاده والاضرار التى كان يمكن ان تصيب المجتمع فيما لو انتهى الى اغراضه النهائية بجانب ما تمثله ابعاد الحدث من حيث اهداف التيار المتطرف الذى خطط له من مخاطر مستقبلية على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ظل حقيقة تؤكد استمرار هذا التيار فى منهجه واسلوبه وتدبيره .

وفى ضوء كل ذلك فاننا نتناول حلقات هذه المؤامرة موضحين اسباب فشلها حلقة بعد اخرى ، وهو ما نتناوله فيما يلى :

١ ـ سبق الاشارة الى ان التخطيط لمؤامرة اكتوبر لم يكن تخطيطا عشوائيا او متعجلا وانما امتد هذا التخطيط الى مرحلة طويلة سبقت البدء فى التنفيذ الفعلى وكان من اهم ملامح هذا التخطيط هو تهيئة مناخ طائفى متوتر يدفع طرفى الوحدة الوطنية ـ المسلمين والاقباط ـ الى التحفز فى مواجهة بعضهما البعض وقد نجح التخطيط لهذا الهدف فى تحقيقه الى درجة ملحوظة من خلال الأحداث الطائفية المتكررة التى اشرنا الى بعضها كذلك من خلال تجسيم دور الكنسية القبطية فيما يتصل بتجاوزات دورها الدينى الى دور سياسى ، وانتهى الامر فى النهاية بعد ان تصاعدت حدة التوتر الطائفى الى اصدار قرارات سبتمبر التى شملت بطريرك الاقباط ووضعه تحت التحفظ فى احد الاديرة . كذلك بعض القيادات الاسلامية كمرشد جماعة الاخوان المسلمين او بعض ائمة المساجد .

أهداف الثورة الاسلامية

ولقد تعمدت ان ابدأ الحديث عن حلقات مؤامرة أكتوبر بدءا بتلك الزاوية التى تتعلق بتركيز التخطيط على خلق ذلك المناخ المتوتر على المستوى الجماهيرى العام كحلقة أولى لان هذا الهدف لم يكن منفصلا عن الغاية النهائية للمؤامرة ، فقد كانت تلك الغاية تنحصر اولا واخيرا فى إشعال ماسمى بالثورة الاسلامية ، فى صورة انطلاقة جماهيرية عارمة لجماهير المسلمين من منطلق دينى بصفة اساسية وصولا الى تعيين مجلس العلماء لتولى المسئولية السيادية فى نهاية المطاف ، ولقد تحددت شخصيات هذا المجلس بصفة تقريبية واختير احد اعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو السابقين ممن لهم اتجاه دينى لرئاسة هذا المجلس بشكل مبدئى ومؤقت لمجرد المظهر الشكلى التكتيكى امام الرأى العام بصفة عامة والقوات المسلحة بصفة خاصة .

● بل ان التدبير لتفجير الموقف الدينى فى اللحظات المناسبة لتداعى الموقف ، قد وصل الى التفكير فى احداث تفجير فى المشهد الحسينى ومشهد السيدة زينب ، وبطريركية الاقباط فى وقت واحد ، لكى يشتعل حماس المسلمين والاقباط فى مواجهة بعضهم البعض تأكيدا للبعد الدينى للثورة ، ووصل التدبير فى ذلك الموضوع الى حد ان أحد المتهمين وهو عضو قيادى بتنظيم الجهاد (نبيل المغربى) سعى الى دخول بطريركية الاقباط تحت دعوى عضويته فى جمعية وهمية باسم جمعية الاخاء بين

المسلمين والاقباط بهدف معاينة البطريركية من الداخل تمهيدا لعملية التفجير المنتظرة .

٢ ـ تحددت الحلقة الثانية للمؤامرة بعد تنفيذ قرارات سبتمبر عندما تصور المخططون ان الموقف الداخلى برمته على حافة هاوية . ويحمل قدرا من شحنات التفجير تكفى اى شرارة لكى يشتعل الموقف بأكمله ، وتتهيأ الفرصة الفريدة عندما تقرر اشتراك الملازم خالد الاسلامبولى فى العرض العسكرى وعندئذ تقرر تنفيذ الحلقة الثانية المتمثلة فى حادث المنصة .

هل الجو مهيأ ؟

● وهنا لابد ان يطرح تساؤل هام : هل كان الرأى العام فى اغلبيته مهيأ فعلا للانقياد التلقائى عن اقتناع ورضا باهداف القائمين بتلك المؤامرة ؟ او باهداف الحركة الدينية السياسية بصفة عامة ؟ ولعل الاجابة عن ذلك التساؤل ليست على درجة من السهولة كما يتصور البعض ، فثمة دلائل كثيرة تشير الى ان المخططين ومن ساندهم فكريا قبل فترة طويلة من حادث المنصة ، كانوا يضعون فى اعتبارهم الاحتمالات التالية :

اولا : ان التوتر الطائفى الذى تحقق على مستوى الرأى العام الاسلامى والقبطى سيدفع جميع اجنحة التيار الدينى السياسى للمشاركة فى الانطلاقة الجماهيرية المخطط لها .

ثانيا : ان جمهورا غير قليل سيتعاطف مع هذه الانطلاقة وستحفزه على ذلك الشعارات الدينية التى سترفعها اجنحة ذلك التيار خصوصا بعد استنفار غالبية القوى السياسية المعارضة التى شملتها قرارات سبتمبر .

ثالثا : ان الواقع سيفرض نفسه فى النهاية على الاغلبية الصامتة او الساكتة عندما تتحقق التداعيات التى ستفرزها تلقائيا بقية حلقات المؤامرة .

● وفى ضوء كل ذلك تقرر البدء فى تنفيذ ثانية الحلقات المتمثلة فى حادث المنصة وكان الهدف الاساسى فيها هو احداث فراغ سياسى وتنفيذى يهيىء الامور لتداعيات تالية سنعرض لها بعد قليل .

القيادات كانت مستهدفة

● وكما سبق القول فان حادث المنصة لم يستهدف الرئيس الراحل فقط كما تصورت بعض الاقلام التى تعرضت لهذا الموضوع ، وكما ركزت بعض

الشائعات التى اطلقتها عناصر تنتمى لذلك التيار بصفة خاصة ، نعم كان الرئيس الراحل مستهدفا كأولوية اولى باعتباره قمة النظام ، ولكن بقية القيادات العليا السياسية والتنفيذية وجميعها كانت تجلس فى الصف الاول حول الرئيس الراحل كانت مستهدفة بصفة اساسية ايضا ، ودليلنا على ذلك عدد من الحقائق التى يؤيدها المنطق البسيط والعلمى .. ثم النتائج التى اسفر عنها حادث المنصة ، واول هذه الادلة ان ثلاث قنابل القيت على الصفوف الاولى للمنصة وقد انفجرت احداها ولم تنفجر اثنتان لسبب خارج عن ارادة مجموعة الاغتيال ، والمعروف منطقيا وعلميا ان القنابل تحدث لدى انفجارها اثرا تدميريا فى دائرة إلقائها دون اى سيطرة من الملقى ، وكان من المقدر بديهيا فى حالة انفجار القنابل الثلاث التى القيت على الصفوف الاولى للمنصة ان تحدث اثرا تدميريا وقاتلا لمجموعة القيادات العليا التى كانت تحيط برئيس الجمهورية الراحل فى هذه الصفوف ، وثانيا فان وابل طلقات الرصاص الذى اطلق على الصفوف الاولى وان كان فى جانب منه قد ركز على موقع رئيس الجمهورية ، الراحل فإن جانبا كبيرا اخر وجه الى موقع بقية الحضور فى المنصة فى المنطقة المحيطة برئيس الجمهورية بطريقة عشوائية ويؤكد ذلك ان جميع من قتلوا او اصيبوا كانوا فى مواقع قريبة وملاصقة لرئيس الجمهورية ، والدليل الاخير ان المجموعة التى اقتربت فى النهاية من المنصة وكانت ذخيرتها قد اوشكت على النفاد ، اطلقوا ماتبقى لديهم فى اتجاه المنطقة المحيطة مباشرة برئيس الجمهورية الراحل لتأكيد عملية الاغتيال وكان يجلس فيها القيادات العليا السياسية والتنفيذية .

٣ ـ كانت النتيجة بعد كل ذلك ان ثانية الحلقات لم تحقق غايتها فى احداث فراغ سياسى وتنفيذى شامل بعد ان تدخل القدر وانحصر الامر فى اغتيال رئيس الجمهورية بينما نجت بقية القيادات العليا ، ومع ذلك فهل يئس المخططون وقرروا التوقف ام قدروا ان اغتيال رئيس الجمهورية يمكن ان يحدث قدرا من الفراغ السياسى الذى يتيح لهم المضى فى تنفيذ بقية الحلقات ؟

إذاعة بيان الثورة

● ثم كانت الحلقة الثالثة هى اذاعة بيان الثورة الاسلامية بعد نجاح عملية الاغتيالات فى المنصة لكى تتلوها مهاجمة مبنى التليفزيون والاذاعة لاذاعة بيان الثورة ، وكان من المقرر طبقا للخطة الموضوعة الاستعانة

باسلحة احدى الوحدات العسكرية التى خطط للاستيلاء عليها بمعاونة احد الصولات الذى تم استقطابه للتنظيم مسبقا ، وعهد اليه بحكم رئاسته لقوة الحراسة تخدير قوة الحرس من خلال تقديم قطع حلوى لهم وضع عليها كمية من مادة مخدرة اعدها خصيصا صيدلى من اعضاء التنظيم ، واعدت فعلا المجموعة التى كانت ستقوم بالاستيلاء على هذه الاسلحة ونقلها بسيارة اعدت لهذا الغرض إلى مجموعة اخرى كانت تنتظر بقرب مبنى التليفزيون بماسبيرو وبرئاسة الضابط عبود الزمر ، وكان من المقرر طبقا للتخطيط الموضوع ان تتم اذاعة بيان الثورة بعد نجاح عملية اقتحام مبنى التليفزيون بمعرفة بعض العاملين فى داخل المبنى ممن تم استقطابهم لعضوية التنظيم لكى يقوموا بضم القنوات واذاعة بيان مسجل سبق تسليمه اليهم ، وكانت اذاعة هذا البيان هى الاشارة لمجموعات التنظيم فى جميع المحافظات للبدء فى تنفيذ الحلقة التالية والتى سنتحدث عنها بعد قليل .

● ولكن هل نجح المنفذون فى تنفيذ خطوات هذه الحلقة ؟ لقد فشلت اولا عملية الاستيلاء على اسلحة تلك الوحدة العسكرية نتيجة عدم تأثير المخدر بجانب عزوف المجندين عن تناول الحلوى نتيجة تغير مذاقها بسبب زيادة كمية المخدر ، ثم فشلت ثانيا عمليا مهاجمة مبنى التليفزيون بمعرفة المجموعة الاحتياطى التى استعدت بالقرب منه نتيجة الاجراءات الامنية العاجلة التى اتخذت بتعزيز الحراسة على المبنى كما سبق الايضاح فى اللحظات الاولى التى تلت عملية المنصة ، ونتيجة لعدم اذاعة بيان الثورة فقد اصاب الشلل المؤقت بقية مجموعات التنظيم عن المضى فى تنفيذ الحلقة التالية طبقا للمخطط الموضوع ، ومع ذلك فهل استمر ذلك الشلل وعدل عن المضى فى تنفيذ بقية الحلقات ام حاولوا الاستمرار ثانيا ؟

الإصرار على المضى فى المؤامرة

٤ ـ كان من المنطقى بعد فشل الحلقة الثالثة من المخطط ان يتوقف المخططون عن المضى فى تنفيذ الحلقة التالية والتى تعتبر فى حقيقة الامر من اهم حلقات التنفيذ لاقترابها من الغاية النهائية للمؤامرة وهى اشعال الثورة الاسلامية ، ولكن هذا التوقع المنطقى لم يحدث ، وانما بدأت عناصر التنظيم اولى مراحل الحلقة الاخيرة فى اليوم التالى مباشرة لعملية المنصة ، وتشير كثير من الشواهد والاستخلاصات التى كشفت عنها اقوال قيادات

المتهمين فى تحقيقات النيابة ثم امام محكمة امن الدولة العليا ، كذلك من المضبوطات التى ضبطت ان الاصرار على المضى فى تنفيذ الحلقة الاخيرة من المؤامرة كان يستند من وجهة نظر قيادات التنظيم على العوامل التالية :

● ان هناك انتشارا فاعلا لعناصر التنظيم على مستوى عدد كبير من المحافظات يمكن ان يكون له تأثير ملحوظ فى حالة التحرك الجماعى وان هذا التحرك سيعضده بطبيعة الحال عدد غير قليل من جمهور المتعاطفين فضلا عن دور الغوغاء التلقائى فى مثل هذه الظروف كما اكدت سوابق كثيرة عند وقوع اعمال تظاهر وشغب وعنف واقربها الى الذاكرة احداث حريق القاهرة ١٩٥٢ واحداث يناير ١٩٧٧ .

● ان احد الاهداف الرئيسية لحلقات المؤامرة السابقة على الحلقة الاخيرة كانت تهدف الى إسقاط هيبة الدولة وكسر حاجز الخوف لدى المواطنين من قدرة اجهزة الامن على التصدى لاى تحرك جماهيرى عام ، واذا كانت عملية المنصة لم تحقق جميع اهدافها واقتصر الامر على اغتيال رئيس الدولة وعدد من الشخصيات الاخرى غير المؤثرة على المستوى السياسى والتنفيذى ، فإن النجاح فى اغتيال رئيس الدولة لابد ان يكون قد اسقط جانبا من هيبة الدولة لايستهان به ، فضلا عن انه احدث ارتباكا فى اجهزة الدولة يجب استثماره على وجه السرعة بعمليات اخرى تحقق مزيدا من اسقاط هيبة الدولة حتى ينكسر تماما حاجز الخوف على المستوى

الجماهيرى العام وحتى تندفع الجماهير فى الحركة لاشعال تلك الثورة الاسلامية ، ومن المؤكد أن قيادات وعناصر التنظيم قد وضعت فى اعتبارها - عندما قررت المضى فى تنفيذ خطوات هذه الحلقة الأخيرة - فاعلية ما أعدته من أسلحة وذخيرة ومتفجرات بلغت المئات كما سبق الاشارة اليه ، وكان التصور لدى المخططين أن الاستعانة بهذه الامكانات الضخمة من الأسلحة والمتفجرات والذخيرة ، سيتيح لعناصر التنظيم فى عدد من المحافظات - وخاصة فى محافظتى القاهرة والجيزة وبعض محافظات الوجهين القبلى والبحرى - أن تحقق نتائج مؤثرة من الخسائر والتخريب فى مواجهة أجهزة الأمن . لتؤكد مزيدا من إسقاط هيبة الدولة ، فضلا عن الأثر النفسى الذى سيتحقق على المستوى الجماهيرى العام ليدفعها الى التجاوب مع هذا الاتجاه .

العنف يتوالى

وانطلاقا من هذا الاقتناع بدأت عمليات العنف تتوالى فى الأيام التالية مباشرة لعملية المنصة ، وكانت أولاها إلقاء قنبلة على معسكر قوات الأمن بمنطقة شبرا بالقاهرة يوم ٧ أكتوبر ثم اغتيال أحد ضباط مباحث أمن الدولة عندما توجه لضبط أحد عناصر التنظيم بمنطقة شبرا بالقاهرة ، ثم بلغت ذروتها بعد ٤٨ ساعة بأحداث أسيوط ، والتى وصلت إلى درجة من الجرأة والعنف لم يسبق أن حدثت فى التاريخ الأمنى بمصر .

ومن السذاجة أن يتصور أحد أن تلك الأحداث ـ وقد أشرنا فيما سبق إلى حجم الخسائر البشرية التى ألحقتها بقوات الأمن ، فضلا عن احتلال مقر القيادة العليا للشرطة بالمحافظة ـ كانت بلا هدف إلا أغتيال أعداد من رجال الأمن ، فإن المنطق وجميع الشواهد وأقوال المتهمين أمام النيابة وأمام محكمة أمن الدولة العليا ، تؤكد أن تلك العمليات كانت بمثابة رسالة ذات شقين ، أولهما لعناصر التنظيم بالمحافظات الأخرى وخاصة القاهرة والجيزة ، كعاصمة للدولة وتضم أكبر كثافة سكانية لكى يبادروا بعمليات مماثلة مستعينين بما لديهم من أسلحة ومتفجرات وذخائر . وثانيهما إلى جمهور المتعاطفين بصفة خاصة ، والغوغاء بصفة عامة لاجتياز حاجز الخوف من قدرات الدولة وأجهزتها للتحرك فى صورة مظاهرات وأعمال عنف شاملة لينتهى الأمر باشعال الثورة الاسلامية .

قوائم الاغتيالات

ولعلى أضيف هنا ملاحظة جانبية إتصور أن مجالها الآن بعد أن وصلنا الى هذه المرحلة من تنفيذ حلقات المؤامرة ، فقد كان من بين المضبوطات التى ضبطت أثناء عمليات المواجهة الأمنية ، كثير من المضبوطات الخطية عن التخطيط ومراحل التنفيذ والخطوات التى ستتخذ بعد نجاحها ، وكان من بين ما ضبط من مستندات الكشوف التى تضم عددا من الشخصيات القيادية فى جميع الأحزاب الشرعية وعددا آخر من الشخصيات السياسية والتنفيذية المقرر اغتيالهم بعد نجاح الثورة ، وبطبيعة الحال فإن القيادات الحزبية لم تكن تدرى أى شىء عن اسمائها المدونة بالكشوف المرشحة

للاغتيال ، وكانت تتعاطف مع هذا التيار سواء قبل قرارات سبتمبر أم بعدها ، وكأنها كانت تقدم أعناقها له لقمة سائغة !! ولعل هذه الحقيقة فى حد ذاتها توضح دون لبس أو غموض النظرة المستقبلية لعناصر هذا التنظيم ، وغيره من مجموعات التيار الدينى السياسى لمنطق الممارسة السياسية أو أسلوبها فى مواجهة من ستعتبرهم من الخصوم ولكننى أشير هنا الى هذه الحقيقة لمجرد الذكرى فهى تنفع المؤمنين .

نهاية تهاوى حلقات المؤامرة

ونعود ثانيا الى حديثنا السابق عن الرسالة التى استهدفتها أحداث أسيوط وغيرها من متفرقات الحوادث الأخرى ، فهل وصلت الرسالة ، لقد أوضحنا فيما سبق كيف كانت أجهزة الأمن تسابق الزمن لكى تتساقط خلايا التنظيم بأسلحتها وقنابلها وذخيرتها يوما بعد يوم . وكان هذا التساقط سريعا الى الدرجة التى دفعت بعض الخلايا إلى إلقاء مئات القنابل باحدى الترع بمحافظة الجيزة ، أو تخزينها تحت أرضية الحجرات كما حدث فى منطقة شبرا بالقاهرة ، أو دفن المستندات تحت الرمال فى طريق الفيوم بمحافظة الجيزة ، وكان كل ذلك من علامات نهاية حلقات المؤامرة ، وعزز من كل ذلك تلك التطورات السياسية والدستورية التى أشرنا إليها فيما سبق .

وإذا استعرضنا جانبا من الفقرات المستخلصة حرفيا من حيثيات حكم محكمة أمن الدولة العليا التى نظرت هذه القضية سنرى أن ما ورد بها يتفق تماما مع ما وصلنا اليه من تحليل واستخلاص اعتمد فى جميع دقائقه على المعايشة اليومية لتطورات هذه الأحداث والخلفيات التفصيلية لوقائعها وهو ما نعرض له فيما يلى :

حيثيات الحكم

فقرات من واقع حيثيات حكم محكمة أمن الدولة العليا :

حيث إن النيابة العامة اتهمت المذكورين بعد (٣٠٢ متهم) لأنهم خلال عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ بجمهورية مصر العربية وخارجها :

أولا : المتهمون من الأول حتى التاسع والتسعين بعد المائتين عدا المتهمين من ١٦٢ حتى ١٦٦ حاولوا بالقوة تغيير دستور الدولة وشكل

الحكومة فيها وقلب نظامها الجمهورى بأن ألفوا فيما بينهم جماعة ارهابية مسلحة تولى زعامتها المتهمون الاثنا عشر الأولون ، وتولى المتهمون من رقم ١٣ حتى ٢٩ ومن رقم ١٠٤ حتى ١٣١ قيادات فيها تقوم على تكفير رئيس الجمهورية ومعاونيه وإباحة اغتيالهم وتستهدف إسقاط الحكومة القائمة عن طريق القيام بثورة مسلحة للاستيلاء على زمام الحكم فى البلاد بالقوة ودبروا لتنفيذ مخططهم لاغتيال كبار المسئولين فى الدولة والقيادات السياسية والعسكرية والشخصيات العامة ، والتعدى على أفراد قوات الأمن بسرقة أسلحتهم وشل مقاومتهم لهم أثناء تحركهم واحتلال مبانى وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والاذاعة والتليفزيون والسنترالات التليفونية وغيرها من المبانى العامة والحكومية لاحكام السيطرة على البلاد وإعلان بيانات الاستيلاء على السلطة وتوجيه أفرادهم من خلالها ، وقد نفذوا مخططهم باغتيال عدد من المسئولين أثناء مشاهدتهم العرض العسكرى للقوات المسلحة احتفالا بذكرى انتصارها فى السادس من أكتوبر ، كما حاولوا تخدير جنود الحراسة على مخزن أسلحة لاحدى الكتائب العسكرية لسرقة ما به من أسلحة واستخدامها فى احتلال مبنى الاذاعة والتليفزيون والسيطرة عليه لاذاعة بيانات تفيد نجاح جماعتهم فى الاستيلاء على الحكم ، واقتحموا مقار الشرطة والمبانى العامة الحكومية بمدينة أسيوط ، وقتلوا وشرعوا فى قتل عدد من ضباط وجنود الشرطة فيها واستولوا على أسلحتهم بغية السيطرة على المدينة وخططوا لقذف السيارات الحاملة لجنود الأمن المركزى الموجودة بميادين وشوارع القاهرة والجيزة بالمواد المفرقعة توصلا لشل مقاومتهم لهم وليتمكنوا من الاستيلاء على ما يحمله الجنود من أسلحة وذخائر وأحبطت محاولتهم مقاومة الأمن والشرطة لهم وضبطهم ، وتسلموا وقبلوا مبلغ ٢١ الف دولار أمريكى ، ١٠٤٠٠ مارك ألمانى ، ١٢٦ ألف جنيه مصرى من بعض المتهمين وآخرين من المقيمين بالخارج وكان ذلك فى سبيل ارتكاب الجرائم التى خططوا لها .

تنظيم فرج

وحيث إن واقعة الدعوى كما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن اليها وجدانها مستخلصة من الأوراق وما تم فيها من تحقيقات بالنسبة لعدد ١١٠ متهمين من مجموع المتهمين .

- تأسيس تنظيم المتهم محمد عبد السلام فرج (اعدم)

في أوائل عام ١٩٧٩ فكر المتهم محمد عبد السلام فرج المهندس بادارة جامعة القاهرة في إنشاء تنظيم غير مشروع ذى طابع شبه عسكرى وذلك بإنشاء جماعة إرهابية سرية الغرض منها الدعوة الى مناهضة المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة والمنصوص عليها فى دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى ١١ سبتمبر عام ١٩٧١ والتحريض على مقاومة السلطات العامة وذلك بعد أن لاحظوا أن تطبيق بعض المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة أدى إلى انتشار الفساد والافساد فى المجتمع والابتعاد عن تطبيق شرع الله ، برغم أن المادة الثانية من الدستور تنص على أن الاسلام دين ودولة ومبادىء الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وبعد أن استقر فكر محمد عبد السلام فرج على إنشاء هذه الجماعة الارهابية السرية وضع مستودع فكره فى كتيب اعطاه عنوان الفريضة الغائبة استخلصه من قراءاته لبعض كتب السلف وطبع منه خمسمائة نسخة ، ويخلص هذا الفكر فى أن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف وأن الرسول عليه الصلاة والسلام قد بشر بإقامة الدولة الاسلامية واعادة الخلافة وأن إقامة الدولة الاسلامية أمر من أوامر المولى واجب على كل مسلم بذل قصارى جهده لينفذها ، كما أن حكم إقامة شرع الله على هذه الأرض فرض على كل مسلم وبالتالى فإن أحكام الله فرض على المسلمين وإقامة الدولة الاسلامية فرض على المسلمين لأن ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب ايضا ، وأنه إذا كانت الدولة الاسلامية لن تقوم إلا بالقتال وجب على المسلمين القتال ثم عقد مقارنة بين حكام التتار وحكام اليوم وانتهى الى أن صفات حكام التتار هى ذات صفات حكم العصر وحاشيتهم الموالية لهم الذين عظموا أمر الحكام أكثر من تعظيمهم لخالقهم ، وانتهى إلى وجوب الخروج على الحاكم وأن القتال الأن فرض على كل مسلم وأنه يجب على المسلم أن يعد نفسه للجهاد فى سبيل الله .. وأن ترك الجهاد هو السبب فيما يعيش فيه المسلمون اليوم من ذل ومهانة وتمزق ، وأن المسلمين أحرار فى اختيار أسلوب القتال المناسب وأن يحققوا النصر بأقل الخسائر وأيسر السبل .

تنظيم الرحال

ـ تأسيس تنظيم محمد سالم الرحال (أردنى ـ ابعد خارج البلاد قبل

الأحداث بشهرين)

وفى ذات الوقت الذى كان المتهم محمد عبد السلام فرج يدعو فيه إلى تأسيس تنظيمه الحزبى غير المشروع ذى الطابع شبه العسكرى لمناهضة المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة والتحريض على مقاومة السلطات العامة والقيام بثورة شعبية لإقامة الدولة الاسلامية كان المتهم محمد سالم الرحال (الطالب بجامعة الأزهر ويقيم برواق الشوام) يسعى بدوره لتأسيس تنظيم آخر يقوم على ذات الفكر الذى يدعو إليه محمد عبد السلام فرج ولكن عن طريق مختلف وهو الانقلاب العسكرى وبدأ محمد سالم الرحال فى وضع أسس هذا التنظيم ومقوماته ولائحته ومنهاجه للوصول إلى الحكم وتجميع معلومات عن بعض الشخصيات العاملة فى أجهزة الدولة ، واستمر محمد سالم الرحال فى اتصالاته واجتماعاته لدعوة بعض الشباب للانضمام الى التنظيم الذى أسسه ، إلى أن أمرت سلطات الأمن بترحيله خارج البلاد فى شهر يوليو سنة ١٩٨١ واستكمل كمال السعيد حبيب هذا النشاط ملتزما ذات المنهج الفكرى لمحمد سالم الرحال .

دور عبود الزمر

● وضع خطة التنظيم وجمع المعلومات واحكام السرية :

- فى شهر فبراير سنة ١٩٨١ بدأ عبود الزمر (كان ضابطا بالقوات المسلحة بالمخابرات الحربية) فى وضع خطة التنظيم لتحقيق أغراضه وهى مناهضة المبادىء التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة والتحريض على مقاومة السلطات العامة بهدف اقامة الدولة الاسلامية وتتلخص هذه الخطة فى إعداد مجموعة من الأفراد المدنيين وتدريبهم إلى مستوى معين مع إعداد عدة من الأسلحة تمكن من القيام بعمليات أحكام على بعض الأهداف الرئيسية والقيام باغتيال بعض القيادات السياسية وتنفيذ الثورة الشعبية من خلال توجيه مظاهرات شعبية ثم بعد ذلك اختيار مجلس علماء ومجلس شورى من علماء المسلمين يتولون بعد تفجير الثورة أمر البلاد .

- وفى سبيل تنفيذ هذه الخطة قاموا بتدريب اعضاء التنظيم على النحو الذى سبق ايضاحه ثم بدأوا فى جمع المعلومات عن بعض الشخصيات على التفصيل التالى :

- قام عبود الزمر بجمع المعلومات عن تحركات رئيس الجمهورية السابق ومكان استقراره فى استراحته بالقناطر الخيرية .

- كلف عبود الزمر أحد أعضاء التنظيم بجمع المعلومات عن مبنى الاذاعة والتليفزيون .

- وقام ذلك العضو بذلك بأن تمكن من دخول المبنى بحجة زيارة صديق وعاين المبنى من الداخل كما اتصل بأحد العاملين بالجهاز (مهندس صوت) وحصل منه على بعض المعلومات ونقلها إلى عبود الزمر .

- كما كلف عبود الزمر .. أحد عناصر التنظيم بالحصول على معلومات عن مبنى وزارة الداخلية ومقر مباحث أمن الدولة ومقر الأنبا شنودة بالكاتدرائية وقام بتنفيذ ذلك .

- كما قام عبود الزمر بتكليف بعض عناصر التنظيم بجمع معلومات عن قائد الحرس الجمهورى وقائد الأمن المركزى ومنزل نائب رئيس الجمهورية .

- وبدأ عبود الزمر بعد ذلك فى وضع الخطط اللازمة لاغتيال القيادات السياسية .

ولما كان استعمال القوة والعنف والارهاب ملحوظا فى انشاء التنظيم الحزبى غير المشروع ، لذلك وجه مؤسسوه واعضاؤه اهتماما ملحوظا نحو احراز القنابل والمتفجرات والأسلحة النارية المششخنة والمصقولة الماسورة والذخائر التى تستعمل فى الأسلحة السالفة والأسلحة البيضاء من سيوف وسونكات وخناجر ومطاو وبلط وسكاكين ، (وتجدر الاشارة هنا إلى حجم تلك المفرقعات والأسلحة - فقد ضبط مئات من القنابل ومئات من المدافع الرشاشة والبنادق والطبنجات بما فيها الاسلحة التى سرقت من الشرطة ، وعشرات الكيلو جرامات من الديناميت ومادة T.N.T شديدة الانفجار - كميات غير محدودة من الذخيرة - قذائف R.B.G التى يمكن أن تهدم مبانى ، كميات كبيرة من الأسلحة البيضاء) .

تلك كلها متقطفات وردت حرفيا فى حيثيات حكم محكمة أمن الدولة العليا عن اجماليات خطة مؤامرة اكتوبر سنة ١٩٨١ ، ومازال من المهم أن نتناول بعض مقتطفات اخرى من هذه الحيثيات لالقاء مزيد من الضوء على تفصيلات اكثر ايضاحا لابعاد ذلك الحدث وهو مانتناوله فى الفقرات التالية :

تعليمات بالاختفاء

ـ عقب ضبط عضو التنظيم الذى ابلغ عنه سائق التاكسى على النحو السابق ايضاحه وماتبين من صلته بعبود الزمر الضابط بادارة المخابرات الحربية ، وما اسفر عنه تفتيش منزل ذلك الضابط من ضبط عدد كبير من الأسلحة النارية والذخائر يوم ١٩٨١/٥/٢٥ .. فقد أدت هذه الاجراءات الى أن صدرت تعليمات الى جميع اعضاء التنظيم بحلق اللحى والهروب من مساكنهم مع مداومة الاتصال فيما بينهم لتدبير الأمر ، وقد اسفرت هذه الاجراءات عن اتحاد ارادة باقى اعضاء التنظيم الذين لم يتم التحفظ عليهم على التعجيل بتحقيق هدف التنظيم من انشائه وهو اقامة الدولة الاسلامية بمحاولة تغيير دستور الدولة وشكل الحكومة فيها وقلب نظامها الجمهورى بالقوة .

خطة اغتيال السادات

ـ فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨١ حضر كل من كرم محمد زهدى وفؤاد محمود حنفى وعاصم عبد الماجد واسامة ابراهيم حافظ الى منزل عبد الحميد عبد السلام عبد العال (أحد أفراد المجموعة التى نفذت عملية المنصة واعدم) والتقوا بكل من محمد عبد السلام فرج وخالد أحمد شوقى الاسلامبولى فعرضا عليهم خطة الاغتيال التى وضعها الأخير فوافقوا عليها وانعقدت ارادتهم على تنفيذ الخطة بالتفاصيل التى عرضت عليهم ـ على أن يقوموا بإمدادهم بالذخيرة اللازمة لتنفيذ عملة الاغتيال ـ وبعد ان عرضت خطة اغتيال رئيس الجمهورية السابق على الحاضرين عرض محمد عبد السلام فرج أنه سوف يقوم بواسطة مجموعات القاهرة والجيزة بمهاجمة الاذاعة والتليفزيون وغرفة عمليات القوات المسلحة والسنترالات وقيادة الأمن المركزى وغرفة عمليات وزارة الداخلية بهدف السيطرة على مدينة القاهرة على أن يقوم اعضاء التنظيم بالوجه القبلى بالسيطرة على مدينة اسيوط بمجرد سماعهم صوت الأعيرة النارية وانقطاع الارسال ثم يزحفون على المحافظات البحرية للسيطرة عليها وذلك لتأييد الثورة الاسلامية ، وانتهى الاجتماع بموافقة الجميع على الخطة بجميع مراحلها .

كسر حاجز الخوف

وتنفيذا لما انعقد عليه اجماع اعضاء التنظيم على الوجه السابق ايضاحه ، وضع عبود الزمر خطة لكسر حاجز الخوف امام الشعب لامكان تحريكه يوم ٦ اكتوبر وذلك بضرب سيارات جنود الأمن المركزى المتمركزة فى ميادين الجيزة والدقى والتحرير بالمفرقعات وكلف بعض القيادات بارسال المجموعات التابعة لهم لتنفيذ التكليف وسلمها عددا من القنابل اليدوية والعبوات الناسفة التى صنعها .

بعد أن انتهى محمد سالم الرحال من تأسيس تنظيمه الحزبى غير المشروع ذو الطابع شبه العسكرى لمناهضة المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة والتحريض على مقاومة السلطات العامة تمهيدا لاقامة الدولة الاسلامية عن طريق الانقلاب العسكرى ، بدأ ممارسة نشاطه غير المشروع والمتمثل فى ضم عناصر اليه من رجال القوات المسلحة ثم بدأ التنظيم فى جمع الاسلحة النارية والذخائر والقنابل والمفرقعات وتخزينها لاستعمالها فى الوقت الذى يحدده محمد سالم الرحال .

اعترافات خطيرة

ذكر محمد عبد السلام فرج فى أقواله ان المتهم عبود عبد اللطيف الزمر وضع خطة للسيطرة على الدولة واقامة الدولة الاسلامية وتتلخص فى قتل الشخصيات القيادية وتحريك ثورة شعبية واحتلال الأماكن الحساسة وأن يقوم اعضاء التنظيم بالوجه القبلى بثورة شعبية فى الصعيد ، وقام عبود الزمر بعرض الخطة على اعضاء مجلس الشورى (المستوى الأعلى فى التنظيم) فوافقوا عليها ، وانهم بدأوا يجمعون معلومات عن الشخصيات التى سيتم اغتيالها ومنها رئيس الجمهورية ووزيرا الدفاع والداخلية ، ورئيس أركان القوات المسلحة وقائد الأمن المركزى ، وأن التنظيم اتخذ قرارا بتدريب اعضائه على استعمال السلاح منذ خمسة اشهر سابقة .

قرر عبود عبد اللطيف الزمر فى أقواله انه وضع خطة عامة تتلخص فى اعداد مجموعة من الأفراد وتدريبهم واعداد عدة من الأسلحة للقيام بعمليات

احكام على بعض الأهداف وقتل بعض الشخصيات القيادية السياسية وتفجير الثورة الشعبية من خلال توجيه مظاهرات واختيار مجلس شورى ومجلس علماء وبدأ فى تنفيذ الخطة بجمع المعلومات ، كما وضع منهجا للأمن استقاه من خدمته كان يدرسه المسئولون عن الجماعات لأعضاء التنظيم واعد شفرة خاصة بالتنظيم لاستخدامها فى تبادل الرسائل .

الفريضة الغائبة .. خوارج

- تناولت المحكمة بعد ذلك استعراضا للتقرير الذى أرسله الشيخ جاد الحق على جاد الحق مفتى الجمهورية - وشيخ الأزهر بعد ذلك - عن رأيه فى كتيب الفريضة الغائبة ، ونوجز فيما يلى بعضا مما ورد فى حيثيات الحكم عن هذا التقرير :

انه لايحل تكفير مسلم بذنب اقترفه سواء كان الذنب ترك واجب مفروض أو فعل محرم منهى عنه ، وأن من يكفر مسلما أو يصفه بالفسق يرتد عليه هذا الوصف إن لم يكن صاحبه على ما وصف به ، وإن من يتولى التفصيل وبيان الحكم هم العلماء بالكتاب والسنة ، فليس لمسلم أن يحكم بالكفر أو الفسق على مسلم .

ان ماورد بكتيب الفريضة الغائبة من قول أن أحكام الكفر تعلو البلاد وإن كان اكثرها مسلمين ، هو قول يناقض الواقع فالصلاة تؤدى والمساجد تبنى ومفتوحة والزكاة تؤدى والناس تحج الى بيت الله فحكم الاسلام ماض فى الدولة ألا فى بعض الأمور كالحدود والتعامل بالربا وغير هذا مما شملته القوانين الوضعية وهذا لايخرج الدولة عن أنها دولة مسلمة وشعبها شعب مسلم لأن الجميع حكاما ومحكومين يؤمنون بتحريم الربا والزنا والسرقة ونعتقد صادقين أن حكم الله خير وهو الأحق بالاتباع بل اننا كلنا حكاما ومحكومين نبتغى حكم الله وشرعه ونعمل به فى حدود استطاعتنا والله سبحانه وتعالى يقول (اتقوا الله ماastطعتم) .

لا خروج على الحاكم

إن الاسلام لايبيح الخروج على الحاكم وقتله مادام مقيما على الاسلام

ويعمل به حتى ولو باقامة الصلاة وأن على المسلمين اذا خالف الحاكم الاسلام أن يقوموه بالنصح والدعوة السليمة المستقيمة ، واذا لم يقم الحاكم حدود الله وينفذ شرعه تماما فليس له طاعة فيما امر به من معصية او منكر وان السبيل المستقيم أن نطالب جميعا بتطبيق أحكام الله دون نقصان بالأسوة الحسنة والحجة الواضحة لا بالقتل والقتال وتكفير المسلمين واهدار حرماتهم .

انه لاوجه للمقارنة بين التتار وحكام اليوم كما ورد فى كتيب الفريضة الغائبة فالتتار هم الوثنيون الذين سفكوا دماء المسلمين بالقدر الذى لم يفعله احد من قبلهم وهم الذين حاربهم ابن تيمية وافتى بشأنهم فتاويه .

ان كتيب الفريضة الغائبة لاينتسب الى الاسلام ، وكل مافيه افكار سياسية وان جملته هو افكار الخوارج وهم جماعة من اتباع سيدنا على بن ابى طالب رضى الله عنه وخرجوا عليه بعد قبوله التحكيم ثم انقسموا الى عشرين فرقة كل فرقة تكفر الاخريات وهو فى ذات الوقت افكار استشراقية روجها المستشرقون وأتباعهم فى مصر وغيرها من بلاد المسلمين محرفين الكلم عن مواضعه .

انه لاتوجد فى القرآن والسنة امر بالقتال موجه ضد المسلمين ، أو ضد المواطنين من غير المسلمين وهم اهل الذمة ـ لهم ما لنا وعليهم ما علينا من حقوق وواجبات ـ وانه اذا حدث مايستدعى القتال دفاعا عن الدين والبلاد وهذا مايدعو اليه الاسلام ويحرص عليه فيكون بالجيش الذى استعد وأعد وهذا هو الجهاد قتالا ، ويكون الجهاد بمجاهدة النفس والشيطان وهذا هو الجهاد المستمر الذى ينبغى على كل انسان .

الأمن لا يعلم

ـ وفى نهاية ذلك التلخيص لجانب من حيثيات حكم محكمة أمن الدولة العليا فى تلك القضية فإنه من المهم أيضا أن نعرض لذلك الجانب من حيثيات الحكم الذى تعرض لمسئوليات جهاز الأمن قبل احداث اكتوبر حيث أشارت هذه الحيثيات الى الاتى :

● من الأمور التى استقرت فى يقين المحكمة ان اجهزة الأمن فى الدولة وعلى مختلف مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ انشائه خلال عام ١٩٨٠ وحتى بدأ فى تنفيذ مخططه بمحاولة قلب نظام الحكم فى الدولة رغم ان التنظيم كما هو ثابت من التحقيقات التى تمت كان له نشاط ممتد فى جميع محافظات الجمهورية يعقد الاجتماعات ويجند الافراد ويشترى السلاح ويدرب الاعضاء ورغم ان اعضاء التنظيم كثفوا من نشاطهم بعد قرارات التحفظات الصادرة فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٨١ لعقد لقاءات فى محافظات الوجه القبلى والقاهرة والجيزة والتنقل بين هذه المحافظات وشراء مزيد من الأسلحة النارية وتوزيع مالديهم من مفرقعات وقنابل على اماكن آمنة فى نظرهم .

تلك كلها كانت فقرات حرفية مستخلصة من حيثيات حكم محكمة أمن الدولة العليا - وهى تؤكد فى مضمونها ماسبق إيضاحه عن حلقات هذه المؤامرة التى شاء الله سبحانه وتعالى أن تتهاوى حلقة بعد أخرى لتنتصر الشرعية فى النهاية ويتأكد الاستقرار .

والآن فان ذلك كله كان استعراضا مركزا لنشأة العنف والارهاب فى مصر . والذى كانت مؤامرة اكتوبر احدى أهم حلقاته على مدى نصف القرن الماضى ، والظاهرة اللافتة للنظر ان حلقات العنف والارهاب طوال هذه الفترة الطويلة من الزمن قد تتراجع فى وقت ما ، ولكنها تعود لتنطلق ثانيا تحت مسميات جديدة أو بأسلوب متطور أكثر عنفا ، وليس لذلك من تفسير إلا أن مواجهة هذه الظاهرة وعلاج أسبابها لازال يحتاج الى منطق آخر والى نفس أكثر طولا ، واذا كان تأثير هذه الظاهرة لايقتصر على الاستقرار العام وإنما يمتد ليؤثر بصورة أكثر عمقا على المسار الديمقراطى ثم على خطط التنمية ، فانه من الأهمية الكبرى أن نتحدث الآن عن تصورنا عن ماذا يمكن عمله لحصار هذه الظاهرة وهو مانسعى الى الاجابة عنه فى الجزء التالى .

●●●

■ ٧ ■
كيف نواجه الارهاب ؟

موضوعنا فى هذا الجزء ، عن ماذا نفعل فى مواجهة ظاهرة العنف والارهاب تحت الرداء الدينى ، التى كادت تصبح ظاهرة مزمنة ، وقد مضى عليها الآن مايقرب من نصف قرن ؟

اتصور أنه اصبح من الأهمية بمكان أن نتجه مباشرة إلى أصل الداء لنناقش عددا من التساؤلات ونسعى للاجابة عنها :

● لماذا استمر هذا العنف تحت الرداء الدينى طوال هذه الحقبة ؟

● هل مرجع ذلك هو أسلوب المواجهة طوال هذه المرحلة أم أن هناك أسبابا سياسية وما يمكن أن يقترن بها من أسباب اقتصادية واجتماعية ؟

● هل يمكن أن يكون المرجع الحقيقى هو أيديولوجية دينية ، واذا كان الأمر كذلك فهل تستند فى مقوماتها إلى أسانيد صحيحة من القرآن والسنة والفقة الاسلامى ؟

لقد كانت هذه التساؤلات أمامنا فى جهاز الأمن بعد أحداث اكتوبر ، محاولين أن نجد إجابات موضوعية وواقعية عنها ، لتكون مدخلنا فى أسلوب مواجهة هذه الظاهرة ، اقتناعا بأن متغيرات الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى - ليس على المستوى المحلى فقط وانما على المستوى العربى والعالمى - تحتم تناولا جديدا ومتميزا مع الظواهر المؤثرة فى مسار المجتمع سلبا أم ايجابا بما يتلاءم مع متغيرات العصر ..

لقد كان واضحا تماما من تلك المراجعة ان استمرار ظاهرة العنف الدينى فى مصر ، لايمكن أن تستند إلى سبب واحد ، وأنما هناك أسباب متباينة امتزجت ببعضها لتهيىء المناخ الانسب لهذا التيار ليستمر كامنا فى بعض المراحل ومتصاعدا ومتفجرا فى مراحل أخرى .

ولكنه فى جميع الأوقات مازال يمثل مصدرا مقلقا على الاستقرار الداخلى بصفة عامة والشرعية الدستورية بصفة خاصة .

وكان التقدير أن البداية المناسبة لابد ان تضع فى اعتبارها البعد الايديولوجى أو الفكرى كأولوية أولى ، ذلك أن هذا البعد ، هو الذى يولد الحركة بين وقت وآخر ، ولذلك كان الحوار مع هذا الفكر هو الأسلوب الأمثل والجديد ، فهو أولا له زواياه الدينية والحضارية والديمقراطية ، ثم هو ثانيا قد يفتح الطريق لنضع ايدينا على الأسباب الأخرى التى تغذى هذا التيار واولوياتها سواء كانت أسبابا سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية .

فقد كان أسلوب السلطة فى جميع الأنظمة قبل ثورة يوليو وبعدها ، فى التعامل مع التيار الدينى المتطرف يقوم على منطق الفعل ورد الفعل المماثل ، بمعنى مواجهة عمليات العنف والاغتيال بعمليات قمع مناسبة كانت تتم دائما بأسلوب الاعتقال والمحاكمات ، وتتسع مساحة ذلك الأسلوب او تضيق طبقا لخطورة الحدث وتأثيره على الاستقرار الداخلى ، ولكنها كانت تخضع بالضرورة وبحكم التوتر الأمنى لتقديرات قد يكون مبالغا فيها احيانا ، وكانت هناك دائما تلك الشكاوى عن التجاوزات التى يتعرض لها المعتقلون .

وكانت الظاهرة المشتركة أنه فى جميع تلك المراحل لم يكن هناك اهتمام يذكر بذلك الفكر وتلك العقيدة التى انضوى تحت لوائها الآلاف من شباب الوطن .. والتى اندفع تحت التأثر بها والايمان برسالتها المئات من الشباب ليحملوا المدفع والقنبلة ولينخرطوا فى أجهزة سرية وليتنازلوا عن طيب خاطر عن ارادتهم الحرة ـ تحت مبدأ السمع والطاعة للأمير ـ ولينتهى بهم الأمر فى النهاية ليصبحوا مجرد أدوات تقتل وتغتال وتنسف تحت وهم زائف بأنهم انما يجاهدون فى سبيل الله وأن جزاءهم عند الله هو جزاء الشهداء الابرار .
وكان من المنطقى أن يتجه هذا المنهج الجديد فى التعامل مع ظاهرة العنف .

والإرهاب ، إلى ذلك السياج الذى احاط بتلك الظاهرة وحولها الى مراسم دينية ، والذى تحدد أولا وأخيرا فى ذلك الفكر الذى يقال دائما إنه يأخذ منطقه وأساسياته من القرآن الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام ومبادىء الفقة الاسلامى على مراحل التاريخ .

وكان ذلك هو بداية التفكير فى مبدأ الحوار الذى بدأ فى أعقاب أحداث أكتوبر سنة ١٩٨١ ، وكان المنطق الذى حكم تلك التجربة الرائدة يقوم على الاعتبارات التالية :

● أن الغاية الأولى هى الوصول إلى جذور ذلك الفكر واسنادها إلى مصادرها الحقيقية .

● مدى اتفاق هذه المصادر بالدليل القاطع مع احكام القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . وما اتفق عليه فقهاء المسلمين على مر العصور .

● أن تتم المناقشات فى حرية تامة دون أى مصادرة على رأى أو أدلة يعرضها الاشخاص الذين سيقبلون مبدأ الحوار معهم .

وهنا لابد ان أسارع لأذكر أن مبدأ الحوار فى إطار ذلك المفهوم لم يكن إلا بداية لمنطق جديد وأسلوب جديد يجب أن يواجه التيار الدينى المتطرف ، لكى يخرج إلى الساحة العلنية بأسانيده ومنطقه فى مواجهة اسانيد مماثلة ومنطق مماثل يطرحه العلماء والفقهاء والمتخصصون فى الدراسات الاسلامية ، بدلا من تلك الشعارات المبهمة التى تطرح لمجرد التأثير النفسى ، وكان التصور أن الأمر لايخرج عن احتمال من احتمالين : أين الصواب وأين الخطأ ، أين السند الصحيح وأين السند الباطل ، أين الشعار الذى له بعد دينى صحيح ، وأين الشعار الذى يطرح لمجرد التأثير والاستهلاك ؟ ، وهى كلها يجب أن تكون تساؤلات موضع اهتمام كل مسلم يريد أن يعرف دينه ويلم بتعاليمه وقيمه وجوهره دون أى شائبة تسند اليه .

نجحت الندوة الأولى

وكانت البداية عرض الفكرة على عدد من كبار الفقهاء الذين وافقوا على الاضطلاع بها بترحيب كبير ، وكان اقتناعهم جميعا أنهم يسهمون بعلمهم فى ترشيد الدعوة الاسلامية وتنقيتها من أى تأويل أو سند باطل ، ثم كانت

الخطوة التالية بعرض الفكرة على عدد من القيادات التى ضبطت خلال أحداث اكتوبر من تنظيم الجهاد ، وقبل البعض منهم أن يتحاور مع الفقهاء ورفض البعض الآخر ، وبذلك تمت أولى الندوات وحققت نجاحا ملحوظا ، من حيث الصراحة المطلقة التى تم الحوار بها ، وعمق الاسانيد التى طرحها العلماء الأفاضل فى مواجهة كثير من الأفكار التى طرحها اعضاء تنظيم الجهاد وبدأت تتوالى ندوات مماثلة حققت بدورها نفس هذا النجاح .

وكان من اهم الملاحظات على جميع هذه الندوات حضور اعداد كبيرة من المتحفظ عليهم وتقديمهم لاسئلة متعددة للعلماء وحرصهم على الاستماع للمناقشات التى تدور حولها .

وفى ضوء تلك الايجابية التى تحققت كان من الضرورى ألا تظل المناقشات العلمية والفقهية التى تعرضت لكثير من الاسانيد الخاطئة التى عرضت خلال الندوات حبيسة الاشرطة التى سجلت عليها ، وكان التفكير المنطقى أن تتم اذاعة هذه الأشرطة من خلال برنامج تليفزيونى لاطلاع الرأى العام بأكمله على منطق هذا الفكر ومصادره الحقيقية وما يحتوى عليه من أخطاء نسبت ظلما الى القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة .

موافقة فؤاد محيى الدين

إلا أن ثمة تحفظات متعددة اعترضت فى بادىء الأمر على مبدأ اذاعة هذه الحلقات تحت تأثير اقتناع بأنها يمكن أن تفتح بابا للجدل الدينى السلبى ، وكان واضحا أن هذا التخوف كان مجرد إحجام عن الخوض فى تجربة غير مسبوقة ، وكان من المحتم فى ضوء ذلك أن يفصل رئيس الوزراء المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين فى الموضوع .. وانطلاقا من ذلك فقد عرض على سيادته فى عرض خاص بمقر مجلس الوزراء شرائط ندوتين .

وسئل عن انطباعه بعد مشاهدتهما ، وكان تعليقه أنه من المهم ان يستمع كل مسلم والشباب بصفة خاصة إلى تلك الحقائق التى تدمغ فى وضوح تام كثيرا من المفاهيم الخاطئة التى تقحم على الفكر الاسلامى الصحيح ، وبدىء بعد ذلك فى عرض تلك الندوات فى برنامج اسبوعى تحت مسمى « ندوة للرأى » ..

– ولابد هنا أن يثار تساؤل عن الغاية الرئيسية التى استهدفتها اذاعة برنامج خاص يذيع تفصيلات المناقشات التى دارت خلال الندوات

المسجلة ، وهل كان الغرض مجرد اطلاع الرأى العام على تلك المناقشات وما افصحت عنه من مفاهيم وأسانيد خاطئة ؟ لم يكن ذلك بطبيعة الحال هو الغاية الوحيدة ، إنما كانت الغاية متعددة فى مراميها ونتائجها ولعلنا نشير إلى أهم تلك النتائج فى النقاط التالية :

حماية الشباب

● كانت النتيجة الأولى المستهدفة هى حماية جموع الشباب على وجه التحديد من الوقوع فريسة الفكر الخاطىء من خلال استقطابه فى تلك التنظيمات المتعددة تحت مسمياتها المختلفة ، فهذا تنظيم التكفير والهجرة ، وذاك تنظيم الجهاد ، ثم تنظيم السماوية ، ثم المعتزلة شعوريا .. الخ تلك المسميات ، وكان واضحا تماما أن جميع هذه التنظيمات توجه كل وسائلها واغراءاتها للشباب بصفة خاصة .. وتحت ضغوط اوضاع اقتصادية أو أجتماعية ، أو ضآلة الإلمام بكثير من دقائق الفكر الاسلامى السليم ، كان كثير من الشباب يستجيب لتلك الدعاوى وينخرط فى هذه التنظيمات ، التى بدأت تحقق نموا سرطانيا يوما بعد يوم ، ثم الويل كل الويل لمن يحاول من هذا الشباب المنخرط فى تلك التنظيمات الانشقاق عنها فى أى وقت ، فقديما كان الأخوان المسلمون يغتالون من ينشق على الجهاد السرى ، وحديثا جماعات التكفير والجهاد تخصص مجموعات للاعتداء على المنشقين قد تصل ألى التصفية الجسدية ، إذن كان من الأهمية الكبرى أن يطرح هذا الفكر بكل اسانيده الخاطئة على ملايين الشباب بجانب الرأى العام الكلى .. لكى ينتشر من خلال كل ذلك الوعى الدينى السليم ، ولكى يتحصن الشباب بذلك الوعى ضد كل الدعاوى المغرضة التى تطرح أمامه بهدف استقطابه ..

● ثم كانت النتيجة الثانية المستهدفة ، تدور حول اعطاء فرصة لجميع المتورطين فى تلك التنظيمات المتطرفة ، لكى يراجعوا انفسهم فى ارتباطهم بهذه التنظيمات بعد أن يستمعوا إلى الشرح الصحيح للفكر الاسلامى وإلى اسانيده السليمة التى غابت عنهم عندما وقعوا فريسة لفكر خاطىء واسانيد خاطئة .

ـ تلك بصفة عامة كانت النتائج المباشرة التى استهدفت من تخصيص برنامج تليفزيونى مذاع فى تلك الندوات .

وقد اشار القياس المبدئى للرأى العام أنها بدأت تحظى باهتمام جماهيرى عام ، وفى نفس الوقت بدأت بعض الدول العربية تطلب مدها بحلقات هذا البرنامج واستجاب التليفزيون المصرى ، واستقر فعلا برنامج تلك الحلقات بهذه البداية المثمرة .

استطلاع ميدانى

ـ ثم كان من المحتم أن يتم استطلاع ميدانى لتأثير اذاعة هذه الندوات الجديدة فى اسلوبها ومضمونها على حركة التنظيمات المتطرفة ، من حيث قدرتها على المضى فى الاستقطاب السريع لجموع الشباب ، كذلك مدى تماسك عناصرها فى ضوء ردود الفعل المبدئية للمناقشات المذاعة على الملأ ، وكانت المؤشرات التى بدأت تظهر يوما بعد يوم تؤكد أن ثمة انحسارا فى قدرة تلك التنظيمات على الاستقطاب الجديد ، وكانت الظاهرة المؤكدة لهذا المؤشر متجسدة فى ذلك التراجع الملحوظ فى حركة كثير من التنظيمات المتطرفة علنا وسريا إلى درجة اقتربت من الجمود الكامل ، ثم تأكد هذا المؤشر بصورة قاطعة عندما بدأت موجات الانشقاق عن تلك التنظيمات تعلن فى وضوح كامل دون أن تقترن بأى محاولات للأعتداء على المنشقين كما كان يحدث فى الماضى ، يضاف ألى كل ذلك الأهتمام الجماهيرى العام بعد أن تكشف للرأى العام حقائق دامغة تدمغ ادعاءات كثيرة تتناقض مع حقائق الدين واسانيده العلمية والفقهية .

ولكن هل كان ذلك نهاية المطاف ، وهل كانت تلك البداية كفيلة بذاتها ووحدها بالقضاء نهائيا على ظاهرة استمرت قرابة نصف قرن ؟ أم أنها كانت مجرد بداية فى الاتجاه الصحيح لابد أن تتلوها خطوات وخطوات حتى يبرأ المجتمع من هذا الداء المقلق ؟

بداية يجب أن تستمر

لعلى هنا أجيب فورا عن ذلك التساؤل بأنها كانت مجرد بداية فى الاتجاه الصحيح ، وقد أثمرت برغم ذلك فتراجع النشاط الارهابى تماما الى درجة اقتربت من الجمود طوال اعوام ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ولكن لأننا اكتفينا بالبداية فقد بدأ ثانيا يطفو على الساحة بداية من عام ٨٦ ، ولقد تعرض كاتب هذه السطور لمحاولة غادرة للاغتيال فى مساء أحد ايام شهر رمضان المعظم سنة ١٩٨٧ ، وكنت قد تركت موقعى الوزارى قبل ذلك بخمسة شهور تقريبا كوزير للحكم المحلى ، وقبلها كنت قد تركت موقعى الوزارى كوزير للداخلية عام ١٩٨٤ ، ومرورا على ظروف الحادث والمعاناة الصحية التى اسفر عنها ، فقد سئلت امام محكمة امن الدولة التى حاكمت المتهمين فى هذا الحادث الذين شكلوا تنظيما سريا منذ عام ١٩٨٦ منبثقا عن تنظيم الجهاد تحت مسمى « الناجون من النار » !!! أقول سئلت أمام هذه المحكمة عن وجهة نظرى عن السبب فى محاولة اغتيالى ، وكانت اجابتى أنها كانت مجرد رسالة لجهاز الأمن كما فعلوا فى الماضى البعيد مع أحد رجال القضاء (المستشار الخازندار) وحديثا مع أحد رجال الدين (الشيخ الذهبى) ثم اخيرا ايضا بعد محاولة اغتيال مع أحد رجال الصحافة (مكرم محمد أحمد) وهى، كلها

رسائل تستهدف هز دعائم مؤسسات المجتمع الأمنية والقضائية والاعلامية فتحا للطريق أمام الهدف الانقلابى النهائى الذى تسعى هذه المنظمات والجماعات إلى تحقيقه ، ولكننى كنت كنت اتصور أن أكون آخر من يفكر امثال هؤلاء المتهمين فى اغتياله ، فلقد تعاملت مع ظاهرة التطرف بمنطق الحوار ، وهو منطق له منطلقه الدينى والحضارى ، ولنا فى القرآن الكريم القدوة ، فقد قال سبحانه وتعالى « وجادلهم بالتى هى أحسن » .. فإذا كان هناك من لازال يرفض هذا المبدأ ويفضل أن يناقش بالقنبلة والمدفع ، فهو امتداد لتلك الظاهرة التى لازال البعض يغذيها ويسعى الى بعثها كل وقت .

● ولقد عاودت هذه الظاهرة الظهور على الساحة بصورة حادة بدءا من عام ١٩٨٧ ، ولعلى هنا أقارن بين مبدأ الحوار الذى ترفضه بعض القيادات ، وبين مبدأ التعامل بالقنبلة والمدفع والذى أسفر فى الأعوام الثلاثة الأخيرة عن مصرع مايزيد على ٦٠ شخصا من عناصر هذه المجموعات فى مواجهات عقيم وساذجة بينهم وبين قوات الأمن .. ولعلهم يسألون انفسهم عمن يتحمل مسئولية دماء هؤلاء الشباب أمام الله سبحانه وتعالى .

دور للجميع

ومع كل ذلك ، فلقد قلنا حالا ان مبدأ الحوار بالمنطق الذى تم به لم يكن ألا بداية فى الاتجاه الصحيح ، ومازال يحتاج إلى خطوات كثيرة تقترن به ، فهو أولا يجب أن يكون خيطا يلتقطه العلماء فى شتى تخصصاتهم والمثقفون فى شتى مجالاتهم ، والسياسيون بشتى انتماءاتهم ، لكى يكون موضوعا للمناقشة العلنية فى الصحافة والندوات العلمية ، والاجتماعات السياسية .

فلا زال الأمر يمثل حلقة شيطانية يجب أن نسعى جميعا بكل جهودنا لعدم الدخول فى دوامتها ، فقضية التنمية أصبحت مسألة حياة أو موت لمستقبل الأمة وتمس آمال وطموحات الشباب بصفة خاصة ، والتنمية تحتاج أول ما تحتاج الى استقرار شامل وراسخ يهيىء لها أفضل مناخ لكى تنطلق بكل الطاقات الشعبية والرسمية الممكنة ، والاستقرار بدوره يهيىء للممارسة الديمقراطية المناخ الأمثل لكى تنطلق وتتسع مساحتها يوما بعد يوم .. وحتى يتحقق الاستقرار والممارسة الديمقراطية الصحية وتنطلق عملية التنمية لابد أن نصل الى الجذور التى سمحت لظاهرة الارهاب والعنف بأن تمتد عشرات السنين وأن تتطور فى تعقيداتها لكى تنتهى إلى مشكلة بهذا الحجم وتلك الحساسية .

منظمات إرهابية عالميـــــة

وقد يكون من المفيد هنا أن نستعرض ظاهرة الارهاب والعنف فى دول

أخرى من هذا العالم ، ونقارن بين حجم الظاهرة لديهم وحجمها لدينا ولماذا تطفو على السطح لدينا بهذه الخطورة ؟ بينما لم تهدد دولا أخرى بنفس الدرجة من الخطورة ؟ فالارهاب والعنف ظاهرة عالمية فعلا ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، هناك منظمة بادر ماينهوف بألمانيا الغربية ، ومنظمة الجيش الأحمر فى اليابان ومنظمة الألوية الحمراء فى ايطاليا ، ومنظمة الباسك فى اسبانيا ، وكلها منظمات تعادى نظم الحكم فى تلك الدول وتقوم بعمليات عنف وارهاب من اغتيالات وتفجيرات بين وقت وآخر ، ولكنها ابدا لم تمثل تهديدا للشرعية الدستورية والاستقرار العام فى هذه الدول والتى نجحت جميعها فى حصار هذه المنظمات وتحجيم آثار عملياتها الارهابية ، ولعله من المفيد أن نعقد بعض المقارنات بين هذه المنظمات وبين المنظمات المتطرفة لدينا فى مصر ، حتى نسير فى طريقنا لتشخيص المنهج الذى يمكن أن يساعد على القضاء على هذه الظاهرة لدينا أو تحجيم نموها :

● جميع تلك المنظمات فى هذه الدول ليس لها منطلقات دينية ، بينما لدينا جميع التنظيمات المتطرفة كان منطلقها الرئيسى الرداء الدينى والعقيدة الدينية التى بررت بها كل اعمالها الارهابية .

● لم تحقق عمليات العنف والارهاب التى مارستها هذه المنظمات فى الدول الأجنبية تهديدا للشرعية الدستورية ولم تسع الى المساس بها ، كما حدث لدينا فى مؤامرة اكتوبر مثلا ، أو كما حدث فى الصراع الذى نشب بين جماعة الاخوان المسلمين وبين قيادة ثورة يوليو فى المرحلة المبكرة للثورة عندما سعت الجماعة الى احتواء الثورة لكى تصل الى الاستيلاء على الحكم . وعندما فشلت فى تحقيق هدفها سعت الى اغتيال قائد الثورة .

● كانت الممارسة الديمقراطية فى تلك الدول هى السياج الرئيسى الذى حاصر هذه المنظمات الارهابية ، من حيث قدرتها على النمو السريع أو اتساع حركتها بما يهدد الممارسة الديمقراطية نفسها أو الشرعية الدستورية ، وتتفق جميع القوى السياسية فى هذه الدول ومعها الرأى العام فى قاعدته العريضة على رأى واحد فى رفض حركة هذه المنظمات الإرهابية ، وتنظر اليها على أنها ظاهرة شاذة ليست طرفا فى المعادلة السياسية وتتناقض مع المنطق الحضارى الذى يسود المسرح السياسى فيها .

لعبة التوازنات

● وعكس ذلك فإننا نجد لدينا هنا أن القوى السياسية المختلفة بما فيها

انظمة الحكم ـ سواء قبل الثورة او بعدها ، حتى نهاية حكم الرئيس الراحل السادات ـ قد اعتمدت على التيار الدينى السياسى فى لعبة التوازنات السياسية ، بالرغم من أن هذا التيار نفسه هو الذى اعتمد على منطق الارهاب والعنف تحت الرداء الدينى لكى يفرض وجوده وثقله على الساحة السياسية كهدف مبدئى ، ثم لكى يستغل هذا الوجود والثقل بعد ذلك فى توجهه نحو العمل الانقلابى للاستيلاء على السلطة ، ومن المفارقات التى يجب ان يتوقف عندها المحللون السياسيون أن انظمة الحكم المختلفة قبل ثورة يوليو وبعدها كذلك الأحزاب السياسية كانت تعلم تماما أن الهدف البعيد لحركة التيار الدينى السياسى ينحصر أولا وأخيرا فى الوصول الى السلطة من خلال العمل الانقلابى أو الإرهابى واذا تحقق له هذا الهدف فلن تكون هناك ممارسة ديمقراطية بالصورة التى كانت سائدة قبل ثورة يوليو أو فيما بعدها .

● كذلك فإن الأحزاب السياسية التى تركز جانبا كبيرا من نقدها فى المطالبة بتوسيع مساحة الممارسة الديمقراطية وتشجب اى ضوابط تنظمها وتعتبرها قيودا تحد من انطلاقها ، نجد نفس هذه الأحزاب تسعى الى نوع من التعاون أو الاندماج مع جماعة الإخوان المسلمين لتكون سندا لها فى الانتخابات للمجالس التشريعية .. كما حدث عندما تحالف الوفد مع هذه الجماعة فى انتخابات سنة ١٩٨٤ ثم تحالف حزب العمل معها فى انتخابات سنة ١٩٨٧ ، وفى سبيل تحقيق هذه الغاية القريبة للحصول على عدد من مقاعد المجالس التشريعية ، تناست هذه الأحزاب النتائج الأخرى البعيدة التى يمكن أن تقوض تماما أى فائدة مرحلية تتحقق لها على المدى القصير .. وهو على اى حال منطق يتيح الفرصة للتيار الدينى السياسى ـ ومن خلفه جميع التنظيمات الدينية الأخرى ـ لكى تمثل تكتلا سياسيا واحدا له ممثلوه داخل المجالس التشريعية ، ومع ذلك فهل يتخلى هذا التيار فعلا عن منطقه ومنهجه اذا قدر له تحقيق هدفه البعيد فى الوصول الى السلطة ؟ هل يؤمن حقا بالممارسة الديمقراطية فى إطار التعدد الحزبى والحريات السياسية وحكم الأغلبية الى آخر دعائم الديمقراطية بمفهومها العلمى والعصرى ؟ تلك كلها تساؤلات تغافلت عنها القوى السياسية عندما تحالفت مع التيار الدينى السياسى ، ثم عندما تغاضت عن كثير من مواقفه وحركته الارهابية خلال مرحلة الرئيس الراحل السادات والتى انتهت بأحداث أكتوبر وما كان يمكن ان تؤدى إليه من تداعيات على الممارسة الديمقراطية نفسها .

خطر على الاستقرار

تلك كلها فروق جوهرية بين حركة منظمات العنف والارهاب فى بعض الدول وبين حركة التنظيمات المماثلة لدينا ، وما يعنينا من هذه الفروق فى معرض حديثنا الآن ، هو مدى الخطر الذى تمثله هذه الظاهرة على الاستقرار الداخلى لدينا من زاوية ، وعلى الممارسة الديمقراطية والشرعية الدستورية من زاوية اخرى ، ثم انها كادت تصل الى أن تكون مشكلة مزمنة ، واختلطت فى تقدير البعض ـ رضينا أم لم نرض ـ بشعار الصحوة الاسلامية ، ولكنها صحوة نبتغيها جميعا لكى تقوم على أسس سليمة لا تبتعد عن جوهر الدين ، ولايصبح التكفير والقتل والارهاب طقوسا يمنحها البعض لانفسهم وكأنها بمثابة تفويض إلهى لهم كى يمارسوها بمنطق التآمر فى الظلام .

الأحزاب .. والدين

والآن فإننا نضع عددا من الاسس التى نتصور انها يمكن أن تمثل اطارا عاما يعالج هذه الظاهرة على المدى القصير والبعيد مسترشدين فى ذلك بالدستور وبالواقع التاريخى والمسئولية القومية للمؤسسات السياسية والتنفيذية والدينية ، وذلك فى ضوء المخاطر التى تجسدها ظاهرة العنف والارهاب على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إذا ما استمرت فى تفاقمها ونموها ، وهو ما نعرض له فى النقاط التالية :

● أولا : يقضى الدستور بحظر تكوين احزاب سياسية على اساس دينى ، وبصرف النظر عن لعبة التوازنات السياسية التى دخلت فيها جماعة الاخوان المسلمين ، فإن هذه الجماعة مازالت تتطلع الى دور سياسى متميز تضفى عليه صفة الحزب السياسى ، وإن افتقدت حتى الآن الى شرعية الوجود القانونية كجماعة دينية أو كحزب سياسى وهو ما تعلن عنه الجماعة الآن فى وضوح بالرغم من الحظر الدستورى على تكوين احزاب سياسية على أساس دينى .

ومن المهم الآن أن نناقش بصراحة تامة وبتفصيل كامل تلك القضية عن تكوين حزب دينى ، ونفترض جدلا أن جماعة الاخوان المسلمين تحولت الى حزب سياسى دينى ، من المتوقع منطقيا فى ضوء ذلك التحول أن ينشأ فى المقابل حزب سياسى دينى مسيحى ، ومن الطبيعى أن يتكتل خلف الحزب الدينى الاسلامى جميع الأجنحة الأخرى المتطرفة التى تعمل تحت الرداء الاسلامى .. كذلك نفس الأمر بالنسبة للحزب المسيحى ، ولنتصور أن

الحزبين الاسلامى والمسيحى تمكنا من التعايش الصحى فى بداية الأمر ، ولكن ماذا يمكن أن تكون عليه الصورة أثناء الانتخابات بشتى اشكالها ومستوياتها سواء للمجالس المحلية فى المحافظات والقرى ثم للمجالس التشريعية .. ثم انعكاسات ذلك ايضا على انتخابات النقابات المهنية أو غيرها من المؤسسات الأخرى ، إن المنطق العادى يؤكد أن التعصب الدينى سيكون أهم محرك فى الدعاية الانتخابية وفى التكتل الجماهيرى خلف هذا المرشح المسلم أو ذاك المرشح المسيحى ، وياليت الأمر ينتهى عند ذلك الحد ، فأثار المعارك الانتخابية التى تمت على أساس دينى ستمتد الى مجالات اخرى لايمكن حصرها ، لتؤثر فى النهاية على مقومات الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة ، بل إن تداعيات هذه المنافسة يمكن أن تصل بنا الى محاولات للسباق للتأثير على النسبة العددية السكانية لكلا الطرفين ، ولتدخل قضية التنمية ومعاييرها الى حلقة شيطانية يصعب السيطرة عليها .

تلك كلها نتائج مرجحة لهذه المحاولات التى تتغافل عن التداعيات التى يمكن ان تترتب على طرح هذا الحظر وراء الظهور ومحاولة فرض وجود أحزاب سياسية على اساس دينى على الساحة السياسية .

وكأننا لم نعتبر مما قاسته وتقاسيه دولة عربية قريبة منا من آثار مدمرة على اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونسعى لكى نكرر مثل هذا النموذج لدينا .

قضية الشريعة الاسلامية

● واذا كانت المطالبة المثارة بتطبيق الشريعة الاسلامية هى المبرر لهذه المحاولات لتكوين حزب سياسى دينى ، فإن تلك القضية ليست مطلبا تحتكره جماعة بعينها أو حزب بذاته .

وإنما هى قضية مجتمع بأسره فى دولة ينص دستورها على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى لكل القوانين ، ثم إن هناك قانونا مدنيا يطلق عليه فى عرف القانونيين انه « أب لشتى القوانين » وهو مستمد فى جميع مواده تقريبا من الشريعة الاسلامية ، فلماذا اذن يثار شعار وكأننا نتناقض تماما مع احكام الشريعة فى كل القوانين على غير الحقيقة ، وأخيرا فإن أى تفاصيل فرعية أخرى يمكن أن تكون موضع حوار من خلال المؤسسات التشريعية والشعبية .

ثانيا : وننتقل الآن إلى العامل الثانى الذى نتصور أنه يرتبط بشكل مباشر بنمو واستمرار ظاهرة العنف والارهاب تحت الرداء الدينى ، ومحورنا فى هذه النقطة هو قضية الديمقراطية ، فلقد أكد الواقع ان تلك الظاهرة تنمو وتزدهر فى غياب الممارسة الديمقراطية الصحيحة ، وسبق الاشارة قبل قليل إلى اضمحلال هذه الظاهرة فى عدد من الدول التى ترسخت فيها جذور الممارسة الديمقراطية .

● وتشير المؤشرات الى أن التيار الدينى السياسى ، ومن خلفه جميع التنظيمات المتطرفة قد حققت نموا ملحوظا فى غياب واقعى للممارسة الديمقراطية السليمة سواء قبل ثورة يوليو أو بعدها الى بداية الثمانينات ، ولابد هنا أن يثار تساؤل هام ، لماذا ينمو هذا التيار فى غياب الممارسة الديمقراطية ؟

ولعلنا نبدأ الاجابة عن هذا التساؤل باجابة أدلت بها وزيرة الإعلام الأردنية السابقة لوكالة « اليونايتدبرس » عندما بررت فوز التيار الدينى الاسلامى بعدد كثير من المقاعد فى انتخابات مجلس النواب الأردنى الأخير قائلة « إن التيار الاسلامى اكتسح الانتخابات بسبب حظر الأحزاب السياسية لمدة ٣٢ عاما » وأضافت قائلة « إننا لم نصل بعد الى نقطة اللاعودة وباستطاعتنا استعادة المبادرة بشكل تدريجى » (جريدة الاخبار ١٩٨٩/١١/١٧) .

● وفى حقيقة الأمر فإن هذه الاجابة تضع ايدينا على السبب الجوهرى الذى سمح للتيار الدينى السياسى ومن خلفه تلك الروافد التى تنتهج اسلوب العنف والارهاب لكى تحقق هذا النمو المتزايد على حساب النمو الديمقراطى طوال عشرات السنين ، فقد غابت الممارسة الديمقراطية عن الساحة السياسية قبل ثورة يوليو ، ومع تفاقم الوضع الاقتصادى والاجتماعى وجدت جماعة الاخوان فرصتها لتجذب الآلاف من الشباب تحت الستار الدينى الذى يجمعهم ويعبرون من خلاله عن سخطهم على الأوضاع السائدة ، ولقد رأينا ايضا أن الحركة السياسية انحصرت فى مرحلة طويلة بعد ثورة يوليو فى اطار الحزب الواحد ، وكيف انتهى الأمر بالاتحاد الاشتراكى فى اعقاب ازمة مايو سنة ١٩٧١ عندما دفعت لعبة التوازنات السياسية القيادة السياسية فى ذلك الوقت للاستعانة بالتيار الدينى السياسى لمواجهة حركة التيار

الماركسى ، وكان ذلك كله ترجمة حقيقية وواقعية للتردى السياسى نتيجة غياب الممارسة الديمقراطية التى تقوم على وجود أحزاب تعبر عن تيارات سياسية واقعية لها برامجها ومناهجها المتميزة .

مسئولية الأحزاب

ثالثا : ومحورنا الثالث فى هذه القضية ، يتركز فى المسئولية التاريخية والقومية بل والمسئولية الدينية لاطراف الممارسة الديمقراطية نفسها ، فقضية الديمقراطية وبتعبير آخر قضية الانسان وحريته لا يمكن أن تكون مسئولية نظام أو سلطة حاكمة فقط ، وانما هى مسئولية شعب بأسره يتحملها ويدافع عنها فى اطار تجمعاته السياسية والشعبية بشتى صورها ومجالاتها ، واذا كانت الديمقراطية تتطلب فى مفومها العصرى التعدد الحزبى ، فإن الأحزاب السياسية تعتبر طرفا اصيلا فى تحمل مسئولية الدفاع عن الإطار الصحى للممارسة الديمقراطية .

ولا يعفيها من هذه المسئولية انها تشارك فى الحكم كحزب للأغلبية ، او تقف فى صف المعارضة كأحزاب للأقلية ، فالكل اغلبية ومعارضة يشكلون فى النهاية الدعائم الأساسية للممارسة الديمقراطية التى يقوم عليها نظام الحكم .

● وفى اطار هذه الحقيقة وانطلاقا من هذه المسئولية المشتركة للقوى السياسية بأكملها ، فإن أرضية مشتركة لابد أن تتفق عليها جميع القوى السياسية بل وجميع المؤسسات الشعبية وهى أنها جميعا تدين اسلوب العنف والارهاب وتعتبره اسلوبا يتعارض تماما مع حرية الانسان التى كفلها له الدستور ، بل نادت بها قوانين السماء فى جميع الأديان التى نزلت لتنظيم حياة البشر ، وأن هذا الأسلوب بجميع صوره وتحت اى رداء يرتديه يمثل اعتداء صارخا على الديمقراطية فى الصميم ويسعى الى فرض وصاية على المجتمع ليس لها سند من الدستور أو الدين .

ميثاق قومى وقانون
خاص لمكافحة الارهاب

● وفى نهاية الأمر فإن اسلوبا غير تقليدى فى مواجهة هذا التحدى اصبح مطلوبا لكى يترجم بصورة واقعية عمق الرفض الشعبى العام لاستمرار هذه الظاهرة واصراره على القضاء عليها دفاعا عن حريته

وتحضره ، ومن هذا المنطلق فإن التعبير عن هذا المفهوم يمكن أن يتم فى صورة ميثاق قومى تشارك فى صياغته جميع القوى السياسية والشعبية .

رابعا : تبقى بعد ذلك أهمية اصدار قانون خاص لمكافحة الارهاب بديلا عن الاستعانة بقانون الطوارىء فى مواجهة اعمال العنف والارهاب ، وتأتى أهمية اصدار هذا القانون فى أنه يجب أن ينص على عقوبة أكثر ردعا للانخراط فى المنظمات الارهابية ، ثم انه يعبر عن الارادة الشعبية لاستمرار التصدى لهذه الظاهرة دون أن يرتبط بظروف طارئة يطبق فيها قانون الطوارىء ، كما أنه يستمد مبرراته من منطلق حضارى وديمقراطى أخذت به دول اخرى متعددة دفاعا عن ديمقراطيتها ، يضاف الى ذلك انه سيتيح الفرصة لإلغاء العمل بقانون الطوارىء لفترة طويلة .. وهو مطلب اتفقت عليه قوى سياسية متعددة .

ـ وبعد فإننى اسارع الى تأكيد أننى توخيت فى كل ما اشتمل عليه هذا الفصل من مضمون ، السرد الواقعى التاريخى لظاهرة العنف والارهاب ، وارتباطها فى جميع الأوقات بحركة تيار اتخذ من الدين رداء له ، أما غير ذلك مما ورد فى صورة تحليل او مقترحات فهى مجرد اراء ووجهة نظر اجتهادية لا ادعى للحظة واحدة أنها كل الصواب ، ولكننى أتمنى كأى مسلم أن تزدهر الصحوة الاسلامية على أسس اسلامية حقيقية تحقق تقدما وازدهارا لشعبنا فى مصر بل وللعالم الاسلامى اجمع .

● ولعلى أختتم هذا الفصل بترحم على إمامنا الجليل الشيخ محمد عبده عندما قال مقولته المشهورة بعد عودته من رحلة إلى بعض البلدان الأوربية تعليقا على ما لمسه عن بعض مظاهر الحياة فيها .. : « وجدت هناك اسلاما ولم أجد مسلمين ، وهنا أجد مسلمين ولا أجد اسلاما » وكان واضحا أن إمامنا الجليل يريد أن يقول إن الاسلام هو دين الحضارة والعلم والتقدم والعمل والانتاج والقيم الأصيلة ، وهى قيم يأخذ بها المجتمع الغربى أكثر مما نأخذ بها فى مجتمعاتنا الاسلامية ، التى يسعى البعض فيها الى الاهتمام بالشكل اكثر من الاهتمام بالجوهر ..

●●●

الفصل الثالث

التطبيق الديمقراطى بعد
أحداث اكتوبر سنة ١٩٨١

أتصور أنه من الضرورى أن نبدأ هذا الفصل من المذكرات باجابة عن سؤال ، قد يطرأ فى ذهن الكثيرين ، ولذلك فإنه يحتاج إلى إجابة مبكرة لعلها تكون مقنعة ، أما السؤال فهو ، لماذا اختيار هذا المضمون « التطبيق الديمقراطى » ليكون موضوعا رئيسيا فى هذه المذكرات ؟ وقد يقترن به تساؤل آخر قد يمتزج لدى البعض بشىء من الدهشة - وأعرف أن لهم عذرهم - فكيف يركز رجل أمن سابق على التطبيق الديمقراطى ؟ فهناك انطباع عام - مع كثير من الأسف - أن رجل الأمن خصوصا فى دول العالم الثالث ، هو أبعد الناس عن الاهتمام أو التفكير فى البعد الديمقراطى ، فهو أولا رجل ضبط وربط بحكم طبيعة عمله والتزاماته ثم لعله يفضل كثيرا أن يعمل تحت مظلة من القوانين الاستثنائية وفى غياب من الممارسة الديمقراطية ، لتكون له حرية حركة أوسع وسلطات أكثر تهيىء له ممارسة مهمته فى يسر وسهولة .

ومع ذلك فإننى قبل أن استرسل فى عرض مضمون هذا الفصل يحسن أن أتعرض لنقطة هامة وقد يكون فيها الاجابة الكاملة عن ذلك السؤال وهذا التساؤل ، فكما ذكرت سابقا فإننى أركز فى المحتوى العام لهذه المذكرات على تحليل المقدمات التى دفعت الأحداث إلى تلك النتائج التى وصلت اليها . ولأننى رجل أمن ثم رجل سياسة ، فإننى أتناول هذا التحليل من منظوره الأمنى والسياسى المستمد من تفاعلات الواقع بعيدا عن حرفيات النظريات والمثاليات ، وهو منظور مادام يستمد منطقه من الواقع الميدانى فإنه يفرض الغوص فى مقدمات أى حدث وتحديد تراكماتها وتفاعلاتها المتتالية لكى تنتهى الأمور إلى تلك النتائج التى تحدد أبعاد كل حدث .

غياب الديمقراطية
وأحداث ٧٧ و٨١

ولما كان الاختيار قد وقع على حدثين تعرضت لهما البلاد ، وأعنى بهما أحداث يناير سنة ١٩٧٧ ثم احداث سنة ١٩٨١ على النحو الذى ورد فى الفصلين السابقين ، باعتبارهما أهم حدثين داخليين وقعا بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ حتى الآن ، ثم كان لهما تأثير ممتد فى بعض المسارات الأمنية والسياسية ، فلقد تأكد طبقا لهذا التحليل من وجهة نظرى أن غياب البعد الديمقراطى فى مراحل سابقة على كليهما . كان من أهم العثرات السياسية التى دفعت الأمور الى النتائج التى وصلت اليها فى كلا الحدثين .

ذلك عن الشق الأول وهو السؤال ، أما عن الشق الثانى وهو التساؤل عن مدى تجاوب رجل الأمن مع التطبيق الديمقراطى فلعلى أبادر وأقول إنه انطباع ظالم وغير دقيق ، ذلك الانطباع الذى يتصور أن رجل الأمن متناقض بطبيعة الأمور فى أدائه لرسالته مع الديمقراطية ، وايضاحا أكثر لذلك ، فإن رجل الأمن أولا وأخيرا هو أداة المجتمع فى تأكيد سيادة القانون وحماية الشرعية ، ورجل الأمن أيضا هو أول من يسعى إلى تأكيد عوامل الاستقرار الذى يهيىء له أفضل مناخ يضطلع فيه بمسئوليته الأمنية ، واذا كانت هناك قلة محدودة من رجال الأمن تخرج فى أداء رسالتها عن هذا المفهوم فى صورة تجاوزات ، فإن ذلك يجب ألا يشوه على وجه الاطلاق حقيقة الدور والمسئولية التى يضطلع بها رجل الأمن والالتزام العام الذى يسود القطاعات العريضة من المؤسسات الأمنية المختلفة .

واذا اتفقنا كذلك على أن الممارسة الديمقراطية فى مسارها الشرعى والصحى ، يجب أن تكون دائما فى جميع توجهاتها مؤكدة للسيادة القانونية والشرعية ، فإن النتيجة الطبيعية لذلك ، انه لا تناقض يقينا بين أغراض الأمن ومتطلباته وبين الديمقراطية . فكلاهما يسعى إلى تحقيق هدف واحد ، وهو الاستقرار ، ذلك الهدف الذى يمثل بدوره المنطلق الأساسى والأرضية الصلبة التى تهيىء للمجتمع أفضل الظروف لمعالجة مشاكله الاجتماعية والاقتصادية ، كذلك هو الأرضية التى تسمح للديمقراطية أن تنمو وتزدهر وتترسب مقوماتها وفوائدها فى الوجدان الشعبى العام .

إذن فإن اختيار البعد الديمقراطى ليكون خاتمة فصول هذه المذكرات لم يكن اختيارا عشوائيا ، فمازالت دروس الماضى البعيد والقريب صارخة فى دلالاتها ، التى تؤكد أن غياب هذا البعد كان دائما أحد الأسباب الجوهرية وراء كثير من العثرات التى تعرض لها المسرح السياسى ، والتى أفرزت بدورها كثيرا من الاحداث الهامة ، وهى بدورها كان لها تأثير مباشر بطبيعة الحال على الاستقرار العام وعلى تفاقم عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

الديمقراطية ..
للمستقبل أيضا

واذا كانت الديمقراطية ، هى قضية الماضى والحاضر ، وهى القضية الأكثر أهمية بالنسبة للمستقبل ، فإننا نسعى فى هذا الفصل إلى استعراض المسار السياسى الديمقراطى منذ بدأت هذه المرحلة الجديدة بعد ولاية الرئيس مبارك ، وهدفنا ان نتناول هذا المسار من جميع زواياه لنضع أيدينا على ايجابياته وسلبياته ، ولابد ونحن نتحدث عن السلبيات ، أن نسندها إلى أسبابها الحقيقية ، سواء امتدت هذه السلبيات إلى الماضى البعيد أم القريب .

وفى ضوء كل ذلك فإننا نتحدث فى الأجزاء التالية بعد هذا التقديم ، عن ملامح المسرح السياسى بعد أكتوبر سنة ١٩٨١ ، ثم نتحدث عن التطورات المبدئية التى هيأت للتغيير فى بداية هذه المرحلة الجديدة ، ونعرض بعد ايضاح ملامح هذا التغيير للمنطلقات التى حكمت دور وزير الداخلية فى اضطلاعه بمسئولية قيادة جهاز الأمن كأداة المجتمع فى تأكيد سيادة القانون والشرعية ، ونعرض بعد ذلك لمنطلقات الحركة السياسية على المسرح السياسى فيما يتصل بممارسات القوى السياسية بايجابياتها وسلبياتها ، ثم نتحدث عن الانتخابات الشعبية والتشريعية ودلالاتها وما مر بها من متغيرات باعتبارها من أهم الممارسات فى التطبيق الديمقراطى ، ونتحدث بعد ذلك عن دور الحكم المحلى أو الادارة المحلية كما تسمى حاليا فى دعم الممارسة الديمقراطية من حيث غايتها لصالح المجتمع ، وأخيرا نتحدث عما يثار عن أزمة الديمقراطية فى مصر من حيث أسبابها إن وجدت والأطراف المسئولة عنها ، ولعلنا بعد أن نعرض لهذه الزوايا كلها ، نكون قد أحطنا بعمق المتغيرات التى طرأت على التطبيق الديمقراطى فى بداية هذه المرحلة الجديدة بعد ولاية الرئيس مبارك وما اعترض المسار السياسى من سلبيات وخلفياتها .

■ ١٠ ■

ملامح المسرح السياسى بعد أحداث أكتوبر سنة ١٩٨١

لم تكن أحداث السادس من أكتوبر ١٩٨١ وماسبقها من أزمة سياسية حادة انتهت بقرارات سبتمبر لتمر دون أن تترك بصماتها وذيولها على المسرح السياسى بأكمله ، بل على المناخ السياسى العام والأمنى بصفة عامة .

فقد كانت هناك أولا الآثار السياسية المباشرة التى عكستها قرارات سبتمبر على جميع القوى السياسية الشرعية التى خضع كثير من قياداتها إلى تلك القرارات بعد أن وضعوا تحت التحفظ بالمعتقل بعد تطبيقها عليهم ، وكانت النتيجة المباشرة لذلك الشمول الذى اتسمت به هذه القرارات ، أن مناخا متوترا من الخصومة السياسية بين القوى السياسية بأجمعها وبين النظام هو الذى كان يسيطر على المسرح السياسى ويغلفه بكثير من الغيوم .

بل إن آثار التوتر قد امتدت ليظهر الأمر وكأن جميع القوى السياسية الشرعية قد التحمت مع القوى غير الشرعية فى موقف واحد وعلى أرضية مشتركة فى مواجهة النظام ، يضاف إلى كل ذلك أن القرارات التى شملت قيادات مسيحية وقيادات اسلامية قد أضافت بعدا دينيا مزدوجا إلى حدة التوتر السياسى ، لتزداد الغيوم التى تغطى المسرح العام الداخلى كثافة وسوادا منذرة بعواصف غير محددة الاتجاه .

وكان يضاعف من حدة التوتر الذى يسود المسرح العام الداخلى ، أن الموقف الأمنى بدوره لم يكن قد استقر بعد ، نتيجة تلاحق الأحداث بصورة عنيفة غير مسبوقة ، بشكل كان يعطى مؤشرات عن احتمالات كثيرة يمكن ان تتداعى ، وغموض مبدئى حول الابعاد الحقيقية لما يحدث ، ويكفى أن يشار هنا إلى أحداث أسيوط ومؤشراتها بذلك العنف الذى اتسمت به والتى وقعت بعد ساعات من اغتيال رئيس الجمهورية الراحل فى عملية المنصة ، وماتلاها من أحداث متفرقة فى القاهرة والجيزة جرح وقتل خلالها عدد من رجال الأمن ، وألقيت فيها القنابل على قوات الأمن المهاجمة لاعتقال عناصر تنظيم الجهاد الضالع فى تلك الأحداث ، بصورة أكدت أننا أمام تنظيم متشعب أعد عدته لكى يواصل تحقيق أهدافه التى بدأها بعملية المنصة .

اقترن كل ذلك فى نفس الوقت ، بجو عام من الترقب والتخوف المشوب بالتوتر على المستوى الجماهيرى العام الذى فوجىء بهذا الحجم الكبير من الأحداث وأصبح عاجزا عن تفسير ما يجرى على الساحة .

مطلوب علاج سريع

كان كل ذلك يمثل ملامح عريضة تحيط بالموقف الداخلى والمسرح السياسى فى اللحظات الأولى بعد حادث المنصة والأيام التالية له ، وكانت تشير بشكل واضح إلى أن الموقف برمته يحتاج إلى علاج سريع يقضى تماما على أسباب هذا التوتر العام ويهيىء ظروفا أفضل لكى تعود الأوضاع الأمنية والسياسية إلى مسارها الطبيعى ، وقد تكفلت التطورات التى تلاحقت بعد ذلك لكى تعيد الأمور إلى مسارها الطبيعى .



▪ ٢ ▪

التطورات التى هيأت للتغيير

كانت السيطرة الأمنية التى توالت يوما بعد يوم وأحاطت بأبعاد المؤامرة ، عاملا هاما فى تأكيد معالم الاستقرار الداخلى والحد من أى تداعيات محتملة ، وبات واضحا للرأى العام بصفة عامة أن السلطات المسئولة تمسك تماما بخيوط الموقف ، وأن أى احداث أخرى مفاجئة أصبحت غير واردة فى الحسبان .

واقترن استقرار الموقف الأمنى بعدد من التطورات الدستورية والسياسية التى تلاحقت ، وكان فى مقدمتها ذلك الاستفتاء الذى تم فى موعده الدستورى بانتخاب الرئيس مبارك رئيسا للجمهورية ، فقد كان بجميع المقاييس استفتاء تاريخيا من حيث ضخامة الاقبال الجماهيرى على التصويت فيه من الناحية الواقعية كما لم يحدث من قبل ، وكان من أهم الملاحظات فيه أن الملايين من المثقفين حرصوا على الوقوف أمام اللجان الانتخابية لساعات طوال حرصا على الادلاء بصوتهم الانتخابى ، وكان هذا الاقبال غير المسبوق بمثابة إعلان شعبى بأن القاعدة العريضة للجماهير تريد أن تؤكد بأنها ترفض المجهول الذى كان ينتظر البلاد وكأنها تعلن أيضا رفضها لمنطق التآمر للوثوب إلى السلطة مهما كان لون الرداء الذى يرتديه المتآمرون .

بل إن ذلك الاستفتاء التاريخى ، وحرص الملايين من القواعد الجماهيرية ـ والتى توصف عادة بالجماهير الصامتة ولاتشارك فى الحركة السياسية بصفة عامة ـ على المشاركة فيه ، قد أكد فى دلالاته أن الأغلبية الشعبية قد ترسب فى وجدانها أنها ترفض أى تغيير يتم بعيدا أو متناقضا مع الاسلوب الديمقراطى الدستورى .

ومن المؤسف حقا أن المحللين السياسيين لم يقفوا وقفة متأنية أمام دلالات هذا الاستفتاء وإلقاء الضوء الكافى عليها ، لتكون درسا مستفادا أمام جميع القوى السياسية . الشرعية وغير الشرعية ، حتى لاتتناقض فى اسلوبها وأهدافها ومسار حركتها ، مع جوهر الوجدان الشعبى العام ، الذى أكد بوضوح أن القنوات الشرعية هى السبيل الوحيد لأى تغيير يرتضيه ، ولم يكن هناك أدنى شك ، أن هذا الاستفتاء على هذه الصورة التى تم بها وتلك المؤشرات والدلالات الواضحة التى عبر عنها ، كان بمثابة إطفاء سريع لكثير من وميض النار تحت الهشيم ، وهيأ المسرح السياسى لصورة جديدة من الممارسة السياسية .

من المعتقل .. للرئاسة

وبخطوة غير متوقعة طبقا للتقاليد المعتادة ، اتخذ الرئيس مبارك قرارا آخر فى رسالة أبلغت لى لتنفيذها ، وكنت كما أشرت سابقا قد عدت ثانيا لأدير جهاز مباحث أمن الدولة فى أعقاب اغتيال الرئيس الراحل السادات ، وكان محتوى هذه الرسالة إعلان جميع الشخصيات السياسية الذين شملتهم قرارات سبتمبر بالتحفظ عليهم بالمعتقل ، أنه تقرر الإفراج عنهم فورا وأنه تم اعداد وسيلة المواصلات التى ستنقلهم إلى حيث يريدون ، كما اشتمل مضمون تلك الرسالة بأن جهتهم الأولى ستكون مقر رئاسة الجمهورية لمقابلة الرئيس وأنهم سيحاطون علما بذلك بعد أن يستقلوا السيارات التى جاءت لنقلهم .

وكانت الدهشة الممتزجة بالاطمئنان والتفاؤل هى رد الفعل الفورى الذى قابل به الجميع هذا الخبر ، وأعتقد أن الغالبية منهم لم تكن تتوقع أن يتم الافراج عنهم بهذه السرعة . ولم تكن تتوقع أكثر أن يكون أول لقاء بعد أن يغادروا المعتقل مع رئيس الجمهورية .

واعترف من جانبى بأن تلك الخطوة قد أثارت فى داخلى مشاعر كثيرة من الاعجاب والتفاؤل أيضا ، فقد بدا واضحا أن الموقف برمته منذ اللحظات الأولى التى تفجرت بعملية المنصة ، كان موقفا غريبا وشاذا لايخضع فى جميع جوانبه ومفاجآته لأى منطق ، بل إن ماسبق حادث

المنصة من تطورات داخلية انتهت بقرارات سبتمبر ، كانت بدورها تطورات شاذة وبعيدة إلى حد كبير عن المنطق العادى لطبيعة الأمور ، ولذلك فقد بدت تلك الخطوة بمثابة جراحة عاجلة ومبكرة لمعالجة سريعة لآثار أزمة تفجرت فجأة على المسرح السياسى وتحتاج إلى استئصال مبكر لأى رواسب فى النفوس وتنتزع من المناخ السياسى العام كثيرا من عوامل التوتر والقلق التى سادته لعدة شهور .

حياة سياسية طبيعية

يضاف إلى كل ذلك أن تلك المقابلة التى تمت بين الرئيس وبين الشخصيات المفرج عنها بقصر العروبة ـ حيث كان الرئيس يجرى مقابلاته ـ وماتخللها من مناقشات سادتها روح المصالحة والسماحة ، كان لها دلالة واضحة بأن الرئيس حريص تماما على تهيئة شتى الظروف الموضوعية لكى تعود الحياة السياسية إلى وضعها الطبيعى . وأنه حريص فى نفس الوقت على فتح القنوات التى تدعم الممارسة الديمقراطية .

ولقد كانت تلك الروح والمناخ الذى تولد عنها ، هى السبب المباشر الذى حفز حزب الوفد الجديد على إعادة اعلان ظهوره كحزب تحت التأسيس ، بعد أن كان قد أعلن حل تشكيلاته كحزب سياسى قبل ذلك بعام على أثر هجوم سياسى شنه الرئيس الراحل عليه .

كما أعاد حزب التجمع إصدار جريدته الحزبية بعد أن كان قد أوقف إصدارها على أثر صدور قرارات سبتمبر ، وكانت كلها مؤشرات تفيد أن حركة حزبية ستعود الى المسرح السياسى بروح جديدة وفى مناخ من المصالحة السياسية يفتح لها جميع القنوات .

الوزارة الجديدة

ثم كان التطور الثالث على المسرح السياسى عندما شكلت وزارة جديدة فى أول يناير سنة ١٩٨٢ برئاسة المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين ، وضمت كثيرا من الوجوه الجديدة ، وكانت المفاجأة الأخيرة فى حياتى الوظيفية تنتظرنى مع هذا التشكيل الوزارى الجديد وتنقلنى إلى معترك

الحياة السياسية ، فقد علمت ظهر اليوم السابق على اعلان التشكيل الوزارى ـ من اللواء نبوى اسماعيل وكان هو الذى يشغل منصب وزير الداخلية ـ بأنه تقرر اختيارى وزيرا للداخلية خلفا له . وعندما سألت عن أسباب هذا التغيير ، كانت الاجابة بأن اعتبارات داخلية متعددة تحتم ذلك وأنه على اقتناع تام بها .

وفى مقابلة أولى مع الرئيس مبارك عقب اعلان التشكيل الوزارى وحلف اليمين الدستورية كانت الصورة التى خرجت بها بعد ذلك اللقاء عن الأبعاد الاستراتيجية التى تحكم فكر الرئيس وتقديره للوضع الداخلى وتطوراته المستقبلية تتحدد فى الاطار التالى :

سياسة مبارك

● أنه يدرك تماما أن مرحلة حكمه تحمل على أكتافها مسئولية نقل مصر إلى الاستقرار الدستورى الكامل والمستمر ، فإذا كانت مرحلة الرئيس الراحل عبدالناصر قد وصفت بأنها مرحلة الشرعية الثورية ، واذا كانت مرحلة الرئيس الراحل السادات قد تخللتها كثير من العقبات فى الممارسة الديمقراطية التى انتهت بأزمة قرارات سبتمبر ، فإن مرحلة حكمه عليها مسئولية ترسيخ الشرعية الدستورية حتى يتهيأ للبلاد الاستقرار الداخلى فى الحاضر والمستقبل ، حماية لها من أى هزات تعرضها لتقلبات غير محسوبة .

● أن السبيل لترسيخ الشرعية الدستورية يقوم على دعامتين رئيسيتين : أولاهما الاستقرار الداخلى العام ، وثانيتهما البناء الديمقراطى بكل معطياته ، والذى يجب أن ينمو فى ظل مناخ صحى يدرك أن الديمقراطية وسيلة إلى غاية ، وهى رفاهية المجتمع .

● أن الاستقرار الداخلى العام والممارسة الديمقراطية الصحية ، يهيئان أفضل الظروف لانطلاق خطط التنمية لتحقيق أعلى عائد قومى يسمح بمواجهة أبعاد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومعها مشكلة الانفجار السكانى .



مع الرئيس محمد حسنى مبارك بعد الافراج عن المسجونين السياسيين

كانت جميع هذه التطورات ، وما اقترن بها من احكام السيطرة على الموقف الأمنى العام والنجاح المتتالى فى تصفية جيوب وذيول ذلك التنظيم الذى دبر وخطط لأحداث اكتوبر ، قد بدأت تؤتى نتائجها الايجابية لكى يتهيأ المسرح الداخلى لبداية تلك المرحلة الجديدة ، ولتنطلق جميع المؤسسات السياسية والتنفيذية فى أداء دورها على أرضية خالية من النتوءات والغبار بقدر الامكان .

- ٢ -

دور وزير الداخلية وتأثيره في المناخ السياسى العام

نتحدث فى هذا الجزء عن دور وزير الداخلية فى هذه المرحلة الجديدة ، وذلك من منطلق أساسى يتعلق بتلك الحساسية التى تحيط بهذا المنصب ، فهو من الناحية الواقعية ، برغم أنه منصب سياسى ، فإن شاغله بحكم قيادته لجهاز الأمن على المستوى التنفيذى ، يمثل أداة المجتمع وبالتالى السلطة التى تحكم هذا المجتمع ، لتأكيد الشرعية وسيادة القانون ، ونتيجة لذلك فإن شاغل هذا المنصب السياسى يكون دائما وبحكم الضرورة ، أكثر شاغلى المناصب السياسية والتنفيذية ، احتكاكا بالقوى السياسية فى حركتها اليومية على المسرح السياسى ، إضافة إلى ما يمكن أن تعكسه ممارساته من تأثير على المناخ الداخلى بصفة عامة .

فوزير الداخلية مسئول عن متابعة حركة جميع القوى السياسية والتأكد من أنها تسير فى قنواتها الشرعية ولاتتجاوز القوانين التى تحكم المجتمع ، ثم هو مسئول عن جانب هام من العملية الانتخابية ، وهى بدورها من أهم أركان الممارسة الديمقراطية والممارسة الحزبية بصفة عامة ، سواء فى مراحلها الأولى أو مراحلها التالية تحت إشراف السلطة القضائية إلى مرحلة اعلان نتائج الانتخابات ، وفى جميع مراحل اضطلاعه بهذه المسئولية فإن قنوات اتصاله بالقوى السياسية وانسيابها فى اطار من العلاقات الصحية له تأثير كبير على تهدئة المناخ السياسى العام أو خلق جو من التوتر والتعقيدات لامبرر له .

ويحضرنى تدليلا على ما أقوله قصتان ، أعتقد أن مؤدى كلتيهما يتفق تماما مع منطق ذلك التقديم الذى حاولت به أن أشرح حساسية دور وزير الداخلية وانعكاسات ممارساته على المناخ السياسى العام .

تعليق للأديب نجيب محفوظ

● فى تعليق لأديبنا العالمى الأستاذ نجيب محفوظ فى مقاله الأسبوعى بجريدة الأهرام يوم ١٣/١٠/٨٣ ، تعليقا على انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى التى جرت فى ذلك العام - ولتفصيلات ذلك قصة أخرى سنعرض لها عندما نتحدث عن الانتخابات - مانصه الأتى « جاء فى جريدة الأحرار المعارضة أن بعض رؤساء لجان الانتخابات قد ظنوا أن التعليمات التى صدرت اليهم بالتزام الحيدة والنزاهة فى انتخابات مجلس الشورى ، ماهى إلا مجرد تصريحات تهدف إلى الاستهلاك المحلى ، فجروا على عادتهم فى تزوير البطاقات الانتخابية وإذا بالشرطة تلقى القبض عليهم وتحيلهم إلى النيابة العامة ، وقفت أمام الخبر وأنا من الدهشة إلى مالا نهاية ، لا لسوء ظن بالشرطة ولكن لفيض غمرنى من الذكريات الأسيفة عن الماضى البعيد والقريب ، حينما كان المستبدون يتخذون من الشرطة وسيلة إلى تزييف إرادة الشعب وتخليق برلمان مزور كقناع لحكم ملكى مطلق ، كنا فى تلك الأيام ننظر إلى الشرطة باعتبارها عدو الشعب وحقوق الانسان وسلاح الظلم والطغيان ، والحق أن الشرطة كانت الضحية الأولى للطاغية ، فهو الذى أجبرها على التخلى عن واجبها نحو الوطن لتخدم أهواءه وأطماعه ، اليوم تعود الشرطة إلى موقعها الطبيعى كحارس أمين للقانون والقيم وحقوق الشعب ، وكساهر يقظ على الدستور والديمقراطية . وقديما كان المستبد يعهد بوزارة الداخلية إلى رجل يتوافر فيه الدهاء والجرأة واللامبالاة بالقيم ، كأنما يعهد بها إلى قاطع طريق لا وزير فى دولة متحضرة ، واليوم يقوم على رأس الوزارة رجل واسع الادراك ، نبيل المقاصد ، عامر القلب ، يحب الوطن والديمقراطية وحقوق الانسان ، وقد وعد وتعهد ، ثم صدق الوعد والتعهد ، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر »

درجة الحرارة

وفى تعليق للسيد ممدوح سالم رحمه الله - سمعته من أحد المقربين اليه - عندما قال فى جلسة له بعد أحداث اكتوبر سنة ١٩٨١ « إن ممارسات وزير الداخلية - أى وزير - لدوره يمكن أن ترفع درجة حرارة المسرح الداخلى الى درجة ٤٠ مئوية ، ويمكن أن تحفظ له درجة حرارته لتكون عند معدلها الطبيعى ولاتزيد على ٣٧» .

ولعلى أكتفى من جانبى بدلالات هذين التعليقين ومايفصحان عنه من معان تؤكد ما أشرت اليه فى مقدمة هذا الجزء عن حساسية دور وزير الداخلية ، فالتعليق الأول لأديبنا العالمى نجيب محفوظ الذى عرف بواقعيته الأدبية والسياسية وهو غنى عن كل تعريف ، وأذكر اننى بعد أن قرأت له ذلك التعليق فى وقته أن سعيت إلى الاتصال به تليفونيا لأعبر له عن شكرى واعتزازى . ولم يكن لى حظ لقائه على الاطلاق من قبل ، وقد ذكر لى فى معرض رده على شكرى ، أنه كتب ماهو مقتنع به ولم يقصد أى مجاملة . وإلا لما كتب شيئا وهو مبدأ لايحيد عنه ، والتعليق الثانى للسيد ممدوح سالم الذى شغل مراكز رئيس حزب مصر ورئيس الوزراء ووزير الداخلية فى مرحلة السبعينيات ، وبالرغم من اننى اختلفت معه فيما يتعلق بأحداث يناير سنة ١٩٧٧ على النحو السالف الاشارة اليه ، فإن الرجل له خبرته الأمنية والسياسية التى كانت موضع تقدير من الكثيرين .

وأسارع هنا إلى تأكيد نقطة هامة لمجرد الايضاح ، فإننى أركز فى هذا الجزء من المذكرات على دور وزير الداخلية ومنطلقاته للمساهمة فى تهيئة أفضل الظروف للممارسة الديمقراطية ، وليس لعرض جوانب شخصية ، فذلك ما أحاول قدر طاقتى أن أبتعد عنه ، ولكننى أسعى فقط إلى أن أوضح جانبا يتصل بالسياسات التى تدخل فى الاطار العام الذى أحاط بالممارسة السياسية منذ بدأت هذه المرحلة .

البعد الديمقراطى

كانت أمامى بعد ذلك استراتيجية القيادة السياسية التى سبق أن أشرت اليها قبل قليل والتى اعلنت عنها بوضوح فى مناسبات متعددة ، لعل أهمها ما ورد بخطاب الرئيس مبارك أمام مجلس الشعب بعد توليه السلطة .

وكان فى خلفيات فكرى فى نفس الوقت اقتناع شخصى بأهمية البعد الديمقراطى وذلك الرباط الوثيق بين البعد الأمنى والبعد السياسى . ومن المؤكد أن عملى الطويل فى حقل الامن السياسى والذى وصل إلى ثلاثين عاما ، قد ساعد على صقل الخبرة وتأكيد أهمية هذا البعد ، وأعنى به البعد الديمقراطى ، ثم كان أمامى أخيرا الدروس المستفادة من أحداث متعددة كان أقربها وأهمها أحداث أكتوبر سنة ١٩٨١ .

وفى ضوء كل هذه المعانى ، فقد تحدد عدد من المنطلقات الأساسية لتكون أساسا وإطارا للتعامل مع الحركة السياسية لمختلف القوى السياسية الشرعية ، بجانب ضوابط أخرى للتعامل الأمنى فيما يتعلق بأغراض الأمن ، وبالرغم من أنها ليست موضوعنا فى هذا الفصل ، فإنها بدورها كانت تتجه مباشرة إلى أصل الداء وتسعى إلى الاحاطة به ، وتهتم أكثر ماتهتم بالوقاية لتكون هى محور الاهتمام الأول ، وليس منطق رد الفعل الذى تحركه الجريمة ، وإنما الفعل الذى يسعى إلى منع الجريمة أولا ، واتصور أن منطق الحوار مع فكر التيار الدينى المتطرف الذى نهج وينهج أسلوب الارهاب ، هو ترجمة واقعية لما أعنيه عن الفعل ورد الفعل الأمنى ، فقد كان التقدير ان الفكر هو الذى يولد الحركة الارهابية بين وقت وآخر ، وكان علينا إما ان ننتظر حركة يولدها بين وقت وآخر ثم نسعى إلى مواجهتها بمنطق رد الفعل باجراءات القمع والمحاكمات الخ .. وإما أن نتجه مباشرة إلى أصل الداء ـ وهو هنا ذلك الفكر الذى يولد تلك الحركة ـ ومن هنا كان الاتجاه إلى منطق الحوار مع الفكر لتفريغه من مضامينه وأسانيده الخاطئة على النحو السابق الاشارة اليه تفصيلا فى الفصل السابق ، وبحمد من الله سبحانه وتعالى ، فقد أثمرت تلك الضوابط الأمنية ، وتأكدت عوامل الاستقرار الأمنى لتفسح الطريق تماما لممارسة ديمقراطية بمنطق جديد مع بداية تلك المرحلة .

أربعة منطلقات للتعامل

واذا حاولت أن أحدد تلك المنطلقات التى وضعت للتعامل مع حركة القوى السياسية الشرعية . استجابة لمتطلبات ذلك المناخ الجديد للممارسة الديمقراطية فإننى أحددها فى الآتى :

١ ـ عدم اختلاق أى عقبات أمام الممارسات السياسية الشرعية لكى تنطلق فى حركتها عبر القنوات الشرعية وتؤكد الاطار الذى يحكم التطبيق الديمقراطى السليم .

٢ ـ عدم المبالغة أو التهوين فى تقدير المواقف والأحداث المختلفة ومدى تأثيرها على الوضع الداخلى ، فالمبالغة من شأنها أن ترفع تلقائيا من أسباب التوتر فى المناخ السياسى العام دون مقتضى حقيقى ، ومن شأنها أكثر من ذلك أن تدفع الجهود بعيدا عن التشخيص السليم وتشتتها فى

اتجاهات خاطئة . ولعل الصورة والاسلوب الذى صدرت به قرارات سبتمبر أبرز مثال على ذلك ، كذلك التهوين فهو بدوره لايقل ضررا عن المبالغة ، فهو عامل مخدر يفتح الباب على مصراعيه لعنصر المفاجأة الذى يكفى وحده لاحتمالات تخرج كثيرا عن دائرة الحساب والتقدير . ولقد كان درسا تعلمناه من أساتذة سابقين ونقلناه إلى غيرنا من الأجيال الأخرى ، بأن النجاح المؤكد أن تعيد كل شىء الى حجمه الحقيقى ، وعندئذ لاتضل الطريق ، وتضع يدك على الحقيقة ، وهى وحدها كفيلة أن ترشد دائما إلى الصواب .

٣ ـ أن يكون منطق التعامل مع المواقف السياسية التى تثار وجهات نظر متباينة بشأنها هو أسلوب الحوار السياسى والمناقشة والتفاهم ، اللهم إلا اذا كان هناك خروج واضح على القانون بسوء نية فلا مفر من اتخاذ الاجراء القانونى الطبيعى .

٤ ـ إن وزير الداخلية يشغل منصبا تنفيذيا وله صفة حزبية ، فهو عضو فى الحزب الذى يشكل الحكومة ولكنه فى قيادته لجهاز الأمن لتأكيد سيادة القانون والشرعية ، يؤدى مسئوليته فى بعدها القومى ، وتتساوى جميع الأحزاب فى حقوقها والتزاماتها داخل دائرة واحدة بهذا المنظور القومى .

السير على الشوك

تلك كلها منطلقات حددت منطق التعامل مع حركة القوى السياسية الشرعية وكما قلت فى مقدمة هذه المذكرات ، فإننى أعرف بأننى أسير على الشوك فى كثير مما أعرض له من مواقف وأحداث ، وأتوقع جانبا من النقد أو الهجوم من بعض التيارات السياسية التى تعرضت لها المذكرات ، ولذلك فإننى استسمح القارىء الكريم ، بأن أبادر من جانبى ، لكى أعرض وجهة نظر عدد من الكتاب الأفاضل التى تتعلق بشخصى ، وكم كنت أود ألا ألجأ لذلك ، ولكن للضرورة أحكاما كما يقولون ـ فلقد وعدت ألا أذكر كلمة فى هذه المذكرات بعيدة عن الحقيقة ، والحقيقة وحدها ـ واذا كنت أحتكم للرأى العام الذى تمثله الصحافة الحزبية والقومية فإننى أختار من بين كثير من التعليقات التى علق بها شخصيات كريمة متعددة ، أقول أختار من بينها فقط ماورد منها فى الصحف الحزبية المعارضة أو فى صحف قومية بأقلام

عرفت بمعارضتها ، وقد نشر جانب منها بعد انتهاء دورى الوزارى تماما وبعد حادث محاولة الاغتيال الذى تعرضت له ، وهى شهادة أعتز بها وأسجلها لمجرد الاحتكام إليها اذا دعت الضرورة إلى ذلك :

مصطفـــــــــى شـــــــــردى
(جريدة الوفد ٧ مايو سنة ١٩٨٧)

لقد كنت من الذين اختلفوا مع حسن أبو باشا وبلغ الخلاف أقصى درجات الحدة غير أن الانصاف يلزمنى بذكر حقيقة أعرفها عن الرجل الذى لم يعد صاحب مقعد أو سلطان . وهى أنه كان أول من رفع شعار الحوار مع الجماعات الاسلامية ، وأول من قال إن القوة لن تقمع الرأى وإن العصا لاتصلح أبدا للحوار ، وإنما يقارع الرأى بالرأى وتواجه الحجة بالحجة وهذا هو السبيل الوحيد للاقناع . وقد احتضن أبو باشا هذا الشعار الجديد الذى اختفى تماما من حياتنا السياسية منذ قيام ثورة يوليو قبل ثلاثين سنة ، وتمسك الرجل بشعاره على الرغم من أنه تولى مسئولية وزارة الداخلية فى ظروف حالكة السواد وبعد اغتيال الرئيس الراحل السادات ، وعلى الرغم من الاصوات التى كانت تطالب بالانتقام ، والأقلام التى أخذت تدق طبول الحرب على الجماعات الاسلامية ، تمسك الرجل بشعاره ونجحت أفكاره . وكان من الشجاعة أن أطلق سراح الآلاف من أعضاء الجماعات الاسلامية الذين كانت تزدحم بهم السجون والمعتقلات ، وواصل الحوار خارج الأسوار حتى قيل وقتها إن حسن أبو باشا أزيح من منصب وزير الداخلية لأنه كان رجل سياسة أكثر منه رجل أمن .

الشيخ احمد حسن الباقورى
(مايـو ٢ / ٤ / ٨٤)

والشيخ الباقورى رحمه الله كان من قيادات جماعة الاخوان المسلمين ، وأول وزير اخوانى فى أول حكومة لثورة يوليو ، واختلف بعد ذلك مع جماعة الاخوان ، وقد ذكر هذا التعليق فى معرض حديث له على مبدأ الحوار مع الجماعات المتطرفة وقال فيه مانصه :

«الرجل الصالح هو الذى يجرى الله على يديه الخير والسيد أبو باشا وزير الداخلية رجل متدين وله أسلوب ومنطق وأدب جم وإلمام بالاسلام وحرص على الوطنية وكون وزارة الداخلية تلجأ إلى الحوار فهذا بلا ريب أمر يرضى

الله ورسوله والمؤمنين . ومع أن تجربة الحوار الدينى تجربة جديدة ، فإنها تعد فى الوقت نفسه قدوة لكل العالم العربى والاسلامى ، ومازالت مصر سباقة الى كل خير »

جريدة الأهالى ٢٩ / ١٢ / ٨٢

تحت عنوان « نحن وحسن أبوباشا » ـ على المستوى الشخصى اذا سلمنا بمنطق الذين تصوروا ان هناك موقفا شخصيا من اللواء حسن أبو باشا ، نقول إن حزبنا تعاون مع ثلاثة من وزراء الداخلية ، لاشك أن أفضلهم فى حدود السياسات المقررة هو حسن ابو باشا ، فهو على الأقل لم يلفق لحزبنا أو لأعضائه أية قضايا أمن دولة ، ولم تقتحم شرطته مقر الحزب ، ولم يمنع لحزبنا اجتماعا ، ولم يستخدم فى تعامله معنا أسلوب السب والقذف والاتهام ولم يصادر جريدتنا رغم قسوتنا أحيانا فى نقد سياسة وزارته .

جريدة الأهالى ٢٥ / ٧ / ٨٤

أرجعت بعض الدوائر السياسية فقد حسن أبوباشا لمنصبه كوزير للداخلية إلى عدة أسباب ، منها أنه كان يمثل من يسمون بالحمائم فى وزارة د . فؤاد محيى الدين ، الذى كان قبل وفاته من أنصار سياسة مواجهة المعارضة السياسية فى الداخل وقمعها ، أو هو تيار كان أبو باشا لايرحب به ويرى أن معركة النظام الأساسية هى مع الجماعات الاسلامية المتطرفة ، وأن أتاحة الفرصة للأحزاب المسموح بها لكى تتحرك وتنشط يكفل أمن النظام ، لكن وفاة د . فؤاد محيى الدين جعلت دور الموازنة الذى كان يلعبه أبو باشا أقل أهمية ، خاصة أنه قد تجاوز فى تقدير بعض الدوائر دوره ليلعب دورا سياسيا بارزا فى الاتصال بأحزاب المعارضة وفى إقامة اتصالات وإجراء حوارات مع بعض الفصائل السياسية ومنها الناصريون ، بينما تزداد الحاجة الى وزير داخلية حرفى يهتم أساسا بالأمن .

فيليب جلاب جريدة الأهالى
(١٣ / ٥ / ١٩٨٧)

كان حسن أبوباشا من أفضل وزراء الداخلية لسبب واحد على الأقل ، وهو أنه صاحب شعار الحوار بين النظام وبين من يرى النظام انهم من المنشقين أو المتطرفين أو الارهابيين دون الاعتماد على الأسلوب الأمنى فقط ، ولم يكن سرا أن حسن أبو باشا من أنصار إتاحة الفرصة للتيارات

السياسية الحقيقية للعمل السياسى المشروع من خلال الحزب الوطنى الديمقراطى أو من خارجه ، ولذلك أثار موقفه ثائرة رئيس الوزراء المرحوم فؤاد محيى الدين الذى كان يرفض لأسباب خاصة اشتغال الوزراء بالسياسة ، ومهمة وزير الداخلية الأولى والأخيرة فى رأى رئيس الوزراء هى أن يستخدم قوات الشرطة وأجهزة الامن وحرس السجون فى ردع كل من تسول له نفسه الخروج عن القواعد المقررة ، وتكاتف زملاء أبو باشا فى الحكومة والحزب الوطنى للتخلص من الوزير الذى يريد الاشتغال بالسياسة ونجحوا فى إبعاده عن وزارة الداخلية ثم عن وزارة الحكم المحلى ، وتردد فى أروقة الحكومة والحزب الوطنى اتهام فظيع ضد اللواء حسن أبوباشا وهو أنه ذو ميول ناصرية وهو اتهام لايسقط بالتقادم وله من الآثار المباشرة والجانبية مايعجز عن مواجهته رجل واحد .

مصطفى أمين جريدة الأخبار
(مايو ٨٧)

نحن نعتقد أن هذه الجريمة (يقصد محاولة الاغتيال) ليست موجهة إلى اللواء أبو باشا وحده ، فكلنا يعرف أنه فتح أبواب مكتبه للحوار مع كل فئات المعارضين . وأنه كان يدعو إلى الحوار ويعارض سياسة البطش والجبروت .

● ومرة أخرى فلم يكن قصدى من عرض هذه التعليقات أن يكون الجانب الشخصى مادة أخوض فيها ، ولكننى أردت أن أعطى الانطباع بما ثبت فى يقين الأطراف السياسية والمعارضة بصفة خاصة عن ذلك المنهج الجديد الذى بدأ مع تولى الرئيس مبارك مسئولية الحكم ، وهو منهج كانت تؤيده القيادة السياسية وتدفعه إلى الأمام وسيكون كل ذلك ضمن الحيثيات التى نستند اليها عندما نناقش تفصيلات مسار الحركة السياسية ، وهل برئت من أمراض الماضى ؟ وماذا فعل تغير الزمن فى ظواهر كثيرة كانت سببا فى تعثر المسار الديمقراطى ؟ كما أتصور أننى يجب أن أعرض لوجهة نظرى بشأن ماورد بتلك التعليقات حول نهاية دورى كوزير للداخلية ثم عما قيل بشأن ميولى الناصرية ، وسيكون لكل ذلك موضعه المناسب فيما يلى من أجزاء .

●●●

■ ٤ ■

المسار الديمقراطى بعد أكتوبر سنة ١٩٨١

محورنا فى هذا الجزء هو المسار الديمقراطى بعد أكتوبر سنة ١٩٨١ ، ولست أدعى للحظة واحدة أن شيئا جديدا تماما ومتميزا قد تحقق فى غمضة عين ، فذلك تصور مناف للمنطق العادى لطبيعة الأمور ، ولكننى يمكن أن أؤكد فقط أن منطقا جديدا بدأ يسود فى التعامل السياسى مع الحركة السياسية لكى تتأكد مقومات التفاعل السياسى الطبيعى التى تهيىء أفضل أرضية للممارسة الديمقراطية فى مناخ يسمح لها بالنمو المطرد .

ولعلى أبدأ لإيضاح ما أعنيه بتقديم قد يبدو غريبا فى بدايته ولكنه سيفصح بعد قليل عن المعنى الذى نحن بصدده الآن ، فلقد قدمت المعارضة استجوابين للحكومة بعد انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ تطعن فيهما فى سلامة تلك الانتخابات على التفصيل الذى سنتحدث عنه فى الجزء التالى بعد هذا الجزء مباشرة ، وفى مجال الرد على موضوع الاستجوابين ، كنت أعقد مقارنة بين الظروف الشاملة التى أحاطت بهذه الانتخابات وبين غيرها من الانتخابات السابقة ـ سواء قبل ثورة يوليو أم فى المرحلة التالية لها حتى بداية الثمانينيات ـ وقد اعترض أحد أعضاء المجلس من حزب الوفد على هذه المقارنة قائلا نحن لاننظر إلى الماضى وإنما نناقش ماوقع الآن ، وكان ردى عليه ، أننا لانجرى الانتخابات فى معمل معقم ، وإنما نجريها على أرضية الواقع بكل تضاريسه وتقاليده وأعرافه وايجابياته وسلبياته ، فهل ننكر مثلا أن جريمة الثأر لازالت موجودة فى كثير من محافظات الصعيد بالرغم من كل مظاهر التطور فى العصر . وهل ننكر أن هناك عصبيات وقبليات لازالت فاعلة فى كثير من الريف المصرى .

ثم اننا لكى نعرف اذا كنا نتقدم إلى الأمام ونحقق نتائج أفضل ، أم

العكس ، اليس منطق المقارنة هو الأسلوب الأمثل لكى يرشدنا إلى حجم ماتحقق من ايجابيات ؟

أتصور أن تلك اللقطة الجزئية من موضوع هذين الاستجوابين يمكن أيضا أن تكون مدخلنا الواقعى لمسار الحركة السياسية فى تلك المرحلة الجديدة .

فلم يكن متصورا بطبيعة الحال أن الأمور ستأخذ مجراها بمثالية تقفز فوق كل الحواجز وتزيح عن كاهلها بجرة قلم كل رواسب وجذور الماضى البعيد والقريب ، واذا كان هناك من تصور ذلك فإنما يكون تفاؤلا أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع الحى .

التغيير .. والزمن

ذلك أن الممارسة السياسية بدورها لاتتم فى معامل معقمة خالية من كل الجراثيم ، وانما تتم على أرض الواقع بكل نتوءاتها وتناقضاتها وتفاعلاتها ، وعندما يتدخل عامل الزمن لكى يحدث متغيراته ، فإن التغيير لايتم بين يوم وليلة ، وإنما يتوقف مداه هو الأخر ، على عوامل كثيرة قد يأتى فى مقدمتها تغير الظروف والمفاهيم والأشخاص ، ويخطىء من يحسبها فى حياة الشعوب بالأيام والشهور ، ولكنها تحسب بالسنين وبعشرات السنين فى كثير من الاحوال .

وكما قارنا فى الانتخابات لتكون المقارنة أساسا للقياس لمدى التقدم أو التأخر ، فإننا فى تقديرنا لمسارنا السياسى لايمكن أن نضع أيدينا على مدى ماتحقق من ايجابيات ، إلا إذا قارنا بين الماضى وبين الحاضر ، لنعرف كيف كنا وكيف أصبحنا وماذا تحقق وإلى أين المسار ؟.

ولمجرد التذكرة فنحن لانتحدث هنا عن تلك الديمقراطيات التى رسخت دعائمها وجذورها فى كثير من المجتمعات الغربية ، والتى وصلت فى مسارها الديمقراطى إلى ماوصلت اليه الأن ، بعد تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية امتدت لفترات طويلة من الزمن حتى استقرت فى تطبيقاتها على شكلها الحالى ، وانما نتحدث عن الديمقراطية لدينا كجزء من العالم الثالث ، الذى لازال كثير من شعوبه يحبو ويتطلع إلى التطبيق الديمقراطى فى حده الأدنى ، وإن كانت لدينا فى مصر خلفية فى هذا المسار نحمد الله عليها ونسبق بها كثيرا من شعوب هذا العالم .

واذا اتفقنا على أننا مازلنا فى مسارنا الديمقراطى كجزء من العالم الثالث ، فإننا يجب ـ ونحن نتحدث عن هذا المسار ـ الا نطرح وراء ظهورنا الأطراف الفاعلة فى هذا المسار ومدى تأثيرها فى تفاعلاته . وقد أفضل هنا أن نستعير من علم الكيمياء مايطلق عليه « المعادلة » التى تتفاعل فى مكوناتها لتعطى نتيجة معينة تفرزها هذه المعادلة ، وأتصور كما يشير اليه الواقع التاريخى لدينا ، والذى يمتد منذ صدور دستور ٢٣ حتى الآن ، أن مكونات المسار الديمقراطى لدينا شبيهة تماما بمفهوم المعادلة الكيميائية ، فهى ـ أى هذه المكونات ـ تتمثل فى التزام بين طرفين ، أولهما السلطة الحاكمة فى المجتمع ، وثانيهما القوى السياسية الرائدة التى تمثل قواعد هذا المجتمع وتقود حركته السياسية ، فإن كلا الطرفين مطالب بأن يوجه التزامه بما يحقق الغاية من التطبيق الديمقراطى ، وكلما أخل أحد طرفى هذه المعادلة بالتزامه ، تعرضت الممارسة الديمقراطية نفسها لعثرات يتسع مداها أو يضيق طبقا لحجم الخلل فى هذا الالتزام ، فقد تأتى المعوقات من جانب السلطة الحاكمة ، عندما تضيق الخناق مثلا على القوى السياسية وتغلق أمامها منافذ الحركة ، أو عندما تصادر حرية الرأى ، وتغلق قنوات الحركة الشعبية الصحية ، وقد يأتى الاخلال بالالتزام من جانب القوى الشرعية ، عندما تعجز عن اجتذاب ثقة الجماهير ، أو عندما تجعل من الديمقراطية غاية وتتغافل أنها وسيلة لرفاهية الشعب ، أو عندما تخرج على الشرعية أو تحرض بشكل مباشر أو غير مباشر على الخروج عليها ، فإنها تصيب الديمقراطية فى مقتل .

كيف كان دور السلطة ؟

ـ والآن فإننا لكى ندرك مدى التطورات التى لحقت بالممارسة الديمقراطية بعد ولاية الرئيس مبارك فى أعقاب أحداث أكتوبر سنة ٨١ ، لابد أن نعرض أولا لدور الطرف الأول فى المعادلة الديمقراطية ، وأعنى به السلطة الحاكمة ، قبل ثورة يوليو ومابعدها حتى اكتوبر سنة ١٩٨١ ، لنخلص فى النهاية إلى مقارنة واقعية تضع أيدينا على الصورة الحقيقية التى وصلت إليها الأمور منذ بداية تلك المرحلة الجديدة ، وهو مانعرض له فى ايجاز فى الآتى :

أولا :

ولتكن لنا اطلالة سريعة مع مفكرنا الاسلامى والمؤرخ السياسى الاستاذ

خالد محمد خالد ، وهو من أشد المتحمسين لدور الشعب المصرى فى كفاحه من أجل الديمقراطية قبل ثورة يوليو ، ولقد أصدر كتابه القيم المعنون « دفاع عن الديمقراطية » وتفضل وأهدانى نسخة منه ، ويهمنى أن أنقل منه بغض مقتطفات تناسب مانحن بصدده الآن عن موقف السلطة الحاكمة قبل ثورة يوليو من الممارسة الديمقراطية ، أنقلها حرفيا فى الفقرات التالية :

ماذا كانت مهامها (يقصد الديمقراطية) تجاه شعب يمارس تجربته معها ، على نطاق واسع لأول مرة فى تاريخه أو على الأقل فى تاريخه الحديث ، أحسب أن هذه المهام تتركز فى ثلاث :

١ ـ خلق الظروف التى تمكن لها فى الأرض والتى تدعم وجودها الوافد وتملأ الفراغ الذى سينجم عن طرد نقيضها الخبيث ، الاستبداد .

٢ ـ ان ترفع من كرامة الحياة وإنسانية الانسان بجعلهما ينسجمان مع تلك الظروف فعلا وفكرا ونضالا .

٣ ـ ان تفتح أمام الشعب طريق التقدم والتطور بوسائلها المستأنية وخطواتها التى قد تكون متئدة ولكنها وطيدة وراسخة مستبعدة تماما القفز فى الظلام ونائية كذلك عن التجاهل الغبى لحركة التاريخ ، ثم يسترسل المؤلف فى عرض وجهة نظره تفصيلا عن هذه المهام الثلاث فيقول « إن مهمتها الأولى تمثلت فى خلق الظروف التى تدعم وجودها وتؤكد سيادتها وتمكنها من رفض الاستبداد وشل حركته وتطويق نفوذه ولقد تأتى لها ذلك حين أقامت منظماتها الدستورية ومكنت الشعب من ممارسة حقوقه السياسية ، فهو ينتخب نوابه وممثليه فى برلمان حر شجاع ، ثم مكنت هؤلاء النواب من فرض رقابتهم الكاملة على الحكومة ، حتى لقد أعطتهم حق اسقاطها ، كما مكنتهم من حقهم فى تشكيل معارضة برلمانية تتربص بأخطاء الحكومة وتدحضها ، ثم مكنت الشعب عن طريق صحافته الحرة من أن يكون له رأى مسموع فى كل قضاياه ومشكلاته .

ولقد حققت الديمقراطية وحقق معها الشعب هذه المهمة الأولى بنجاح فقامت هذه المؤسسات الدستورية وتلك القوى الحرة والصامدة . وكان كل يوم يمر بها يشهد دعما متساويا ، وموصولا لتلك القوى وتلك المؤسسات .

ولكن كان هناك انقضاض مستمر من قوى الشر والظلام على هذه القلاع التى يشيدها الشعب من برلمان حر ومعارضة مستبسلة وصحافة حرة ورأى

عام واع وشجاع بيد أنه كان هناك شعب يقاوم وزعامات تتقدم الصفوف وهو يزحف ويقاوم .

وهنا نلتقى بالمهمة الثانية للديمقراطية وهى الارتفاع بكرامة الحياة وبانسانية الانسان متمثلين فى دعوة الشعب لأخذ دوره وشحذ نضاله ، كيما يحافظ فى رباط دائم على مكاسبه الديمقراطية وعلى حقوقه الدستورية التى جعلت الملك يملك ولايحكم والتى جعلت الأمة مصدر السلطات والشعب سيد قراره ومصيره .

مرة أخرى كان هناك افتئات غاشم وجائر على هذه الحقوق وهذا امر تقتضيه أو كثيرا ماتقتضيه طبائع الأشياء لاسيما فى تلك الأيام ، ولكن هل من أجل هذا نحكم ونحن فى كامل قوانا العقلية على الديمقراطية بالاخفاق ؟ »

ولننتقل الآن إلى فقرات أخرى أوردها السيد طارق البشرى فى كتابه المعنون « الحركة السياسية فى مصر » وهى أيضا تتعلق بنفس المضمون الذى نحن بصدده ، عن دور السلطة الحاكمة قبل ثورة يوليو فى دعم الممارسة الديمقراطية فيقول فى هذه الفقرات ، التى تستند بدورها فى أجزاء منها على ماورد بكتاب للدكتور محمد حسين هيكل « كان رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين » المعنون « مذكرات فى السياسة المصرية » ، مانصه الآتى « إن فى مصر سلطتين احداهما سياسية وهى سلطة القصر والأخرى ادارية وهى سلطة الوزراء التى تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة أو اعتراض ، اعتمد القصر فى تنفيذ سياسته على أحزاب الأقلية المعبرة عن مصالح الطبقات الحاكمة ، كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأرض ، فكلف أحمد ماهر رئيس حزب السعديين بتأليف وزارة تمثل فيها كل أحزاب الأقلية ، السعديين ـ الأحرار الدستوريين ـ الكتلة الوفدية ـ الحزب الوطنى ـ على أن يحل البرلمان الوفدى ، وتجرى انتخابات جديدة تصطنع نتيجتها بما يكفل تمثيل الأحزاب الأربعة فى مجلس النواب بحيث لايكون لأى منها أغلبية مطلقة ، وكان القصد من تجميع أحزاب الأقلية فى الوزارة ومجلس النواب ، تكتيل القوى الرجعية استعدادا لفترة مابعد الحرب وتصديا للحركة الشعبية المتوهجة ومحاربة الوفد الذى كان برغم ما طرأ عليه من ضعف حزبا جماهيريا واسع النفوذ وقوة يعمل لها حساب كبير ، كما أريد بهذا التجميع ، أن تكون السلطة الحقيقية فى الحلف الرجعى بيد الملك ».

تلك كلها حقائق تاريخية أوردنا بعض ملامحها نقلا عن مرجعين هامين

صدرا فى السنوات الأخيرة ، وكانت المادة الأساسية لكل منهما عن تطورات الحركة السياسية والمسار الديمقراطى فيها فى تلك الحقبة من التاريخ ، ومع ذلك فإن لنا عددا من التعليقات على ماورد بتلك الفقرات نوجزها فى النقاط التالية :

● لاخلاف مع الأستاذ خالد محمد خالد عن كفاح قطاعات عريضة من الشعب المصرى قادته بعض القوى السياسية من أجل ترسيخ مبادىء الدستور والقواعد الديمقراطية ، ولكن ذلك لم يمنع الملك من تقطيع أوصال الحركة السياسية عندما استعان بأحزاب الأقلية وتمكن من استقطابها إلى جانبه لفرض هيمنته السياسية وحصار حزب الوفد - ولقد نجح فى ذلك إلى حد كبير - واستمرت سيطرته على مقدرات الأمور حتى اقصائه عن العرش بعد قيام ثورة يوليو ، ونفس الأمر قبل ذلك فى عهد والده .

● بل إن السلطة الحاكمة بدأت تستعين لنفس الغرض بجماعة الاخوان المسلمين ، التى كانت بدورها قد حققت درجة من الانتشار الملحوظ خصما من رصيد الوفد ، وكانت قد بدأت تمارس دورا سياسيا على الساحة السياسية مستندة الى ذلك الثقل الذى حققته والى جهازها السرى الذى أعطاها ثقلا مضافا .

● ويعلق السيد طارق البشرى فى كتابه المشار إليه على دور جماعة الاخوان فى هذا الشأن قائلا إن جماعة الاخوان المسلمين كتنظيم سياسى انتشرت خلال الحرب وبعدها مباشرة انتشارا سريعا . وضم التنظيم عددا واسعا من الأعضاء (فضلا عن المؤيدين) وأعد فرقا للجوالة وجمع السلاح ونظم جهازا خاصا مسلحا ودرب أعضاءه على الانصياع الكامل ، وكان كل ذلك معلقا ومربوطا فى يد فرد لا يعرف له موقف محدد صريح فى اية مسألة ولا يمكن التنبؤ بما سيتخذ من مواقف مستقبلا ، وأصبحت الجماعة بهذا كالقنبلة التى لا يعرف متى تنفجر ،ولا من سيكون ضحيتها والحاصل أن مواقف زعيم الجماعة والجماعة من ورائه كانت دائما فى صالح السراى وحكومات الأقلية .

● كان حزب الوفد هو حزب الأغلبية الشعبية ، ومع ذلك فإن هذا الحزب لم يصل إلى الحكم طوال ثلاثين عاما (١٩٢٣ - ١٩٥٢) إلا ست سنوات متقطعة ، وكان الملك يقيل وزارة الوفد فى كل مرة يصل فيها الحكم بعد فترة وجيزة ، وآخرها الوزارة الوفدية عام ١٩٥٢ بعد افتعال أحداث حريق القاهرة

فى يناير من نفس العام ، وكانت أحزاب الأقلية هى التى تحكم فى أغلب الوقت مستندة إلى برلمان مزور فى جميع المرات .

● فى ذلك الدليل القاطع على أن الشعب لم يتمكن فى الاغلب الأعم من ممارسة حقه الدستورى ، وإنما فرض عليه طوال ثلاثين عاما أقلية تحكمه بالسطوة والتزوير ، ولا يمكن بجانب ذلك أن نغفل هنا الاشارة إلى تلك الظروف الاجتماعية التى كانت سائدة فى هذه المرحلة والتى كان فيها نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من الشعب عاجزة عن التعبير عن الحد الأدنى من ارادتها الحرة بحكم عوامل الفقر والجهل والمرض التى كانت تسود هذا القطاع العريض من الشعب ..

● كان من نتائج ذلك التمزق الذى أصاب الحركة السياسية أن جهود جميع القوى السياسية أصابها الترهل والتشتت وتحولت إلى صورة كريهة من الصراعات الحزبية العقيمة وتوارت كثيرا أبعاد المشكلة الاجتماعية ، حتى أن حزب الوفد صاحب الأغلبية ، لم يكن له برنامج محدد تجاه هذه المشكلة ، وكانت برامجه التى أعلن عنها أو نفذ جانبا منها فى المرات القليلة التى وصل فيها إلى الحكم مجرد برامج اصلاحية تتناول قشور المشكلة ولاتمس جوهرها .

● ويعلق السيد طارق البشرى فى نفس كتابه السالف الاشاره اليه على ذلك الصراع السياسى وعلى دور الوفد بالنسبة للمشكلة الاجتماعية ـ ص ٢٦٩ ـ بما نصه «على أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام أن الوفد كان بشعبيته وبسياسته الاصلاحية وبمواقفه غير المشجعة للاصلاحات الاجتماعية الجذرية ، كان الضمانة الأساسية للنظام القائم ، كما كان قادرا على امتصاص جزء هام من ثورية الجماهير ، ورغم هذه الفائدة الكبيرة التى كان يقدمها للنظام ، فقد خضع فى هذه الفترة لهجوم جد عنيف من الحكومة والدوائر المحيطة بالملك ومن الصحف الرجعية وجماعة الاخوان المسلمين ».

● لم يتحقق مبدأ حرية الصحافة ، وإنما كانت هناك فى أغلب الوقت رقابة على الصحف ، وكانت هناك مصادرة مستمرة لكثير من الصحف المعارضة ، وكان يقبض بين يوم وآخر على رؤساء تحرير الصحف ويزج بهم فى السجون للاعتقال أو المحاكمة .

كانت هذه كلها محصلة واضحة لما أصاب البعد الديمقراطى من عثرات

وطعنات وخنق من جانب السلطة الحاكمة قبل ثورة يوليو ، ولم تتمكن الجهود الشعبية من تحقيق صورة مقبولة واقعية من الممارسة الديمقراطية تتناسب مع آمالها وكفاحها طوال تلك الفترة التى امتدت بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٥٢ . بل إن الصراعات التى سيطرت على حركة القوى السياسية بفعل سياسة الملك ، قد أفقدت أى شكل ديمقراطى - ولو كان زائفا - القدرة على تحقيق الغاية الحقيقية للديمقراطية لكى تستثمر لتحقيق حياة افضل للانسان ، وإلا لما رزح أكثر من ٧٠ ٪ من الشعب المصرى تحت ثقل الفقر والجهل والمرض طوال تلك الفترة حتى قيام ثورة يوليو .

ماذا كان بعد يوليو حتى وفاة عبد الناصر ؟

ثانيا :

وإذا كانت ثورة يوليو قد قامت بعد ذلك التردى السياسى والاجتماعى الذى تعرض له نظام الحكم الملكى وبلغ أقصاه فى سنواته الأخيرة ، فإنها كأى ثورة على مدى التاريخ كان محتما عليها أن تمر بتلك الأطوار التى تمر بها الثورات ، خصوصا وقد كان لها بعدها الاجتماعى الذى أكسبها منذ لحظاتها الأولى تأييدا شعبيا جارفا . وعرضها فى نفس الوقت فى مراحلها الأولى لكثير من أعراض الثورة المضادة من جانب قوى متعددة كان من المحتم أن تصطدم فى مصالحها وأهدافها مع أهداف وبرامج الثورة الاجتماعية .

ومن المفارقات التى تعرضت لها الثورة فى سنواتها الأولى ، أن صدامها الحاد فى هذه الفترة المبكرة ، حدث مع جماعة الاخوان المسلمين ، والتى استثنيت دون غيرها من القوى السياسية الأخرى من قرار الحل الذى أصدرته الثورة فى أيامها الأولى ، ولكن اختلاف الأهداف والمبادىء ، سرعان ماتغلب على ذلك التعاون المرحلى والظاهرى بين الثورة والاخوان ، وبدأت معالم الصدام تطفو على السطح يوما بعد يوم .

وكان مبدأ اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، هو أحد المبادىء الستة الشهيرة التى أعلنتها الثورة فى أيامها الأولى وكان ترتيبه السادس بين هذه الأهداف ، ولقد كان من الطبيعى أن يتآخر تنفيذ هذا الهدف فى أطوار الثورة الأولى والتى بدأت بتثبيت الوضع الثورى ، ثم بداية التخطيط للتغيير الاجتماعى وتنفيذه ، وأخيرا رسم معالم المسار السياسى على المستويين الداخلى والخارجى ، ولقد نجحت الثورة فى تحديد أبعاد هذه الأهداف

وبدأت مسارها التدريجى فى مواجهة عديد من المشاكل الداخلية والخارجية .

كان أبرزها الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦ على أثر تأميم قناة السويس ، والذى انتهى الى شعبية جارفة حظيت بها قيادة الثورة بعد فشل أهداف هذا العدوان ، واتجهت الثورة بعد ذلك سريعا إلى البعد الاجتماعى الذى تحقق كثير من معالمه بدءا بقانون الاصلاح الزراعى وتأميم البنوك وانتهاء بالقوانين الاشتراكية عام ١٩٦٢ .

التنظيم الواحد

وكان من المنطقى فى بداية الستينيات أن تبدأ الثورة فى تنفيذ البند السادس من أهدافها باقامة حياة ديمقراطية سليمة ، ولكنها اختارت فكرة التنظيم الواحد الذى انتهى إلى تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يضم قوى الشعب العامل ، واستمر هذا التنظيم هو الوعاء السياسى الوحيد المسموح بالعمل السياسى من خلاله إلى نهاية مرحلة الرئيس الراحل عبدالناصر عام ١٩٧٠ عندما توفى إلى رحمة الله .

ولابد هنا أن نناقش ما آلت اليه الممارسة السياسية على الساحة الداخلية فى اطار هذا المفهوم ومدى ملاءمته لتحقيق أحد مبادىء الثورة الرئيسية ـ وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة ـ وهو موضوعنا الذى نناقشه فى هذا الجزء .

كان مبدأ التنظيم الواحد يفترض أنه يمكن صب جميع المواطنين بأرائهم وخياراتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى قالب واحد لايتعارض بتفاعلاته مع فكر وأهداف ذلك التنظيم ، وهو أمر يتعارض تماما مع الطبيعة البشرية .

استمر هذا المنطق ، حتى بعد كثير من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، التى أفرزت نتائج عميقة فى انهاء السيطرة الطبقية وحققت شتى الطبقات نموا ذاتيا يكفل لها التعبير والدفاع عن مصالحها ويعطيها القدرة على الاختيار الحر .

بيان ٣٠ مارس

لم يكن من المتصور مع هذا النمو الذاتى الطبقى ، ومع تعدد الأفكار والأراء والمصالح ، أن ينأى التنظيم بنفسه عن نتائج تضارب الأراء والمصالح . ونتيجة للتناقضات التى أخذت تتعمق جذورها فى بنيانه الفكرى والتنظيمى ، فقد انتهى به الأمر الى الترهل والعجز الواضح عن اجتذاب الثقة الجماهيرية ، واستشرى فى تنظيماته كثير من الظواهر الطفيلية والانتهازية ، فى بعديها السياسى والاجتماعى ، واذا كان بيان ٣٠ مارس الذى صدر عقب نكسة ١٩٦٧ ، قد حاول أن يبعث فيه الحياة بشكل أكثر فاعلية ، ويعالج كثيرا من ظواهره المرضية فإن أسباب المرض كانت أقوى من أى دواء - ولعلى هنا أركز على تلك العبارة التى أوردها الكاتب الكبير الاستاذ محمد حسنين هيكل فى حلقات كتابه الجديد « الانفجار » والتى نشرت تباعا فى جريدة الأهرام ، عندما ذكر عبارة للرئيس الراحل عبدالناصر صرح له بها حوالى عام ١٩٦٨ قال فيها « إنه يبدو أن المتغيرات التى حققتها الثورة كانت أكبر من أن يحتويها النظام السياسى الذى أقامته ، وأنه يعتقد أن من الضرورى أن ينشأ حزب معارض يتولى المعارضة ويكشف الاخطاء » ولكن ذلك المفهوم جاء متأخرا للغاية ولم ينفذ على أى حال حتى وفاة الرئيس الراحل عبدالناصر عام ١٩٧٠ .

التنظيم الطليعى

كذلك لم تجد تلك المحاولة التى لجأت اليها القيادة السياسية فى ذلك الوقت ، عندما حاولت أن تعالج عوارض الخلل التى أصابت تنظيم الاتحاد الاشتراكى ، بتشكيل ماسمى بالتنظيم الطليعى ، والذى شكل بطريقة سرية من عناصر مختارة على مختلف المستويات وفى شتى المجالات ، وكان واضحا أن ذلك التنظيم السرى قد شكل بهدف خلق كوادر حزبية تؤمن وتدافع عن منهج الثورة وتشكل نواة حزبية عقائدية ، ولكنها محاولة لم تنجح فى رأب الصدع الذى أصاب التنظيم الواحد ، ولم يكتب لها أن ترى النور لتظهر على الساحة فى صورة حزب سياسى له منهجه وعقيدته وينزل بها لينافس غيره من الأحزاب السياسية .

وكان من مؤدى مبدأ التنظيم الواحد ، أن فلسفة مبدأ الانتخاب قد أنهارت من أساسها ، ولم يكن هناك فى واقع الأمر عمليات انتخاب بالمعنى الحقيقى ، وبالرغم من أن التيار الشعبى الذى يؤمن بثورة يوليو وانجازاتها التاريخية على المستويين الداخلى والخارجى ، كان هو التيار الذى يمثل القاعدة الشعبية الأوسع طبقا لأى مقياس ، فإن شكلية العملية الانتخابية حولته فى نهاية الأمر من ايجابية الممارسة إلى سلبية المتفرج الذى بدأ يفقد حماسه تدريجيا ، لتطفو على السطح بعد ذلك ظاهرة لها خطورتها وأهميتها الكبرى ، عندما انخفضت نسبة المشاركة الجماهيرية فى الحركة السياسية إلى أدنى مستوياتها قياسا على كل النسب العالمية ، وهى ظاهرة مازال المسرح السياسى الداخلى يتعرض لها حتى الآن . ولذلك حديثه الخاص عندما نتكلم عما يثار عن أزمة الديمقراطية فى الجزء الأخير من هذا الفصل .

اقترن بكل ذلك بطبيعة الحال أن مبدأ حرية الرأى وحرية الصحافة قد تعرض بدوره إلى درجة كبيرة من التحجيم ، وتلاشت تماما فكرة الصحافة الحزبية ، وبدأ كل شىء يدور فى أغلب الأمر فى اتجاه التأييد ، وإن اختفى تحت السطح كثير من الظواهر المرضية التى كانت تنخر فى الخفاء فى هيكل التنظيم الواحد وفى كيان الحركة السياسية بأكملها .

سؤال بلا إجابة

ولكن يبقى فى النهاية سؤال هام ، أتصور أننا يجب أن نطرحه الان ، فليس من المنطقى أن نطرح خلف ظهورنا اعتبارات كانت لها انعكاساتها وتأثيراتها على التقدير السياسى فى هذه المرحلة بأكملها ، فماذا لو لم تتعرض الثورة لتلك الأزمات الحادة التى بدأت بالحصار الاقتصادى ووصلت إلى الحروب ؟ ماذا لو لم تقع حرب عام ١٩٥٦ ، ومن بعدها حرب اليمن التى نشبت وكادت تتطور الى حرب بين عدة أطراف عربية وكان لها تأثيرها على تأزم الموقف العربى وتماسكه ؟ ثم ماذا لو لم تقع حرب عام ١٩٦٧ ؟ لايمكن أن نغفل بطبيعة الحال تأثير كل ذلك على الوضع الداخلى العام ، وهى كلها أزمات وحروب استهدفت اسقاط النظام من أساسه هل كان يمكن فى ظل كل ذلك التوجه إلى نظام التعدد الحزبى ، واذا كانت الأمور قد سارت على نحو آخر فهل كان النظام سيسارع إلى تنفيذ المبدأ السادس من مبادىء الثورة ؟ ،

لقد حاولت أن أجد أجابة عن هذه الاسئلة ، ولكنى وجدت أننى سأكون كمن يحاول قراءة المجهول ، ولذلك فضلت أن أتركها معلقة دون إجابة تقديرية من جانبى ، ومع ذلك فلعل ما أشار اليه الأستاذ محمد حسنين هيكل فى حلقات كتابه « الانفجار » والسالف الاشارة اليها قبل قليل ، يعطينا بعض الضوء ...

ديمقراطية السادات

ثالثا :

ـ وحديثنا الآن عن موقف السلطة الحاكمة من البعد الديمقراطى فى عهد الرئيس الراحل السادات ، ولقد أطلق الكاتب الكبير الأستاذ خالد محمد خالد فى كتابه « دفاع عن الديمقراطية » على التطبيق الديمقراطى فى تلك المرحلة اسم « ديمقراطية المجاملة » فهل كانت حقيقة ديمقراطية مجاملة أم « مدخلا جادا للممارسة الديمقراطية » بعد ذلك التعثر الطويل الذى تعرضت له على مدى نصف قرن تقريبا ؟ ذلك مانسعى إلى الاجابة عنه ، ولكننى أسارع هنا أيضا الى ايضاح أننى لست فى مجال تقييم مرحلة الرئيس الراحل السادات فهى بدورها مرحلة لها إنجازاتها ولها سلبياتها ولكننى أتناول من وجهة نظرى الشخصية ، زاوية محددة عن التطبيق الديمقراطى فى هذه المرحلة ، كرجل أمن فى المجال الأمنى السياسى أولا ثم كرجل سياسة كوزير للداخلية ثم للحكم المحلى لمدة خمس سنوات .

فقد بدأ الرئيس السادات مرحلة حكمه بذلك الصدام المبكر مع من أطلق عليهم مراكز القوى ، والذى انتهى بتلك المحاكمة التى تناولت عددا من الرموز السياسية التى عملت مع الرئيس الراحل عبدالناصر ، ومعهم عدد آخر من عناصر التنظيم الطليعى ، وكان من بين مانسب إلى هذه المجموعة أمام الرأى العام ، خلافا لتلك الاتهامات عن التآمر ضد الشرعية الدستورية التى وجهت اليهم ، أنهم كانوا يمثلون مراكز قوى تحول بين الشعب وبين الحصول على حرياته .

ولعلى هنا استرسل قليلا فى حديث جانبى أعتقد أنه يرتبط إلى حد ما بالموضوع الذى نحن بصدده الآن عن البعد الديمقراطى ، فقد كانت تلك القضية بظروفها احد دروس الحياة التى تعلمتها والتى جسدت أمامى اهمية ذلك البعد الديمقراطى واهمية رسوخ القنوات الشرعية ، لتكون المسار الوحيد للعمل السياسى المشروع فى الاطار الديمقراطى المناسب .

فلقد كنت خلال عام ١٩٦٧ أعمل فى جهاز مباحث أمن الدولة كرئيس لموقع عمل يتحدد اختصاصه فى متابعة الموضوعات التى لها أهمية خاصة فى مجال الأمن القومى ، وفى تلك الفترة قبض على عدد كبير من القيادات العسكرية والمدنية الذين نسب اليهم التقصير فى حرب ١٩٦٧ أو نسب اليهم الاشتراك مع المرحوم المشير عبدالحكيم عامر فى الاتهام الذى وجه اليه بتدبير انقلاب عسكرى فى هذه الفترة ، وكان فى مقدمة هؤلاء السيد شمس بدران الذى كان يشغل منصب وزير الحربية وقت الحرب .

وكان الرئيس الراحل عبدالناصر يوفد ثلاثة من القيادات العليا - أحدهم كان يشغل منصب وزير - لمناقشة السيد شمس بدران فى بعض الجوانب التى تتصل بدوره مع المرحوم المشير عبدالحكيم عامر ، وفى إحدى المرات أثناء خروجهم من السجن نظر أحدهم إلى احدى الزنزانات وسأل قائلا « ماهذا » وكان يقصد هواية خشبية فى سقف الزنزانة تبدو كمدخنة - وكان الرد عليه أنها فتحة للتهوية - فتلفت إلى زميليه قائلا « تكييف يابيه » وانصرفوا ضاحكين من التعليق .

وتمر الأيام وتشاء الظروف أن نفس الأشخاص يلقى القبض عليهم ويوضعون فى نفس الزنزانات بعد أربع سنوات عندما قدمت تلك القضية المعروفة بقضية مراكز القوى .

وكان الأولون قد نسب اليهم فى عام ١٩٦٧ أنهم حاولوا إسقاط الشرعية الدستورية ، والآخرون جاء دورهم بعد ذلك بأربع سنوات ليوجه اليهم نفس الاتهام !!!!

وعودة ثانية إلى موضوعنا الأصلى ، فكما سبق الاشارة إليه تفصيلا فى الفصل الأول عن أحداث يناير ٧٧ ، فقد تعرض الرئيس الراحل السادات فى السنوات الأولى لحكمه لهجوم شديد من التيار الماركسى ومعه بعض عناصر التيار الناصرى ، وكان تقديره أن يخلق توازنا فى مواجهة هذين التيارين ، بفتح الباب للتيار الدينى السياسى ، ومن هنا ظهرت على السطح ماسمى بالجماعات الاسلامية التى كانت فى حقيقتها مولودا بمسمى جديد لجماعة الاخوان المسلمين ، ثم مفرخة للأجنحة الأخرى التى ظهرت بمسميات مختلفة أبرزها كما أسلفا جماعتا الجهاد والتكفير والهجرة .

وكان غريبا حقا بعد تجربة ثورة يوليو مع جماعة الاخوان المسلمين وذلك

الصدام بينهما ـ وقد كان الرئيس الراحل احد اعضاء المحكمة العسكرية التى حاكمت قيادات الجماعة وعناصر جهازها السرى ـ كان غريبا ان يلجأ السادات الى نفس التيار ليحقق به التوازن الذى يبتغيه ، ولايعتمد على تنظيم الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى الحركى ، خصوصا بعد ان تحققت له السيطرة عليه وتخلص من المجموعة التى كانت تناوئه وتسيطر كاملا على التنظيم ، ولم يكن من تفسير لذلك الا اذا كان على اقتناع بعدم فاعلية الاتحاد الاشتراكى بتشكيلاته على المستوى الجماهيرى ، ولذلك كان هذا الضوء الاخضر للتيار الدينى السياسى لكى يعود الى الساحة ويحقق له التوازن المنشود ، على اى حال فذلك كله تعرضنا له تفصيلا فى الفصل السابق عن احداث اكتوبر عام ٨١ .

كيف ولدت فكرة المنابر ؟

ولقد بدأ الرئيس الراحل السادات مدخله للتطبيق الديمقراطى بفكرة المنابر السياسية وقد لايعرف الكثيرون كيف ولدت هذه الفكرة قبل ان تخرج الى الوجود ، فقد دعا السيد ممدوح سالم رحمه الله الى اجتماع فى مكتبه . خلال عام ١٩٧٥ وكان يشغل منصب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، وكان هذا الاجتماع يضم وزير الداخلية المرحوم اللواء السيد فهمى . وعددا من قيادات جهاز مباحث امن الدولة ـ وكنت اشغل منصب مدير الجهاز فى ذلك الوقت ـ وكان الموضوع الرئيسى المطروح للمناقشة هو ، كيف يمكن ايجاد قنوات شرعية تتيح للقوى السياسية ان تتحرك من خلالها لامتصاص بعض مظاهر الخلل فى الحركة السياسية خصوصا بعد أن ظهر بوضوح فشل ذلك التوازن الذى سعى اليه الرئيس السادات ، ولكى تكون بعد ذلك مدخلا لحركة حزبية ملائمة .

انتهت وجهات نظر المجتمعين الى ان التوجهات السياسية الموجودة على الساحة مهما تعددت المسميات ، لا تخرج عن ثلاثة توجهات .. اولها يمين يمثل الفكر والمذهج الليبرالى ويمكن ان يضم اجنحة اليمين المختلفة ، وثانيها وسط يمثل الفكر الاشتراكى المعتدل ويمكن ان يحتوى تيار يوليو باكمله ، وثالثها يسار يمثل الفكر والمنهج الماركسى .

وكان واضحا من مسار المناقشة ان هذا المنطق قد اقنع رئيس الوزراء ـ ومن المؤكد انه نقل الفكرة بدوره لرئيس الجمهورية ـ والمعروف ان السيد ممدوح سالم كان له ثقله السياسى لدى رئيس الجمهورية الراحل لفترة طويلة من الوقت وقد وصفه فى بعض الأحيان بانه يكاد يكون هو الوزير السياسى الاول ضمن مجموعة وزرائه .

ثم نوقشت الفكرة بعد ذلك على مستوى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وخرجت الى حيز الوجود تحت مسميات منبر اليمين برئاسة السيد مصطفى كامل مراد ، ومنبر الوسط برئاسة المرحوم ممدوح سالم ومنبر اليسار برئاسة السيد خالد محيى الدين .

ولادة غير طبيعية

ما لبثت هذه المنابر تباشر دورها لفترة قصيرة من خلال تنظيم الاتحاد الاشتراكى حتى تكشف ان الفكرة غير فاعلة ولن تؤتى نتائج مرجوة . ولذلك فتح الباب ، لتتحول المنابر الى احزاب ـ الا ان الولادة الحزبية الجديدة كانت بدورها ولادة غير طبيعية ـ فخرج الى الساحة السياسية ثلاثة احزاب تحمل بين طياتها كثيرا من علامات التناقض وتسعى لان تظهر على الساحة وكانها جميعا مولود توأم تتشابه فى كل شىء وتسير فى نفس الاتجاه ، وايضاحا للمعنى المقصود من هذا الوصف ، نعرض كلمة موجزة عن كل من هذه الاحزاب الثلاثة :

اولا : حزب مصر العربى الذى انبثق عن منبر الوسط ، فقد كان الحزب وقبله المنبر الذى انبثق عنه ، الامتداد الحقيقى الحزبى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى الذى كان بدوره التنظيم السياسى الاوحد لثورة يوليو ويؤمن بمنهج الثورة فى أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكنه ـ اى حزب مصر ـ لم يعلن بوضوح عن انتمائه الحقيقى معلنا عن منهجه الجديد بعد تعديل عدد من المبادىء التى كان يدين بها الاتحاد الاشتراكى بما يتفق مع متغيرات الزمن ، لكى يظهر على الساحة بفكره ومنهجه اللذين يؤكدان مبادئه الاساسية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واين يختلف مع تطبيقات الماضى واين يتفق معها .

ولكنه ابدا لم يعلن لمن ينتمى ، وكأن شيئا لايربطه بتنظيم الاتحاد الاشتراكى الذى كان قد انفرط عقده بعد حله وذاب بشخوصه فى الحزب الجديد .

نسخة طبق الأصل

ثانيا : حزب الاحرار الاشتراكيين ، وقد ولد بدوره غير واضح المعالم ـ فرئيسه كان احد الضباط الاحرار فى ثورة يوليو ـ هل يمثل التيار الليبرالى

الذى يؤمن بالاقتصاد الحر ؟ ام يمثل وسط اليمين الذى يضع البعد الاجتماعى فى الاعتبار ؟ والى اى مدى يرى هذا البعد ؟ ما اوجه الخلاف بينه وبين حزب مصر على المستويين الاقتصادى والاجتماعى ؟ ماهى فلسفته ومنهجه ؟ ولكن الصورة الاجمالية عنه فى النهاية كانت وكانه نسخة طبق الاصل من حزب مصر .

ثالثا : حزب التجمع الوحدوى الديمقراطى ، فقد ولد بدوره عن منبر اليسار . وظهر على الساحة وكانه حزب ثورة يوليو ، ولم يذكر صراحة التيار الحقيقى الذى يمثله ، فهو حزب يضم بصفة اساسية العناصر التى تنتمى للفكر الماركسى ، ومعهم جناح يضم العناصر الناصرية التى لم يكن لها منبر سابق او حزب حالى ، ولم تقتنع بان حزب مصر هو الامتداد الحقيقى للاتحاد الاشتراكى بفكره ومنهجه .

ومع ذلك فلم يعلن الحزب عن حقيقة انتمائه الماركسى ، وما رأيه فى استمرار الحركة الماركسية السرية ، والى اى مدى يأخذ من النظرية الماركسية ؟ اين يتفق مع منهج يوليو واين يختلف معه ؟

كان هذا الخلل بين توجهات الاحزاب الثلاثة الناشئة ، سببا كافيا لان تختلط الصورة بينها امام الرأى العام ، واتصور من جانبى ان هذا التشابه الوهمى فى برامج هذه الاحزاب الثلاثة ، كان من اسباب ضعف مسارها السياسى وعدم تفاعل القواعد الشعبية مع الحركة الحزبية فى تلك المرحلة المبكرة .

حزب العمل الاشتراكى

ثم كانت الخطوة التالية عندما تبنى الرئيس الراحل السادات المرحلة الأولى لتشكيل حزب العمل الاشتراكى برئاسة السيد إبراهيم شكرى ، بل إنه دفع بعض أعضاء حزب مصر للاشتراك فيه وفى مقدمتهم عديله المرحوم محمود أبو وافيه ليشارك فيه كعضو مؤسس ثم ليكون نائبا لرئيس الحزب فى بداية تشكيلاته .

ومن الانصاف هنا ، أن نذكر أن الرئيس الراحل استهدف من هذه الخطوة دفع الممارسة الحزبية الى الامام ، وإتاحة الفرصة لفاعلية أكثر على الساحة السياسية .

وقد تشعبت الاحداث والمواقف بعد ذلك لتعطى مؤشرات هامة عن بدء

تعثر يعترض المسار السياسى ، وليمتد تأثيره على الحركة الحزبية بأكملها فيما بعد . ونعرض فى ايجاز سريع لملامح ذلك فيما يلى :

● اجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب عام ١٩٧٦ ، وقد فاز بها حزب مصر بالأغلبية الساحقة ، بينما فازت بعض قيادات المعارضة في حوالى ١٢ دائرة ، وهى الانتخابات التى توصف بأنها من انظف الانتخابات التى تمت ، ولكن قرارا بحل المجلس صدر عام ١٩٧٩ وقبل أن ينهى المجلس مدته الدستورية بعد مواقف عاصفة لبعض أعضاء المعارضة ، ولذلك على العموم حديثه فى الجزء التالى الذى نتحدث فيه عن العمليات الانتخابية .

● بداية حدوث خلافات مع حزب العمل الاشتراكى وانسحاب عدد من الأعضاء الذين انضموا لعضويته بتوجيه من القيادة السياسية وفى مقدمتهم السيد محمود ابو وافية عديل الرئيس الراحل والذى شغل موقع نائب رئيس الحزب .

تاسيس الحزب الوطنى
ثم حزب الوفد الجديد

● ثم كان الحدث الثالث ، عندما أعلن الرئيس الراحل انه مضطر للنزول بنفسه الى الساحة السياسية مع تشكيل حزب جديد برئاسته باسم الحزب الوطنى الديمقراطى تشبها بالحزب الوطنى القديم ودوره الوطنى ، إلى الدرجة التى وصلت الى التفكير فى اعداد مقر ذلك الحزب القديم ليكون مقرا للحزب الجديد ، ولكن تبين انه اصبح مقرا لمدرسة ابتدائية بشارع الدواوين ولايصلح مقرا للحزب الجديد ، ومن هنا اتخذ الحزب الجديد مقره بنفس مقر الاتحاد الاشتراكى ، وفور الاعلان عن تشكيل الحزب الجديد برئاسة الرئيس الراحل سرعان ماتفككت أوصال حزب مصر عندما اندفع الغالبية العظمى من أعضائه الى الانضمام للحزب الجديد ، وتفجر نتيجة لذلك موقف سياسى حاد عندما تمسك عدد قليل من أعضاء حزب مصر القياديين باستمرار الحزب برئاسته الموجودة ، وكانت هذه الأزمة بداية تراجع دور المرحوم ممدوح سالم السياسى ، بعد أن تلقى كثيرا من الطعنات فى ظهره من بعض من كانوا مقربين له ، وصوروا موقفه على غير حقيقته للرئيس الراحل ، وانتهى الأمر بتفكك حزب مصر واقعيا وان تمسك عدد قليل من قياداته باستمراره دون جدوى فاعلة .

وخلال نفس الفترة اعلن تشكيل حزب الوفد الجديد برئاسة السيد محمد فؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد قبل الثورة ، وسرعان ماتفجر الموقف بين النظام وبين قيادة الحزب على اثر خطاب ألقاه رئيس الحزب فى منطقة الجمرك بالاسكندرية ، كان يحمل كثيرا من الهجوم على النظام وعلى ثورة يوليو ، ورد الرئيس الراحل فى خطاب القاه بعد ذلك وذكر فيه انه لن يسمح لمن عادوا من القبور لتشويه الوضع السياسى الداخلى ، وانتهى الأمر بأن أعلن الحزب حل نفسه وانسحب من الساحة السياسية .

ثم اجريت بعد ذلك انتخابات أخرى خلال صيف عام ١٩٧٩ فاز فيها الحزب الوطنى الديمقراطى بأغلبية ساحقة وسقطت فيها غالبية رموز المعارضة السياسية .

هل كانت فعلا ديمقراطية مجاملة ؟

لم يبق بعد كل ذلك ، إلا أن نجيب عن ذلك التساؤل الذى بدأنا به حديثنا عن التطبيق الديمقراطى فى هذه المرحلة ، هل كانت ديمقراطية مجاملة أو اريحية ساداتية كما سماها الاستاذ الكبير خالد محمد خالد ، ام كانت مدخلا جادا لممارسة ديمقراطية فى اطار تعدد حزبى كان مفتقدا قبل ذلك بسنوات طويلة كما تصور الرئيس الراحل ؟ اعتقد ان الاجابة عن هذا التساؤل لابد أن تمتد الى زوايا متعددة نعرض لها بايجاز فيما يلى :

● ليس هناك من شك ان متغيرات عنصر الزمن وتأثيرها على الوضع الداخلى فى مجاليه السياسى والاقتصادى ، بعد انتهاء حرب عام ٧٣ وبعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى كانت ترجح جانب الاخذ بسياسة التعدد الحزبى كمظهر ديمقراطى ، وقد اقتنع الرئيس الراحل بهذه الحتمية ومن هنا بدأ يخطط سريعا لاخراج هذه الفكرة الى حيز الوجود ، وكان تصوره أن المعارضة الحزبية ستقدر هذا الانجاز وتمارس دورها الحزبى بشىء من الروية بعيدا عن الحدة والانفعال .

● ولكن وكما يقول المثل الدارج « ليس كل مايسعى اليه المرء بمدركه » فقد انطلقت المعارضة من عقالها واتخذت مواقف حادة فى معارضتها ، سواء على مستوى مجلس الشعب الذى تم حله عام ١٩٧٩ أو على مستوى صحفها الحزبية .

● اقترن بذلك عدد من السلبيات التى اسفرت عنها سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بدايتها ، ثم طرأ موضوع اكثر اهمية عندما بدأ التخطيط لمعاهدة السلام ورحلة الرئيس الراحل الى القدس ، واستثمرت المعارضة هذين الموضوعين فى هجومها على سياسات النظام وكان هجومها على خطوات عملية السلام مع اسرائيل وما اقترن بها من موقف متأزم على المستوى العربى ، هجوما متطرفا فى حدة النقد الى الدرجة التى ازعجت القيادة السياسية واعتبرتها خلطا بين متطلبات المصالح العليا للأمن القومى وبين حرية التعبير الحزبى ، ومن هنا ـ على ما اعتقد ـ كان ذلك النص فى قانون الأحزاب الذى يشترط عدم معارضة الحزب الذى يطلب الترخيص بنشأته لمعاهدة السلام .

« الدعوة » تشجع الإرهاب

● وفى نفس الوقت كان التيار الدينى الارهابى ، قد بدأ ينشط على الساحة الأمنية ، وتعددت كثير من العمليات الارهابية وبعضها كان له طابع خطير ، وبدأت جريدة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين ومعها عدد آخر من الجرائد الدينية تشجع هذا التيار بشكل مباشر وغير مباشر ، وزاد الطين بلة ان جانبا من القوى السياسية بدا وكأنه لايعارض هذه العمليات ، واتجهت الأمور الى مايشبه ازمة سياسية حادة ضاعف من حساسيتها بدايات انهيار امنى على مستوى الأمن السياسى .

● وقد بلغت الأزمة ذروتها عندما صدرت قرارات سبتمبر التى ناقشناها تفصيلا فى الفصل السابق .

لعل جميع هذه الزوايا بعد هذا الايضاح ، تعطينا الآن مؤشرات واضحة عن ماهية هذه البداية الديمقراطية ، واعتقد من جانبى انها كانت بداية جادة لممارسة ديمقراطية متحفظة ، وأن هذا التحفظ كان يفرضه عاملان ، أولهما انها بداية لتعدد حزبى بعد غياب وصل الى مايقرب من ربع قرن ، وكان منطقيا ان يتم بصورة وئيدة غير متحفزة للقفز السريع بما يخالف طبيعة الأشياء ـ على حد ماوصف به الاستاذ خالد محمد خالد تلك الديمقراطية التى أشاد بملامحها قبل ثورة يوليو ـ وثانيهما : انها اقترنت بفترة بالغة الحساسية عندما بدأ التخطيط لمعاهدة السلام ، وكان التصور ان الاستقرار الداخلى

يمثل ركنا هاما يدعم من موقف مصر فى المراحل التمهيدية لهذه المعاهدة ، كما أن المعارضة السياسية بدورها ، وبموقفها غير الحاسم فى مواجهة ظاهرة الارهاب الدينى فى هذه المرحلة الحساسة هيأت الأمور لكى تختلط الأوراق وتتفجر ازمة سبتمبر التى كانت مقدمة لأحداث اكتوبر عام ١٩٨١ .

وبعد ، فذلك كله عرض سريع لموقف الطرف الاول فى المعادلة الديمقراطية واعنى به السلطة الحاكمة ، من قضية البعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية ، سواء قبل ثورة يوليو ام بعدها الى نهاية حكم الرئيس الراحل السادات ، وقد رأينا بوضوح كامل ، كيف كان هذا البعد متعثرا ومخنوقا بفعل السلطة الحاكمة قبل ثورة يوليو وظل على هذا الوضع المتعثر طوال الفترة بين صدور دستور سنة ١٩٢٣ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم كيف كان هذا البعد غائبا فى ظل منطق التنظيم الواحد طوال مرحلة حكم الرئيس الراحل عبد الناصر ، بل كيف تأثرت فلسفة مبدأ الانتخاب فى ظل هذا التنظيم الواحد وامتداد ذلك الى التأثير فى نسبة المشاركة الجماهيرية فى الحركة السياسية بصفة عامة التى انخفضت الى معدل يقل كثيرا عن النسبة العالمية ، ثم كيف بدأت سياسة التعدد الحزبى فى منتصف مرحلة حكم الرئيس الراحل السادات ، وكيف ادت سياسة الاستعانة بالتيار الدينى السياسى فى عملية التوازن السياسى الى نمو هذا التيار وظهور اجنحة ارهابية جديدة له ، وكيف ادت الولادة المشوهة للتعدد الحزبى ، الى عدم اجتذاب القواعد الجماهيرية وانصرافها عن المشاركة السياسية ، ثم كيف تصاعدت حدة الصدام السياسى بين النظام وبين الحركة الحزبية الى تفجير ازمة قرارات سبتمبر ، فذلك كله هو ما كانت عليه الحركة السياسية فى بعدها الديمقراطى قبل اكتوبر ١٩٨١ فماذا كان الوضع بعد ولاية الرئيس مبارك عقب احداث اكتوبر ، ذلك هو موضوعنا الذى نعرضه فى الجزء التالى :

●●●

■ ٥ ■

وماذا كان موقف السلطة
بعد ولاية مبــــارك ؟

اسارع فى بداية هذا الجزء الى تأكيد معنى هام ، فلست ادعى كما سبق واوضحت ان نوعا من الديمقراطية المثالية قد تحقق فورا عقب احداث اكتوبر ، وبعد ولاية الرئيس مبارك ، فذلك مخالف لمنطق الامور ، ومخالف لطبيعة التطور الديمقراطى التدريجية ، والذى ينمو على ارض الواقع بما تفرضه فى احيان كثيرة من اعتبارات ، قد يؤدى تجاهلها الى نكسة فى الممارسة الديمقراطية نفسها ، ولكننى استطيع ان اؤكد ان منطقا جديدا بدأ يحكم ويحدد موقف السلطة الحاكمة من البعد الديمقراطى ، لكى تفسح له الطريق بصورة تهيىء له أفضل مناخ لكى ينمو وتتسع مساحته يوما بعد يوم وحتى يبدأ الطرف الاخر فى المعادلة الديمقراطية ، واعنى به القوى السياسية المختلفة ، فى الاضطلاع بمسئولياتها هى الاخرى فى نفس الاتجاه ، وهو على اى حال موضوعنا الذى نناقشه تفصيلا فى هذا الجزء .

كما اسارع فى نفس الوقت لكى اوضح اننى اتحدث فى كل ذلك عن الفترة التى شغلت فيها منصب وزير الداخلية ثم وزيرا للحكم المحلى ، والتى كان لى خلالها شرف الاضطلاع بالمسئولية الوزارية فى تأكيد استراتيجية القيادة السياسية ، الا ان ذلك لايمنع بطبيعة الحال ان ابدى رأيى كمواطن عادى او كرجل امن سابق وكرجل سياسى فى النهاية فى بعض القضايا التى قد يفرضها السياق العادى للموضوعات التى نتناولها بالمناقشة .

أربعة متغيرات هامة

وانطلاقا من مناخ المصالحة السياسية الذى اكدته تلك المقابلة الهامة التى تمت بين الرئيس مبارك والقيادات السياسية الحزبية والمستقلة التى

طبقت عليها قرارات سبتمبر فور الافراج عنها ، فقد بدأت الحركة السياسية تنطلق فى ظل عدد من المتغيرات الهامة التى نتحدث عنها تفصيلا فى النقاط التالية :

١ - حرية مطلقة للصحافة الحزبية ومعها بطبيعة الحال الصحافة القومية دون ادنى قيد عليها من جانب السلطات المسئولة ، وقد اعاد حزب التجمع اصدار صحيفة « الاهالى » التى كان قد اوقف اصدارها على اثر ازمة قرارات سبتمبر ، كما لحق به بعد فترة حزب الوفد الجديد الذى بدأ يصدر صحيفته الحزبية بعد ان تحول من حزب تحت التأسيس الى حزب عامل بناء على الحكم القضائى الذى صدر فى هذا الشأن ، وبدأت تصدر كجريدة يومية قبل انتخابات ١٩٨٤ بفترة .

● ومنذ ذلك الوقت فقد تمتعت الصحافة الحزبية والقومية بحرية رأى لم تتحقق لها منذ صدور دستور ٢٣ حتى عام ١٩٨١ ، بل انه يمكن القول دون ادنى مبالغة ان حرية الرأى التى تحققت للصحافة المصرية منذ عام ١٩٨١ وحتى الان لاتقل عن مثيلاتها فى الدول الغربية .

● ولايقدح فى ذلك مايثار الان فى بعض الدوائر الحزبية عن ضرورة اطلاق حق اصدار الصحف دون ادنى قيد ، فذلك احد الضوابط المؤقتة التى اعطت هذه الرخصة للمجلس الاعلى للصحافة ، ولا اتعرض له الان - أى لهذا الضابط - الا من منطلق تقديرى بانه يدخل فى اطار الاعتبارات التى تتعلق بصالح الممارسة الديمقراطية نفسها لكى تأخذ مسارها التدريجى فى الانطلاق الى الديمقراطية المثالية .

● ومع ذلك فاذا كان متاحا بحكم القانون ان يصدر اى حزب رخص به صحيفة حزبية فلا يبقى الا التصريح للافراد باصدار الصحف دون قيود كما هو مثار حاليا .

ولعل هذا المطلب فيه نوع من الافراط المبكر فى مثالية نتطلع اليها جميعا ولها ميقاتها القادم باذن الله ، ومع ذلك فاننا نلاحظ ان كثيرا من الهيئات الخاصة المركزية والاقليمية قد حصلت على ترخيص من المجلس الاعلى للصحافة باصدار مجلات ونشرات دورية ذات طابع مهنى او اقليمى .

٢ - حرية كاملة للاحزاب السياسية فى حركتها الحزبية ، فلاقيود ولا عوائق امام اى حزب فى حركته بين الجماهير ، ولا تدخلات من السلطة

الحاكمة تحد او تمنع اى حزب من التفاعل الطبيعى مع قواعده الجماهيرية ، ولقد سارع حزب الوفد الجديد فى ظل هذا المناخ السياسى الطبيعى الى اعلان نشأته ثانيا كحزب تحت التأسيس وبدأ يمارس دوره الحزبى فى هذا الاطار حتى تحول الى حزب عامل بعد ان حصل على حكم قضائى بذلك .

٣ ـ دعم قنوات الاتصال بين القيادات الحزبية والمستقلة وبين السلطات المسئولة ليكون الحوار اساس التفاهم فيما ينشأ من مشكلات او خلاف فى وجهات النظر حولها .

٤ ـ غلق الباب امام لعبة التوازنات السياسية ، تلك اللعبة التى كانت تمثل ظاهرة غير صحية فى مراحل سابقة ، والتى كان من محصلتها فى جميع الاوقات تعثر اكثر اصاب الحركة السياسية ، وبدأ المسرح السياسى نتيجة لذلك يخلو من تلك الظاهرة التى بدأت قبل ثورة يوليو وامتدت الى قرب نهاية السبعينيات عندما كانت السلطة الحاكمة تفتح الباب للتيار الدينى السياسى لكى تستعين به فى حصار قوى بعينها او ترجيح جانب على جانب ، وكانت المحصلة ماشاهدناه فى مرحلة السبعينيات من تشعب اجنحة ذلك التيار الى اجنحة ارهابية متعددة حققت نموا غير طبيعى وتمكنت فى بداية الثمانينيات من خلال هذا النمو من تهديد الشرعية الدستورية وتعريض البلاد الى كارثة محققة بشكل غير مسبوق .

● ولقد اختفى من المسرح السياسى الشرعى اى دور سياسى للتيار الدينى السياسى بأكمله الذى لم يكن لاى من اجنحته اى شرعية تسمح له بالعمل على المسرح السياسى بصورة قانونية معترف بها ، حتى بدأت بعض الاحزاب السياسية فى التفكير للتحالف مع جماعة الاخوان المسلمين لاسباب انتخابية بحتة ، وعندئذ بدأت جماعة الاخوان تظهر ثانيا على الساحة السياسية من خلال ذلك التحالف الحزبى ، ولذلك حديثه التفصيلى القادم فيما بعد

الإخوان .. والشرعية

● ولكن مايعنينا هنا هى نقطة هامة تتصل بالشرعية واحترام الدستور والقانون ، وارى انها تحتاج الى مناقشة تفصيلية ، فهى فى واقع الامر مسألة تتعلق بالمبادىء الاساسية التى يجب ان تسود لصالح الشرعية وتأكيدا للسيادة القانونية التى لن تقوم للديمقراطية قائمة بدونهما ، وليكن مدخلى لشرح ما اعنيه ، ذلك السؤال الذى وجه الىَّ اثناء المؤتمر الصحفى العالمى الذى اعلنت من خلاله نتيجة انتخابات مجلس الشعب فى مايو عام

١٩٨٤ ، فقد وجه احد المراسلين الاجانب ، واتذكر انه مندوب رويتر ، سؤالا عن وجهة نظرى فيما يتعلق بنجاح عدد من مرشحى جماعة الاخوان المسلمين ، وكان ثمانية منهم قد نجحوا ضمن قوائم حزب الوفد الذى تحالف مع الاخوان فى تلك الانتخابات ، وكان ردى عليه اننا امام قوائم لحزب الوفد حققت نجاحا بتلك النسبة التى وصلت اليها ، وليس لدينا مرشحون للاخوان ، وان هذه الجماعة ليس لها شرعية .

● ولم يكن هذا الرد من جانبى وضعا للرءوس فى الرمال ، فلقد كنت اعلم تماما واكثر مما قد يعلمه البعض الاخر ، ان هناك جماعة الاخوان المسلمين وان لها تنظيما غير شرعى ، وانها تحالفت مع حزب الوفد ، تصورا من هذاالحزب ان اصوات عناصرها ستفيد فى التغلب على النسبة التى حددها اسلوب الانتخاب بالقائمة ، كنت اعلم كل ذلك بتفصيلاته ، ولكن ردى على ذلك المراسل الاجنبى كان له منطلق اخر تماما ، كان منطلقه اننا يجب ان نحترم الشرعية والقانون ، ومادامت هذه الجماعة لم تحصل على شرعية الوجود كجماعة دينية او كحزب سياسى ، فلا يجوز على اى وجه من الوجوه ان تفرض نفسها على الساحة السياسية قفزا فوق القانون وفوق الشرعية ، وإلا لأصبح من حق اى جماعة او منظمة سرية تعمل خارج الاطار القانونى وخارج الشرعية . ان تفرض نفسها فوق الساحة السياسية وتصبح الامور بلا اى ضابط قانونى .

● واتصور ان المسألة حتى الان ليس لها الا وجه واحد ، فلدينا بحمد الله السلطة القضائية ولها استقلالها الكامل ، هل هناك شرعية لجماعة الاخوان كشخص اعتبارى حتى الان تسمح لها بالعمل القانونى ؟ وهل هى جماعة دينية ام حزب سياسى ؟ واذا كانت حزبا سياسيا فهل هو حزب دينى ؟ وهل يسمح القانون والدستور بذلك ؟ اعتقد ان التغاضى عن الاجابة عن هذه الاسئلة هو بذاته وضع الرءوس فى الرمال وليس اى شىء اخر .

قانون الطوارىء

تبقى بعد ذلك نقطتان كانت كل منهما مثارا للجدل السياسى ومحورا لاهتمامات كثيرة من جانب القوى السياسية المعارضة بصفة خاصة ونعرض لكل منهما فى النقاط التالية :

● اولا :

● كان قانون الطوارىء قد فرض عقب اغتيال الرئيس الراحل السادات فى أحداث اكتوبر ١٩٨١ ، وبطبيعة الحال فان الظروف الامنية التى تعرضت

لها البلاد فى تلك الفترة كانت تحتم اصدار هذا القانون تأمينا للوضع العام الداخلى ، الذى كان معرضا لاحتمالات كثيرة لم يكن من اليسير فى ذلك الوقت وضعها فى دائرة الحساب الدقيق ، ولقد استثمر هذا القانون فعلا فى اعقاب تلك الاحداث فى عمليات مواجهة خيوط المؤامرة وامكن بما يتيحه من اجراءات تصفية جميع جيوبها ، وبطبيعة الحال كانت جميع الاجراءات التى تتخذ تنفيذا لهذا القانون خاضعة للرقابة القضائية طبقا لنصوص القانون نفسه .

● ويجدر هنا الاشارة الى ذلك التعديل فى نصوص هذا القانون والذى تم بعد ولاية الرئيس مبارك ، حيث كان من مقتضى النصوص القديمة ان يتظلم من يطبق عليه القانون بعد ستة اشهر من تاريخ التحفظ عليه ، وخفضت هذه المدة بموجب هذا التعديل ليكون التظلم بعد شهر واحد فقط من تاريخ التحفظ ، مع حق وزير الداخلية فى الاعتراض على قرار الافراج الذى تصدره المحكمة ، اذا كانت هناك مبررات امنية لاعتراضه خلال شهر واحد اخر ، على ان يكون قرار المحكمة الثانى قرارا نهائيا ونافذا بحكم القانون .

● ومع ذلك ومع استمرار ظاهرة الارهاب ، فقد اخذت القوى السياسية المعارضة تركز على انتقاد استمرار العمل بقانون الطوارىء ، وبلغت هذه المعارضة ذروتها عندما طالبت الحكومة بمد العمل بمقتضاه سنة اخرى فى نهاية عام ١٩٨٢ .

● ولقد تحدثت فى مجلس الشعب كوزير للداخلية وممثلا للحكومة مبررا الظروف التى تستدعى استمرار العمل بهذا القانون ، وكانت محاور الرد :

(١) أنه ثبت على وجه اليقين ان هذا القانون لم يستعمل خارج دائرة مواجهة العمل الارهابى ولو مرة واحدة ، وليتقدم من يشاء بمثل واحد يخالف هذه الحقيقة (لم يتقدم احد سواء من داخل المجلس او من خارجه بمثل من هذا القبيل).

(٢) أن اجهزة الامن اذا كانت قد استطاعت تصفية جيوب المؤامرة وتحقيق درجة مقبولة من الاستقرار فانها قد حققت هذه النتيجة بما اتاحه لها هذا القانون من القدرة على المواجهة السريعة

(٣) أن الفكر الذى أفرخ ذلك التنظيم الارهابى وغيره من تنظيمات اخرى بمسمياتها المختلفة وهو ليس فكرا محليا فقط ، وانما مستمد فى كثير من مبادئه وعناصره من فكر خارجى ، مازال موجودا ومؤثرا ومازالت احتمالات اخرى متوقعة فى اى لحظة ، يضاف الى ذلك ما ثبت من اشتراك عناصر خارجية فى التخطيط لتلك العمليات التى تمت فى اكتوبر ١٩٨١ ينتمون الى جهات خارجية ، امامها علامات استفهام كثيرة .

(٤) أن العمل الارهابى لايضر بالاوضاع الامنية فقط ، وانما يضر قبل ذلك بالممارسة الديمقراطية نفسها ، ولقد كان كثير من القيادات السياسية الحزبية مدرجة فى كشوف الشخصيات المرشحة للاغتيال والتى ضبطت ضمن مستندات التنظيم الذى قام باحداث اكتوبر

(٥) أن دولا كثيرة اخرى اكثر تقدما منا فى التطبيق الديمقراطى قد قدرت خطورة العمليات الارهابية على المسار الديمقراطى فيها واصدرت قوانين خاصة مستديمة لمكافحة الارهاب ، تفوق فى السلطات التى خولتها لاجهزة الامن فيها السلطات المخولة لاجهزة الامن لدينا طبقا لقانون الطوارىء ، فلماذا لا نعتبر ان تطبيق هذا القانون لدينا فى نطاق مواجهة دائرة الارهاب فقط بمثابة بديل لذلك القانون الخاص والمطبق فى هذه الدول ، ومنها ايطاليا والمانيا الغربية وانجلترا

(٦) وأخيرا فان جميع الاجراءات التى تتخذ استنادا لهذا القانون خاضعة للرقابة القضائية علاوة على ذلك التخفيض فى الحد الاقصى لمدة التحفظ والذى تحدد بشهر واحد فقط .

تشكيل الأحزاب

● ثانيا :

● كان محور الاهتمام والاعتراض الثانى من جانب القوى السياسية المعارضة هو استمرار العمل بنظام لجنة الاحزاب ، التى خول لها القانون حق التصريح او الاعتراض على نشأة اى حزب سياسى ، مع خضوع قراراتها للرقابة القضائية امام دائرة ذات تشكيل محدد حدده القانون ، وكان المطلب ولازال حتى الان هو اطلاق حرية تكوين الاحزاب للمواطنين دون اى قيد .

● ولعله من المناسب هنا ان نلقى نظرة سريعة على الاحزاب التى كانت قائمة فعلا فى اللحظات الاولى التى تولى فيها الرئيس مبارك مسئولية الحكم ، كذلك على الاحزاب التى رخصت بها لجنة الاحزاب او اعترضت عليها ثم حصلت على حكم قضائى يرخص لها بالعمل خلافا لقرار لجنة الاحزاب .

●● كانت الاحزاب القائمة فعلا ، هى الحزب الوطنى الديمقراطى ، حزب العمل الاشتراكى ، حزب التجمع الوطنى ، حزب الأحرار الاشتراكى ، وانضم اليها بعد فترة قصيرة حزب الوفد تحت التأسيس والذى كان قد انسحب من الساحة السياسية منذ عام ١٩٧٩ .

●● رخص بعد ذلك ، بناء على حكم قضائى بقيام حزب الامة عام ١٩٨٣ وكانت لجنة الاحزاب قد اعترضت عليه وكذلك تحول حزب الوفد خلال نفس العام تقريبا من حزب تحت التأسيس الى حزب عامل بناء على حكم قضائى نهائى .

●● تقدم الحزب الناصرى بطلب للترخيص به خلال عام ١٩٨٣ ورفض الطلب امام لجنة الاحزاب وتأيد الرفض امام الدائرة القضائية الخاصة ، ولايزال هذا الحزب عاجزا عن الحصول على الموافقة للترخيص به سواء امام لجنة الأحزاب ، ام من خلال الدائرة القضائية الخاصة حتى الان .

● ومن المعروف ان لجنة الاحزاب والمشكلة برئاسة رئيس مجلس الشورى وعضوية اثنين من الوزراء احدهما وزير الداخلية ، وثلاثة من الشخصيات العامة الذين يصدر قرار جمهورى بتعيينهم . تضع امامها عند مناقشة طلب اى حزب عددا من الاعتبارات ، اهمها تمايز برنامج الحزب ومدى توافق برنامجه مع فلسفة التعدد الحزبى والمبادىء الاساسية للدستور ، علاوة على ذلك النص الخاص بالا يعارض برنامج الحزب معاهدة السلام مع اسرائيل .

٨ أحزاب

● وبذلك فقد اصبحت الاحزاب الموجودة على الساحة قرب نهاية عام ١٩٨٣ خمسة احزاب ، اضيف اليها ثلاثة احزاب اخيرا بناء على حكم قضائى عام ١٩٩٠ ، وهى احزاب الخضر ومصر الفتاة والحزب الوطنى الاتحادى فارتفع عدد الاحزاب العاملة على المسرح السياسى حاليا الى ثمانية احزاب ، يقابلها خمسة احزاب كانت عاملة قبل ثورة يوليو ، بخلاف عدد ضئيل من الاحزاب التى قامت فى اطار اللعبة السياسية بصفة عارضة كحزب الشعب الذى الفه اسماعيل صدقى فى الثلاثينات بعد ان اوقف العمل بالدستور ولكنه انقرض وانتهى تماما فى فترة زمنية قصيرة ، ويلاحظ هنا اننى اقصد فى كل ذلك الاحزاب السياسية التى اخذت صفة الشرعية ، وليس التنظيمات السرية التى تعمل خارج الاطار القانونى .

ثم ظهرت ثانيا جماعة الاخوان المسلمين بعد ان خططت هذه المرة لكى تدخل الساحة السياسية فوق كوبرى الاحزاب الشرعية فى طريقها للمؤسسة التشريعية التى لم تصل اليها أبدأ قبل ذلك ، ولقد نجحت فى تحقيق هذا الهدف ، اولا من خلال حزب الوفد عام ١٩٨٤ ، ثم ثانيا من خلال حزب العمل

فى انتخابات ١٩٨٧ متخطية لجنة الاحزاب او شرعية الوجود ، وهاهى الان تطالب بالاعتراف بها كحزب دينى .

ومع كل ذلك فلقد كان واضحا ان الجدل الذى اثير مبكرا حول قانون الطوارىء كان له مايبرره ، فقد كانت معركة انتخاب مجلس الشعب وقبله التجديد النصفى لمجلس الشورى عام ١٩٨٣ وانتخابات المجالس المحلية ، على وشك ان تبدأ ، وتصور البعض ان قانون الطوارىء يمكن ان يكون عاملا مقيدا للاحزاب فى حركتها .

ولكن الجدل الذى اثير حول لجنة الاحزاب ودورها لم يكن له من وجهة نظرى مبررات جوهرية فى تلك الفترة المبكرة التى بدأت بعد احداث اكتوبر ، وكانت البلاد قد شهدت قبلها محاولتين خلال اربع سنوات فقط للمساس بالشرعية الدستورية واعنى بهما احداث يناير ١٩٧٧ واحداث اكتوبر ١٩٨١ ، يضاف الى كل ذلك وهو الاهم ان نمطا مغايرا من الممارسة الديمقراطية عن كل ماسبقه من ممارسات خلال مايزيد على نصف قرن منذ عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٨٢ كان قد بدأ ، وكان من المنطقى تماما ان تكون هناك بعض الضوابط التى تضمن سلامة التطبيق فى هذه الفترة المبكرة ، وعلى اى حال فتلك وجهة نظر سنعود لمناقشتها فى الجزء الاخير الذى سنتحدث فيه عما يثار حاليا عن ازمة الديمقراطية فى مصر .

وبعد كل ذلك فلقد تبين فى وضوح كامل المبادىء التى التزم بها الطرف الاول فى المعادلة الديمقراطية ، واعنى به السلطة الحاكمة بعد ولاية الرئيس مبارك وما لحق بها من متغيرات قفزت بها خطوات الى الامام فقد تأكدت حرية كاملة للرأى والصحافة بشتى اشكالها ، حرية القوى السياسية فى الاجتماع والحركة بين الجماهير ، اقصاء لعبة التوازنات السياسية خلف الظهر وترك الساحة السياسية للتفاعل التلقائى بين القوى السياسية الشرعية ، ضوابط محددة للترخيص بالاحزاب وتحققت زيادة فى عددها على ما كان قائما قبل ثورة يوليو وبعدها ، عدم استخدام قانون الطوارىء الا فى مواجهة العمليات الارهابية كبديل عن قانون مكافحة الارهاب المعمول به فى دول اخرى ديمقراطية والتزام بذلك معلن من الحكومة امام القوى السياسية والرأى العام ، حرية الانتخابات للمؤسسات الشعبية والتشريعية .

●●●

■ ٦ ■

ماذا بشأن التزام الطرف الثانى ممثلا فى القوى السياسية !؟

وحديثنا الان يركز على مدى وفاء الطرف الثانى فى المعادلة الديمقراطية ـ واعنى به القوى السياسية الرائدة على الساحة السياسية ـ بالتزامه نحو ترسيخ الممارسة الديمقراطية ، بعد جميع هذه الايجابيات التى حققها الطرف الاول فى هذه المرحلة الاخيرة بعد ولاية مبارك ، كما لم تتحقق من قبل ، فهل ساعدت القوى السياسية على دفع الايجابيات ام رجحت كفة المصالح الحزبية السريعة على هدف اهم واشمل ؟ ذلك ما نسعى الى الاجابة عنه تباعا .

فالطرف الثانى فى المعادلة الديمقراطية والممثل فى القوى السياسية الرائدة للحركة السياسية فى المجتمع ، عليه بدوره التزام لا يقل أهمية عن التزام الطرف الأول فى هذه المعادلة ، والممثل فى السلطة الحاكمة ، لكى يدعم الممارسة الديمقراطية ويرسخ من مسارها عبر القنوات الشرعية ، ويخطىء من يظن أن الخلل الذى يصيب المسار الديمقراطى إنما يتأتى فقط من جانب السلطة الحاكمة ، فقد يتأتى هذا الخلل بشكل أكبر اثرا من جانب القوى السياسية نفسها ، عندما تتجاهل الشرعية ، أو عندما تعجز عن ترسيخ المضمون الديمقراطى فى الوجدان الجماهيرى العام نتيجة انفصالها عن الجماهير أو عدم القدرة على استيعاب متغيرات المجتمع ، فتزداد المسافة اتساعا بينها وبين التوجهات الحقيقية للتيار الأغلب من الجماهير .

ولقد قلنا حالا إن مناخا جديدا سيطر على الواقع السياسى بعد ولاية الرئيس مبارك فى أعقاب أزمة قرارات سبتمبر وأحداث أكتوبر ١٩٨١ ، كان

من أبرز علاماته توافر حرية الرأى بشكل غير مسبوق ، وحرية الحركة السياسية للأحزاب دون أى معوقات ، بما دفع حزب التجمع إلى إعادة إصدار جريدته ، وهيأ الفرصة لحزب الوفد لإعادة إعلان نشأته كحزب تحت التأسيس ، وأصبح المناخ العام مشجعا لمختلف القوى السياسية لكى تمارس دورها الحزبى بانطلاق وحرية كاملة .

وكانت مفاجأة لافتة للنظر فى ظل هذا المناخ وفى هذا الوقت المبكر بعد تلك الأزمة التى فجرتها أحداث أكتوبر أن تسعى الأحزاب الشرعية إلى الالتحام مع القوى غير الشرعية ، فى تشكيل ماسمى "بلجنة الدفاع عن الديمقراطية" خلال عام ١٩٨٣ وبعد عام واحد تقريبا من أزمة أكتوبر . وضمت هذه اللجنة بجانب الأحزاب الشرعية التى كانت قائمة فعلا وهى أحزاب العمل والتجمع والأحرار ، حزب الوفد تحت التأسيس ، جماعة الأخوان المسلمين ، ممثلين عن اليسار الماركسى ، ممثلين عن التيار الناصرى .

وكان متناقضا حقا أن تجمع هذه اللجنة أقصى اليمين المتطرف مع أقصى اليسار المتطرف فى موقف واحد تحت دعوى الدفاع عن الديمقراطية ، وكان متناقضا أكثر أن تتجاهل القوى السياسية الشرعية أحد الاعتبارات الأساسية للمضمون الديمقراطى نفسه ، الذى يقوم أحد دعائمه الرئيسية على الشرعية ، فتتحالف مع قوى ليس لها وجود شرعى على الساحة السياسية فى تجمع واحد بدعوى الدفاع عن الديمقراطية .

لم تكن هناك أى بوادر لأزمة سياسية تبرر اتخاذ هذا الموقف ، ولم يشكُ أى حزب من عقبة واحدة وضعت فى طريقه وهو يباشر حركته الحزبية العادية ، وكانت قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأحزاب الشرعية للتفاهم حول أى موقف خلافى ، وأذكر فى هذه المناسبة أن إحدى الجرائد الحزبية بدأت تنشر سلسلة من المقالات حول الأوضاع الاجتماعية لضباط الجيش والشرطة بأسلوب فيه نوع من المبالغة والإثارة يتناقض كثيراً مع اعتبارات الأمن القومى ، وتم الاتصال برئيس ذلك الحزب ووافق على وجهة النظر التى تؤكد أنه يجب إبعاد مثل هذه الأمور الحساسة عن دائرة التنافس الحزبى ، وفيما عدا ذلك فقد تصاعدت حدة النقد الحزبى دون أى رد فعل يعبر عن ضجر أو ملل من جانب السلطات المسئولة .

ولقد أشار التقدير المنطقى لهذه الخطوة المفاجئة ، والتى كانت فى حقيقتها اختلاقا لأزمة مفتعلة ، أن المستفيد الوحيد من كل ذلك هى القوى غير الشرعية التى تصورت أنها يمكن أن تدفع الأمور إلى أزمة سياسية تتعادل فى حساسيتها وأهميتها مع تلك الأزمة التى فجرتها قرارات سبتمبر عام ١٩٨١ وإن كانت الخطوة الأولى فى هذه المرة قد جاءت من الجانب الآخر أى من جانب القوى السياسية وليس من جانب سلطة الحكم .

وفى ضوء السياسة التى تحددت ، بأن يكون الحوار السياسى هو أسلوب معالجة المواقف السياسية الخلافية ، فقد تم الاتصال بالسيد محمد فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد تحت التأسيس ، وأجرى معه حوار شامل تضمن كثيرا من موضوعات الساعة وغيرها من الموضوعات ، وأعتقد أن تفصيلات هذا الحوار يمكن أن تلقى ضوءا كبيرا على الموضوع الذى نحن بصدده الآن ، وقد نشرت مجلة المصور هذا الحوار من واقع محضر الاجتماع الذى تضمن كل ما دار من تفصيلات فى ذلك اللقاء فى عددها الصادر فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٨٣ ، ولذلك أفضل إعادة مضمون ذلك المحضر بنصه :

نص حوار بينى وبين فؤاد سراج الدين ..

● وزير الداخلية :

بداية أود أن أعبر عن كامل تقديرى لاستجابتكم لإجراء هذا الحوار الذى أعتقد بضرورته خاصة بعد أن أعلن حزب الوفد استئناف نشاطه فى بيان صدر باسم سكرتير عام الحزب وخلال مؤتمر صحفى جرى عقده فى منزلكم ، لقد أردت من هذا الحوار مع رجل يدرك بحكم خبرته الطويلة مسئولية الدولة وحدود الشرعية ، أن نصل إلى اتفاق مشترك حول الإطار الشرعى والقانونى الذى يجب أن يلتزم به الحزب وقياداته فى ضوء التطورات الأخيرة التى جدت بعد أن تم اعلان قيام الحزب من جانب واحد .

ودعنى أقل بداية وحتى لا يكون هناك مدعاة للبس أو سوء الفهم أو خطأ التقدير أننا لا نضمر موقفا مسبقا من حزب الوفد ، إننى أنقل هنا ليس فقط وجهة نظر حكومة الحزب الوطنى ، ولكننى أنقل وجهة نظر القيادة السياسية ، بل دعنى أؤكد لك مرة أخرى أنه ما من شىء مسبق يحكم توجهات القيادة السياسية إزاء حرية العمل السياسى فى مصر سوى إعلاء الشرعية واحترام سيادة القانون .

لقد اعلنتم من جانبكم أن الحزب سوف يستأنف نشاطه على الساحة السياسية مستندين فى ذلك إلى أن الحزب قد جمد نفسه ، على حين تقول الوقائع إن الحزب قد حل نفسه ، وأنه من الناحية القانونية لم يعد قائما على الساحة ، ومن ثم رأت لجنة الأحزاب أن الاجراء المنفرد الذى اتخذه الحزب يفتقد الى الشرعية وأن على الحزب أن يعاود تصحيح إجراءاته ، على الجانب الآخر هناك من يقول إنه بالرغم من أن قرار الحل قد صدر عن الجمعية العمومية للحزب وباجماع كل الآراء ، بل وبالرغم من إبلاغ لجنة قيام الأحزاب بقرار الحل رسميا ، فإن اللجنة العليا للحزب عاودت النظر فى الأمر بعد ذلك ، ورفضت تنفيذ قرار الجمعية العمومية استنادا إلى اللائحة الداخلية للحزب .

دعنى أقل هنا إننا أمام موقفين ، موقف علنى ومشهر يتمثل فى إخطاركم لجنة قيام الأحزاب بأن الحزب قد حل نفسه وهذا هو الموقف القانونى والشرعى ، وموقف داخلى غير مشهر يتمثل فى استنادكم الآن إلى اللائحة الداخلية كأساس لشرعية استئناف الحزب لنشاطه على النحو الذى جرى إعلانه فى المؤتمر الصحفى ، أنا لا أود أن آخذ موقف القاضى بالرغم من وضوح القضية بل ولا أود أن أقول أى الموقفين ينبغى أن يكون أساسا لشرعية الحزب بالرغم من أن ما جرى فى المؤتمر الصحفى كان نوعا من محاولة فرض الأمر الواقع بصرف النظر عن الشرعية وسيادة القانون .

كل ما أود قوله فى هذا المقام إننا إزاء قضية خلافية ولا أعتقد أننا يمكن أن نختلف على هذا الحد الأدنى من التوصيف لطبيعة المشكلة المثارة الآن حول قيام الحزب ، ومادام قد نشأ هذا الموقف الخلافى فلا مناص من الرجوع إلى القانون إذا كنتم عازفين عن تصحيح الإجراءات ، والقانون وحده ينبغى أن يكون الفيصل والحكم فى هذه القضية الخلافية المثارة الآن .

رحابة المناخ الديمقراطى الراهن

● فؤاد سراج الدين :

لا أستطيع أن أكتمك سعادتى بإجراء هذا الحوار ، وأبادر فأقول إننى أوافق تماما على هذا المنطق ، والواقع أننا وفى إطار المناخ الذى يسود مصر الآن ، وفى إطار التغيرات الايجابية التى حدثت على ساحة الوطن بعد

أن تولى الرئيس مبارك الحكم ، كنا نتطلع إلى تجاوز الاعتبارات الشكلية فى أمر استئناف الحزب لنشاطه استنادا الى رحابة المناخ الديمقراطى الراهن ، ولم نكن نتوقع أبدا إقامة العراقيل أمام قيام الحزب ، هذا ما يخص الحزب ذاته ، أما ما يخصنى على وجه شخصى فهو قرار العزل السياسى الذى صدر استنادا إلى الاستفتاءات التى جرت بعد حوادث سبتمبر عام ٨١ ، إننى هنا أؤكد قبولى المسبق لحكم القضاء لأن هناك سابقة فى الموضوع .

● وزير الداخلية :

هنا ايضا نحن إزاء قضية خلافية ، أنت ترى الأمر مجرد اعتبارات شكلية ولكن الأمر أعقد من ذلك بكثير ، وإذا كنا نتفق الآن على ضرورة إعلاء المصالح القومية وعلى ضرورة الحفاظ على المقومات الايجابية للمناخ السياسى الراهن ، فإن علينا أن نرفض جميعا أسلوب الأمر الواقع ، ومرة أخرى أقول لك ، لقد كنت رجل دولة وصاحب خبرة طويلة وتعرف طبيعة المخاطر التى يمكن أن تنشأ إذا ما تصور طرف أنه يستطيع أن يفرض الأمر الواقع ، إن معنى ذلك أن أية مجموعة تستطيع أن تنهج على نفس المنوال ، وذلك يعنى أننا نضرب عرض الحائط بسيادة القانون وهيبة الدولة ، ولست أشك فى أن ذلك لن يخدم مطلقا رحابة المناخ الديمقراطى الراهن الذى اشرتم إلى وجوده فى مصر الآن ، ولقد كنت أتوقع - وإننى آسف أن أقولَ ذلك على ضوء معرفتى برجل يعرف تماما معنى الدولة ومعنى الشرعية - أن تلتزم قيادات الوفد بالمسارات القانونية الصحيحة لإعادة استئناف الحزب لنشاطه .

● فؤاد سراج الدين :

أود أن أبدى بعض الملاحظات على ما قلتم أخيراً ولعل أولها ، أننى عندما أقول إننا لانزال نتطلع إلى رحابة المناخ الديمقراطى الذى تعيشه مصر منذ أن تولى مبارك السلطة فنحن لا نقوله من باب المجاملة ولا نقوله داخل الغرف المغلقة أو فى مثل هذا النقاش مع مسئول كبير يعمل مع الرئيس مبارك ، إننا نقول ذلك لأن هذا ما حدث بالفعل ، ولعلك تذكر أننى فى الخطاب الذى ألقيته فى الاحتفال بذكرى سعد والنحاس ، قلت - رغم الاعتراضات التى انطلقت من بعض فصائل المعارضة ممن حضروا الاحتفال - إن مصر تشهد مرحلة جد مختلفة عن مرحلة الحكم السابق على أيام الرئيس السادات ، لأن مبارك أنهى بقرار سياسى حكيم وصائب الاعتقالات التى كانت قد شملت كل فصائل المعارضة ومعظم رموز المستقلين ، ولأن مبارك أعاد للمعارضة

شرعيتها ومكنها مرة أخرى من أن يكون لها منابرها العلنية ، ولأنه يسعى بكل الدأب والجهد إلى وفاق عربى ولأشياء أخرى كثيرة قلتها فى الخطاب واعترض عليها البعض ممن يتصورون المعارضة نوعا من الانكار المستمر لجهد الحاكم وجهود الحكومة ، إننا أكثر نضجاً من ذلك ، ونحن نرفض الأمر الواقع ولايمكن أن نحرص عليه ، لأننا نعرف معنى الدولة .

لقد تعمدت ألا أحضر المؤتمر الصحفى بالرغم من أنه انعقد فى منزلى ، بل ولقد حرصت على أن يكون البيان الذى أعلنه السكرتير العام قصيراً للغاية لأننا كنا نستهدف أمرا واحدا .. أن نعلن الرأى العام بموقفنا فقط هذا ما كنا نهدف إليه ولا شىء آخر .

وإننى أقول لك بكل الوضوح الآن ، إن الحزب وقياداته سوف يلتزمون التزاما كاملا بحكم القضاء والقانون ، وليس بيننا من يسعى إلى فرض وجوده كأمر واقع دون التزام بالشرعية القانونية ، إننى أوافقك تماما على ضرورة أن يلتزم الحزب وأن تلتزم قياداته بالمسارات القانونية الصحيحة فى محاولة استئناف نشاطها ، وسوف تكون حركتنا من الآن فصاعدا فى نطاق حركة حزب لايزال تحت التأسيس إننا ملتزمون بعدم ممارسة أى نشاط حزبى لحين الفصل فى الموضوع سواء فى ذلك ما يتعلق بالعزل السياسى أو قضية تجميد الحزب أو حله ، ولن نتجاوز مطلقاً الإطار القانونى لحدود الحركة المسموح بها للأحزاب تحت التأسيس ونحن ننطلق فى موقفنا هذا من احترامنا للقانون وإدراكنا لمعنى الدولة ، كما أننا نرى أن من الحماقة محاولة تصعيد الأمور ، فالدولة ينبغى أن تكون موضع احترام الجميع .

● وزير الداخلية :

هذا ما كنت أتوقعه بالفعل ، ولأن حوارنا ينبغى أن يكون صريحا وشاملاً فهل لى أن أركز على فقرة وحيدة وردت فى خطابك يوم الاحتفال بذكرى سعد والنحاس ، لم أجد لها أى صدى فى الواقع المصرى الراهن ! لقد قلت إن الاحتكاك الموجود بين الحكومة والمعارضة ينذر بصدام قد يتحول الى حرب أهلية ، إننى لا أجد لهذه الكلمات أى مقابل واقعى فى مصر الآن ، إننى أتحدث ، وأنا المسئول عن الأمن الذى أرى أنه ينبغى أن يكون أمن المصريين جميعا لا أمن فريق حزبى دون الآخر ، وأسألك وأنت الذى خبرت منصب وزير الداخلية ، أى شواهد فى الواقع المصرى تراها الآن يمكن أن تنذر بالحرب الأهلية .

حرب أهلية مزعومة ..

● فؤاد سراج الدين :

اتساقا مع أسلوب المصارحة ، أقول لك إننى متأثر بما جرى فى الإسماعيلية ، عندما تعرض السيد إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل لبعض المضايقات من جانب بعض أفراد الحزب الوطنى لكى يمنعوا وصوله إلى القنطرة .

● وزير الداخلية :

لا أعتقد أننا نستطيع من وراء هذا الحادث الفردى أن نقول إن الصدام بين الحكومة والمعارضة يمكن أن ينذر بقيام حرب أهلية ، ودعنى أذكرك بفترة هامة من تاريخ مصر عندما وصل الأمر إلى حد أنه كان لبعض الأحزاب المصرية نوع من المليشيات العسكرية ، كان للوفد نوع من تنظيم مليشيا يحمل اسم القمصان الزرق ، وكان لمصر الفتاة مليشيا مقابلة تحمل اسم القمصان الخضر ، ومع ذلك لم تصل مصر إلى حافة الحرب الأهلية ، هذا لو اردنا أن نغفل رحابة المناخ الديمقراطى الراهن وأثره على استقرار الأوضاع ، وعفوا إن كنت قد استعرت بعض كلماتك .

● فؤاد سراج الدين :

ربما لم أكن أعنى الحرب الأهلية بمفهومها ولكننى أرى أن يبذل الحكم وتبذل المعارضة كل ما فى وسعهما من أجل أن يتجنبا تصعيد التوتر إلى حد المواجهة ، **نحن لا نريد سبتمبر جديدا بل لعل أحد مخاوفى أنه ربما تكون هناك مصلحة لبعض الأطراف فى تصعيد هذا التوتر إلى حد المواجهة ، هؤلاء لايريدون خدمة المناخ الديمقراطى الراهن ، بل لعلنى أصل فى الأمر إلى حد القلق من مسلك بعض فصائل المعارضة الذين يصرون على أن الأمور لم تزل على ما كانت عليه أيام الحكم السابق ، والذين يتصورون العمل السياسى والحزبى مجرد استفزاز وإثارة وتحريض على المواجهة ، هؤلاء لا استطيع أن أصفهم إلا بافتقاد النضج السياسى** ، بل لعلنى لا اكتمك الحقيقة ، عندما أقول إن سلبيات الممارسة الحزبية المطروحة على الساحة الآن كانت تؤكد على مسئولية حزب الوفد فى أن يقدم فى إطار الشرعية القانونية ، نموذجا ومفهوما ناضجا للمعارضة ، لا يقوم على الإثارة ، يطوع جنوحات المعارضة بصورتها الراهنة

، ويسهم فى ملء الفراغ السياسى ويقلص محاذير الاستقطاب إلى اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف ، **إن المعارضة بصورتها الآن ، فوق هزالها لا تبعث على الارتياح** ، بل لعلنى أصل إلى حد القول إن حزبنا قادر على تطويق وحصار محاولة الإثارة من جانب البعض على مستوى الشارع ، بل لعلنى أقول لو كان الوفد موجودا لما استطاع البعض أن يحرض على أحداث ١٧ ، ١٨ يناير .

الوفد وحريق القاهرة ..

● وزير الداخلية :

إسمح لى أن أخالفك الرأى هنا ، لقد كان الوفد فى الحكم عندما وقعت أحداث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ التى انتهت بحريق القاهرة ومع ذلك لم يستطع الوفد شيئاً ، لقد كنت فى هذه الفترة فى منصب وزير الداخلية وكنت أقوى رجل فى الحزب والدولة ، ومع ذلك تواصل الهياج والتحريض فى الشارع المصرى إلى حد مأساوى احترقت معه القاهرة .

● فؤاد سراج الدين :

لقد كان حادث ٢٦ يناير حادثا مدبرا بكل المعايير .

● وزير الداخلية :

من هذا المنطلق نفسه ، استطيع أن أقول إن أحداث ١٧ ، ١٨ يناير كانت مفاجئة ، بل وأرجو اتساقا مع روح الصراحة فى هذا الحوار ، أن أقول لك إن التيار الوفدى الذى تتحدث عنه لم يستطع التصدى لما حدث فى الشارع المصرى فى ٢٦ يناير فقط ، ولكنه ايضا لم يستطع أن يستوعب قوى سياسية جديدة ، لجأت بسبب سلبيات تجربة الأحزاب قبل ٥٢ إلى أقصى اليمين أو إلى أقصى اليسار ، ولو أننا قرأنا بعناية تاريخ هذه الفترة ، فربما كان علينا أن نقول إن عجز التيار الوفدى عن استيعاب هذه القوى وسلبيات التجربة الحزبية ، كل ذلك هيأ المناخ لانتشار العمل السرى فى تنظيمات غير شرعية سواء على مستوى اليمين المتطرف أم على مستوى اليسار المتطرف ، وليس مصادفة أبداً أن يجرى إنشاء الجهاز السرى داخل حركة الإخوان المسلمين فى الفترة ما بين ٤٢ ، ٤٥ ، وأظن أن الوفد كان خلالها فى الحكم ، وليس مصادفة أيضا أن الحركة الشيوعية قد انتعشت خلال هذه الفترة خاصة فى أوساط الشباب .

إسمح لى أن أقول ملاحظة أخرى لقد كان ذلك حال الوفد قبل ٣٢ عاما ، فكيف يكون حاله بعد هذا الغياب الطويل ، لقد وقعت تغيرات جذرية على خريطة المجتمع المصرى خلال هذه الفترة ، غابت قوى اجتماعية وسياسية ونشأت قوى اجتماعية وسياسية أخرى ، إننى أخشى أن تكون مفرط الآمال بالنسبة للحزب الذى عشت حياتك كلها داخله .

● فؤاد سراج الدين :

نحن نعتبر أنفسنا ـ التزاما بالشرعية والقانون ـ حزبا لايزال تحت التأسيس ، ولأننا لم نتمكن من تنظيم الحزب وكوادره فإننى أعتقد أن عودة الوفد الآن لن تسمح له بتحقيق ثقل برلمانى مميز ، والحد الأقصى الذى نأمله ربما يكون ٣٠ فى المائة وربما أقل من ذلك ، والوفد بحكم ثقله المحدود الآن ، لايتطلع إلى الحكم ، ولكننا نأمل فى أن نكون حزبا منافسا فى انتخابات ٨٩ ، لقد تجاوزت ٧٣ عاما من عمرى الآن ، وصدقنى أننى لم أعد أريد شيئاً ، ربما لا أبقى فى رئاسة الحزب لأكثر من ستة شهور لن تصل إلى عام إذا ما استطعنا أن نكسب للحزب شرعيته القانونية وإذا ما استطعت أنا معاودة العمل السياسى فى إطار الشرعية والقانون .

حساب الوفد لآثار يوليو ..

● وزير الداخلية :

ألا ترى معى أن الحساب من جانبكم ربما لا يكون دقيقاً لآثار ٢٣ يوليو على المجتمع المصرى ، وبرغم كل السلبيات التى يضخمها البعض إلى حد غير حقيقى أو يتجاهلها البعض الآخر إلى حد غير واقعى ، فأعتقد أن ثورة ٢٣ يوليو قد نجحت فى أن تجسد لنفسها ثقلا شعبيا مميزا هو بالضرورة منحاز إلى إنجازات هذه الثورة خصوصاً فى المجال الاجتماعى ، حيث تغيرت تماما تركيبة المجتمع المصرى ، وحيث نمت قوى عمالية لم تكن موجودة من قبل ، وقوى أخرى جديدة تتمثل فى هذا الحجم الهائل من المثقفين والمتعلمين الذين نشأوا فى رعاية ثورة يوليو وتحت كتفها ثم هذا الحجم الهائل من الملاك الصغار الذين كانوا معدمين قبل ثورة يوليو .

● فؤاد سراج الدين :

لا اختلاف على ذلك ، ولكننى استطيع أن أقول إن للوفد جذورا فى المجتمع المصرى تمكنه من أن يكون حزبا منافسا وكبيرا فى الانتخابات

بعد القادمة ، وإننى أعتقد أن الصورة المثلى للحياة الحزبية فى مصر إنما تتحقق بوجود حزبين قويين وأساسيين ، لديهما ثقة بالنفس تمكنهما من رعاية المسيرة الديمقراطية بعيدا عن سبل الإثارة التى قد تلجأ إليها بعض فصائل المعارضة الصغيرة ، وإننى على يقين من أن أكثر أمثلة الديمقراطية نجاحا ، إنما تكون فى وجود حزبين كبيرين تتفق سياستهما فى الخطوط العريضة للمصالح القومية العليا التى لا ينبغى أن تكون موضع خلاف .

● وزير الداخلية :

أعتقد أن فكرة وجود حزبين كبيرين كانت فى عقل ثورة يوليو منذ فترة مبكرة ، وربما أن المحاضر التى نشرت أخيرا للاجتماعات التى عقدها عبد الناصر بعد نكسة ٦٧ ، إنما تؤكد أنه كان فى وعى الثورة وجود حزبين كبيرين لا يختلفان على مصالح الدولة العليا ، بل لقد كانت فكرة المنابر تستهدف الوصول إلى ذلك الهدف ، كما أن المناخ الديمقراطى الذى ساد مصر بعد تولى الرئيس مبارك يعكس الأمل فى إمكان الوصول إليه ، لقد كنت واثقا منذ البداية أننا سوف نصل إلى اتفاق يحترم الشرعية وسيادة القانون ، ويدرك معنى الدولة ويرفض الأمر الواقع ولا يصر على تصعيد الأمور إلى حد التوتر ويثق فى قضاء بلاده ، وإننى على يقين من التزام الحزب وكل قياداته بهذا النهج ، مادام الحزب لم يزل فى مرحلة التأسيس ، ويهمنى مرة أخرى أن أقول لك كمسئول إننا لا نضمر وجهة نظر مسبقة إزاء الحزب وأننا حريصون على احترام كلمة القضاء وسيادة القانون لأن البديل لذلك تدمير المسيرة الديمقراطية وإعطاء الفرصة للتيارات المناهضة والمنظمات السرية كى تستثمر مناخ المواجهة الذى يصر البعض عليه ».

ذلك كان نص الحوار الذى دار بينى كوزير للداخلية وبين السيد محمد فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد أثناء ذلك اللقاء الذى تم بمكتب وزير الداخلية يوم ٢١ أغسطس ٨٣ ، ولقد رأيت من جانبى أن أعرضه بنصه ، لما تضمنه من مضمون حول كثير من القضايا التى مازالت من قضايا الساعة حتى الآن ، ولكننا قبل أن نتعرض بالتعليق على تلك القضايا التى نرى أنها مازالت ممتدة وقائمة حتى الآن ، فإن الامانة تقتضى عرض نص خطاب السيد محمد فؤاد سراج الدين الذى أرسله إلى السيد مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور متضمنا خمس ملاحظات على ما ورد بمحضر الاجتماع الذى نشرته المجلة ، وهو ما نعرضه بنصه فى الاتى :

«المصور» تنشر رد الوفد

« السيد الأستاذ / مكرم محمد أحمد

رئيس تحرير المصور

تحية طيبة ، اطلعت فى عدد المصور الأخير الصادر فى ١٦ سبتمبر الجارى على موضوع الحوار الذى دار بين السيد اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية وبينى ، ولما كان بعض ما نشر يحتاج إلى تصويب والبعض الآخر يحتاج إلى إيضاح ، لذلك أرجو نشر رسالتى هذه فى العدد القادم من المصور .

١ ـ لم أذكر أثناء الحديث أننا نعتبر أنفسنا حزبا لايزال تحت التأسيس بل كنت واضحا كل الوضوح فى بيان وجهة نظرى من أننا نعتبر أنفسنا حزبا قائما أنهى فترة تجميد نشاطه السياسى وأننا سنلجأ إلى القضاء للفصل فى الخلاف القائم بيننا وبين لجنة الأحزاب .

وقد وجدت ، منذ بداية الحديث ، السيد الوزير مدركا تماما لوجهة نظرنا إذ قال (وأنا أنقل حرفيا عن المصور) لقد أعلنتم من جانبكم أن الحزب سوف يستأنف نشاطه السياسى على الساحة مستندين فى ذلك إلى أنه قد جمد نفسه ، على حين تقول الوقائع إن الحزب قد حل نفسه .. إلى أن قال سيادته (نقلاً عن المصور) دعنى أقل هنا إننا أمام موقفين ، موقف علنى ومشهر يتمثل فى إخطاركم لجنة قيام الأحزاب بأن الحزب قد حل نفسه ، وهذا هو الموقف القانونى والمشهر ، وموقف داخلى غير مشهر يتمثل فى استنادكم الآن إلى اللائحة الداخلية كأساس لشرعية استئناف الحزب لنشاطه على النحو الذى جرى إعلانه فى المؤتمر الصحفى إلى أن قال : ومادام قد نشأ هذا الموقف الخلافى فلا مناص من الرجوع إلى القانون إذا كنتم عازفين عن تصحيح الإجراءات ، ودعنى أقل لك بكل الوضوح إننا عازمون على احترام حكم القضاء .

وقد أكد البيان الذى أصدرته الهيئة العليا لحزب الوفد بتاريخ ٣ سبتمبر الجارى وجهة نظرنا السابق إعلانها فى المؤتمر الصحفى من أننا نعتبر الحزب قائماً فعلا ولا يحتاج إلى التقدم بطلب جديد إلى لجنة الأحزاب .

٢ ـ عن النشاط السياسى الحالى للحزب ، لعل الحديث حول هذا النشاط ومداه هو سبب ما وقع من لبس صححناه ، لقد قلت للسيد الوزير إننا فى كل

خطواتنا نلتزم بالدستور وبالشرعية القانونية ، وهذا الالتزام كان دائماً أسلوب الوفد ولذلك لم يستطع خصومه النيل منه على شراسة المعارك التى خاضها ، ومن هذا المنطلق فإننا نمارس حاليا كل الأنشطة السياسية التى يبيحها لنا القانون ولا تدخل فى دائرة الخلاف بيننا وبين الحكومة انتظارا منا لحكم القضاء .

وحتى بفرض أننا حزب غير قائم فإن قانون الأحزاب يعطى الأحزاب التى تحت التأسيس كل الحقوق الممنوحة للأحزاب القائمة المعترف بها رسميا فيما عدا إصدار صحف باسم الحزب أو عقد اجتماعات سياسية عامة ، ويدخل فى إطار النشاط المسموح به عقد اجتماعات بين أعضاء الحزب ، ضم أعضاء ، تكوين كوادر ولجان ، القيام بالدعاية الحزبية .. الخ

٣ ـ المعارضـــة :

أشار السيد الوزير إلى أسلوب المعارضة الذى يقوم على مجرد « الإثارة » و« التهييج » وذكر أن إحدى صحف المعارضة هاجمت شرطة الاسكندرية بعنف لأنها ضبطت جريمة وقدمت المتهمين للنيابة العامة .

الوفد معارضاً قبل ٥٢ ..

وقد علقت على ذلك بأننى لم أقرأ شيئا عن هذا الحادث وإن كنت أوافقه على أنه يقع أحيانا بعض التجاوزات ، وقلت إن المعارضة الصحيحة فى اعتقادى هى التى تلتزم بالموضوعية والتى تشير إلى الايجابيات بجانب السلبيات حتى لا تكون معارضة ضعيفة وحتى لا تتهم بعدم النضج السياسى وتفقد كل تأثير لها على الشعب ، وأن هذا كان دائماً أسلوب الوفد فى المعارضة قبل سنة ١٩٥٢ ، وتمنيت لو أن وقته اتسع للاطلاع على مضابط مجلسى الشيوخ والنواب قبل سنة ١٩٥٢ فى الفترات التى كان الوفد فيها فى صفوف المعارضة ، وأضفت أننا نتطلع إلى اليوم الذى نقوم فيه بهذا من جديد .

٤ ـ الجهاز السرى للاخوان وحكم الوفد :

ورد فى الحوار المنشور فى المصور على لسان السيد الوزير : « أما الجهاز السرى بداخل حركة الاخوان المسلمين فقد تكون فى الفترة ما بين ٤٢ ، ٤٥ والوفد فى الحكم ، وأن الحركة الشيوعية قد انتعشت خلال هذه الفترة خصوصا فى أوساط الشباب ».

وكان الانصاف يقتضى أن ينشر فى نفس الوقت ردى على ملاحظة السيد الوزير خاصة أن فى هذا الرد تصحيحا لخطأ تاريخى لا ينبغى أن يبقى قائما بدون تصحيح .

لقد قلت له إن ما ذكره يخالف الواقع المعروف ، فما سمى بالجهاز السرى للاخوان لم يتكون ولم يكن له أى نشاط إلا ابتداء من سنة ١٩٤٥ بعد إقالة حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وأن جميع الحوادث التى نسبت إلى هذا الجهاز قد وقعت فى الفترة ما بين ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٨ ومنها حادث اغتيال المرحوم المستشار الخازندار وحادث اغتيال المرحوم اللواء سليم زكى حكمدار القاهرة وحادث اغتيال المرحوم النقراشى رئيس الوزراء وغير ذلك من الحوادث المعروفة كذلك لم يكن للشيوعيين أى نشاط ملحوظ فى فترة حكم الوفد .

٥ ـ نسبة الثلاثين فى المائة ورئاستى للحزب :

جاء ذكرها على لسانى عندما قلت للسيد الوزير ، أرجو أن تنسى أنك وزير للداخلية وتجيبنى بصراحة .. لماذا تخشون من قيام الوفد ومن وجودى على رأسه ؟ أتخشون أن يحرز الأغلبية المطلقة فى انتخابات ابريل القادمة فيتولى مقاليد الحكم ؟ وهى ستجرى بعد سنة أو سبعة أشهر ونحن لم ننته بعد من إعداد كوادرنا ولجاننا وجهازنا الانتخابى فلا أعتقد أن نحرز فيها أكثر من ثلاثين أو أربعين فى المائة من الأصوات أما فى الانتخابات التالية عام ١٩٨٩ فأصارحك بأننا سنفوز فيها بأغلبية كبيرة .

زاهد فى رئاسة الحزب !

أما عن شخصى بالذات فقد أوشكت على الثانية والسبعين من عمرى فأنا لا أطمع الآن فى شىء ، فقد حقق الله عز وجل كل ما تمنيت وكل ما فى الأمر أننى أشعر بأن رسالتى فى الحياة لا تتم إلا باستئناف الوفد لنشاطه السياسى من جديد ، أما عن رئاستى للحزب فأنا زاهد فيها وتستطيع أن تسأل الأخ الدكتور مصطفى خليل ـ رئيس لجنة الأحزاب ١٩٧٨ عند قيام الوفد ـ بماذا أجبته عندما سألنى عن سبب النص فى النظام الداخلى للحزب على أن مدة الرئيس الأولى سنة واحدة يعاد بعدها انتخاب رئيس الحزب من جديد . فقد قلت له إن السبب فى ذلك هو أننى أعتزم التنحى عن الرئاسة وإعطاء الفرصة لغيرى من أعضاء الحزب وكثيرون منهم يصلحون لها ، وإن

كان ذلك لن يمنعنى من البقاء فى الحزب بجانب إخوانى .

وكان السيد الوزير كريما فى تعقيبه على ما قلت وتمنى لى طول العمر والصحة وأكد من جديد أن أحدا من المسئولين لا يعارض ولا يضع العراقيل فى سبيل قيام الوفد من جديد وأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد خلاف بيننا وبين لجنة الأحزاب حول الإجراءات ، وأنه موافق تماما على ترك الفيصل فى هذا الخلاف للقضاء وأن الحكومة ستحترم حكمه .

وإننى انتهز هذه الفرصة لأكرر للسيد الوزير اللواء حسن ابو باشا شكرى على كريم لقائه وحسن استماعه لى ، كما أشكر الأخ مكرم على إفساحه صفحات المصور لهذا الحوار ولبيانى هذا »

فؤاد سراج الدين

ومع ذلك ، فلا أعتقد من جانبى أن هناك خلافا جوهريا بين ما ورد فى تفصيلات محضر الاجتماع حول القضايا التى شملها هذا الحوار وبين ما ورد فى هذه النقاط الخمس التى تضمنها تعقيب السيد فؤاد سراج الدين عنها ، فيما عدا ما يتصل بدور الجهاز السرى للاخوان ، والذى ورد فى تعقيب السيد فؤاد سراج الدين عنه ، أنه بدأ نشاطه بعد عام ١٩٤٥ كعمليات الاغتيالات التى عدد بعضها ، وأن ذلك تم بعد إقالة وزارة الوفد عام ١٩٤٤ ، ولقد عقبت المصور على هذا الخلاف بأن ذلك الجهاز إذا كان قد بدأ نشاطه على النحو الوارد فى التعقيب بعد عام ١٩٤٥ ، فإن الإعداد لمثل هذا الجهاز الضخم بكوادره وتدريباته وتسليحه ثم تخطيطه لتنفيذ عمليات الاغتيال والإرهاب التى قام بها لابد أن يكون قد تم خلال سنوات كثيرة طوال الفترة التى استغرقتها حكومة حزب الوفد فى الحكم بين عامى ٤٢ ، ٤٥ ، ولقد كانت تلك الفترة بحق هى الفترة التى بدأت فيها جماعة الاخوان تحقق نموا وتسحب من رصيد حزب الوفد على الساحة السياسية .

ولكن يبقى بعد كل ذلك ضرورة إلقاء بعض الأضواء على تلك الأسباب التى دفعت الأحزاب السياسية إلى افتعال هذا الموقف ، وكأن أزمة ديمقراطية كانت قد نشأت على الساحة السياسية على غير الواقع الحقيقى ، وهو ما نسعى الى تحديدها فى النقاط التالية :

١ ـ لم يكن قانون الطوارىء ، على النحو السابق شرحه تفصيلا ، قد مس من قريب أو من بعيد ، الحركة الحزبية فى أى مجال من مجالات حركتها

الاعلامية أو الحزبية على أى صورة من الصور .

٢ - ولم يكن دور لجنة الأحزاب ، مطلبا ملحاً فى هذه المرحلة المبكرة ، بعد أزمة سياسية وأمنية كادت تعصف بكيان البلاد ، يدعو الى افتعال تلك الخطوة ، خاصة أن عدد الأحزاب السياسية على الساحة لم يقل ، وإنما زاد بعد أن أعاد حزب الوفد اعلان نفسه كحزب تحت التأسيس على التفصيل الذى ورد بمحضر الاجتماع السالف الاشارة اليه .

٣ - ومع كل ذلك فثمة ملاحظات على عدد من القضايا التى أثيرت فى محضر الاجتماع السالف الاشارة اليه ويمكن أن تسهم فى إلقاء ضوء أكبر على الدافع وراء تشكيل هذه اللجنة والمحاذير التى نشأت عن ذلك ، وامتد تأثيرها إلى انتخابات ٨٤ ، ثم ما تلاها من انتخابات ، بل وأعتقد أن تأثيرها يمتد حتى الآن نوجزها فى الآتى :

●● ذكر السيد فؤاد سراج الدين فى معرض حديثه عن المسئولية القومية للأحزاب ، أن قيادات الحزب لا تقول شيئا داخل الغرف المغلقة وتقول غيره خارج الأبواب ، وكان ذلك فى معرض تعليقه على ما ورد فى خطاب علنى له عندما أشاد فيه بالديمقراطية التى اتسعت مساحتها فى عهد مبارك ، وأنه تجنب الحديث عن قانون الطوارىء ، لأنه كرجل دولة سابق كان يدرك أهمية هذا القانون فى تلك المرحلة فى تأمين البلاد ، ولقد كان الرجل صادقا فى كل ما قاله حول هذا الموضوع ، ولكن موضوع الغرف المغلقة ، يذكرنى بموقفين لهما دلالاتهما الكبيرة عن بعض الأساليب المعارضة التى تبالغ فى النقد وأوجه الإثارة على غير الاقتناع الحقيقى لدى قياداتها وما تقول به داخل أبواب الغرف المغلقة .

المعارضة والاستهلاك المحلى ..

●● أولهما أن قيادة حزبية عليا لأحد الأحزاب المعارضة ، كان فى زيارتى بمكتبى فى وزارة الداخلية قبل انتخابات ٨٤ ، وكان معى مدير مكتبى (اللواء محمد تعلب حاليا) ومازال على قيد الحياة حتى الآن بحمد الله ، وخلال المناقشة العامة التى كانت تدور بينى وبين تلك القيادة ، إذا به يذكر « هل تعرف أننى لو كنت مكانك هنا ، لقتلت وشنقت تأميناً للبلد ، ولكننى كمعارض يحيا فى الخارج على أن أهاجم وأنتقد وأبالغ فيما يتعلق بأى تجاوزات تثار ، فذلك منطقى خارج الأبواب » !!! .

●● وحول انتخابات مجلس الشعب عام ٨٤ ذكرت قيادة حزبية معارضة الحزب للعميد محمد تعلب (اللواء حاليا) ، فى معرض تعليقها على النسبة التى حصل عليها الحزب فى تلك الانتخابات ، ولم تمكنه من اجتياز النسبة المقررة للحصول على مقاعد بمجلس الشعب ، أن قيادة الحزب تدرك تماما أن حجمها الحقيقى فى الشارع يتفق من الناحية الواقعية مع النسبة التى اسفرت عنها الانتخابات ، ولكنها لابد أن تدعى غير ذلك للاستهلاك الحزبى ، وتثير وتطعن فى سلامة العملية الانتخابية !!!.

●● أثير فى محضر الاجتماع قضية محاولة فرض الأمر الواقع ، ومع معارضة السيد فؤاد سراج الدين لهذا المبدأ ، لتعارضه مع الشرعية والقانون ، فإن حزب الوفد قد وقع بعد ذلك فى خطأ تاريخى عندما تحالف مع جماعة الاخوان (كشخص اعتبارى) فى انتخابات ٨٤ ، وأصبحت الجماعة منذ تلك الوقت تسعى إلى فرض الأمر الواقع ، وهو ما تحقق لها بعد ذلك فى انتخابات عام ٨٧ عندما تحالفت مع حزب العمل ، ومازالت تمارسه حتى الآن ، عندما أعلن أحد قادتها أن الجماعة تهدف إلى إعلان نفسها كحزب سياسى دينى .

●● فى معرض تعليقه على مواقف بعض الأطراف السياسية ، ذكر السيد فؤاد سراج الدين أنه يخشى من أن تكون هناك مصلحة لبعض الأطراف فى تصعيد التوتر الداخلى (فى تلك المرحلة) إلى حد المواجهة وأنه يعتقد أن مثل هذه الأطراف لا تريد خدمة المناخ الديمقراطى ، وأعتقد أن هذا المعنى مازال قائما حتى الآن ، وهو على أى حال تساؤل يجب أن يوجه للقوى السياسية الشرعية بأكملها ، لتفصح عن رأيها فى أسلوب الممارسة الديمقراطية ، وتؤكد موقفها من الأعمال التى تخل بهذه الممارسة ، على حد الوصف الذى أشار اليه السيد فؤاد سراج الدين خاصة فى مواجهة تلك القوى التى تسعى الى فرض سياسة الأمر الواقع قفزا فوق الشرعية والقانون .

انهيار لجنة الدفاع عن الديمقراطية .. !

وفى نهاية الأمر فلقد انسحب حزب الوفد من المشاركة فى عضوية "لجنة الدفاع عن الديمقراطية" ولحق به حزب الأحرار ، وكان ذلك من أسباب

انفراط عقد هذه اللجنة ولم تعقد مؤتمرها الذى كانت تخطط لعقده بميدان عابدين .. !!

ولكن كان هناك الانتخابات القادمة على الأبواب بعد ذلك بأقل من عام ، وكان التخوف من الامكانات التى يحظى بها الحزب الوطنى على الساحة السياسية والتى يمكن أن تحقق له أغلبية كاسحة فى تلك الانتخابات ، ومع كل تأكيدات القيادة السياسية ، بل ومع مؤشرات الممارسة الواقعية على الساحة فى عدد من العمليات الانتخابية ، والتى كانت تؤكد فى مجملها أن منطقا جديدا تماما قد ساد جميع العمليات الانتخابات السابقة لايتناقض مع روح المناخ الديمقراطى السائد ، فإن منطق المعارضة رفض أن يستوعب هذا المتغير فى كثير من مواقفها ، وهو ما نعرض له تفصيلا فى الجزء التالى عن العمليات الانتخابية .

●●●

■ ٧ ■

العمليات الانتخابية ومتغيراتها

لايختلف أحد على أن العملية الانتخابية تمثل ركناً أساسياً فى الممارسة الديمقراطية ، فهى أولا تترجم معنى اشتراك الشعب فى صنع القرار ، وهى ثانيا تترجم قدرة الشعب على إحداث التغيير الذى يرتضيه ويرغبه ، وهى ثالثا وهو الأهم ، تؤكد وترسخ ذلك المفهوم الذى تقوم عليه الديمقراطية أو لا تقوم أصلا ، أن يتم التغيير من خلال القنوات الشرعية وبالمنطق والأسلوب الشرعى الذى يترسب فى الوجدان الجماهيرى العام ، وليس من خلال العمل الانقلابى أو العمليات الارهابية ، أو القفز فوق الشرعية وفوق القانون .

الالتزام بالشرعية والقانون ..

ولكى يترسب هذا المفهوم وذلك المنطق فى الوجدان الجماهيرى العام ، كى تصبح الديمقراطية أسلوب حياة لغاية أكبر وهى تحقيق رفاهية المجتمع ، ومشاركة قواعد هذا المجتمع فى إدارة شئون مجتمعهم بالمنطق الديمقراطى ، فإن القوى السياسية الشرعية تتحمل التزاما أساسيا لكى تعلن فى وضوح كامل فى جميع الأوقات وتحت أى ظروف أو ملابسات أنها ترفض منطق العمل الانقلابى الذى يتم بعيدا عن القنوات الشرعية مهما كانت صورته أو تبريراته ، فكما قلنا سابقا ، فإن المفهوم الديمقراطى ، لكى يصبح أسلوب حياة ، يحتاج إلى ممارسة صحيحة لا تضجر ولا تمل من مشاكل طارئة ، أو عقبات مؤقتة ، أو نمو بطىء فى البناء الديمقراطى ، فالعبرة كل العبرة ، بأن يكون هناك المسار الديمقراطى الدائم وأن يكون هناك الاقتناع العميق فى الوجدان الشعبى العام بهذا المسار ، وأن منطق التغيير يلتزم فى جميع الأوقات باعتبارات الشرعية والديمقراطية ، عندئذ فقط فإن

مساحة البناء الديمقراطى تتسع يوما بعد يوم وتتكفل الديمقراطية بمعالجة أخطاء الممارسة نفسها بنفسها ، وعكس ذلك تماما فإن محاولة لى عنق المسار الديمقراطى ، تحايلا أو قفزا فوق الالتزام بالشرعية والقانون ، أو استعجالا لنتائج تتجاوز واقع المجتمع أو النمو الطبيعى للمسار الديمقراطى كحتمية تاريخية مرت بها دول أخرى كثيرة ، فإن ذلك المسار يتعرض لعثرات وأمراض كثيرة ، ليس لها من نتائج إلا إرهاصات تتكرر بين آن وآخر وتضيع من أيدينا معالم الطريق السليم .

وكما سبق أن ذكرنا ، فإن العملية الانتخابية لها أهميتها الكبرى فى دعم المسار الديمقراطى وكان من المحتم فى ضوء جميع المتغيرات السياسية التى طرأت على الساحة الداخلية بعد ولاية الرئيس مبارك أن يكون هناك منطق جديد يختلف شكلا وموضوعا عن المنطق الذى ساد العمليات الانتخابية فى جميع المراحل السابقة ، فقد كان ـ ومازال ـ أحد الأهداف الرئيسية لنظام مبارك أن يكون الانجاز الديمقراطى هو أساس جميع الانجازات الأخرى التى تقوم على الاستقرار والتنمية .

ومرة ثانية ، يخطىء من يظن أن سنوات قلائل ، كفيلة بمعالجة رواسب استمرت عشرات السنين وأصبحت فى حجم الجبال ، وهى رواسب يتحمل مسئوليتها نظم حكم سابقة وقوى سياسية متعددة ، تحملت مسئولية الممارسة السياسية على الساحة قبل ستين عاما تقريبا ، كان البعد الديمقراطى خلالها ، إما بُعداً شكليا لمجرد الزينة ، وإما خاويا بلا مضمون ، وإما بعدا يتجاهل ذلك المفهوم الأساسى الذى لا تقوم للديمقراطية بدونه قائمة ، عندما سعت بعض التيارات إلى العمل الانقلابى ، كما حدث فى يناير عام ١٩٧٧ ، أو أكتوبر عام ١٩٨١ ، كذلك عندما أتاحت بعض القوى السياسية الشرعية الفرصة لتيارات غير شرعية لتفرض الأمر الواقع وتقفز فوق الشرعية والقانون فى مواقف تكتيكية ، تسعى من خلالها إلى دعم قدرات مرحلية ، ولكنها أبداً لم تؤمن بالديمقراطية كمبدأ وأسلوب حياة ، وكان من نتائج كل ذلك عثرات كثيرة تعرض لها المسار السياسى بأكمله وتعرضت لها العمليات الانتخابية بمفهومها الصحيح ، واقترنت بها عدة ظواهر لها خطورتها وأهميتها ، لعل أهمها انصراف قواعد عريضة من الجماهير عن المشاركة فى الحركة السياسية ، ثم استمرار نمو ظاهرة الإرهاب والعمل خارج القنوات الشرعية .

وإذا كانت العملية الانتخابية هى محورنا فى هذا الجزء ، فلابد أن نلقى نظرة سريعة إلى الوراء فى استعراض موجز لملامح العمليات الانتخابية قبل ثورة يوليو وبعدها فى عهدى الرئيسين الراحلين عبد الناصر والسادات ، ثم نعرض بالتفصيل لتلك العمليات الانتخابية التى تمت فى عهد الرئيس مبارك ، ولندع المقارنة فى النهاية بما نعرض له من حقائق دامغة هى الفيصل فى الحكم والتقدير .

انتخابات دامية ..

أولا :

كتب الدكتور محمد حسين هيكل فى كتابه « مذكرات فى السياسة » عن انتخابات اسماعيل صدقى عام ١٩٣١ ، وكان تعداد مصر وقتها لا يتجاوز ١٥ مليون مواطن ، ونحن الآن بحمد الله ٥٦ مليون مواطن ، كتب يقول بالنص : إنها جرت والعاصمة كأنها على بركان من نار أو ميدان قتال ، فقوات البوليس والجيش منتشرة فى كل مكان ، والمظاهرات تعم العاصمة ، وحالة الاضطراب شاملة ، والعنف بالغ القسوة ، والمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية ، ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية ذهبت فيها أرواح كثيرة بريئة ».

وانتخابات مباعة ..

كما كتب المرحوم محمد زكى عبد القادر بجريدة الأهرام فى ١٩٥٠/١/٢ تعليقا على الانتخابات التى تمت فى ذلك العام وأجرتها حكومة محايدة برئاسة حسين سرى باشا والتى فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية الكبيرة ، كتب يقول : « يسأل بعض الناخبين اليوم لمن ستعطى صوتك فيقول على الفور لمن يدفع أكثر من غيره ومن المضحكات المبكيات ما يتناقله البعض من أن ناخبا رهن تذكرته الانتخابية على ريال ، والآخر سحب عليها خمسين قرشا انتظارا لبقية الثمن ، انتخابات تباع فيها تذاكر الانتخاب كأنها الملح والكمون والزيتون » كما نشرت جريدة الأهرام فى ١٩٥٠/١/٤ أنه فى بلبيس ضبط أحد الغلمان يحمل ٢٦٩ تذكرة انتخابية يعرضها للبيع .

كما كتب طارق البشرى فى كتابه "الحركة السياسية فى مصر" ، نقلا عن

كتاب عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة » تعليقا على الانتخابات التى أجرتها حكومة السعديين عقب إقالة حكومة حزب الوفد عام ١٩٣٧ ما نصه : كان مجموع مقاعد مجلس النواب ٢٦٤ مقعدا ، وأسفرت الانتخابات عن فوز ١٢٥ نائبا من السعديين ، ٧٤ من الدستوريين ، ٢٩ من الكتلة ، ٧ من الحزب الوطنى ، ٢٩ من المستقلين ، فظفر الحزب السعدى بأغلبية نسبية دون الأغلبية المطلقة ببضعة مقاعد وتحقق له عدد واف من المقاعد لا يصل إلى ما يمكنه من تشكيل الوزارة منفردا وذلك طبقا لخطة الملك ، ولا تعكس هذه النتيجة تأييدا شعبيا لأى من هذه الأحزاب يتناسب مع ما ظفر به من مقاعد ، فالانتخابات زيفت بعلم الناس جميعا ، وقد تمت فى ظل الأحكام العرفية ، وقاطعها حزب الوفد صاحب أكبر تأييد انتخابى فى البلاد فكانت مقاطعته لها حكما عليها بالصورية ، والمقاعد وزعت اقتساما بين الأحزاب الحاكمة ، وأغلق الكثير من الدوائر على مرشحين معينين وترك الباقى للتنافس بشأنه .. والدوائر الانتخابية فصلت بما يضمن نجاح مرشحى الحكومة ، وسيق الناخبون فى بعض المناطق الريفية للتصويت ، وتولى البوليس فى بعضها استبدال صناديق الانتخاب » ويذكر الأستاذ الرافعى تعليقا على المعركة « لم تكفل الحكومة للشعب حرية الانتخابات ، فقد رفضت أن ترفع الأحكام العرفية أو الرقابة على الصحف كما أسلفنا ، وتدخلت فى الانتخابات بالرغم من أن خصومها (الوفديين) قرروا الامتناع عن الدخول فيها ، وكان واجبا عليها تركها حرة ليختار الناخبون من يريدونهم ، ولكنها فى الواقع تدخلت فى الكثير من الدوائر لإنجاح مرشحيها أو من رضيت عن ترشيحهم ».

اسم بلا مضمون ..

ذلك كله ما ورد فى عدد من المراجع التاريخية عن الصورية التى كانت تتم بها الانتخابات فى تلك المرحلة السابقة على ثورة يوليو ، فإذا أضفنا إلى ذلك أنه خلال هذه المرحلة والتى استمرت ثلاثين عاما ، كان خلالها حزب الوفد بجميع المقاييس السياسية والشعبية هو حزب الأغلبية المطلقة ، ولكنه لم يصل إلى الحكم إلا فى مرات معدودة لم تستمر فى مجملها أكثر من ست سنوات متقطعة ، ثبت بما لا يدع مجالا لأى شك أن هذا الركن من الممارسة الديمقراطية ، وأعنى به ركن العملية الانتخابية كان متهاويا من أساسه ، وأن

أى مسمى للممارسة السياسية الواقعية فى تلك المرحلة ، لم يكن يحمل من الديمقراطية إلا اسماً بلا مضمون .

فلسفة الحزب الواحد ..

ثانيا :

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى مرحلة حكم الرئيس الراحل عبد الناصر والتى استمرت بدءا من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠ ، فلقد سبق أن تحدثنا عن انعكاسات فلسفة الحزب الواحد على النظام الانتخابى ، وقلنا إن العمليات الانتخابية فى هذه المرحلة كانت أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخابات ، علاوة على أن فلسفة فكرة الانتخاب نفسها قد أصابها الضمور والاضمحلال نتيجة سيادة منطق الحزب الواحد ، وكان من أهم الافرازات التى أفرزتها هذه السياسة أن قواعد عريضة من المواطنين قد انصرفت عن المشاركة فى العمليات الانتخابية ، بل عن المشاركة فى الحركة السياسية بأكملها بصفة عامة ، وأعتقد من جانبى أن هذه الظاهرة مازالت تحتاج إلى جهود كبيرة من القوى السياسية لكى تتجه الى الانحسار التدريجى .

ديمقراطية متحفظة ..

ثالثا:

نصل بعد ذلك إلى مرحلة الرئيس الراحل السادات ، ولقد تحدثنا سابقا أن من أهم ما يميز هذه المرحلة ، فيما يتصل بالموضوع الذى نحن بصدده فى هذا الفصل - عن البعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية - انها كانت المرحلة التى بدأ التعدد الحزبى خلالها يأخذ طريقه ثانيا على الساحة السياسية وإن كان قد ولد ولادة غير طبيعية جعلته يخرج إلى الساحة السياسية مشوها وضعيفا ، وكان ذلك من أسباب تلك السمة التى أطلقت على الديمقراطية فى هذه المرحلة بأنها كانت ديمقراطية مجاملة أو أريحية ساداتية ، وإن كنت من جانبى قد خرجت بعد تحليل مسارها وأبعادها وأهدافها أنها كانت مدخلا جادا لديمقراطية متحفظة ، تعرضت لعثرات حادة لدى أول اختبار لها ، ساعد عليها جنوح حزبى لم يفرق بين مخاطر الخلط بين الشرعية وبين عدم الشرعية .

الأربع تسعات ٩٩,٩٩ .. !

وما يعنينا هنا بصفة أساسية هو ما يتصل بالعمليات الانتخابية فى تلك المرحلة ، وهو ما تشير الى ملامحه النقاط التالية :

● كانت صورة الاستفتاءات والانتخابات التى تمت خلال تلك المرحلة على كثرتها ، على نفس نمط صورة الاستفتاءات التى تمت فى المرحلة السابقة عليها فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر ، وذلك فيما يتصل بتلك النسبة والتى أطلق عليها البعض فى مجال النقد نسبة الأربع تسعات أو الثلاث تسعات ، يقصدون بذلك ما كان يعلن عن نتائج الاستفتاءات من أن نسبة الحضور فيها والموافقين عليها ٩٩,٩٩ ٪ أو ٩٩,٩ ٪ ..

● أجريت أول عملية انتخابية فى ضوء التعدد الحزبى فى تلك المرحلة خلال عام ١٩٧٦ ، وكنت فى ذلك الوقت أشغل منصب مدير مباحث أمن الدولة ، وكان السيد ممدوح سالم رحمه الله رئيسا لحزب مصر ورئيسا للوزارة فى ذلك الوقت .

- وهى تلك الانتخابات التى وصفتها عدد من الأقلام السياسية بأنها كانت من أنظف الانتخابات التى تمت فى تاريخ مصر .

●● والمعروف أن حزب مصر قد حصل على أغلبية مقاعد مجلس الشعب فى هذه الانتخابات ولم تفز المعارضة فيها إلا بحوالى ١٢ مقعدا كان يشغلها أقطاب المعارضة من أحزاب التجمع والأحرار وعدد من المستقلين أمثال السادة كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة السابق ومحمود القاضى عضو مجلس الشعب عن الاسكندرية وخالد محيى الدين رئيس حزب التجمع .

هل كانت أنظف انتخابات فى مصر ؟

● والذى يعنينا هنا ، أن هذه الانتخابات والموصوفة بأنها الانتخابات المثالية فى التاريخ الانتخابى فى مصر ، كانت نسبة الحضور فيها التى أعلن عنها ٩٣ ٪ من عدد الناخبين المقيدين فى دفاتر القيد ! وليس لى تعليق أكثر من ذلك .. !!

● ومع ذلك فلعل ما كتبه الكاتب الكبير الأستاذ موسى صبرى فى عموده الخاص بعدد جريدة الأخبار الصادر يوم ٢٥ يونيو عام ١٩٩٠ يلقى بعض الضوء على تلك الانتخابات ويؤكد المعنى الذى أقصده ، فقد كتب ما نصه الآتى : « وإذا قيل بأن الانتخابات التى أجراها ممدوح سالم ، كانت فى قمة النزاهة ، فإننى أقول إن الادارة تدخلت فى ثلاث أو أربع دوائر لصالح بعض المرشحين ، وقد تدخلت الادارة لمساعدة معارض ! هو مصطفى كامل مراد ، وليست هذه المعلومة من عندياتى ، بل هذا ما صرح لى به ممدوح سالم فى جلسة خاصة » ولعلنى أضيف إلى ما ذكره السيد موسى صبرى ، أن تلك الدوائر التى فاز فيها العدد الأكبر من قيادات المعارضة ، هى التى تركت دون اهتمام كبير من جانب الادارة ، أما باقى ذلك فقد حضره ٩٣ ٪ من الناخبين !! كما لا يحدث فى أى دولة فى العالم .

● كانت الانتخابات الثانية التى أجريت فى هذه المرحلة هى الانتخابات التى تمت خلال عام ١٩٧٩ بعد حل مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧٦ نتيجة صدامات سياسية حادة فجرها بعض أقطاب المعارضة ، وقد فاز الحزب الوطنى فى هذه الانتخابات بالأغلبية الساحقة ، وكانت نسبة الحضور فيها تتجاوز ٩٥ ٪ من مجموع المقيدين فى دفاتر القيد ! وسقط فيها عدد من أقطاب المعارضة لعل من أبرزهم السيدين خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع وكمال الدين حسين أحد أقطاب المستقلين .

ـ ذلك هو ما كان بالنسبة للعملية الانتخابية فى المراحل الثلاث السابقة على ولاية الرئيس مبارك ، وحديثنا الآن فى البند الرابع يتناول تفصيلات العمليات الانتخابية فى هذه المرحلة الجديدة ، ولنا عودة بعد ذلك للمقارنة .

ذبح الدجاجة ..

رابعا:

لابد أن أسارع قبل استعراض تفصيلات العمليات الانتخابية بعد ولاية الرئيس مبارك ، لأؤكد أننى لا أقصد للحظة واحدة أن أدعى بأن الطريق كان خاليا من المطبات والعقبات ، أو أن المثالية هى التى سيطرت على العمليات الانتخابية فى تلك المرحلة الجديدة ، فالتقاليد هى التقاليد والعرف هو العرف والناس هم الناس ، والأغراض والمفاهيم الحزبية هى نفس الأغراض والمفاهيم ، ولكننى أستطيع أن أجزم بأنه كان هناك تغيير فى المناخ السياسى العام ، تغيير يستهدف إفساح المجال لتطبيق ديمقراطى بمنطق آخر ، وكان هناك إصرار أن يكون هذا المنطق الجديد مسايرا لروح هذا

التغيير ، ولست أريد أن أتسرع وأقول إن الغرض الحزبى تغلب فى النهاية وحاول أن يذبح الدجاجة مبكرا متعجلا ثمراتها ، فلا استفاد منها ولا استفاد من بيضها ، ولكنى أترك ذلك الحكم لكى تجيب عنه الوقائع بنفسها أولا ثم لكى أضيف إلى تلك الوقائع وجهة نظر أعرضها فى خاتمة أجزاء هذا الفصل عندما نتحدث عما يثار عن أزمة الديمقراطية فى مصر .

ـ كانت أولى العمليات الانتخابية التى تمت طبقا لنظام القوائم المطلقة فى هذه المرحلة الجديدة ، انتخابات المجالس المحلية على مستوى الجمهورية ، وقد قاطعت أحزاب المعارضة جميعها هذه الانتخابات ، فيما عدا لجنتين بالقاهرة ، تقدم فيهما حزب الأمة بقوائمه ، وإن كان غطاءً لبعض أعضاء حزب الوفد وعدد آخر من المنتمين لتيارات أخرى ، وبالرغم من أن هذه الانتخابات كانت فى مجملها من طرف واحد ، فإن الحرص على أن تتم فى نزاهة وحرية كان السمة الأساسية التى سادتها ، كذلك الحرص على الحيدة الكاملة من جانب أجهزة الشرطة وبقية الأجهزة الادارية فى انتخابات اللجان التى تقدم فيها حزب الأمة بقوائمه كان مبدأ مؤكدا التزم به الجميع .

انتخابات ٨٣ الحرة ..

●● ولقد فازت قائمة حزب الأمة فى لجنة قسم الساحل بالأغلبية فى هذه الانتخابات ، ولندع الآن ما سجله السيد أحمد طه عضو حزب الوفد فى الجلسة الافتتاحية للمجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة بتاريخ ٨٣/١١/١٧ صفحتى ١٦ ، ١٧ ، يجيب عن أى تساؤل يمكن أن يثار حول تلك الانتخابات ، فقد ورد على لسانه ما نصه الآتى : « أود أن أقترح على مجلسكم الموقر بنفس الروح ، روح المصالحة ، وبنفس الروح ، روح الحرص على تنمية كل جديد ودفعه الى الأمام أن نرسل برقية ألى وزير الداخلية نسجل فيها وللتاريخ سلوك الشرطة فى انتخابات المجالس المحلية ».

ـ كان المحك الثانى الذى أجريت فيه الانتخابات بنظام القائمة المطلقة ، هى انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشورى قرب نهاية عام ١٩٨٣ ، وقد قررت أحزاب المعارضة مقاطعة هذه الانتخابات لاعتراضها على مبدأ نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة .

وبنفس المنطق الجديد الذى بدأ التعامل على أساسه مع العملية الانتخابية ، فقد كان الحرص كل الحرص أن تتم هذه الانتخابات بدورها فى حيدة ونزاهة وأن تتخلص تماما من كل صور التلاعب الادارى التى كانت

تسود العمليات الانتخابية فى جميع المراحل السابقة ، لكى تظهر النتائج النهائية بذلك المظهر الصورى وفى إطار نسبة الأربع تسعات أو الثلاث تسعات ! .

●● وفى إطار هذا المنطق فقد كان الهدف الأساسى أن تتم العملية الانتخابية بالأسلوب الذى يعطى صورة واقعية وحقيقية عن التفاعل السياسى الحزبى فى هذه الانتخابات بالرغم من أنها بدورها كانت من طرف واحد ، وتحقيقا لذلك فقد صدرت تعليمات إلى جميع مديرى الأمن بأن يخطروا أعضاء اللجان الانتخابية الفرعية بضرورة التزام الحيدة وعدم التلاعب فى التذاكر الانتخابية على أى وجه من الوجوه ، مع تحذيرهم بأن الشرطة ستتخذ الإجراءات الفورية القانونية ضد أى عضو منهم يسعى إلى التلاعب فى التذاكر الانتخابية أو صناديق الانتخاب .

●● ولقد تبلغ هذا التحذير فعلا الى جميع هؤلاء الأعضاء ، وكان من المضحكات المبكيات أن أعدادا منهم خرجت بعد اجتماعاتهم بمديرى الأمن ، يتساءلون بين أنفسهم عما إذا كان هذا التحذير جادا أم أنه لمجرد الاستهلاك ، وكان بعضهم فعلا بين مصدق وغير مصدق لما سمعه ! .

●● وخلال عمليات الادلاء بالأصوات ، حاول بعض أعضاء اللجان الانتخابية ، من غير المصدقين لما سمعوه من تحذير ، أن يتلاعبوا فى التذاكر الانتخابية بتسويد أعداد منها مجاملة للمرشحين ، ولكنهم فوجئوا بما لم يكن فى حسبانهم ، وإذا بالشرطة تلقى القبض عليهم وتحيلهم إلى النيابة العامة وبلغ عددهم حوالى ١٢ عضوا .

الحيدة الانتخابية ..

●● كانت المفارقة الأخرى أثناء اعلان نتيجة الانتخاب بعد نهايتها ، ولقد انعقد مؤتمر صحفى بمكتب وزير الداخلية للاعلان عن النتائج النهائية ، وتأكيدا للواقعية فى هذه الانتخابات ، فقد عمدت الى البدء فى اعلان نتائج المحافظات تصاعديا ، بمعنى اعلان نتيجة الانتخابات فى المحافظات ذات النسبة الأقل ثم ما يليها تصاعديا حتى آخر المحافظات ، وأذكر أن محافظة دمياط كانت أقل النسب فلم يتجاوز نسبة الحضور فيها ٢٢ ٪ ، ولذلك كانت هى البداية ، ثم ما يليها .

●● وخلال انعقاد المؤتمر واعلان النتائج إذا بمدير مكتبى ـ العميد محمد

تعلب - يدخل ويقدم لى مذكرة عاجلة ، كانت فحواها أن رئيس الوزراء المرحوم فؤاد محيى الدين ، وكان أمينا عاما للحزب الوطنى فى نفس الوقت قد اتصل وسأل عن مجموع عدد الحضور ونسبة من أعطوا منهم صوتهم لصالح الحزب الوطنى ، وطلب أن تعلن النتيجة النهائية على هذا الأساس ، وكان من مؤدى ذلك أن تكون النتيجة النهائية هى ٩٩ ٪ على أساس أن جميع الحضور فيما عدا عدد ضئيل من الأصوات الباطلة ، قد صوتوا لصالح الحزب الوطنى الذى لم يكن أمامه قوائم أخرى لأحزاب المعارضة .

●● ولكن هذا المنطق كان معناه كما يقال فى اللغة العسكرية : "أننا نسير محلك سر" ، فقد كان الهدف تأكيد الواقعية والحيدة فى العملية الانتخابية ، تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية واستجابة لذلك التغيير الذى طرأ على المناخ السياسى الداخلى ، وفى إطار هذا الاقتناع فقد استمر اعلان النتائج بنفس المنطق الذى يترجم حقيقة التفاعل السياسى على الساحة فى هذه الانتخابات ، وكانت النتيجة النهائية فى تلك الانتخابات هى ٥١ ٪ من مجموع الناخبين المقيدين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تقدم بمفرده فى هذه الانتخابات ، بعد استبعاد الأصوات الباطلة .

نجيب محفوظ ..
كلمة مؤثرة وحقيقية ..

ولم يترك أديبنا العالمى نجيب محفوظ هذا الموضوع ليمر دون أن يعلق عليه ، وكان هذا الموقف للشرطة هو موضوع الكلمة التى حررها فى مقاله الأسبوعى بجريدة الأهرام يوم ٨٣/١٠/١٣ والسابق الاشارة اليها فى الجزء الخاص بدور وزير الداخلية وتأثير ممارساته فى المناخ السياسى العام .. وأشار فيها الى أن تلك الانتخابات تمثل أحد أهم منعطفات الممارسة الديمقراطية . وأول الغيث قطرة ثم ينهمر على حد ما أنهى به كلمته .
- ثم كان المحك الثالث فى العملية الانتخابية ، فى عدد من الانتخابات التكميلية فى بعض الدوائر التى خلت بالوفاة بين أعضاء مجلس الشعب بداية من عام ٨٢ حتى الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٣ ، والتى بلغت فى مجملها ١٣ دائرة انتخابية .

اهتمام الناخبين .. كيف ؟ !

وقد أحجمت المعارضة عن خوض المنافسة فى غالبية هذه الدوائر ،

بالرغم من أن الانتخاب فيها كان يتم بالأسلوب الفردى ، ولم يكن نظام الانتخاب بالقوائم النسبية قد أعلن بعد حتى ذلك الوقت ، فيما عدا دائرتين إحداهما بالوادى الجديد فقد رشح أحد المستقلين نفسه منافسا لمرشح الحزب الوطنى ، وفاز فيها المرشح المستقل متفوقا على مرشح الحزب الوطنى بحوالى ٢٠٠٠ صوت .

أما الدائرة الثانية فقد كانت دائرة غربال بمحافظة الأسكندرية ، وكانت لها أهمية خاصة لعدة أسباب يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

● كان المنافس فيها أحد أقطاب حزب التجمع فى الاسكندرية .

● اتفقت أحزاب المعارضة بما فيها حزب الوفد على تأييد مرشح حزب التجمع .

● كان توقيت العملية قبل ستة أشهر فقط من الموعد المحدد لإجراء الانتخابات العامة لعضوية مجلس الشعب والتى حدد لها موعد فى مايو من عام ١٩٨٤ .

● أخذت المعركة الانتخابية منذ بدايتها فى هذه الدائرة ، مظهر اختبار القوة بين الحزب الوطنى من ناحية وبين أحزاب المعارضة من ناحية أخرى ، وكان ذلك من أسباب احتدام المنافسة إلى درجة لافتة للنظر .

ومع كل ذلك فقد أجريت العملية الانتخابية فى هذه الدائرة بحياد كامل من جانب أجهزة الشرطة وبقية الأجهزة الادارية التى لها صلة بالانتخاب .. وكانت النتيجة فوز مرشح حزب التجمع على مرشح الحزب الوطنى بفارق لايتجاوز ٢٠٠ صوت .

●● ولكن الظاهرة التى لفتت النظر وكانت لها دلالات سياسية هامة ، أن عدد الحضور من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فى هذه الدائرة ، لم يتجاوز ثلاثة آلاف ناخب من مجموع عدد الناخبين المقيدين بها وعددهم ٣٦ ألف ناخب ، أى حوالى ٨ ٪ من عدد الناخبين ، وكان عدد من أدلوا بأصواتهم لصالح مرشح المعارضة حوالى ١٣٨٠ صوتا ، ولصالح مرشح الحزب الوطنى حوالى ١٢٠٠ صوت .

●● ولم يكن لذلك إلا دلالة رئيسية تشير إلى عدم قدرة أحزاب المعارضة مجتمعة على اجتذاب اهتمام الناخبين ، كذلك تساوى معها الحزب الوطنى الديمقراطى ، وإن كان البعض قد فسر هذه الظاهرة بأن مرجعها عدم اهتمام الناخبين بالانتخابات التكميلية بصفة عامة .

● كانت هذه المحكات الثلاثة ، هى أولى المواقف التى ترجمت ذلك المنطق الجديد لدعم البعد الديمقراطى بعد ولاية الرئيس مبارك ، فماذا كان المحك الأخير بالنسبة للانتخابات العامة التى جرت فى ٢٧ مايو عام ١٩٨٤ ، ذلك هو محورنا فى الجزء التالى .

●

■ ٨ ■

الملابسات التى سبقت انتخابات مايو سنة ١٩٨٤

ـ كانت معركة انتخابات مايو عام ١٩٨٤ معركة فريدة وغريبة فعلا ، فلم تكن معركة انحصر أطرافها فى الحزب الوطنى الديمقراطى من ناحية ، وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى ، ولكنها كانت معركة تداخلت فيها اعتبارات أخرى كثيرة لتضيف إليها حساسيات أكثر وتعقيدات أكثر ، فالكل غير راض ، والكل يتصور أن الأسلوب الذى تدار به العملية الانتخابية لا يحقق أغراضه ومصالحه ، فالحزب الوطنى غير راض وله وجهة نظر فى هذا الأسلوب ، والأحزاب الأخرى متحفزة وتطالب بالكثير وتسعى إلى تعميم الجزئيات ، ومع ذلك ، فقد كانت هذه الظاهرة فى حد ذاتها دليلا مؤكدا على أن الأمور تسير فى الاتجاه السليم وتلبى التوجه الاستراتيجى للقيادة السياسية والذى حسم الأمر منذ البداية لتتم تلك الانتخابات بصورة مغايرة تماما لجميع الانتخابات التى سبقتها على التفصيل الذى سنعرض له تباعا .

حرية الحركة للأحزاب ..

ـ فعلى جبهة المعارضة ، كان الخط الاستراتيجى الذى تقرر أن يكون العامل الحاسم فى التعامل مع أطراف المعركة الانتخابية ، محددا فى المنظور القومى لجميع الأطراف من جانب أجهزة الشرطة وبقية الأجهزة الادارية فى الدولة ، وفى إطار هذا المنطلق :

●● أتيح لشتى الأحزاب الشرعية حرية الاجتماع دون أدنى قيود ، بل إن الأحزاب التى لم يكن لها مقرات فى بعض المحافظات ، كانت الجهات الادارية تدبر لها أماكن مناسبة لتعقد اجتماعاتها الحزبية فيها .

●● انطلقت الحركة الاعلامية للأحزاب بكامل حريتها ، ومع حدة النقد سواء فى صحفها الحزبية أو نشراتها التى كانت توزعها وتعلقها فى الشوارع والميادين على مستوى الجمهورية ، ومع خضوع بعضها للقانون لتجاوزها حد النقد إلى حد القذف والسب ، فإن اجراء واحدا لم يتخذ ضد جريدة من الجرائد الحزبية أو نشرة من نشراتها المشار إليها .

●● أتيح للأحزاب المختلفة على قدم المساواة قبل الميعاد المقرر للانتخابات بشهر ، أن تعقد اجتماعاتها ومؤتمراتها الحزبية بالميادين والشوارع على مستوى الجمهورية ، لكى تتمكن من توجيه دعايتها الحزبية إلى رجل الشارع .

تصحيح جداول الناخبين
لأول مـــــــرة ..

●● وضعت خطة لتصحيح جداول الناخبين ـ لم يسبق أن وضعت خطة مماثلة لها فى تاريخ وزارة الداخلية ـ فقد تدرج صافى المقيدين الجدد نتيجة هذه الخطة التى بدأت فى ديسمبر عام ١٩٨٣ من ٤٧٩٩٧٤ عام ٨١ إلى ٤٥٢١١٧ عام ٨٢ إلى ٨٥٦٦٧٠ عام ٨٣ ، بزيادة قدرها ٨٩,٥ ٪ على الأعوام السابقة ، كما تدرج عدد المحذوفين نتيجة الموت أو التكرار أو التجنيد من ١٦٤٧٢٦ عام ٨١ الى ١٤٧٨٢٢ عام ٨٢ الى ٢٩٢٩٩٠ عام ٨٣ ، بزيادة قدرها ٩٨ ٪ على الأعوام السابقة ، وذلك بجانب بداية وضع أساسيات خطة الرقم القومى للبطاقة العائلية لتكون أساسا للبطاقة الانتخابية فى المستقبل ، والتى مازالت خطواتها تتم تدريجيا حتى الآن .

●● روعى فى نفس الوقت أن يتاح لجميع الأحزاب فرصة الحصول على صور من كشوف الناخبين على مستوى الجمهورية ، كما تحققت مساواة كاملة بين جميع الأحزاب فيما يتعلق بالوكلاء الذين يحق لهم المرور على جميع اللجان الفرعية بالدوائر الانتخابية ، طبقا لامكانات كل حزب والأعداد التى يطلب الترخيص لها بذلك .

التصويت بالبصمة !!

●● كان هناك مطلب أخير لبعض قيادات المعارضة ، يتركز فى أن يوقع الناخب أمام اسمه لدى الادلاء بصوته ، إلا أن مشكلة ثارت وحالت دون تنفيذ هذا المطلب ، فهناك نسبة كبيرة من الناخبين الأميين ، ولا يتيسر لهم

التوقيع ، وبالتالى كان من المستحيل الأخذ بهذا المبدأ ، كذلك لم يمكن الاستعاضة عن التوقيع بالبصمة ، التى تحتاج حتى يعتد بها إلى أن تؤخذ بمعرفة "خبير بصمة" ، وهو عامل متخصص فى ذلك ، ولا يتوافر لدى وزارة الداخلية عدد من هؤلاء الخبراء يماثل عدد اللجان الفرعية والبالغ عددها ٢٢١١١ لجنة ، يضاف الى كل ذلك أن وجود مندوبين لكل حزب داخل جميع اللجان الفرعية ، هو خير ضمان للأحزاب جميعا لمتابعة سير العملية الانتخابية لحظة بلحظة .

ثم كانت أولى الخطوات للاعداد للانتخابات ، متمثلة فى ذلك المشروع الذى تقدم به بعض أعضاء الحزب الوطنى من أعضاء مجلس الشعب ليكون الانتخاب لعضوية هذا المجلس بنظام القائمة النسبية ، وكانت النسبة المقررة فى هذا التعديل هى ١٠ ٪ لكى يمثل الحزب الذى يحصل عليها كحد أدنى فى المجلس النيابى .

●● ولقد وافقت الأغلبية على هذا التعديل وأصرت على نسبة الـ ١٠ ٪ فى بادىء الأمر .

●● وكانت وجهة النظر أن العمل بقانون القائمة النسبية من شأنه أن يدفع الحركة الحزبية إلى الأمام ، علاوة على أنه يفرز الأحزاب ذات الشعبية من الأحزاب الصورية لكى يكون التمثيل الحزبى فى المجلس النيابى قائما على أسس حزبية سليمة وعلى أساس منافسة واقعية بين برامج الأحزاب .

الانتخاب الفردى هو الأنسب لنا ..

●● ثم كانت هناك وجهة نظر ثانية ، وكنت من جانبى من المؤيدين لها ، بأن نظام الانتخاب الفردى هو النظام الأنسب لنا فى مصر ، فهو أولا نظام اعتاده الشعب المصرى ، وهو ثانيا يفرز أصلح العناصر التى تتمتع بثقل شعبى فى دوائرها ، وهو أيضا يحقق رابطة قوية بين الناخب ومن يمثله بما يدعم من الحركة الحزبية نفسها ويؤكد فاعلية التمثيل النيابى من ناحية أخرى ، يضاف إلى كل ذلك أن التمثيل النسبى يقتضى تمايزا واضحا بين برامج الأحزاب ، ودرجة مناسبة من الوعى السياسى لدى الأغلبية من جمهور الناخبين تسمح لها بالاختيار على أساس هذا التمايز ، وهو ما لم يتوافر بعد على الساحة السياسية فى مصر .

●● ومع رجحان كفة الأخذ بنظام التمثيل النسبى ، الذى أقرته الأغلبية ،

فقد كان هناك اعتراض على نسبة الـ ١٠ ٪ المقررة خصوصا من جانب أحزاب المعارضة ، استنادا إلى أنها نسبة مرتفعة وأنه من الأنسب تخفيضها لكى تساير النسب العالمية ، وحتى يمكن أن يستوعب التمثيل النيابى العدد الأكبر من الأحزاب التى تعمل على الساحة الشرعية ، ومع ذلك فقد كانت هناك وجهة نظر أخرى تصر على هذه النسبة ، استنادا إلى أنه من المصلحة أن يقتصر التمثيل النيابى على الأحزاب التى لها وجود فعلى على الساحة السياسية وليس مجرد وجود هامشى أو صورى ، وأن النسبة المحددة تحقق هذا الغرض .

● وكانت وجهات النظر المثارة جميعا حول هذه النسبة أمام نظر القيادة السياسية التى حسمت الأمر فى النهاية ، وقررت الأخذ بمبدأ تخفيض النسبة لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأحزاب السياسية لكى تدخل دائرة التمثيل النيابى ، وتقرر تخفيض النسبة من ١٠ ٪ الى ٨ ٪ ، وبدأ الإعداد للمعركة الانتخابية بعد ذلك فى ضوء هذا القرار .

تحالف الوفد والإخوان ..

● لم يتبق بعد ذلك لأحزاب المعارضة ما تشكو منه قبل بداية المعركة الانتخابية ، ومع ذلك فقد جاءت المفاجأة الأخيرة من جانب حزب الوفد عندما قرر التحالف مع جماعة الإخوان ، ليتقدم للانتخابات بقائمة واحدة تضم أعضاء من الاخوان بجانب الأعضاء الوفديين .

●● كانت هذه الخطوة من جانب حزب الوفد تكاد تجسد السلبية الأولى والهامة لنظام الانتخاب بالتمثيل النسبى الذى أعاد جماعة الإخوان لتكون الحصان الأسود مرة ثانية ولتلعب عليه الأحزاب هذه المرة بدلاً من السلطة الحاكمة فى لعبة التوازن السياسى .

●● وكان غريبا ايضا أن يتناسى حزب الوفد تاريخه الطويل الماضى فى صراعه مع جماعة الاخوان التى وقفت منه موقفا عدائيا طوال المرحلة السابقة على ثورة يوليو وتحالفت مع الملك ومع الأحزاب الأخرى لحصار حزب الوفد للقضاء على شعبيته .

●● ثم كان حزب الوفد متناقضا ايضا مع نفسه ، وهو يؤكد سابقا ولاحقا ، حفاظه على الدستور والشرعية وعلى سلامة الممارسة الديمقراطية ، عندما

تحالف مع جماعة الاخوان ، دون أن يكون لها وجود شرعى على الساحة ، سواء كجماعة دينية أو كحزب سياسى ، وفتح لها الطريق لتصل الى المؤسسة التشريعية لأول مرة فى تاريخها ، وليتحقق لها ذلك من خلال منافسها وعدوها التاريخى .

الكل غير راضٍ

ومع كل ذلك ، فهل رضيت أحزاب المعارضة بسير المعركة الانتخابية وبنتيجتها ، ذلك ما سنسعى الى الاجابة عنه عندما نصل إلى الخطوات النهائية لهذه المعركة ، ولكننا قبل ذلك لابد أن نتحدث عما كان بشأن الطرف الأخر فى المعركة الانتخابية ممثلا فى الحزب الوطنى الديمقراطى ورضاه عن سير المعركة الانتخابية ، وهو ما نتحدث عنه حالا .

فؤاد محيى الدين .. وحديث له مع أحمد بهاء الدين

ولقد رأيت أن أجعل مدخلى لهذا الموضوع بكلمة للكاتب الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين ـ شفاه الله ـ أوردها فى عموده بعنوان يوميات فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٧/٢/٨ ونصها الآتى "كان المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين من أكفأ رؤساء الوزارات وأقدرهم وأطهرهم يدا ، ولكن عيبه كان التعصب الشديد لرأيه والتطرف فى تنفيذ إرادته ، ومن الأشياء التى تعصب لها بشدة قانون الانتخاب الذى تم إلغاؤه (يقصد قانون الانتخاب بالقائمة النسبية الذى صدر عام ٨٤ والذى تم إلغاؤه فى نهاية عام ١٩٨٦ بناء على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا ، والذى تم على أساسه حل مجلس الشعب السابق على المجلس الحالى فى أوائل عام ١٩٨٧) وغير معارضتى لهذا القانون منذ مولده كتابة ، والتنبيه على عواقبه الخطيرة كانت لى مشاجرات عنيفة فى مكتبه أو على التليفون سمحت بعنفها معرفة شخصية قديمة ، اخر مشاجرة تليفونية كانت قبل إجراء الانتخابات (يقصد انتخابات مايو عام ١٩٨٤) بليلتين اثنتين ، عقب يوميات كتبتها هنا ، واردت أن أكسر حدته فى النقاش ونحن فى ساعة متأخرة من الليل ، قلت له : هل أنت منزعج من نتائج الانتخابات المقبلة الى هذا الحد ؟! إننى أعتقد أن الحزب الحاكم سينال ما لايقل عن ٧٥ ٪ من المقاعد ، ودون حاجة لكل هذه الألغاز والأشواك والمسامير فى قانون الانتخابات ، وأذهلنى رده الصاعق

فقد قال لى بأعلى صوت ، وأنا أعلم كم كان مرهقا ومريضا فى اخر الحملة الانتخابية ٧٥ ٪ بس ؟! ليس أقل من ٩٥ ٪ ! ، ودهشت ليس لهذا التوقع ولكن لهذه الرغبة ، وقلت له : لقد تناقشنا فى هذا الموضوع كثيرا ، والانتخابات بعد غد ، فلا مجال للجدل الآن ، ولكننى أكرر ما قلته لك فى مكتبك ، إن الاستقرار فى البلاد والتفرغ لما هو أهم من الصراع السياسى لن يتحقق بدون دخول كل الأحزاب السياسية الرسمية على الأقل إلى البرلمان ، وقد حسبت أنه قال لى هذا الرقم ٩٥ ٪ فى ثورة حماس ، حتى عرفت بعد ذلك أنه ثار فى مجلس الوزراء قبل ذلك على وزير بارز خبير لأنه قال إن تقديره أن الحزب الوطنى سينال ٧٥ ٪ من المقاعد ! واعتبر هذا انهزامية وانسحب الوزير من قاعة مجلس الوزراء ، لماذا أروى هذه الواقعة الآن ، بعبارة بسيطة ، أريحونا من تفاصيل قانون الانتخابات وقواعده ، فأنا لا أفهمها والقراء لا يفهمونها والناخبون لا يهضمونها ، تكلموا فى السياسة لا فى اللوائح ، الاستقرار السياسى والديمقراطى لن يتحقق إلا بدخول كل الأحزاب ، المعترف بها كخطوة أولى إلى البرلمان ، مادامت هناك أغلبية قادرة على إدارة عجلة الحكم ، هذا ما يمليه بعد النظر .

نتيجة الانتخابات التكميلية ..

كانت تلك كلمة الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين بنصها ، وقد تعمدت أن أنقلها حرفيا حتى بعلامات التعجب التى وضعها فى نهاية بعض الكلمات ، فهى تعبر أصدق تعبير عن التفكير والتقدير اللذين كانا يسيطران على أمانة الحزب الوطنى حتى ذلك الوقت قبل الانتخابات بثمان وأربعين ساعة ، ولكننا لابد أن نعرض لبعض جوانب هذا الموقف قبل أن تصل الأمور لما وصلت إليه فى جلسة مجلس الوزراء التى أشار إليها الأستاذ أحمد بهاء الدين ، وكانت قبل حوالى عشرة أيام من الموعد المقرر لانتخابات مجلس الشعب يوم ٢٧ مايو عام ١٩٨٤ .

كانت البداية ، هى ذلك المنطق الذى أعلنت على أساسه نتيجة الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى ، فقد تصورت أمانة الحزب أن إعلان النتيجة استنادا إلى نسبة الحضور ، وليس استنادا إلى نسبة الموافقين لتظهر النتيجة فوق التسعينات كما كان يحدث فى الماضى بمثابة تنزيل من الحجم الحقيقى لتفوق الحزب ، بالرغم من أن النسبة التى تحققت فى هذه

الانتخابات وهى ٥١ ٪ كما أسلفنا ، تتفق تماما مع النسب العالمية للانتخابات ، وتتفق أيضا مع الحقيقة .

فلسفة جديدة ..

●● وكان واضحا إلى حد ملحوظ أن ظلال منطق الانتخابات فى الستينيات والسبعينيات ، كانت مازالت تسيطر على تفكير قيادة أمانة الحزب فاستمرت تنظر إلى المعارك الانتخابية فى إطار فلسفة وسيطرة الحزب الواحد على العملية الانتخابية ، ولم تتفاعل بقدر كاف مع المتغير الجديد الذى طرأ على الساحة السياسية بعد ولاية الرئيس مبارك ، والذى فتح الباب لأسلوب متميز للممارسة الديمقراطية يقوم على الواقعية والتفاعل الطبيعى على الساحة السياسية .

ـ كانت تلك البداية ، مع ذلك المفهوم ، سببا مباشرا لعدد من المواقف التى أثارت خلافا فى الرأى أو حساسيات خاصة بين رؤية الأمين العام للحزب الوطنى فيما يتصل بسير المعركة الانتخابية ودور وزير الداخلية فيها ، ولكننى اكتفى هنا بالتعرض لعدد من القضايا التى كانت موضع خلاف وأعتقد أن لها دلالات هامة لما نحن بصدده الآن عن الصعوبات التى اقترنت بذلك التغيير الذى طرأ على الساحة السياسية ، ولابد أن أسارع لأؤكد أن مثل ذلك الخلاف فى الرؤية فى مراحل التغيير أمر متوقع بل وأكاد أقول إنه أمر حتمى ويتوقف فى مداه ومضمونه على الخلفية السياسية والتقدير الشخصى للمنفذين .

رجل سياسة طاهر ..

وفى نفس الوقت فإننى وقد عملت مع الراحل الدكتور فؤاد محيى الدين كرئيس للوزراء وأمين عام للحزب الوطنى أسارع لكى أشهد للرجل بأنه كان رجل دولة من الطراز الأول ، فهو أولا رجل طاهر عفيف اللفظ ، ثم هو ثانيا رجل سياسة واسع الادراك وله آفاق السياسى التى تمتد إلى جميع الزوايا المؤثرة فى قضايا المجتمع ، ثم هو كرئيس للوزراء له تلك المقدرة التنفيذية ، التى تنسق بين العمل التنفيذى فى مجالاته وتربط بينه وبين البعد السياسى للواقع الاجتماعى ، ولكنه بالرغم من خبرته فى العمل السياسى الذى مارسه

منذ فجر شبابه فى المجال الطلابى ، ثم فى تنظيمات ثورة يوليو ، كانت له تلك الطموحات التى تسعى إلى تطويع الواقع وصولا إلى تميز سياسى يرتضيه .

كان ذلك هو نموذج الرجل السياسى الذى اختلفت معه فى عدد من القضايا التى تتصل بموضوع الانتخاب فقط ، ولا أذكر أن خلافا آخر قد طرأ على علاقتى به كرئيس للوزراء ، ولا أدعى أننى أمتلك مثل تلك المقدرة السياسية التى كان يتمتع بها ، ولكننى وقد عملت فى حقل الأمن السياسى لفترة طويلة من الزمن عايشت خلالها كثيرا من أحداث المجتمع وقضاياه وكانت الخبرة تؤكد دائماً أن النتائج لاتأتى من فراغ ، وإنما تتراكم التفاعلات لتفرز فى النهاية تلك النتائج ، وكان فى يقينى وقد بدأت ملامح ذلك التغيير ، أن مناط الاستقرار رهين بترسيخ البعد الديمقراطى ، وأن قضية الانتخاب تمثل محورا أساسيا لهذا البعد ، ومن هنا كانت وجهات النظر المتباينة فى تلك المواقف والقضايا التى نعرض لها الآن :

قوائم الحزب الوطنى ..

اولا :

كانت قضية الترشيحات لقوائم الحزب الوطنى أولى القضايا الخلافية ، لقد كان الانتخاب بالقوائم النسبية يتم لأول مرة ، وكان معنى ذلك أن التنافس بين الأحزاب سيحسم مدى قوة قائمة كل حزب من حيث شخصيات المرشحين ومدى تمتعهم بالتقدير الشعبى على مستوى القواعد العريضة فى تلك الدوائر التى اتسعت لتشمل محافظة بأكملها أو نصف المحافظة فى عدد غير قليل من المحافظات ، ثم من حيث قدرة هؤلاء المرشحين على التعبير المقنع عن برنامج الحزب وسياساته وأهدافه المستقبلية .

●● وقد أسندت مسئولية الترشيحات لقوائم الحزب إلى لجنة برئاسة الأمين العام للحزب وعضوية وزيرى الداخلية والحكم المحلى وأمين التنظيم بالحزب ، وكانت اللجنة تراجع وتضع الخطوط المبدئية لهذه الترشيحات مستعينة بوجهة نظر أمناء الحزب بالمحافظات والمحافظين فى أحيان كثيرة .

●● وكانت الدراسات التى تمت تفرض من وجهة نظر وزير الداخلية تغيير نسبة تصل إلى ٥٠ ٪ من عدد أعضاء مجلس الشعب من ممثلى الحزب

الوطنى فى المجلس الذى انتهت دورته النيابية .

●● وكانت هناك وجهة نظر أخرى لأمانة الحزب تعارض فى إجراء تغييرات بهذا الحجم وتتصور أن مثل ذلك التغيير يمكن أن يلحق أضرارا كبيرة بامكانات الحزب على الساحة السياسية وقد يؤدى إلى خلق جبهات مضادة للحزب فى تلك الظروف الحساسة .

●● ومع ذلك فقد كانت اعتبارات التغيير أقوى من هذا الاحتمال ، خاصة أن القضية لابد أن تكون قضية انتماء وولاء للحزب ، يجب أبدا ألا تعلق على الترشيح للمجلس من عدمه ويجب أن تكون مثل هذه المواقف بمثابة اختبار لعمق الولاء والانتماء للحزب من عدمه .

●● ولقد حسمت القيادة السياسية هذه القضية الخلافية فى نهاية الأمر بعد تقييم شامل ، ووصل حجم التغيير إلى حوالى ٥٠ ٪ ، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التى رجحت كفة قوائم الحزب فى الانتخابات التى تمت بعد ذلك .

دور وزير الداخلية

ثانيا :

كانت القضية الثانية ، بمثابة عملية تطويق وخلخلة وتشكيك فى دور وزير الداخلية كمسئول عن قيادة جهاز الأمن ، فقد فوجئت أولا بشائعة تنتشر على مستوى عريض بأن وزير الداخلية مريض بمرض خطير وأن إجراءات سريعة تتخذ لنقله للخارج للعلاج ، ولم يكن لذلك أى نصيب من الصحة .

●● وخلال إحدى المقابلات الدورية مع رئيس الوزراء ، فوجئت بالدكتور فؤاد محيى الدين يتحدث فى موضوع لم اتخيل للحظة واحدة أنه كان يمكن أن يكون مثار حديث ، قال : إن أربعة محافظين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف لا يرقى اليهم الشك ، أبلغوه أنهم يلمسون أن الشرطة تقف موقفا معارضا من الحزب الوطنى ، يضاف الى ذلك أنه راجع بيانات وتصريحات وزير الداخلية ، فلم يجد فيها أى إشارة من قريب أو بعيد إلى الحزب الوطنى .

●● كان وقع ما سمعته ثقيلا على نفسى فى بادئ الأمر ، ولكنى تساءلت عن تلك الوقائع التى استند إليها المحافظون ورؤساء تحرير الصحف الذين أبلغوه بما قال ولكن لم يكن هناك بطبيعة الحال أى واقعة يمكن أن تشير إلى مثل ذلك الموقف بأى صورة من الصور ، كذلك بالنسبة لما ذكره عن بيانات وتصريحات وزير الداخلية فقد كان منطقى أن مثل هذه البيانات والتصريحات عندما تصدر عن أمور تتعلق بالبعد الأمنى ، فهى تصدر فى إطار قومى لا علاقة له بالحركة الحزبية .

●● ولم يكن من اليسير بطبيعة الحال قبول التصريح الأول المنسوب إلى أربعة محافظين وثلاثة رؤساء تحرير للصحف ، وكان ردى أن الأمر إذا كان على هذه الصورة فمعنى ذلك أننى غير أمين على مسئوليتى ويجب أن أقدم استقالتى من منصبى الوزارى على الفور ، ولكن المناقشة امتدت ليسوى الأمر فى النهاية على اعتبار الموضوع مجرد استنتاج لا يستند الى أي حقيقة .

●● ومع ذلك فقد كان الأمر برمته من وجهة نظرى ، مرتبطا بمتغير هام طرأ على الساحة السياسية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية بعد ولاية الرئيس مبارك ، كان ذلك المتغير يفرض أسلوبا جديدا لدور الشرطة فى العملية الانتخابية ، يقوم على المفهوم القومى لرسالتها وحيادها بين الأحزاب الشرعية فى تنافسها على التمثيل النيابى ، وقد تجسد ذلك المتغير خلال انتخابات المجالس المحلية والانتخابات التكميلية لمجلس الشورى قرب نهاية عام ١٩٨٣ ، ثم فى عدد من الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب فى بعض الدوائر الانتخابية التى خلت ، كان اخرها دائرة غربال بمحافظة الاسكندرية التى فاز فيها مرشح حزب التجمع على مرشح الحزب الوطنى على التفصيل الذى أوردناه فيما سبق .

●● كان ذلك المفهوم مازال مفهوما جديدا ، وكان الاقتناع الذى ترسب فى الأعماق طوال سنوات طويلة أن ديناميكية المعركة الانتخابية تسير تلقائيا لصالح الحزب الحاكم بحكم تأثير السلطة والانقياد الجماهيرى خلفها ، وإذا كان التعدد الحزبى الحقيقى قد غاب لمدة تزيد على ربع قرن ، وإذا كانت الانتخابات فى الماضى البعيد والقريب كانت تحسم دائما لصالح السلطة أو الحزب الحاكم بالأغلبية الكاسحة ، فإن ذلك المتغير الذى طرأ بعد ولاية الرئيس مبارك ، والذى بدأ يحدث تفاعلاته الطبيعية على الساحة السياسية ،

كان يمثل نقطة تحول تحتاج إلى وقت مناسب لاستيعاب أبعادها ، حتى تبدأ الأحزاب جميعها بما فيها الحزب الحاكم فى الاعتماد على قدراتها الذاتية دون إلقاء عبء النتيجة على أجهزة الشرطة سواء من جانب الأغلبية أو أحزاب الأقلية .

ترشيح وزير الداخلية لعضوية مجلس الشعب

ثالثا :

ثم كانت القضية الخلافية الثالثة ، هى قضية ترشيح وزير الداخلية لعضوية مجلس الشعب ، وكان قد سبق ذلك تعيينه عضوا بالأمانة العامة للحزب ، ولقد رحبت بقرار تعيينى عضوا بالأمانة العامة للحزب ، ذلك أننى كنت أدرك أن دور وزير الداخلية وإلمامه بالمؤثرات التى تؤثر على الاستقرار العام بالبلاد ، يمكن أن يلقى الضوء أمام أمانة الحزب التى تمثل قيادته التنفيذية ، لكى تتفاعل حركة الحزب سواء أمام السلطات التنفيذية أو على المستوى الجماهيرى العام مع طبيعة هذه المؤثرات بما يدعم من قدرة الحزب على الساحة السياسية بصفة عامة .

●● ولكننى فيما يتعلق بترشيحى لعضوية مجلس الشعب ، فقد كان هناك قدر كبير من التحفظ من جانبى على هذا الترشيح ، وإذا كانت التقاليد السياسية العالمية لا تحول دون مثل ذلك الترشيح حتى فى أعرق الدول الديمقراطية ، فإن تقديرى المبدئى ، أننا فى مصر نمر بمرحلة انتقالية فى التحول الديمقراطى ، وأن هذه المرحلة تحتاج إلى ترسيخ حياد الدولة فى العملية الانتخابية ، وفى هذا الإطار فإن ابتعاد وزير الداخلية عن خوض المعركة الانتخابية كمرشح حزبى ، يمكن أن يعزز هذا المفهوم ويؤكد البعد القومى لدوره فى الإشراف على مسار المنافسة الانتخابية .

●● ولكن الأمور سارت على غير ذلك ، وأصرت أمانة الحزب على هذا الترشيح باعتبارى عضوا قياديا بأمانة الحزب ثم لترسيخ مبدأ الوضع الحزبى والسياسى لأى وزير فى حكومة حزبية ، وهى فى حقيقة الأمر اعتبارات لها منطقها السياسى ، ولم تكن لتحول على أى حال بين التزامات البعد القومى لدور وزير الداخلية بالنسبة للمعركة الانتخابية بصفة عامة ، وبين التزاماته كمرشح حزبى فى دائرة محددة .

●● ولقد رشحت بقوائم الحزب بالدائرة الأولى ، بمحافظة الجيزة ، واستطيع أن أؤكد أننى وضعت على نفسى قيودا كثيرة فى التحرك الحزبى فى نطاق دائرة ترشيحى خلال مرحلة الدعاية الانتخابية ، واقتصرت مظاهر هذا التحرك فى أغلب الوقت على حضور المؤتمرات الحزبية مع زملائى المرشحين بنفس القائمة خلال المرحلة القصيرة التى سبقت اليوم المحدد للانتخابات .

●● كان محور كلماتى التى ألقيتها خلال مرحلة الدعاية الانتخابية ، وهو يعبر عن اقتناعى السياسى ، أن الحزب الوطنى الديمقراطى ، هو الامتداد الطبيعى لفكر ثورة يوليو فى جوهره وهو فى منهجه ومنطلقاته إنما يعبر عن ذلك البعد الاجتماعى الذى يحافظ على توازن المجتمع بين كل من اليمين المتطرف واليسار المتطرف ، وأنه فى فلسفته يعبر عن منهج وسطى يتفق كثيرا مع طبيعة الشعب المصرى ، ولكننا يجب فى نفس الوقت ألا نتجمد فى دائرة مفاهيم وسياسات فرضتها ظروف الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى بداية ثورة يوليو ، وإنما يجب أن تكون هناك نظرة مستقبلية تستجيب لمتغيرات العصر وتستجيب ثانيا للمتغيرات الداخلية التى غيرت كثيرا من ملامح الخريطة الاقتصادية والاجتماعية فى الواقع المصرى وصولا إلى ما أطلقنا عليه فى ذلك الوقت يوليو الثمانينيات والتسعينيات .

●● وكان محور النقد الحزبى فى هذه الكلمات ، أن الأحزاب الأخرى تنزل إلى المعركة الانتخابية بأقنعة غير أقنعتها الحقيقية ، وتحت أعلام غير أعلامها الحقيقية ، فحزب الوفد يكاد ينزل تحت علم ثورة يوليو على غير الحقيقة ، وحزب التجمع تنحى عن منهجه الماركسى الحقيقى ونزل هو الآخر تحت علم ثورة يوليو ، كذلك الأمر بالنسبة لحزب الأحرار فهو ينزل تحت علم ثورة يوليو ايضا ، ونفس الأمر بالنسبة لحزب العمل الاشتراكى ، ولم يكن لذلك كله من معنى إلا أن هذه الأحزاب تفتقد البرامج الواضحة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، ولم تجد أمامها لكى تجذب جمهور الناخبين إلا منهج ومبادىء ثورة يوليو لتتقدم بها إليهم .

●● ولقد تصور البعض آن الدائرة التى رشح فيها وزير الداخلية ستكون نموذجا للخلل الانتخابى ، وفى إطار هذا المفهوم ، وجه أحد المراسلين الأجانب سؤالا خلال المؤتمر الصحفى العالمى الذى أعلنت من خلاله النتائج النهائية لهذه الانتخابات ، وكان مضمون سؤاله عن نسبة الناخبين

الذين أدلوا بأصواتهم فى هذه الدائرة ، وكان الرد أنها ٢٢ ٪ من مجموع الناخبين المقيدين ، وكانت أصواتهم موزعة بين الأحزاب جميعا .

موقف البابا شنودة ..

رابعا :

ـ كانت القضية الخلافية الرابعة هى قضية البابا شنودة ، كان البابا قد شملته قرارات سبتمبر عام ١٩٨١ ونقل إلى أحد الأديرة بمنطقة مريوط ، وهى فى حقيقة الأمر كانت قضية متشعبة ولها أبعادها الحساسة ، سواء فيما يتصل بخلفياتها السابقة ، أو فيما يتصل بتوقيت اتخاذ قرار بشأنها .

ـ كانت الخلفيات تتصل مباشرة بتلك الأزمات التى تفجرت بشكل حاد فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٨١ التى سبقت شهر سبتمبر ، ولكن هذه الأزمات بدورها لم تنفجر من فراغ ، وإنما تراكمت تفاعلات كثيرة قبلها أدت إلى ذلك التصاعد فى المواقف ذات البعد الطائفى إلى الدرجة التى هددت الوحدة الوطنية فى كثير من اللحظات .

●● ومنذ منتصف السبعينيات وبعد ذلك بدأت تطفو على السطح أحداث طائفية فى صورة صدامات بين أجنحة التيار الدينى المتطرف وبين بعض المواطنين المسيحيين ، وكان من أبرز أسبابها المباشرة فى ذلك الوقت ، الانتشار السريع والمتعمد فى بناء الكنائس فى مختلف المحافظات بأسلوب فيه مخالفة للقانون الذى ينظم هذه العملية ، بحيث فسر الأمر فى النهاية من جانب البعض أنه يحمل منطق التحدى لمشاعر المسلمين .

●● ولقد كان البابا شنودة بطبيعته وبحكم دراسته الفلسفية وثقافته العامة العميقة ، شخصية متميزة بالمقارنة إلى سلفه السابقين إذا جاز هذا التعبير ، ومن هنا كان دوره كبابا دورا له سمة خاصة اتخذ بعدا حساسا فى كثير من المواقف ، ولعلى أصل إلى المعنى الذى آقصده من خلال دلالات دراسة أعدها أحد السياسيين الأقباط عن شخصية البابا شنودة ، فقد ورد بهذه الدراسة أن اضمحلال الدور السياسى للشخصيات القبطية بعد ثورة يوليو ، لم يسمح بظهور شخصيات سياسية متميزة فى المجال القبطى ، كتلك الشخصيات القبطية السياسية التى ظهرت على المسرح السياسى كمكرم

عبيد وغيره من الشخصيات القبطية الشهيرة ، وإزاء هذا الاضمحلال فى المجال القبطى السياسى ، برز البابا شنودة كشخصية دينية لها بعد سياسى .

●● وأتصور أن هذا المنطق ، هو نفسه الذى أضاف أبعادا حساسة لقضية البابا شنودة ، فقد ظهر فى عدد من المواقف وكأنه رئيس دينى وسياسى للمواطنين المسيحيين بصورة اتخذت منطق الاحتجاج والتحدى فى بعض الأحيان ، لعل أبرزها وأهمها عندما أصدر أمرا بمنع الاحتفال بأعياد الميلاد خلال عام ١٩٧٩ احتجاجا على عديد من الأحداث الطائفية ، ثم ما تلا ذلك عندما بدأت تسود خطب بعض رجال الدين فى الكنائس نغمة الإثارة والتشكيك فى الأوضاع العامة .

ـ كان هذا الدور للبابا شنودة له انعكاساته الحادة التى استغلتها عناصر الأجنحة الدينية المتطرفة سواء فى المجال الدينى الاسلامى أو المجال الدينى المسيحى ، لكى تبدأ عملية شحن نفسى ودينى فى كلا المجالين إلى الدرجة التى هددت مقومات الوحدة الوطنية فى لحظات متعددة ، لعل من أبرزها حادث الزاوية الحمراء الذى وقع فى صيف عام ١٩٨١ .

ـ كانت هذه هى بإيجاز الخلفيات التى أحاطت بقضية البابا شنودة والتى دعت إلى تطبيق قرارات سبتمبر عليه وتعيين مجلس بابوى من خمسة مطارنة برئاسة الأنبا صموئيل لادارة شئون الطائفة .

ولقد أثيرت قضية البابا شنودة بعد ولاية الرئيس مبارك ، وكان من المتعذر فى البداية اتخاذ قرار نهائى بشأنها قبل أن تستقر الأمور تماما على المسرح الداخلى تجنبا لأى محاولات جديدة تسعى إلى إثارة أوضاع طائفية من جديد ، ثم بدأت إثارتها من جديد بداية من عام ١٩٨٤ ، وقبل الانتخابات بحوالى ثلاثة شهور .

● كانت هناك وجهة نظر تبناها الأمين العام للحزب الوطنى ، مؤداها أن إنهاء قضية البابا شنودة يمكن أن يهيىء الأمور فيما يتصل بالمعركة الانتخابية بما لا يضر بالحزب الوطنى الديمقراطى وأن استمرار تعليق هذه القضية يمكن أن يدفع بالمواطنين المسيحيين للتكتل خلف أحزاب المعارضة بشكل يخل بالتوازن الحقيقى للأحزاب على الساحة السياسية .

●● وكانت هناك وجهة نظر أخرى ، وكنت من جانبى أؤيدها وأدافع عنها . من منطلق سياسى وأمنى فى نفس الوقت ، كان مؤداها أنه يجب أن يفصل تماما بين قضية البابا شنودة وبين قضية الانتخابات ، وأن الربط بين القضيتين من شأنه آن يرسخ ثانيا فى الأذهان ذلك الدور السياسى لبابا الأقباط ، علاوة على أنه سيدمغ العملية الانتخابية ، أردنا أم لم نرد ، بالبعد الدينى ، وفى ذلك من المخاطر والمحاذير ما يجب تجنبه تماما .

●● ولقد أوفدت كوزير للداخلية مرتين ، لمقابلة البابا شنودة بالدير الذى يقيم به ، ودارت معه مناقشات مستفيضة حول الملابسات التى تحيط بالوضع العام بصفة عامة ، والملابسات التى تحيط بموضوعه بصفة خاصة ، وكان الرجل فى واقع الأمر مدركاً ومتفهما لغالبية الاعتبارات المتعلقة بقضيته ، الى الدرجة التى عارض فيها الاستمرار فى تلك الدعوى التى رفعها أحد المحامين المسيحيين أمام مجلس الدولة لإلغاء القرار الجمهورى الذى صدر بالتحفظ عليه فى الدير ، كما قرر فى صراحة تامة أنه لا يقبل ابدا أن يكون هناك ربط بين قضيته وبين قضية الانتخابات ، مؤكدا أنه يرفض تماما أى محاولات للإثارة قد تسعى اليها عناصر مسيحية متطرفة .

ولقد حسم الأمر فى النهاية بالفصل بين هذه القضية وبين قضية البابا شنودة ولم يظهر من خلال العملية الانتخابية أى موقف له دلالات خاصة بين المواطنين المسيحيين .

خلاف على مستوى مجلس الوزراء

خامسا :

ثم كانت القضية الخلافية الأخيرة . التى أشار إليها الأستاذ أحمد بهاء الدين فى يومياته بجريدة الاهرام والسالف الاشارة اليها .

كانت المعركة الانتخابية قد قطعت شوطا كبيرا ولم يبق على اليوم المحدد للانتخاب إلا حوالى اسبوعين ، وكان من الطبيعى ان يتم عدد من القياسات والاستطلاعات الميدانية لتقدير الاحتمالات المتوقعة للنتائج فى ضوء توجهات الرأى العام والشعبية التى ظهرت للمرشحين خلال مرحلة الدعاية الانتخابية .

وفى جلسة لمجلس الوزراء قبل حوالى عشرة ايام من الموعد المحدد للانتخابات ، كان على وزير الداخلية أن يلقى بيانا عن الموقف الداخلى بصفة عامة ، وعن الموقف الانتخابى بصفة خاصة باعتباره موضوع الساعة . ولقد شرحت فى البيان الذى ألقيته حول الموقف الانتخابى ، كيف سارت المعركة الانتخابية فى هدوء ملحوظ بالرغم من حدة المنافسة بين هذا العدد الكبير من المرشحين الذى يفوق فى حجمه ضعف عدد المرشحين على الاقل فى اى عملية انتخابية أخرى على مدى التاريخ الانتخابى فى مصر ، ثم تعرضت فى بيانى لما اسفرت عنه القياسات المبدئية لتوجهات الرأى العام ومدى شعبية المرشحين ، واوضحت ان الاحتمالات تشير الى أن الحزب الوطنى الديمقراطى يمكن آن يحصل على ٧٥ ٪ من الاصوات وان احزاب المعارضة يمكن أن تحصل على ٢٥ ٪ وان حزب الوفد يتقدم احزاب المعارضة فى النسبة التى سيحصل عليها يليه حزب العمل . بينما تشير هذه القياسات الى أن حزبى التجمع والاحرار ليس امامهما فرصة متاحة للحصول على نسبة الـ ٨ ٪ التى حددها القانون ، وبالتالى فإن الاحتمالات ترجح آن يقتصر التمثيل النيابى على ثلاثة أحزاب ، هى الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الوفد وحزب العمل الاشتراكى .

وخلال إلقاء البيان كنت آلاحظ أن رئيس الوزراء قد استدار بمقعده ليكون ظهره فى مواجهتى ، ثم استدار بعد آن انهيت كلمتى ليعلق على ما قلته ، وكان غريبا حقا أن يكون التعليق هكذا : « إننى أسجل على وزير الداخلية انه يقول إن المعارضة ستحصل على ٢٥ ٪ من الأصوات ، ومعنى ذلك أنها ستحصل على ما يزيد على مائة مقعد ، ومعنى ذلك أن الاستقرار الداخلى سيتعرض للاهتزاز » .

لم يكن من الممكن قبول هذا التعليق وكان ردى الفورى عليه : إننى كوزير للداخلية لا أصنع الانتخابات ، وأن دورى هو متابعة وتآمين مسار العملية الانتخابية وأن الأحزاب بفاعليتها وقدرتها هى التى تصنع النتائج التى يحققها كل حزب .

ولقد اتسم الحوار حول هذه النقطة بشىء من الانفعال مما حدا بالسيد كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى ذلك الوقت (رئيس الوزراء بعد ذلك) للتدخل فى الحوار محاولا تهدئة الموقف ، وموضحا أن الحزب مازالت أمامه فرصة ليزيد من حركته ليكسب مزيدا من الأنصار كما

تدخل الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد موضحا أن وزير الداخلية لم يعرض إلا تقديرات مبدئية وحتى بفرض حصول الحزب على ٧٥ ٪ من الأصوات فلا علاقة لنسبة الاصوات بنسبة المقاعد فى الانتخاب النسبى ، وعلق عدد آخر من الوزراء بعد انفضاض الجلسة ، وكانت تعليقات الأغلبية منهم مؤيدة لوجهة نظر وزير الداخلية .

ـ وكانت هذه الجلسة هى المرة الأخيرة التى أشاهد فيها المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين ، حيث اشتد عليه المرض بعد ذلك واعتكف فى منزله ، ليتابع مسار المعركة الانتخابية ، ثم ليتوفى إلى رحمة الله بعد انتهاء الانتخابات ، عندما توجه لمكتبه بمجلس الوزراء يوم ٤ يونيو بعد تحسن طفيف طرأ على صحته لم يستمر ، وكنت خلال فترة اعتكافه على اتصال تليفونى به لأبلغه بالموضوعات الهامة التى كان يجب أن يحاط علما بها أولاً بأول .

ـ وتعليق أخير ، فإن هذه القضايا الخلافية لم تكن لتفسد للود قضية كما يقال والعكس هو الصحيح ، فهى رؤية من زوايا مختلفة ، قد تكمل بعضها ، وقد تتناقض فى الاستخلاص والتوقع ، ولكنها فى جميع الأوقات كانت تضع المصلحة العليا نصب عينيها ، وكانت تدرك أنه لا عودة للوراء ، وأن التغيير الذى تحقق بعد ولاية مبارك ، سيأخذ مداه تدريجيا متخطيا تضاريس الأرضية السياسية التى خلفتها حقبة طويلة من التعثر السياسى استمرت قرابة ستين عاما .

تلك كلها كانت الملابسات التى أحاطت بانتخابات عام ١٩٨٤ قبل اليوم المحدد للانتخاب ، فماذا حدث فى ذلك اليوم ، وماذا كانت نتيجة الانتخاب ، وما دلالاتها ، وكيف تقبلتها أحزاب المعارضة ، وما حقيقة ما حاولت إلصاقه بهذه الانتخابات من اتهامات ، وكيف قدرها الرأى العالمى ؟ كل ذلك هو موضوعنا فى الجزء التالى .

●●●

■ ٩ ■

أبعاد الصورة الحقيقية لانتخابات مايو سنة ١٩٨٤

سبق الاشارة إلى تلك الحدة التى اتسمت بها المنافسة الانتخابية ، سواء على المستوى الاعلامى للأحزاب المختلفة أو خلال المؤتمرات الحزبية التى عقدتها الأحزاب فى جميع أنحاء الجمهورية ، والتى بلغت فى المتوسط بين ٣٠ إلى ٥٠ مؤتمرا واجتماعا حزبيا شهريا .

ولأول مرة فى التاريخ الانتخابى فى مصر يتقدم لهذه الانتخابات ٣٩٣٦ مرشحا على قوائم جميع الأحزاب ، بينما كان عدد المرشحين فى انتخابات ١٩٧٩ ـ وقد كانت من آكبر الانتخابات من حيث عدد المرشحين ـ حوالى ١٣٠٠ مرشح ، ولعل هذه الزيادة فى حد ذاتها ـ وقد بلغت أكثر من ضعفين فى عدد المرشحين ـ توضح إلى أى مدى وصلت حدة المنافسة وتفاعلاتها بين المرشحين وأنصارهم على مستوى الجمهورية من أقصاها فى الجنوب إلى أقصاها فى الشمال .

ومع كل هذه الحدة فى المنافسة بين هذا العدد الضخم من المرشحين ، فلم يتخلل المعركة الانتخابية قبل اليوم المحدد للانتخابات فى ٢٧ مايو عام ١٩٨٤ ، إلا عدد ضئيل من المصادمات لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة بين أنصار المرشحين للأحزاب المختلفة تكاد تنحصر فى ثلاث مصادمات ، أولاها خلال مؤتمر حزبى لحزب الوفد بمحافظة الاسكندرية كان يحضره السيد فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ولقد تسلل إلى مكان السرادق الذى أقيم به المؤتمر عدد من أنصار الحزب الوطنى الديمقراطى ، وقبل أن يبدأ السيد فؤاد سراج الدين فى إلقاء كلمته حدثت مساجلة بالهتافات بين أنصار حزب الوفد وأنصار الحزب الوطنى فتطورت بعد ذلك إلى مشاجرة بين الفريقين ، وعندما تصاعدت حدة المشاجرة اضطرت الشرطة للتدخل لفض

الاجتماع ، وكانت تعليماتى الحاسمة كوزير للداخلية عندما أبلغت بهذه التطورات ، ضرورة المحافظة على سلامة قيادات حزب الوفد واتخاذ الإجراءات القانونية بعد السيطرة على الموقف أمنيا .

●● كان الحادثان الآخران مرتبطين بمؤتمرين لحزب العمل فى بلدة نوسا البحر محافظة الدقهلية ، ومدينة القنطرة شرق بمحافظة الاسماعيلية ، وفى كلاهما كان الصدام بين أنصار الحزبين ، وتدخلت الشرطة وسيطرت على الموقف واتخذت الإجراءات القانونية .

●● ثم صدام أخير عندما توجه السيد خالد محيى الدين للمرور فى إحدى قرى محافظة القليوبية ، وحاول بعض أنصار الحزب الوطنى منعه من المرور ، وتدخلت الشرطة للسيطرة على الموقف ومنعت أى تداعيات بين أنصار الفريقين .

وجاء يوم ٢٧ مايو عام ١٩٨٤ حيث تمت الانتخابات فى ٢٢١١١ لجنة فرعية على مستوى الجمهورية يضمها ٢٦٧ لجنة عامة يرأس كل منها قاض ، علاوة على ٤٨ لجنة رئيسية يرأس كل منها أحد رجال القضاء بدرجة مستشار بحيث بلغ مجموع رجال القضاء المناط بهم الاشراف على مسار العملية الانتخابية ٣١٦ قاضيا ، واستمرت الانتخابات طوال اليوم فى مسارها العادى فى هدوء ملحوظ ، عدا بعض المتفرقات من الحوادث التى بلغت فى مجموعها حوالى ٨٠ حادثا ، فى صورة تصادم بين الناخبين من أنصار المرشحين بنسبة تصل إلى ٣,٪ ، أسفرت عن حادث قتل واحد بمحافظة سوهاج .

وبعد الانتهاء من عمليات فرز الأصوات باللجان العامة برئاسة السادة القضاة وتجميعها فى اللجان الرئيسية برئاسة السادة المستشارين ، أبلغت النتائج إلى اللجنة المركزية بوزارة الداخلية التى ضمت فى عضويتها للمرة الأولى واحداً من السادة مستشارى محكمة الاستئناف ، وكانت النتائج النهائية كالاتى :

● بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم على مستوى الجمهورية

٥,٤٦٥,٢٨٣ وذلك من مجموع عدد الناخبين الذين دعوا للانتخاب والبالغ عددهم ١٢٦١٩٩١٩ ناخبا بنسبة ٤٣,٣٪ .

●● بلغ عدد الأصوات الصحيحة ٥,٢٨٣,٧٤١ وكان توزيعها على قوائم الأحزاب طبقا للنتائج العامة كالاتى :

● الحزب الوطنى الديمقراطى ٣,٨٥٦,٣٧٢ بنسبة ٧٢,٩٨٪ من مجموع الأصوات الصحيحة .

● حزب الوفد ٧٩٨٥٥٠ بنسبة ١٥,١١٪ من مجموع الأصوات الصحيحة .

● حزب العمل ٣٧٢,٣٨٥ بنسبة ٧,٠٨٪ من مجموع الأصوات الصحيحة .

● حزب التجمع ٢٢٠٧٦٣ بنسبة ٤,١٧٪ من مجموع الأصوات الصحيحة .

● حزب الأحرار ٣٥٧٦١ بنسبة ٦٧,٪ من مجموع الأصوات الصحيحة .

ـ واعمالا للقانون تم توزيع مقاعد المجلس البالغ عددها ٤٤٨ مقعدا بين الحزبين اللذين استكملا نسبة الـ ٨٪ كما يلى :

٣٩٠ مقعدا للفائزين من مرشحى الحزب الوطنى .

٥٨ مقعدا للفائزين من مرشحى حزب الوفد .

ـ ومن المهم الآن ان نلقى بعض الضوء على دلالات تلك النتيجة لتكون مؤشرا أمامنا عندما نعرض لوجهة نظر المعارضة عنها وما أثارته بشأنها من دعاوى لا سند لها من الحقيقة أو المنطق ، ونعرض لهذه الدلالات بايجاز فى النقاط التالية :

أحزاب دخلت وأخرى لم تتمكن ..

●● حصل الحزب الوطنى الديمقراطى على نسبة ٧٢,٩٨٪ من الأصوات الصحيحة بينما كان التقدير المبدئى الذى أعلن فى تلك الجلسة العاصفة لمجلس الوزراء السالف الاشارة اليها انه سيحصل على ٧٥٪ من الأصوات ، كذلك الأمر بالنسبة لأحزاب المعارضة فقد حصلت على نسبة ٢٧,١٪ من الأصوات الصحيحة بينما كان التقدير المبدئى أنها ستحصل على حوالى ٢٥٪ .

●● كان التقدير سليما وواقعيا بالنسبة للأحزاب التى يمكن ان تتجاوز نسبة الـ ٨٪ التى حددها القانون ـ وكان من بينها حزب العمل الاشتراكى ـ

ولكن النسبة التى حصل عليها هذا الحزب توقفت مع الأسف عند ٧,٠٨٪ ـ ومع ذلك فكم كنا نتمنى جميعا ان تتجاوز جميع الأحزاب هذه النسبة ليكون لها تمثيلها النيابى ، فذلك ادعى لترسيخ الممارسة الديمقراطية وتأكيد للممارسة السياسية من خلال القنوات الشرعية ، واضعاف فى نفس الوقت لتلك الأنشطة التى تعمل خارج اطار الشرعية ، ولعل هذه الملاحظة أحد الجوانب السلبية للانتخاب بنظام القوائم النسبية ، خاصة فى اطار تلك النسبة المرتفعة التى حددها القانون .

الإخوان المسلمون لأول مرة تحت القبة !!

●● دخل المؤسسة التشريعية حوالى ثمانية أعضاء من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين من خلال قوائم حزب الوفد ـ بعد ذلك التحالف الذى تم بين الوفد وبين الجماعة ـ وهى المرة الأولى فى التاريخ النيابى المصرى الذى يصل فيه الإخوان إلى المؤسسة التشريعية . ومن المفارقات أن تتحقق هذه الظاهرة على يدى حزب الوفد ـ العدو التاريخى للإخوان ـ والذى كان ينظر الى تلك الجماعة منذ بداية نشأتها على أنها تمثل الخطر الأول على الممارسة الديمقراطية ، وكم كانت هناك مواقف شهيرة لزعيم الوفد الراحل مصطفى النحاس ، رفض فيها باصرار السماح لقيادات هذه الجماعة وعلى رأسها مرشدها الراحل حسن البنا بالوصول الى المؤسسة التشريعية ، ومع كل ذلك فان هذا التحالف المصلحى سرعان ما انفصمت أواصره تحت ضغط تناقض الخلفيات والرؤية المستقبلية ، ولكن الوفد كان قد فتح الباب وحدث ذلك التحول الذى شاهدناه بعد ذلك عندما تم ذلك الاندماج ـ بدلا من التحالف ـ بين جماعة الإخوان وبين حزب العمل فى انتخابات عام ١٩٨٧ ، وكان من أولى نتائجه أن أصبح للجماعة داخل المؤسسة التشريعية عدد من الأعضاء وصل إلى ٣٩ عضوا يفوق عدد أعضاء الوفد البالغ عددهم حوالى ٢٢ عضوا ، أو عدد أعضاء حزب العمل المندمج مع الجماعة والبالغ عددهم حوالى ١٧ عضوا .

●● حصل حزب التجمع على عدد ٢٢٠,٦٧٣ بنسبة ٤,١٧٪ من مجموع الأصوات الصحيحة ، وكان صوت هذا الحزب من أعلى الأصوات التى هاجمت نتائج الانتخابات وحاول أن يلصق بها ما شاء من اتهامات ، ومع ذلك فان قيادة عليا بالحزب اعترفت فى وضوح كامل لمدير مكتبى العميد محمد تعلب فى ذلك الوقت ـ اللواء حاليا ـ "بأن الحزب يعلم تماما

ان النتيجة ترجمت الحجم الحقيقى للحزب فى الشارع ، ولكن السياسة تقتضى هذا الصوت العالى فى الادعاء ومحاولة طمس الحقائق" ـ إننى أضع خطوطا تحت هذا المنطق أمام الرأى العام فقط ، لكى يحكم على مدى جدوى مثل هذا الأسلوب فى الممارسة السياسية الذى يسعى الى هدم الايجابيات لأغراض حزبية ضيقة ، متجاهلا دور الأحزاب الرائد فى التوعية السياسية ، طارحا خلف الظهر كثيرا من الاعتبارات التى تؤكد جميعها أن النمو الديمقراطى لا يتحقق ـ ولن يتحقق فى المستقبل ـ إلا اذا قام على ايجابيات مضافة للبناء الديمقراطى يوما بعد يوم .

كيف كانت الانتخابات قبل أكتوبر ١٩٨١ ؟

●● كانت النتيجة النهائية لهذه الانتخابات فيما يتصل بعدد الحضور بالنسبة لمجموع المقيدين فى دفاتر قيد الناخبين ٤٣,٣٪ ، وأعتقد أننى لا أبتعد عن الحقيقة اذا أكدت ان الالتزام باعلان النتيجة بهذه الواقعية الحقيقية ـ بعد غياب لهذه الواقعية وتلك الحقيقة استمر قرابة ستين عاما منذ بدء الحياة النيابية فى مصر بعد اعلان دستور سنة ١٩٢٣ ـ يمثل بعدا ايجابيا كان يجب أن تستوعبه مختلف القوى السياسية وتدرك مغزاه ودلالاته ، فقد كان تزوير نتائج الانتخابات قبل ثورة يوليو هو السمة السائدة لغالبية الانتخابات التى تمت طوال تلك المرحلة وتعرضنا لتفصيلات ذلك فيما سبق ، ثم كانت نسبة الأربع تسعات والثلاث تسعات ، هى النسبة المتعارف عليها فى جميع الانتخابات التى تمت بعد ثورة يوليو طوال عهدى الرئيسين الراحلين عبدالناصر والسادات وكان اخرها تلك الانتخابات التى تمت عام ١٩٧٦ والمشهود لها بالنظافة ، فقد أعلنت نسبة الحضور فيها وكانت ٩٣٪ !!! ـ وبعدها انتخابات ١٩٧٩ وكانت نسبة الحضور فيها تتجاوز ٩٥٪ !!! ـ وكم علق كثير من المحللين السياسيين بأن أسلوب الانتخابات على تلك الصور كان أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت قواعد عريضة من جمهور الناخبين الى الانصراف عن المشاركة فى العملية الانتخابية ، بل عن المشاركة فى الممارسة السياسية بأكملها ، وكانت هذه الظاهرة فى حد ذاتها ، من أهم الظواهر التى ينسب اليها ذلك البطء فى النمو الديمقراطى فى مصر .

ومع كل ذلك فقد جاء من ينتقد الالتزام بتلك الواقعية وهذه الحقيقة لكى

تظهر النتيجة امام الرأى العام بصفة عامة والقوى السياسية الشرعية بصفة خاصة ، مترجمة للواقع الجماهيرى وحجمه المشارك فى العملية الانتخابية كأحد الأركان الهامة فى الممارسة السياسية والديمقراطية ، تأكيدا لاحترام الحقيقة أولا ، ودفعا للجماهير ومن خلفها القوى السياسية لكى تتخلى عن سلبيتها وتبدأ فى الوفاء بالتزامها نحو ذلك الواجب الوطنى ترسيخا للنمو الديمقراطى .

ـ ولكننى أسارع هنا لكى أؤكد اننى لا أنعى على أحزاب المعارضة حقها فى النقد أو الهجوم على العملية الانتخابية بأكملها ، فتلك ظاهرة تقترن دائما بالممارسة السياسية بعد غياب طويل للبعد الديمقراطى عندما يسعى البعض الى تجاهل تضاريس الواقع وأمراض الممارسة السابقة ، ويتصور أنه يمكن ان يمحوها بجرة قلم ، ولكننى من جانبى أتصور أننا فى هذه المرحلة من البناء الديمقراطى ، لابد أن نضع أيدينا على السلبيات لنسعى الى علاجها ، وأن نضع أيدينا فى نفس الوقت على الايجابيات لنسعى الى دفعها للأمام لتتسع مساحة البناء الديمقراطى يوما بعد يوم ، وكلما كانت الحقيقة هى الهدف ، سرنا فى الطريق الصحيح وتأكد المنطق الديمقراطى فى الوجدان السياسى العام للجماهير .

المعارضة تطعن !!

ـ ولقد تقدمت المعارضة باستجوابين شاملين أمام مجلس الشعب خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، أحدهما قدمه السيد / ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل وكان قد عين مع عضوين آخرين من حزبه ضمن الأعضاء العشرة المعينين ، والثانى قدمه المرحوم المستشار ممتاز نصار عن حزب الوفد . تضمن كلاهما الطعن فى تلك الانتخابات من جوانب متعددة ، ولكى تكون الصورة كاملة أمام الرأى العام ، فلقد رأيت أن أعرض فى هذه المذكرات جانبا تفصيليا من الاتهامات التى وردت فى هذين الاستجوابين مع تفصيلات الرد عليهما وهو مانعرض له فى النقاط التالية :

١ ـ قرأ المرحوم المستشار ممتاز نصار عددا من محاضر رؤساء اللجان الفرعية الذين أبدوا فيها بعض ملاحظاتهم عن سير العملية الانتخابية ورفعوها الى السادة القضاة رؤساء اللجان العامة ، وكان رحمه الله قد ضمن استجوابه اتهاما للمحليات بأنها كانت منحازة فى العملية الانتخابية

لصالح الحزب الوطنى ، واستشهد بهذه المحاضر على صحة ما يقول .

●● وكان الرد :

● ان جميع السادة القضاة وعددهم ٣١٦ قاضيا ومستشارا قد مارسوا مسئولياتهم كاملة وبسطوا اشرافهم على جميع اللجان الفرعية وكانوا ينتقلون بمجرد سماعهم لأى شكوى تبلغ اليهم الى اللجان الفرعية واتخذوا القرارات الفورية فى مواجهة أى شكوى قدمت ، وما أكثر الشكاوى التى قدمت من البعض ، وقد تبين للسادة القضاة ان كثيرا من هذه الشكاوى غير جدية والبعض الاخر رأوا انه يستحق الاجراء ، ولم يتوانوا فى اتخاذ الاجراءات الفورية ضده ، ومن بين هذه الاجراءات استبعاد بعض الصناديق من الفرز .

دليل قاطع ..

● وانى لاتساءل ، أليس رؤساء اللجان الذين قرأ محاضرهم المستشار ممتاز نصار من المحليات ، وكونهم يحررون ملاحظاتهم فى محاضرهم ويعرضونها على القضاة رؤساء اللجان العامة ، أليس فى ذلك الدليل القاطع والمقنع على ان رؤساء اللجان الفرعية الذين كانوا منتدبين من المحليات ، قد مارسوا مسئولياتهم بمنتهى الحيدة .

وكما أننا نتساءل ما نسبة هذه الملاحظات التى اثيرت على مستوى اللجان الفرعية وعددها ٢٢١١١ ، فاذا اثار المستجوبان عددا من الملاحظات فى عدد ضئيل من اللجان أقل من ٥,٪ واتخذت الاجراءات بشأنها . أليس ذلك دليلا قاطعا على سلامة العملية الانتخابية فى مجملها ؟

● وفى هذه المناسبة لماذا لا نرى ما يحدث فى الهند ، وكلنا يشيد بديمقراطيتها (كانت تجرى فيها انتخابات عامة فى نفس الوقت) ومع ذلك فقد قرأنا فى الصحف عن مئات القتلى ومئات الجرحى والهجوم على اللجان وخطف صناديق الانتخابات ، أين نحن من مثل كل ذلك ؟

٢ ـ اثير فى الاستجوابين ان حياد الشرطة كان حيادا سلبيا ، ولذلك حدثت تلك الأحداث التى أشرنا اليها سابقا ، والتى لم تتعد فى مجملها ٨٠ حادثا فى صورة مصادمات بين أعضاء الأحزاب المختلفة .

●● وكان الرد :

● ان انتخابات ١٩٨٤ تعتبر بجميع المقاييس أكبر وأوسع انتخابات فى

تاريخ الحياة النيابية فى مصر حيث تقدم لها ضعف عدد المرشحين فى أى انتخابات سابقة عليها .

● ومع كل ذلك فان ما تخللها من أحداث ، يعتبر بجميع المقاييس أقل عددا وحجما من جميع الأحداث التى تخللت أى انتخابات فى مصر منذ بدء الحياة النيابية سواء قبل ثورة يوليو أم بعدها ، واذا كانت قد تمت فى ظل هذا العدد الضخم من المرشحين وفى ظل هذه المنافسة الحادة والعصبيات العائلية والقبلية فى غالبية الريف المصرى ، فان فى ذلك وحده الدليل القاطع على ان الشرطة كانت تمارس مسئولياتها بحياد ايجابى يحقق السيطرة الأمنية ، والحرية الانتخابية للناخب فى وقت واحد .

صرعى الانتخابات ..

● وان أقرب الأمثلة على ذلك ما حدث فى الانتخابات التى أجرتها حكومة حسين سرى ، وقد كانت حكومة محايدة وانتقالية فى يناير سنة ١٩٥٠ ، والتى فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية المطلقة ، وكانت حصيلة الأحداث التى تخللت عمليات الانتخابات ، ستة عشر قتيلا ، وليس قتيلا واحدا كما حدث فى انتخابات ١٩٨٤ ، وكان تعداد مصر وقتها ١٨ مليونا وليس ٥٥ مليونا كما هو الآن ، بجانب ٣٤ واقعة شروع فى قتل وجرحى بالرصاص ، وعشرين واقعة تهديد بالسلاح ، ومنع المرور بالسلاح بالدوائر الانتخابية فضلا عن عشرات من المخالفات الانتخابية ، وذلك هو النمط الذى يمثل اخلالا بالأمن ويمكن ان يفسر على انه حياد سلبى من الشرطة .

● كذلك فى انتخابات ١٩٣٨ كان هناك قتلى ، ولم يحصل الوفد فيها إلا على عدد ١٢ مقعدا .

● وفى انتخابات ١٩٧٦ التى أجريت فى عهد المرحوم ممدوح سالم ، كان عدد القتلى ٧ ، وكذلك فى انتخابات ١٩٧٩ كان عدد القتلى اثنين .

المحافظون منحازون !!

٣ ـ اثير فى الاستجوابين ان المحافظين كانوا يحضرون المؤتمرات الحزبية للحزب الوطنى ، وكانوا يغدقون فى انجاز الخدمات الاجتماعية فى

صورة رصف طرق ومشروعات كهرباء ومياه . الخ .. كما اثار السيد ابراهيم شكرى ، ان الصرف من اعتماد المعونة الأمريكية للتنمية المحلية بالقرى قد زاد بشكل ملحوظ قبل الانتخابات مباشرة .

●● وكان الرد :

● ان جميع أحزاب العالم الديمقراطى تتنافس فى برامجها على تلبية احتياجات المجتمع ، واذا قامت حكومة أى حزب منها باجراء انتخابات فانها تعرض برامجها وانجازاتها ، وتضاعف من هذه الانجازات حتى تكسب ثقة الناخبين ، وهذه هى الغاية من الممارسة الديمقراطية التى تسعى الى غاية أكبر وهى رفاهية المجتمع ، ومع ذلك فقد أودعت أمانة مجلس الشعب بيانا يؤكد أنه فى الأشهر الثلاثة السابقة على الانتخابات كان معدل الصرف من اعتماد صندوق التنمية المحلية متراجعا الى ما يقرب من ٥٠٪ أقل من الأشهر السابقة ، وكان ذلك يعنى ان معدل الصرف قبل الانتخابات كان متراجعا وليس فى اتجاه متزايد كما يقال

٤ ـ اثير فى الاستجوابين موضوع المطالبة باجراء الانتخابات بمعرفة القضاة فى جميع اللجان الفرعية .

●● وكان الرد :

● أننا نعلم أن عدد رجال القضاء فى جميع المجالات والمستويات القضائية يبلغ ٦ الاف فقط ، ومعنى ذلك أننا أولا سنعطل مصالح المتقاضين لمدة تصل الى اسبوعين ستستغرقها العملية الانتخابية ، وثانيا : وهو الأهم فان استمرار العملية الانتخابية فى دولة بسيطة مثل مصر ، تتقارب فيها المحافظات والمدن بشكل كبير سيؤدى الى تكشف الاتجاهات الحزبية فى اللحظات الأولى للعملية الانتخابية ، ويتم التأثير تلقائيا كنتيجة حتمية لذلك على مواقف الأحزاب ، فيبدأ الناخبون فى المحافظات المتقاربة فى تعديل مواقفهم بما يساير الاتجاه الذى ينتشر بينهم على انه الاتجاه الغالب ، ومن هنا تأتى النتيجة النهائية غير معبرة عن الواقع السياسى الحقيقى ، ولعلى أضيف هنا الى هذا المنطق ، أن هناك من يقول ان العملية الانتخابية فى الهند مثلا تتم خلال فترات مرحلية قد تصل الى اسبوعين ، ومثل هذا التمثيل يتجاهل ان الهند تشكل شبه قارة وتتباعد مقاطعاتها لمسافات شاسعة وتختلف قومياتها ومذاهبها ، وهى كلها اعتبارات لا وجه للمقارنة بينها وبين الأوضاع الجغرافية والاجتماعية لدينا فى مصر على وجه الإطلاق .

معارض كبير يشيد بالشرطة ..

٥ ـ وفى مجال الاشادة بهذه الانتخابات من جانب عدد من اعضاء المعارضة ، فقد أعلنت امام المجلس ثلاثة مواقف حول هذا المعنى مجملها الاتى :

●● أولها : حديث دار بينى وبين المرحوم المستشار ممتاز نصار بمكتبى بوزارة الداخلية فى أعقاب الانتخابات (موثق) وقد أبدى سيادته فى معرض حديثه معى تقديره لدور رجال الشرطة فى هذه الانتخابات ، وأثنى على رجالها ، لدرجة انه قال "اننى اقترح ان تجعل الشرطة من يوم ٢٧ مايو عيدا لها بدلا من يوم ٢٥ يناير من كل عام" بينما انتقد المحليات فى موقفها فى الانتخابات ونفرا قليلا من ضباط المباحث بأسيوط ، وأضفت قائلا : ان السيد ممتاز نصار ، وهو مستشار ونائب لرئيس محكمة النقض سابقا لا يمكن ان يقول مثل هذا الاقتراح الا استنادا لحيثيات القاضى ، فقدر ان ما قامت به الشرطة كان عملا جليلا وتاريخيا لوطنها يستحق ان تجعل منه عيدا لها .

●● ثانيها : عن لقاءات مع بعض السادة نواب حزب الوفد أعربوا خلالها عن تقديرهم لدور الشرطة وقيادات الحكم المحلى فى تلك الانتخابات .

● وقد قام على اثر ذلك السيد / أحمد فخرى قنديل عضو حزب الوفد فى ذلك الوقت وأيد هذا المعنى وأشاد أمام جميع أعضاء المجلس بدور الشرطة وقيادات الحكم المحلى فى محافظة قنا وحيادهم فى العملية الانتخابية .

●● ثالثها برقية أرسلها السيد أحمد فرغلى مرشح حزب العمل بمحافظة أسيوط ، والأمين السابق للحزب بالمحافظة ذكر فيها "ان ما لمسه من موقف الضباط والصف والجنود فى هذه الانتخابات ليفخر به كل مصرى يؤمن ببلده ويؤمن بحريتها" .

وصحف العالم أيضا ..

٦ ـ لا يبقى بعد ذلك الا ان أعرض لمحات عن بعض ما تناقلته وكالات الأنباء والصحف العالمية وعلقت به على تقديرها لهذه الانتخابات ، وهى تمثل العالم أجمع ، ولا يمكن ان يدعى أحد بأنها تذكر غير ما اقتنعت به ونقله اليها مراسلوها الذين انتشروا أثناء العملية الانتخابية فى أغلبية المحافظات من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال .

● صحيفة الشرق الأوسط فى ٨٤/٥/٢٩ : "الديمقراطية فرضت نفسها فى الانتخابات المصرية رغم المناورات التى قامت بها أحزاب المعارضة ، ان ثورة من نوع جديد تحدث فى مصر مؤكدة ان الانطلاقة الديمقراطية الجديدة مستمرة".

●● صحيفة الجزيرة السعودية فى ٨٤/٥/٢٨ : إنها المرة الأولى التى تجرى فيها حملة انتخابية تتسم بمثل هذا المناخ من الحرية .

●● مجلة الوطن العربى فى ٨٤/٦/١ : لقد دخلت مصر بالانتخابات مرحلة جديدة فى عهد الرئيس مبارك الذى نجح فى أقل من سنتين فى أن يمنح لها وجها جديدا .

●● لوموند الفرنسية فى ٨٤/٥/٢٦ : ان المصريين لا يصدقون أنفسهم ، حيث ان الحريات التى يتمتعون بها منذ بداية الحملة الانتخابية ، لم يسبق لها مثيل ، الحملة الانتخابية تسير فى ظروف تشبه كثيرا الظروف التى تتوافر فى الديمقراطية الغربية" .

●● جريدة يوريا اليوغوسلافية فى ٨٤/٥/٣٠ : "انه لا يمكن الاتفاق مع المعارضة المصرية فيما تشيعه عن هذه الانتخابات التى تمت بالفعل فى جو من الديمقراطية والنزاهة التامة ، ان مصر لم تشهد مثل هذه الانتخابات طوال حياتها النيابية من حيث جو الديمقراطية التى جرت فيها" .

●● اذاعة لندن : "ان الانتخابات المصرية كانت أكثر الانتخابات نزاهة على مدى الثلاثين عاما الماضية لأنها اتسمت بالعدالة والحيدة الكاملة ، ان ما يحدث فى مصر زعيمة العالم العربى يجد صدى واسعا له فى كل أرجاء العالم العربى ، ان نتائج الانتخابات تعكس ثقة الشعب فى الرئيس مبارك وفى تنفيذه لكل عهوده بمحاربة الفساد وتحسين الأحوال الاقتصادية ثم اقامة الديمقراطية الحقيقية فى مصر بكل ما يعنى ذلك من حرية فى الصحافة والتعبير" .

●● كما ذكرت نفس الاذاعة فى أعقاب الانتخابات ما يلى : "يقول المراقبون الأجانب انهم عجبوا لعدم وجود أى تدخل من جانب أجهزة الأمن وان أحزاب المعارضة أفسح لها مجال بكل تأكيد خلال الحملة الانتخابية للتعبير عن انتقاداتها للحكومة ، هناك الكثير مما يمكن ان يقال فى صالح التجربة الديمقراطية التى أحدثها مبارك لهذه الانتخابات التى تتمتع بوزن أكبر مما كان للانتخابات التى جرت فى العهود السابقة" .

●● صحيفة التايمز البريطانية فى ٨٤/٥/٢٧ : ان مصر لم تشهد مثل هذه الانتخابات الحرة منذ ٣٢ عاما .

●● الواشنطون بوست الأمريكية فى ٨٤/٥/٢٨ : "طاف المراسلون الأجانب باللجان الانتخابية بالقاهرة ووجدوا ان الانتخابات جرت فى جو من

الحيدة التامة وعدم التدخل من جانب الحزب الحاكم" .

●● مجلة الأكسبريس فى ١٩٨٤/٦/٨ : "ان الانتخابات كانت أول انتخابات حرة تجرى منذ ٦٠ عاما ، ان مبارك قد حرص على تنظيم انتخابات حرة لأول مرة" .

●● الصحافة الايطالية فى ٨٤/٥/٢٩ : أشادت بالانتخابات وذكرت ان جميع الضمانات الديمقراطية قد توافرت لها ، وأكدت ان الديمقراطية والنزاهة التى سادت جو الانتخابات فى مصر لأول مرة منذ فترة طويلة هى تأكيد لحرص الرئيس مبارك على توافر مناخ الديمقراطية .

●● البرافدا السوفييتية فى ٨٤/٥/٣١ : "ان الانتخابات المصرية تمثل مرحلة جديدة فى حياة مصر السياسية ، ان هذه الانتخابات تختلف تماما وبشكل ملحوظ عن انتخابات سنة ١٩٧٩ ، حيث لم تتعرض الأحزاب المعارضة ابان الحملة الانتخابية للاضطهادات التى حدثت من قبل" .

ـ وأخيرا يعلق الكاتب الكبير الأستاذ مصطفى أمين فى عموده اليومى بجريدة الأخبار يوم ١٩٨٤/٥/٣٠ ما نصه الاتى : "لو ان مصر أنفقت ملايين الجنيهات للدعاية لنفسها لما استفادت كما استفادت من هذه الانتخابات الحرة ، صحف العالم كله تتحدث عن الانسان المصرى الذى استرد حرية الاختيار بعد ٣٢ سنة من الحرمان ، شعوب العالم الثالث ترى فى هذه الانتخابات الحرة الأمل الوحيد لتنجو من محنتها ولتخرج من شقائها ، وفرحة الشعوب العربية بنا لا تقل عن فرحتنا بأننا خطونا خطوة واسعة فى طريقنا الى الديمقراطية الصحيحة ، كان العالم يسخر ويهزأ بنا عندما كنا نعلن أن حكومتنا حصلت على مائة فى المائة وتسعة وتسعين وتسعة من عشرة فى المائة ، كانت الدنيا كلها تعلم أن الانتخابات مطبوخة مزورة اشترك فيها الأموات والغائبون والأطفال ولم يشترك فيها الشعب المصرى ، كان الكثيرون يأنفون ان يشتركوا فى هذه المهازل فيقبعوا فى بيوتهم ويرفضوا الادلاء بأصواتهم ، وفى الصباح تعلن النتيجة بأن الذين اشتركوا فى الانتخابات مائة فى المائة من الناخبين ، الان اسمع كثيرين ممن يندمون لأنهم لم يذهبوا الى لجان الانتخاب ، أو أهملوا فى الحصول على تذكرة انتخابية ، فقد كان الجميع يتمنون ان يشتركوا فى أول انتخابات حرة تشترك فيها جميع الأحزاب .

لقد وعد الرئيس حسنى مبارك الشعب المصرى بأنه سيجرى انتخابات حرة وأنجز ما وعد ، ووعد باحترام حرية الصحافة فلم يقصف قلما ولم يمنع كاتبا ، وترك صحف المعارضة تهاجم كما تشاء ، وأشهد ان أحدا لم يحذف لى كلمة واحدة مما كتبت ، وقبل كل شىء احترم حسنى مبارك أحكام

القضاء ، وهذا واحد من أكبر مكاسب الشعب التى استردها بعد حرمان طويل" .

اليوم .. العلامة .. !

ـ وبعد ، فتلك كلها شهادة ، أتصور أنها لم تتحقق من قبل بالنسبة لأى انتخابات فى التاريخ السياسى المصرى ، جاءت من العالم أجمع ، وتؤكد فى مغزاها ان ما جرى فى مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٨٤ له دلالاته الكبرى ، فهو علامة تغير عميق وتطور كبير ، وبرهان أكيد على ما تحقق للمواطن المصرى فى مجال الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية الموضوعية ، ان المقارنة بين نتائج هذه الانتخابات وما سبقها من عمليات انتخابية جرت عبر سنوات مضت ، تشير الى ان المعارضة قد حققت كسبا لم تحققه من قبل فى الغالبية العظمى من الانتخابات التى تمت فى مصر سواء قبل ثورة يوليو أو بعدها ، وهى بجميع المقاييس كانت منعطفا بارزا فى تاريخ مصر النيابى وتعبيرا صادقا وأمينا للتحول الديمقراطى منذ بدأت ولاية الرئيس مبارك . هو تحول يجدر أن تشجعه جميع القوى السياسية وتحرص عليه . حتى تنطلق الممارسة الديمقراطية فى مسارها الصحيح لتتسع رقعتها يوما بعد يوم ولتصبح فى النهاية الجدار الذى تتكسر امامه جميع موجات اللاشرعية والعمل الانقلابى والارهابى .



■ ١٠ ■

الحكم المحلى والديمقراطية

حديثنا فى هذا الجزء عن الديمقراطية والحكم المحلى أو الادارة المحلية كما سميت فى التعديل الأخير الذى أجرى بشأن نظام الحكم المحلى فى مصر والذى كان معمولا به منذ الستينيات ، ولقد تولد لدى اقتناع وانا أكتب هذه المذكرات عن أهمية تخصيص جزء من هذا الفصل الذى نتحدث فيه عن البعد الديمقراطى فى الممارسة السياسية ، ليكون محوره تلك الزاوية التى تتصل بهذا البعد على مستوى الإدارة المحلية من حيث أهميته :

ـ أولا : فى دفع الجماهير للمشاركة فى الحركة السياسية وتوسيع مساحة الممارسة الديمقراطية ، ثم من حيث أهميته .

ـ ثانيا : فى تأكيد تلك الغاية للممارسة الديمقراطية والتى تتحدد أولا وأخيرا فى استثمارها لتحقيق رفاهية المجتمع وتطوره الى الافضل .

لماذا نقلت للحكم المحلى ؟!

ولكننى قبل أن أسترسل فى الحديث عن هذا الموضوع ، أجد نفسى مدفوعا لكى أجيب عن ذلك التساؤل ، الذى وردت تعليقات حوله ببعض الصحف السالف الاشارة اليها فى جزء سابق ، عن سبب تغيير موقعى الوزارى من وزارة الداخلية الى وزارة الحكم المحلى فى التعديل الوزارى الذى تم فى يوليو سنة ١٩٨٤ ، عقب الانتخابات العامة لمجلس الشعب التى أجريت قبل ذلك بشهرين فى مايو من نفس العام ، فقد أدلى الرئيس مبارك بحديث صحفى للسيد أحمد الجار الله رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية نشرته جريدة الأخبار فى ٨٤/٨/١٠ ، وكان من بين الاسئلة التى وجهت للرئيس سؤال عن أسباب تغيير موقع وزير الداخلية فى ذلك التعديل الوزارى

ومدى صلة ذلك بنتائج الانتخابات التى أجريت لمجلس الشعب ، وكان نص إجابة الرئيس عن ذلك السؤال كما يلى « نقل وزير من مكان الى آخر قد يكون هدفه الاستفادة من خبرات الوزير وقدراته فى المجال الذى نقل اليه لتطوير هذا المجال بصورة أكثر فعالية ، ولقد اعتقد البعض ان نقل ابوباشا الى وزارة الحكم المحلى له علاقة بالانتخابات وهذا خطأ ، فإن حسن ابو باشا قد ادار الانتخابات بصورة جد مرضية وباخلاص ، ولقد نقلته الى وزارة الحكم المحلى لانه يعرف مشاكلها تماما ولقد خبرها جيدا . إننى اعلق اهمية كبيرة فى الوقت الراهن على قضايا الحكم المحلى ، وإننى لواثق أن حسن ابو باشا سوف ينجح فى مهامه الجديدة » .

الترف السياسى !

ولقد قلنا حالا ان سبب اختيار هذا الموضوع ليكون محورا للحديث فى هذا الجزء هو اهميته أولا فى دفع الجماهير للمشاركة فى الحركة السياسية ، ثم اهميتَه ثانيا فى تأكيد تلك الغاية للممارسة الديمقراطية فى استثمارها لتحقيق رفاهية المجتمع وتطوره الى الأفضل .

ولابد هنا أن تكون لنا وقفة مع مفهوم الممارسة الديمقراطية وارتباطها بمشاكل المجتمع الحيوية ، فالديمقراطية ليست إطارا بلا مضمون ، وهى تفقد كثيرا من محتواها وجوهرها إذا لم تستثمر لخدمة قضايا الانسان ، وهى أيضا يجب ألا تكون من ذلك النوع من الترف السياسى الذى يصبح ملهاة للشعوب ، لكى تنصرف عن قضاياها الملحة إلى مجرد الجدل الكلامى ، كذلك فإنه مهما تعددت وسائلها وتباينت الرؤى امام الممارسين لها . لاينبغى إلا أن تستهدف دائما تطوير المجتمع وأن تكون وسيلة للتقدم ولتطوير شكل الحياة .

وفى اطار هذا المفهوم للممارسة الديمقراطية يمكن ان نربط على الفور العلاقة بينه وبين الفلسفة والأهداف التى يبتغيها نظام الحكم المحلى او الادارة المحلية فى مصر ، والتى تتحدد أولا فى العمل على تطوير الواقع الاجتماعى تطويرا متلاحقا يتلاءم مع متطلبات العصر وتعاظم المتغيرات ، وتتحدد ثانيا فى ربط العمل السياسى بالمصالح الواقعية للجماهير ، خصوصا فى ظل حتمية تؤكد ان مؤسسات الحكم المركزية تبتعد فى أحيان كثيرة عن قدرة الغوص فى أبعاد الواقع الاجتماعى واحتياجاته المتعاظمة

والمتلاحقة بجانب ماتفرضه عليها التزاماتها القومية من اعباء وقيود لاتمكنها فى أحيان كثيرة من الوفاء او الاستجابة للكثير من الاحتياجات للمجتمعات المحلية .

ديمقراطية متعثرة !!

واذا عدنا قليلا الى الوراء لنستعرض مدى تأثير الحركة السياسية فى مصر قبل ثورة يوليو فى قضايا المجتمع الملحة فى بعدها الاجتماعى ، فإننا نجد انه كان لدينا حركة سياسية فى اطار تعدد حزبى منذ نهاية العشرينات ومطلع الثلاثينات ، وان هناك نوعا من الديمقراطية المتعثرة التى اصابتها امراض الشيخوخة منذ البداية ، ولم يكن التوهج الذى أحاط بها فى بعض الأوقات ، الا نتيجة ضغوط شعبية تفجرت فى أحيان كثيرة حول القضية الوطنية ، ولعل تلك الحقيقة هى السبب الرئيسى فى الشعبية الكاسحة التى حظى بها حزب الوفد طوال تلك الحقبة من الزمن حتى قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، ذلك ان حزب الوفد كان يتصدر بقية الاحزاب فى تبنى القضية الوطنية متحديا الملك والسلطة المستعمرة فى غالبية الوقت فى دفاعه عن الدستور والحرية والاستقلال .

وبالرغم من تلك الشعبية التى حظى بها حزب الوفد ، وبالرغم من ذلك التعدد الحزبى الذى أحاط بالحركة السياسية فى تلك الحقبة من الزمن ، فان محور النشاط السياسى فى اغلب الوقت كان مركزا فى القاهرة وبعض عواصم الاقاليم ، ولم يجذب اهتمام غالبية الشعب ، اللهم الا اثناء تلك الانتخابات التى كانت تساق اليها جماهير المواطنين فى الريف دون ان يكون لهم ادنى قدر من الحرية فى الاختيار او ابداء الرأى الحر ، ومع ذلك فإن تلك الانتخابات الشكلية لم تسمح لحزب الوفد ـ صاحب الأغلبية الشعبية ـ بالوصول الى الحكم الا مرات قليلة لم تتعد فى مجملها ست سنوات متقطعة طوال مرحلة زمنية امتدت الى ثلاثين عاما تقريبا .

شباب الوفد والحركة الاجتماعية !

وحول هذا المعنى يذكر السيد طارق البشرى فى مؤلفه « الحركة السياسية فى مصر بين عامى ٤٥ ، ٥٢ » عن الاتجاه النقدى الذى ظهر بين

جانب من شباب حزب الوفد فى الأربعينات ، الذى تبنى قضايا التحول الاجتماعى ، بجانب القضايا التقليدية التى كان يتنباها حزب الوفد حول الحرية والاستقلال مانصه الاتى فى صفحة ٤١ « ومع أن هذا الاتجاه صنع للوفد الكثير فى هذه الفترة وساهم بنشاطه فى أن يعيد للوفد بعض مافقده اثناء حكومة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، سيما بين شباب الأربعينات ، كما ساهم داخل الحزب فى تنمية اتجاه تقدمى يتعادل مع اثر الاتجاه اليمينى داخل القيادة ، كما غذى الحزب بفكر جديد يتعلق بفهم المشاكل الاجتماعية ، إلا أنه لم يقدر له أن يصل الى قيادة الحزب أو ان يكون له نفوذ حاسم فى رسم السياسة وتوجيه الحزب كله الى مايعلو به الى مستوى احداث مابعد الحرب ، لذلك بقى هذا الاتجاه رغم منطقه الثورى ورغم اثره فى شباب الحزب ، بقى محدود الاهداف من الناحية العملية مرتبطا بالمخطط الوفدى التقليدى ، وانعكس هذا اضطرابا وفقدانا للتناسق فى التفكير الاجتماعى لكل من اقطابه ، كما انه لم يستطع ان يعمق جذوره الا بين الشباب المثقف دون ان يمتد هذا التأثير تنظيميا الى العمال والفلاحين » ، ثم يستطرد المؤلف بعد ذلك فى تقييمه لهذه الظاهرة فى ذات الصفحة فيقول : « ولم يكن الوفد بهذه الصورة قادرا على تنظيم الجماهير وتحريكها على النحو الذى يمكن من تخطى النظام القائم كله ، ولم يكن فى خطة القيادة ان تصل بالاحداث الى مايهدد النظام القائم او يتخطى ايا من حدوده السياسية او الاجتماعية » .

واذا كانت الصورة على هذا النحو مع حزب الأغلبية ، فلنا ان نتصور كيف كانت مع أحزاب الأقلية التى سيطرت فى اغلبية الوقت ، وكانت فى جميع الأوقات اداة الملك لتزكية الصراع السياسى ضد حزب الوفد وترسيخ الأوضاع الاجتماعية المتخلفة لجموع الشعب .

قصة الـ ٥٠٪ عمالا وفلاحين ..

تلك اذن كلها كانت ملامح تلك الحركة السياسية التى سادت قبل ثورة يوليو ، وعجزت عن دفع الجماهير للمشاركة فى الحركة السياسية ، نتيجة انصرافها عن الاهتمام بمواجهة وعلاج قضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ، وكانت المحصلة النهائية انفصالا واسعا بين الحركة السياسية وبين قواعد عريضة من جماهير الشعب ، ثم ترديا سياسيا واجتماعيا هيأ جميع الظروف الموضوعية لثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

وكان أحد الشعارات الهامة التى رفعتها ثورة يوليو فور قيامها ، هو شعار « الحرية الاجتماعية » بل وصل الأمر الى التأكيد فى احيان كثيرة منذ مطلع الثورة علىٰ انه لاحرية سياسية بدون حرية اجتماعية ، وكان واضحا منذ البداية ان هذا الشعار يترجم فى حقيقته أولوية البعد الاجتماعى فى برنامج واهداف الثورة .

وانطلقت بعد ذلك برامج الثورة الاجتماعية المعروفة والتى كان من بينها ذلك المبدأ الذى يقضى باحقية العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الاقل فى التشكيلات الشعبية والسياسية ، وهو مبدأ استهدف فتح مجالات المشاركة الشعبية على مستوى هذه القاعدة العريضة فيما يتعلق بالحركة السياسية بصفة عامة وقضايا المجتمعات المحلية بصفة خاصة .

وليس هناك شك فى أن الاتجاه الى نظام الحكم المحلى الذى بدأ فى مطلع الستينات كان من اهدافه الرئيسية تأكيد مشاركة القواعد العريضة من جماهير الشعب فى بحث قضايا مجتمعاتهم المحلية والمشاركة فى ادارة شئونها .

ولايمكن لأحد أن ينفى أن مؤسسات الحكم المحلى قد انطلقت فى الامتداد بالخدمات الاجتماعية فى جميع مجالاتها الى اعماق الريف فى جميع المحافظات حتى وصل الأمر الى أن أصبح فى جميع القرى (أربعة آلاف قرية) المستشفيات والمدارس الابتدائية بل والاعدادية فى مواقع كثيرة ، الى غيرها من المجالات الاجتماعية الأخرى ، بجانب اعداد من المؤسسات الانتاجية البسيطة فى قرى مختلفة ، بل ان التفكير اتجه اخيرا الى اهمية الامتداد بمشروعات الصرف الصحى الى الريف .

حقائق فى الريف المصرى

واذا كان باب المشاركة الشعبية قد فتح على مصراعيه من خلال ذلك النظام ، الذى نجح فى الوفاء بكثير من الخدمات الاجتماعية على مستوى المحافظات بأكملها ، وخصوصا فى أعماق الريف المصرى الذى ظل محروما من قبل هذه الخدمات لالاف من السنين ، فإن ثمة حقائق تفرض نفسها وتدعونا الى التوقف امامها فى استعراض سريع لنرى مدى تأثيرها على قضايا الحاضر وقضايا المستقبل فى الوقت نفسه ـ وهو مانعرض له فى النقاط التالية :

● انطلاقا من اهتمام الثورة بالبعد الاجتماعى والامتداد بالخدمات

الاجتماعية الى جميع محافظات الجمهورية ، كان التخطيط لقضايا وبرامج التحول الاجتماعى تخطيطا مركزيا ، كما أن تمويل جميع المشروعات الاجتماعية التى امتدت الى اعماق الريف ، كان تمويلاً مركزيا يعتمد بنسبة مائة فى المائة على ميزانية الدولة .

● أدت هذه السياسة تلقائيا الى نمو روح الاعتماد على الدولة على المستوى الجماهيرى العام ، ورغم الفلسفة التى استهدفها مبدأ مشاركة الفلاحين والعمال بنسبة ٥٠٪ فى جميع التشكيلات السياسية والشعبية ، فإن تلك الروح ظلت تنمو اكثر واكثر بالرغم من مشاركة عناصر هذين القطاعين فى المجالس الشعبية التى شكلت على مستوى القرى والمدن والمحافظات ، واستمر التخطيط للمشروعات وتمويلها يعتمد بالدرجة الأولى على رؤية المستوى المركزى وتقديره ثم قدراته التمويلية .

● ومع المتغيرات الاجتماعية التى لحقت بالتركيبة السكانية ، نتيجة انتشار التعليم والتحول الصناعى وما لحق بها من هجرة اعداد كبيرة من الفلاحين والعمال الى الخارج ، بدأت تطرأ نتيجة ارتفاع الدخول ، تحولات عميقة فى أنماط استهلاك بالريف والمدن على السواء بما ألقى بأعباء مضاعفة على قضايا الانتاج والاقتصاد القومى بصفة عامة .

قضية التنمية

● اقترن بجميع هذه التحولات نمو متلاحق فى الحجم السكانى حتى وصل الى مستوى الانفجار بعد أن وصل النمو سنويا الى نسبة ٢,٨ بداية من السبعينات وحتى الآن بما يحقق اضافة سنوية تصل إلى مليون ونصف مليون نسمة ، وتشير جميع التقديرات إلى أن عدد السكان سيصل إلى نحو ٧٥ مليون مواطن بعد تسع سنوات فقط مع مطلع القرن الواحد والعشرين .

● اصبح واضحا فى ضوء جميع هذه المؤشرات ، أن قضية التنمية ، هى قضية الحاضر والمستقبل ، وأنها قضية حياة أو موت للشعب ، وتمثل التحدى الأول والأخير له ، ولاسبيل امامه لكى ينطلق ويتطور الى الأفضل ، ألا ان تنتصر فى هذا التحدى ، وقد يقول قائل ومادور الدولة فى ذلك ؟ أليست تلك ذلك مسئوليتها الأولى ؟ نعم فإن الدولة عليها مسئوليتها لكى توجه سياساتها بما يخدم هذا التحدى ، وهى تفعل ذلك بخططها المركزية وقدراتها الاقتصادية ، ولكن يبقى للدور الشعبى المشاركة بالجهد والمال اهميته كعامل اساسى وهام فى مواجهة هذا التحدى التاريخى والمصيرى .

وقائع المؤتمر القومى للحكم المحلى

وفى ضوء جميع هذه الحقائق والمؤشرات ، فقد عقد مؤتمر قومى للحكم المحلى فى يونيو سنة ١٩٨٥ حضره الرئيس مبارك وجميع القيادات السياسية والشعبية والتنفيذية وكان محور القضايا التى ركز عليها المؤتمر والتى أشير اليها فى خطاب وزير الحكم المحلى فى الجلسة الختامية للمؤتمر مركزا على القضايا التالية :

● ان نظام الحكم المحلى هو الترجمة الصادقة والواقعية للممارسة الديمقراطية الصحيحة ، وان دعم هذا النظام من شأنه دعم الحرية السياسية والحرية الاجتماعية معا ، وان انتشار المجالس الشعبية التى بلغ عددها ١٢٦٥ مجلسا تضم حوالى ٤٣ ألف عضو منتخب على مستوى مجالس المحافظات والمدن والقرى ، يمثل قاعدة عريضة للعمل السياسى والاجتماعى .

● أهمية قضية التنمية ، باعتبارها قضية الانسان الأولى التى يتوقف عليها حاضره ومستقبله ، ولذلك فإن المؤتمر حدد شعاره الرئيسى بأن « التنمية بالشعب وللشعب » تجسيدا لحقيقة تؤكد أن الانسانية تعيش الآن عصر الشعوب التى أصبحت لاتقنع بمعطيات التطور التلقائى أو ترضى بما تقدمه السلطات الحاكمة أو تقدر عليه ، وأنما أصبح من المحتم أن يعرف كل مواطن دوره ، ويؤدى واجبه ، ويمارس مسئولياته ، حتى ينصهر الدور الشعبى مع الدور الحكومى فى اتجاه واحد يؤكد القدرة على تحقيق التقدم والتغيير المستمر الى الأفضل .

● تعاظم القضايا الاجتماعية والاقتصادية بعد المتغيرات التى طرأت على البنية الاجتماعية بمكوناتها الفكرية والثقافية وتأثير ذلك على التركيب السكانى فى كل اقليم ، كذلك بعد أن تصاعدت فى السنوات الأخيرة أنماط استهلاكية لم يألفها المجتمع ، وتكدست ثروات فى أيد جديدة ربما لم تحسن استثمارها أو الطريق الأمثل إلى ذلك ، واقترن بذلك تزايد موجات الأسعار العالمية مع انعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية الداخلية لكى تتأكد أكثر وأكثر أهمية قضايا الانتاج والتنمية .

● أهمية التخطيط الاقليمى ، لكى يوائم بين أهداف التخطيط المركزى ، وتوجهات خطط التنمية المحلية بالمحافظات اعتمادا على الجهود الذاتية ، بما يخدم أهداف الخطة القومية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى .

● عدم نجاح المجالس الشعبية فى اجتذاب ثقة الجماهير بالقدر الكافى لكى تتعامل ايجابيا مع متطلبات التنمية المحلية على مستوى القرية والمدينة والمحافظة ، خصوصا فى ظل ظاهرة سلبية تتعاظم يوما بعد يوم عندما تحول الريف المصـرى من الانتاج الى الاستهلاك بشكل يكاد يقضى على الدور التقليدى للريف فى مجال انتاج كثير من السلع الغذائية .

تنمية الريف المصرى

● أهمية دعم الموارد المحلية حتى تتمكن المؤسسات المحلية من الانطلاق فى الاستثمارات المحلية بمشاركة شعبية فى مجال المشروعات الانتاجية والخدمية التى تتفق مع الامكانات والمتطلبات البيئية .

وامتدادا للأهداف التى سعى المؤتمر القومى للحكم المحلى إلى ابرازها وطرحها فى دائرة الاهتمام الشعبى ، تم استصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عليا للتنمية المحلية والشعبية ضمت نخبة من المحافظين ورجال البنوك وأساتذة الجامعات وعددا من القيادات التنفيذية العليا ، وعقدت اجتماعها الأول والأخير فى ٢٥/٦/٨٦ ، وتضمنت الكلمة الافتتاحية لوزير الحكم المحلى ، تحديدا لاهداف ومسئوليات هذه اللجنة ، الخطوط العريضة التالية :

● إن المهمة الأولى لهذه اللجنة أن تعمل على تحويل عملية التنمية من تنمية بالحكومة بالدرجة الأولى إلى تنمية بالشعب المصرى بأكمله ، ولكى تتأكد المسئولية الشعبية يجب أن يتاح لكل مواطن الدور الذى يمكن أن يؤديه .

● لدينا مؤشرات متعددة أن الشعب لديه الاستعداد الكامل لكى يسهم فى تنمية مجتمعه ، ولكى ينطلق المواطنون فى هذا الاتجاه يجب أن تكون هناك سياسات ثابتة وكيانات واضحة تهيىء للمواطن القنوات التى يسهم من خلالها فى تنمية وتطوير مجتمعه .

● إن الاعتراف بالواقع يؤكد أن لدينا فى جميع المحافظات محاولات للتنمية ، ولكن لابد أن نعترف أن كل هذه الجهود لم تكن بالشكل المخطط الذى يحقق أهدافا بعينها بتوقيتات محددة تتفق مع إمكانات المحافظات ومع مواردها وعدد سكانها بما يتناسب مع حجم التحدى ومع حجم الأمال الكبيرة التى نريد تحقيقها .

● ضرورة وجود خطة شاملة متكاملة لكل محافظة تهدف إلى تحقيق نتائج

محددة تتماشى مع أهداف الخطة القومية للدولة وتأخذ بمؤشراتها - بحيث توحد الامكانات المبعثرة بدلا من أن تعمل كل جهة بمعزل عن الجهات الأخرى حتى توجه جميع الامكانات المتاحة إلى هدف واحد نسعى لتحقيقه بروح الفريق .

● ومايهمنا الأن أن نخرج من هذا الاجتماع بقرار أو بقرارين ، ونحن جميعا نعرف - والحمد لله فإن جميع السادة أعضاء اللجنة من الخبراء والعلماء والقيادات العليا - أن أى تطور فى الدنيا قد يبدأ بخيال ثم يتحول الى حقيقة بالتصميم والمثابرة والاصرار ونأمل أن تأتى هذه القرارات بحيث تمثل بداية اطار رئيسى أو خطة أو استراتيجية للمؤسسات الشعبية والتنفيذية فى جميع المحافظات لتهتدى بها ، لكى تصبح بعد ذلك أهدافا محددة توجه لها كل الامكانات لتبدأ مراحل التنفيذ مرحلة بعد مرحلة .

المشروعات الصغيرة ..

ومن المهم ان اشير الى اهم القرارات التى اتخذت فى الاجتماع الاول لهذه اللجنة حيث تضمنت التالى :

١ - العمل على تدعيم التكامل بين مشروعات المحافظات المختلفة فى نطاق الاقاليم الاقتصادية مع تشجيع انشاء الشركات الانتاجية والخدمية بالمحافظات .

٢ - دعوة المواطنين بكل قرية رئيسية وتوابعها بالمجلس القروى لاقتراح مشروع يرغبون فى اقامته تتوافر له مقومات الانتاج ويشبع حاجاتهم ، مع خلق جو من المنافسة بين هذه القرى وأن تكون الاولوية فى التنفيذ - بعد التنسيق - للنسبة الاعلى للمشاركة الشعبية فى التمويل (الهدف من القرار بداية تحويل القرى الى قرى منتجة) .

٣ - تحويل مشروعات المحافظات الى شركات يسهم فيها مواطنو المحافظة وقررت اللجنة بالنسبة لهذا القرار الآتى :

● تحديد فترة ثلاثة شهور للانتهاء من اجراءات تقييم بعض مشروعات المحافظات التى ستعرض للاكتتاب للمواطنين لعرضها على لجنة السياسات .

● تقوم المحافظات بإزالة المعوقات امام المشروعات التى تحقق خسائر حتى تكون مهيأة لتحويلها الى شركات .

● تعرض مقترحات المحافظات بالمشروعات المطلوب طرحها للاكتتاب على اللجنة العليا خلال اجتماعها القادم (حدث بعد ذلك بأربعة شهور تعديل

وزارى ، ولم تعقد اللجنة اى اجتماع آخر ، ولازال موضوع مشروعات المحافظات محل دراسة حتى الآن) .

الحكـــم المحلـــى لتدعيم الديمقراطية

● ولعله من المناسب هنا أن نورد جانبا من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بشأن نظام الحكم المحلى ، حول المضمون الذى نتحدث عنه فى هذا الجزء ، حيث ورد بها مانصه الآتى « إن من اهم ما حرصت عليه ثورة التصحيح تعميق الديمقراطية السليمة ، واذا كانت الديمقراطية تعنى حكم الشعب بواسطة الشعب .. ومن اجل مصالح اوسع للجماهير من هذا الشعب .. فإن من المسلم به ان من اهم اركان تحقيق الديمقراطية ادارة الشعب شئونه ومصالحه المحلية عن طريق ممثليه المحليين المنتخبين فى كل الوحدات المحلية ، ومن ثم تبرز اهمية الحكم المحلى لتدعيم الديمقراطية ، اذ به تتحقق سيادة الارادة الشعبية وتتدعم سيادة القانون فى كل بقعة من البلاد من خلال الجهود النشطة لممثلى المحليات المنتخبين ، كما يكفل الحكم المحلى حفز الجهود والامكانات الذاتية للمواطنين فى المحليات وحشدها للمعاونة فى خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفى تدعيم المرافق والخدمات العامة المختلفة » .

وحول نفس المعنى ، جاء فى تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن فلسفة الحكم المحلى ودوره فى التنمية الاقليمية الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٨٣ ، ودور هذا النظام فى المجال السياسى والتطبيق الديمقراطى مانصه الآتى :

١ ـ إن نظرة الفرد الى القضايا المحيطة به تنقسم الى ثلاثة جوانب على النحو التالى :

ا ـ نظرته الى القضايا القومية التى تتعلق بأمن الدولة وسيادتها ووحدة اراضيها ، وتتبلور فيما يتخذه الفرد من مواقف للتعبير عن رأيه فيها باستخدام الوسائل المتاحة للتعبير على المستوى القومى كالصحافة وحق الانتخاب .

ب ـ نظرته الى القضايا السياسية التى تتعلق بالتفاعلات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع ، وعلى اساس وحدته الكلية ، وتتبلور فيما يتخذه الفرد من مواقف تجاه الانضمام الى ذلك الحزب السياسى دون غيره ، بما انه يجد فيه تعبيرا عما يجيش فى صدره من آمال ، وما يتفق مع تكوينه الفكرى والنفسى من مبادىء .

جـ ـ نظرته الى القضايا المحلية التى تتعلق بمشكلات البيئة المحيطة بالفرد وتتبلور فيما يتخذه الفرد من مواقف تجاه كل منها باستخدام اساليب التعبير المدركة لمسئولياتها فى إحداث التنمية .

كل الاتجاهات تعبر عـــن نـفـســهـــا ..

● وفى ضوء هذا التقسيم فمن الواضح ان الادارة المحلية يمكن أن تمارس دورا جوهريا فى تنظيم تعبير الافراد عن قضاياهم الاقليمية بما يعكس خبراتهم المتباينة فى تفهم الواقع المحيط بهم ، وهو الامر الذى يوفر لوحدات الادارة المحلية اكبر المقومات لنجاح دورها ، الا وهو تعبئة المجهودات الشعبية حول قضايا التنمية ومشروعاتها ، أذ بدون المحليات تتم عملية التنمية فى معزل عن التفاعلات الانسانية التى تعطى لهذه العملية بعدها الحضارى المطلوب .

٢ ـ ويتأتى للمحليات ان تقوم بالدور المطلوب فى هذا الشأن عن طريق إتاحة الفرصة لجميع الاتجاهات السياسية للأفراد والجماعات المختلفة للتعبير عن رأيها فى تحديد الاهداف والوسائل المطلوبة لتنمية المجتمعات المحلية توفيرا للبعد الديمقراطى الذى يعتبر اساسا لنجاح عملية التنمية ، وترى اللجنة ان قيام المحليات بهذا الدور يتأتى عن طريق مجموعة من المواقف نلخصها فيما يلى :

أ ـ إن الاساس فى الممارسة الديمقراطية للمجالس المحلية هو حسن وصدق تمثيلها للقوى والاتجاهات السياسية المختلفة فى المجتمع المحلى بما يحقق الآتى :

● يسمح ببلورة افكارها ومواقفها تجاه كل قضية من القضايا المطروحة للمناقشة على المستوى المحلى .

● يتيح إمكان تعدد الآراء حول القضية الواحدة ويزيد بدرجة ملموسة من موضوعية الرأى النهائى .

● يزيد من احتمالات المشاركة المطلوبة من جميع المواطنين سواء بالرأى او بالعمل .

● يحول عملية التنمية الى عملية جماهيرية وقومية .

● يعمل على تخليص الممارسة السياسية مما يشوبها فى بعض الاحوال من ضيق النظرة الاجتماعية بالاعتماد على موقع الفرد الاسرى والاجتماعى والضغوط الفئوية او الناجمة عن العصبيات الاقليمية .

ب ـ ويؤدى الوضع السابق الى اتاحة الفرصة للمواطنين كافة للتعبير عن آرائهم فى اولويات الاحتياجات المطلوبة للاقليم الذى يعيشون فيه ، ويجعل

منهم جميعا عيونا للشعب على الاداة التنفيذية فى ممارساتها المختلفة بمواقع الانتاج والخدمات ، للتأكد من ان هذه الاداة تنفذ ما إلتزمت به فى برامجها الانمائية المختلفة .

٣ - وغنى عن البيان ان استخدام امكانات الادارة المحلية فى افساح المجال الديمقراطى على النحو السابق يحقق لحزب الاغلبية زيادة قدرات حكومة هذا الحزب فى التعرف على اولويات الاحتياجات المختلفة لكل اقليم بطريقة تسمح لها بإعداد خطط التنمية بصورة اقرب الى الواقع ، وذلك لتمثيلها جميع الاتجاهات السياسية فى المجتمع المحلى (انتهى بذلك النص المأخوذ عن تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى) .

هل قامت بدورها ؟

وبعد ذلك ، فمازال التساؤل مطروحا ، هل قامت مؤسسات الحكم المحلى أو الادارة المحلية بدورها كاملا ؟ ، وهل ساعدت على توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية ؟ ثم هل يمكن أن تقوم بدور مناسب مع حجم التحدى فيما يتصل بابعاد قضية التنمية والدور الشعبى فيها ؟ وآخيرا ماهى العقبات التى تعترض طريقها ؟

ولكننا قبل أن نبدأ فى استعراض عدد من الحقائق التى يمكن أن تجيب عن هذه التساؤلات ، لابد أن نسترجع عبارة وردت فى خطاب للرئيس مبارك امام مجلس الشعب فى دورته التى بدأت بعد الانتخابات البرلمانية التى تمت عام ١٩٨٧ ، حيث اشار فى خطابه الى اننا يجب ان نبدأ مرحلة الصحوة لنواجه ذلك التحدى الذى يعترض طريق التغيير الى مجتمع افضل ، يدرك كل مواطنيه ان قضية الانتاج والتنمية ، هى القضية الاولى التى يجب أن يستوعب كل مواطن مسئوليات دوره فيها .

اتصور أن الرئيس مبارك عندما دعا الى تلك الصحوة ، كان يريد أن يستنهض روح التحدى والايجابية فى نفس كل مواطن ولدى جميع التجمعات السياسية والشعبية ، لكى يدرك الجميع ان روحا جديدة يجب ان تسرى لنتخطى جميع الحواجز والمعوقات لتطوير المجتمع الى الافضل ، وليس هناك شك فى ان مفهوم تلك الصحوة فى اطار هذا البعد يقتضى اول ما يقتضى ان يتخلى كل مواطن عن اللامبالاة والسلبية ليقوم كل فرد بمسئولياته تجاه المجتمع بجدية وايجابية ، كما يقترن بذلك ان تستوعب جميع التجمعات السياسية أولويات العمل الوطنى لكى تسعى بإمكاناتها للاسهام فى خدمة قضايا المجتمع ، ولا يبعدها الخلاف الجدلى حول مساحة التطبيق

الديمقراطى عن الاهتمام بالعمل الميدانى على ارضية الواقع ، التى يجب أن يبدأ منها العمل السياسى ليؤكد الغاية الحقيقية من الممارسة الديمقراطية .

وفى اطار هذا المفهوم فإن دور المؤسسات المحلية الشعبية والتنفيذية ، يقفز إلى الامام على الفور ، ليؤكد أن هذه المؤسسات التى تمتد الى أعماق الجمهورية من أقصى الشرق إلى الغرب ، هى المؤهلة والقادرة على غرس روح ومفهوم تلك الصحوة فى أعماق الريف والنجوع ، فى المدن الصغيرة والكبيرة ، وهى القادرة على أن تحول العمل السياسى الى عمل مثمر يجتذب اهتمام كل مواطن ويفجر طاقات هائلة تتناسب فى عطائها مع حجم تحديات كبرى تواجهها أمة يزيد عدد سكانها سنويا بما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة ومن المقدر فى ضوء هذه الزيادة أن يصل عدد سكانها بعد تسع سنوات الى مايقرب من ٧٥ مليون نسمة وتعاظم احتياجات وتطلعات شعبها يوما بعد يوم فى عصر يقفز بخطوات جبارة الى الأمام فى جميع مجالات الحياة .

وعودة ثانيا إلى تلك التساؤلات التى طرحناها قبل قليل ، لعل الاجابة عنها تضع ايدينا على جانب من مواطن الخلل فى العمل السياسى والاجتماعى ولعلها أيضا تمثل مقترحات لانطلاقات العمل الوطنى أمام المؤسسات المحلية لتؤكد دورها الهام فى ترسيخ البعد الديمقراطى ولتحقيق الغاية الحقيقية من الممارسة الديمقراطية ولتجعل منها الأداة الفعالة لتفجير طاقات المجتمع الى الأفضل ولتخدم فى الوقت نفسه قضية العصر وأعنى بها « قضية التنمية » وهو مانسعى إلى إيضاحه فيما يلى :

"اللامركزية" متعثرة !

١ ـ لعل أول هذه المعوقات ، هو عدم الايمان بأسلوب الادارة اللامركزية على مستوى الدولة بأكملها ، وبالرغم من مرور حوالى ثلاثين عاما على تطبيق هذا النظام فى مصر تحت مسمى الحكم المحلى أو الادارة المحلية ، فإننا يجب أن نعترف بأن فلسفة هذا النظام مازالت متعثرة حتى الآن ، ولازال الصراع بين المستويات المركزية والمستويات المحلية قائما ، وقد يظهر على السطح فى بعض الاحيان ، ولكنه يحتدم تحت السطح فى اغلب الوقت ، ومن المؤسف أن الغلبة فى هذا الصراع مازالت حتى الآن للمستويات المركزية .

● ولقد كنت طوال حياتى الوظيفية رجل آمن يؤمن بمركزية الامن بصفة خاصة ، واستمر اقتناعى بأهمية مركزية الامن عندما بدأ دورى السياسى

كوزير للداخلية ، ولكننى بعد ان شغلت منصب وزير الحكم المحلى لمدة عامين ونصف ، واحطت برسالة هذا النظام وتجولت فى انحاء المحافظات المختلفة ، اصبحت على يقين كامل بأن المنطلق الفعال والمثمر للعمل السياسى والاجتماعى يبدأ من القرية والمدينة والمحافظة ، وان نظام الادارة اللامركزية هو النظام القادر على تفجير طاقات المواطنين ليتخلوا عن ذلك المفهوم السائد بأن الدولة هى التى يجب أن تقوم بكل شىء من الألف الى الياء ، وان دورهم الوحيد يتحدد اولا وأخيرا فى ان يطلبوا ويطلبوا ، وعلى الدولة ان تجيب كل ما يطلبونه ، ولكن الواقع والامكانات والمقدرة لدى الدولة مهما تعاظمت ستعجز عن التلبية فى عصر تعاظمت وتتعاظم اكثر واكثر كل يوم الاحتياجات التى تشبع جميع الرغبات وتتوازن مع متطلبات التغيير .

● كان الاقتناع بهذا المفهوم هو الدافع وراء انعقاد المؤتمر القومى للحكم المحلى السالف الاشارة اليه لطرح قضايا هذا النظام الملحة على الرأى العام بصفة عامة ، وعلى المؤسسات التنفيذية والسياسية بصفة خاصة ثم كان بعد ذلك تشكيل اللجنة العليا للتنمية المحلية التى اشرنا الى جانب من قراراتها المبدئية لتضع استراتيجية العمل الميدانى على المستوى المحلى تأكيدا للدور الشعبى فى قضية التنمية فى مجالاتها الانتاجية والخدمية على السواء . كذلك تأكيدا لاهمية هذا الدور فى ترسيخ البعد الديمقراطى .

اسبح ضد التيار

● واذكر فى احدى المناسبات ، وكنت اؤكد على دور المؤسسات المحلية فى اجتماع وزارى ، واذا بأحد الزملاء يعلق قائلا : "انت تسبح ضد التيار" ، ولعل هذا التعليق فى حد ذاته يوضح الى اى مدى مازال الاقتناع بنظام الادارة المركزية يسيطر على العقول ، وان جهودا اكثر مازالت مطلوبة حتى يسود الاقتناع بجدوى المؤسسات المحلية وانها المنطلق الميدانى القادر على احداث التغيير الشامل الى الأفضل .

● ولعل مثلا وحيدا يؤكد ما نطرحه حول هذا الموضوع فى هذه النطقة بالذات ـ واعنى بها الايمان بجدوى نظام الادارة اللامركزية بمؤسساتها المحلية فى عملية التنمية على وجه التحديد ـ ويأتينا هذا المثل من كوريا الجنوبية ، وقد ناقشت هذا الموضوع مع القنصل الكورى العام فى القاهرة بمناسبة دعوة وجهت لى لزيارة بلده ـ ولم تتم مع الاسف ـ لقد نفذت هذه الدولة مشروعا قوميا للتنمية عماده الاول مشاركة المواطنين فيه ، وعهد الى

المؤسسات المحلية وضع خطة على المستوى المحلى والاقليمى ، تشتمل على مشروعات انتاجية وخدمية تخدم البيئة وتتواءم مع امكاناتها وطبيعتها ، ويكون للمواطنين المحليين على مستوى القرية والمدينة الدور الرئيسى فى تحديد ماهية هذه المشروعات ويقتصر دور الدولة بمؤسساتها المركزية على المساهمة فى خمس التكلفة الاستثمارية بينما يتحمل المواطنون المحليون اربعة اخماس هذه التكلفة ، ثم يعهد بإدارة هذه المشروعات للمواطنين المحليين انفسهم بناء على محض اختيارهم ، وتأكيدا لتوفير الخبرات المناسبة والعمالة الفنية اللازمة فقد انشئت مراكز تدريب فى عدد كبير من القرى . واذكر أن تنفيذ هذا المشروع استغرق عشر سنوات حتى غطى جميع انحاء كوريا الجنوبية ، والمعروف أن هذه الدولة حققت طفرة كبيرة فى مجال التطور الاقتصادى وبلغ حجم تصديرها آخيرا ما يقرب من ٥٠ مليار دولار .

٢ ـ نأتى بعد ذلك للقيادات التنفيذية بالمؤسسات المحلية ، وهى لها دورها المؤثر فى فاعلية النظام وقدرته على اجتذاب ثقة المواطنين وتفجير طاقاتهم للاسهام بدورهم فى تطوير مجتمعاتهم المحلية وتلبية احتياجات مواطنيها ، وفى كثير من الدول يتم انتخاب هذه القيادات انتخابا مباشرا على مختلف المستويات حتى مستوى المحافظ .

انتخاب رئيس القرية كبداية

● واذا كان التطور السياسى والاجتماعى فى مصر مازال يحتاج الى مزيد من التفاعل الايجابى ، فإنه من المعتقد اننا يجب أن نبدأ اولى مراحل اختيار هذه القيادات بالانتخاب ، واتصور أن انتخاب رئيس القرية يمكن أن يكون البداية لهذا الاسلوب فى الاختيار ، وبعد ان يتأكد نجاح التجربة وتتعمق جذورها لمرحلة مناسبة يمكن أن تمتد الى خمس سنوات ، تمتد بنفس الاسلوب الى مستوى رؤساء المدن والاحياء ليتم اختيارهم بدورهم بنظام الانتخاب ، وبعد خمس سنوات آخرى يمتد الاسلوب الى مستوى المحافظ ليتم اختياره هو الآخر بالانتخاب .

● وخلال هذه الفترة ، التى ستمتد الى عشر سنوات بعد بداية الأخذ بهذا الأسلوب على مستوى رئيس القرية ؛ سيكون قد مضى على تنفيذ نظام الادارة المحلية فى مصر نصف قرن تقريبا ، وهى فترة اكثر من مناسبة لكى يكتمل نضج هذا النظام ويقتدى بدول اخرى كثيرة اخذت بهذا المبدأ تحقيقا للفلسفة الواقعية التى يستهدفها النظام ، يضاف الى كل ذلك ان تعداد

السكان بعد هذه الفترة سيكون قد وصل الى حوالى ٧٥ مليون نسمة ، بكل مايعنيه ذلك من تعقيدات اكثر وتعاظم اكثر واكثر فى الاحتياجات والتطلعات والتطور التلقائى .

معوقات بيروقراطية

● ولعلى أضيف الى ماسبق ، ان الاخذ بنظام الانتخاب على مستوى القيادات التنفيذية بمؤسسات الادارة المحلية ، يمكن ان يسهم فى معالجة جانب هام من الاسلوب البيروقراطى الذى يتعارض تماما مع مهام ودور هذه المؤسسات الشعبية .

٣ ـ نأتى بعد ذلك للمعوق الثالث الذى يتمثل فى الأسلوب المأخوذ به لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية الذى يقضى بإجراء انتخابات تلك المجالس طبقا للقوائم الحزبية التى حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة .

● ومن مؤدى الأخذ بهذا الأسلوب ان المجالس الشعبية تأتى فى النهاية ممثلة لاتجاه سياسى واحد الذى حصلت قائمته على الأغلبية المطلقة ، وليس من نافلة القول أن هذا المنطق يؤدى فى كثير من الأحيان الى نتائج سلبية ، فهو **أولا** يضعف من التفاعل الطبيعى بين المجلس الشعبى أيا كان مستواه ، وبين جميع المواطنين فى المجتمع المحلى للمجلس حيث يعتمد تمثيله لهم على شريحة واحدة التى حصلت قائمتها على الأغلبية المطلقة ، **وثانيا** من مؤدى ذلك تلقائيا ضعف القدرة على تعبئة المجهودات الشعبية حول قضايا التنمية ولايتيح تعدد الآراء حول القضايا المطروحة للمنافشة بما يؤثر على سلامة موضوعية الرأى النهائى بشأنها . **وثالثا** : فإن عدم تمثيل تلك المجالس للقوى والاتجاهات السياسية المختلفة فيه اضعاف للممارسة الديمقراطية على هذا المستوى القاعدى المتسع الذى يعتبر بحق المدرسة الحقيقية للممارسة الديمقراطية الميدانية التى تصقل التجربة وتخرج الكوادر الحزبية التى تثرى العمل الحزبى والسياسى بصفة عامة .

الانتخاب الفردى أفضل

● واعتقد انه من المناسب كثيرا أن يؤخذ بنظام الانتخاب الفردى لعضوية المجالس الشعبية بعد وضع الضوابط التى تحكم هذا النظام ، ومن

المؤكد ان الاخذ بالنظام الفردى فى الانتخاب ، سيؤدى الى افراز افضل العناصر لعضوية هذه المجالس على مستوى جميع الأحزاب السياسية الشرعية ، وسيضاعف من قدرة هذه المجالس على اجتذاب ثقة المواطنين الى التجاوب الإيجابى مع متطلبات ومصالح مجتمعاتهم المحلية .

٤ ـ تبقى فى النهاية مسئولية الأحزاب السياسية الشرعية ، لكى تقتنع بأن الممارسة الديمقراطية ليست مجرد جدل كلام ومعارضة للحزب الذى يحكم ، وليست أيضا ديمقراطية مركزية تتركز دائرة حركتها ونشاطها فى القاهرة وانعكاساتها الباهتة على عدد ضئيل من كوادرها فى انحاء متفرقة من الجمهورية ، وانما يجب أن يبدأ العمل السياسى من الميدان هناك فى النجع والقرية والمدينة والمحافظة ، لكى تكون الحركة السياسية فى مجملها نابعة من ضمير المواطن العادى واقتناعه بجدوى العمل السياسى ، ثم لكى تحقق الديمقراطية غايتها الأولى والأخيرة لتطوير المجتمع الى الافضل ، ولعلى أقول فى النهاية إن أسلوب ومنطق العمل الحزبى فى اطار مفهوم الديمقراطية المركزية ، هو الذى فتح الباب على مصراعيه لذلك النمو السرطانى الذى تحققه القوى غير الشرعية وفى مقدمتها التيار المتطرف تحت الشعار الدينى بجميع اجنحته الارهابية وهو ايضا أحد أسباب مايثار عن ازمة الديمقراطية التى نتحدث عنها حالا فى الجزء التالى

●●●

■ ١١ ■

أزمة الديمقراطية فى مصر

ونصل الآن إلى الجزء الأخير من هذه المذكرات ، لنتحدث فيه عما يثار عن أزمة الديمقراطية فى مصر، وأسارع الى تأكيد نقطة هامة ، ذلك أننى أعرض وجهة نظر شخصية من منظور أمنى وسياسي حول هذه النقطة ، ولا أدعى للحظة واحدة انها تمثل كل الحقيقة ، وانما هى اجتهاد قد يضاف الى اجتهادات أخرى كثيرة ، قد يكون بعضها متفقا فى الأساس والمنطق ، وقد يكون البعض الآخر ، متعارضا من زوايا كثيرة ام قليلة ، بحكم الموقف السياسى أو الانتماء الطبقى ، ولكل امرىء مانوى .

● وكما قلت سابقا فقد يتعجب البعض من أن رجل أمن سابقا يركز على التطبيق الديمقراطى فى مذكرات يكتبها ويعرضها للرأى العام بأكمله ، ولكننى اعود ثانيا لأؤكد ان هذا التوجه لم يأت عرضا ، وإنما هو يقين ترسخ ، غذته تجارب ومعايشة لأحداث جسام كان من المحتم بحكم الموقع الأمنى وبعده الموقع السياسى ، التعمق فى مقدماتها وخلفياتها تشخيصا لاصل الداء ، ليتأكد فى يقين كاتب هذه السطور ، أن مصر تقف الان فى مفترق الطرق ، فإما تأكيد للشرعية الدستورية ووصول للتطلعات والآمال بالمنطق الديمقراطى وإما اندفاع الى المجهول الذى لايعلم انواءه ومغباته الا الله سبحانه وتعالى .

وأتصور انه من الاهمية كثيرا قبل ان نستطرد فى استعراض مايثار حول ازمة الديمقراطية فى مصر ، أن نعرض لحقيقتين هامتين تمثلان مدخلا مناسبا لتناول هذا الموضوع من زواياه المختلفة :

أولا : الارتباط الوثيق بل والعضوى بين الشرعية الدستورية وبين الممارسة الديمقراطية ، فلا يمكن ان تزدهر ممارسة ديمقراطية وتؤكد البناء الديمقراطى فى ظل تقلبات سياسية تسعى الى هدم الشرعية الدستورية وتصر عليها قوى سياسية تعمل خارج اطار القنوات الشرعية ، ويزداد الأمر خطورة اذا تغافلت القوى السياسية الشرعية عن هذه الحقيقة فى مناوراتها الحزبية الى تشجيع العمل غير الشرعى بأسلوب مباشر أو غير مباشر تحت أى حجة ، فانها تصيب الديمقراطية فى مقتل وتعوق من تطور نموها .

الاستفتاء على مبارك ..

ثانيا : ثم الحقيقة الثانية التى تجسدها دلالات الاستفتاء الذى اجرى لانتخاب الرئيس مبارك فى أعقاب اغتيال الرئيس الراحل السادات ، فقد اجرى هذا الاستفتاء بعد فترة قصيرة من ازمة سبتمبر سنة ١٩٨١ ، وكانت بحق ازمة سياسية طاحنة كادت تقضى على المساحة المتبقية من الممارسة الديمقراطية ، ثم انه اجرى فى ظل اوضاع داخلية مهتزة وبالغة الخطورة فى اعقاب اغتيال رئيس الجمهورية الراحل ومحاولة اشعال ثورة شعبية وهدم الشرعية الدستورية ، ولكن قطاعات الشعب المصرى بأكملها أقبلت على هذا الاستفتاء كما لم يحدث من قبل ، لتقول لا للتآمر والارهاب وتعلن فى حسم واضح انها مع الشرعية الدستورية وتنتخب الرئيس مبارك بتأييد شعبى يقترب الى حد كبير من التأييد الذى حظيت به ثورة يوليو فور قيامها . وهى دلالة لايجدر أبدا أن يغيب مغزاها لكى يتأكد لجميع القوى السياسية أن الوجدان الشعبى العام لن يرضى بغير المنطق الديمقراطى بديلا .

والآن بعد استعراض هاتين الحقيقتين ، فإننا نناقش الزوايا التى تثار حاليا عن ازمة الديمقراطية فى مصر ، وحتى تأتى هذه المناقشة فى صورة شاملة ومعبرة عن اسباب الأزمة الواقعية ، فاننا لابد ان نتناول بالتفصيل مواقف الأطراف المؤثرة فى ابعاد التطبيق الديمقراطى بالايجاب والسلب لنصل فى النهاية الى التشخيص القريب من الحقيقة بقدر الامكان وهو ما نتناوله فيما يلى :

اولا : طرف السلطة التنفيذية :

● فقد حرص الرئيس مبارك منذ توليه السلطة ان يؤكد بالقول والفعل ايمانه الثابت بالاسلوب الديمقراطى كأساس للحكم واطار يحكم الحركة

السياسية فى البلاد . وبالرغم من الأزمة الديمقراطية التى تعرضت لها الحركة السياسية فى اعقاب قرارات سبتمبر ، ثم الاوضاع الداخلية الخطيرة التى سادت البلاد بعد تفجر احداث اكتوبر . والتى كان يمكن ان تكون مبررا كافيا ومقنعا لتأجيل الممارسة السياسية بالاسلوب الديمقراطى ، فإن الرئيس مبارك حرص بعد ايام قلائل من تلك الاحداث على اجراء مصالحة سياسية مع جميع القوى السياسية الشرعية وفتح الباب للحركة الحزبية لتمارس دورها السياسى فى ظل مناخ داخلى مستقر وهيأ لوسائل اعلامها حرية تعبير كاملة ليس عليها ادنى رقيب .

● ومنذ ذلك الوقت لم تضع السلطة الشرعية امام العمل الحزبى المشروع اى عوائق تحد من حركته السياسية او تحاصر وسائل اعلامه او تمنع اتصاله بالجماهير لاقتناعها بمنهجها او فكرها .

ملاحظات للقوى السياسية

● ومع ذلك فثمة ملاحظات تثيرها بعض القوى السياسية وتنسبها الى السلطة الشرعية وتسعى الى التأكيد بانها من اسباب الأزمة التى تعترض المسار الديمقراطى والتى نحاول من جانبنا ان نناقشها فى النقاط التالية :

١ ـ ما يثار حول رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطنى الديمقراطى ، بدعوى أن ذلك الوضع يعطى ثقلا خاصا لهذا الحزب ولا يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب المختلفة .

● ولعل اصدق وصف لهذا الرأى ، أنها دعوى حق يراد بها باطل ، فالرئيس مبارك تولى رئاسة هذا الحزب خلفا لرئيسه السابق باجراء حزبى سليم ، ثم حظى بأغلبية شعبية كبيرة فى الاستفتاء على رئاسته للجمهورية والذى كان طبقا لجميع المؤشرات بمثابة استفتاء تاريخى عبرت من خلاله الاغلبية عن توجهاتها وقناعاتها .

● ثم ماهى السوابق العالمية فى اعرق الدول الديمقراطية التى تحول دون رئاسة رئيس الدولة للحزب ؟ فى فرنسا مثلا لم يتخل الرئيس ميتران عن رئاسته للحزب الاشتراكى ، وفى امريكا لا يتخلى رئيس الدولة عن حزبه الذى جاء به الى الحكم ، وفى انجلترا لم تتخل مسز تاتشر رئيسة الوزراء (وهى السلطة الفعالة فى انجلترا) عن رئاستها لحزب المحافظين .

لا توجد ادنى مبررات منطقية للخلط بين الدور القومى لمنصب رئيس الجمهورية وبين دوره السياسى كرئيس لحزب سياسى ، واذا نظرنا الى

الموضوع نظرة مجردة مستقلة ، فان الاغلبية البرلمانية هى التى سترشح طبقا للدستور الرئيس الذى يتم استفتاء الشعب عليه ، ومن المؤكد فى اغلب الأوقات ان ينتخب الرئيس الذى يمثل الاغلبية الشعبية التى جاءت بهذه الاغلبية البرلمانية ، فما القول اذا فرضنا ان حزب الوفد او حزب التجمع مثلا حصل ايهما على الاغلبية المطلقة مستقبلا ؟

مبدأ تكافؤ الفرص ..

●● واذا كان الاسلوب الديمقراطى قد تحدد اساسا للحكم واطارا للحركة السياسية ، واذا كان قد تحقق واقعيا للأحزاب الشرعية حرية الحركة الحزبية وحرية الرأى وحرية الاتصال بالجماهير ، فاين معوقات مبدأ تكافؤ الفرص التى يثيرها اصحاب هذا الرأى ؟ اتصور من جانبى انها مجرد شماعة تسعى بعض الأحزاب الى تعليق جانب من اسباب ضعفها الحزبى عليها . وهو ما سنتحدث عنه تفصيلا عندما نتحدث عن مسئولية الاحزاب كطرف ثان فى التطبيق الديمقراطى .

٢ ـ مايثار حول دور لجنة الأحزاب والقيود التى تضعها امام حرية تكوين الأحزاب بما يمثل قيدا على حرية العمل الحزبى بصفة عامة ويحد من انطلاق الممارسة الديمقراطية بصفة خاصة .

● وقد شكلت هذه اللجنة منذ مرحلة حكم الرئيس الراحل السادات . وحدد القانون طريقة تشكيلها ومهمتها فى التصريح أو الاعتراض على تشكيل اى حزب طبقا لنصوص الدستور ، وجعل قرارها خاضعا للرقابة القضائية امام دائرة خاصة ذات تشكيل خاص . وكان واضحا بأن الفلسفة التى حكمت مهمتها ، تنحصر فى وضع ضوابط تنظيم الحركة الحزبية تحسبا من الانطلاق فى تكوين احزاب وهمية لا يخدم وجودها الهامشى على الساحة السياسية التطبيق الديمقراطى فى جوهره فى هذه المرحلة المبكرة .

●● ومنذ تولى الرئيس مبارك مسئولية الحكم ظهر على الساحة السياسية حزب الوفد اولا . ثم حزب الأمة ثانيا ، واخيرا منذ عام ثلاثة احزاب اخرى .

أحزاب ليس لها وجود !!

● ومن منطلق وجهة نظر شخصية ـ فيما يتعلق بالنتائج التى اسفر عنها التطبيق الواقعى لدور لجنة الأحزاب ـ فانه مع اهمية دورها من حيث

ضوابط تشكيل الأحزاب طبقا لما يقضى به الدستور ، الا ان الواقع يقول شيئا اخر ، فقد ظهر على الساحة حتى الآن عدد من الأحزاب الجديدة التى لا تمثل فى حقيقتها تيارات سياسية لها وجود فى الشارع ، ومهما كثر مثل هذه الأحزاب ، فانها لن تخدم فى النهاية الممارسة الديمقراطية المثمرة ، ولن تستطيع ان تجذب اهتمام وثقة المواطن العادى "بما يثرى الحركة السياسية بصفة عامة والحركة الحزبية بصفة خاصة ."

● ولعله من المجدى الآن ان تتوسع هذه اللجنة فى الترخيص بالأحزاب التى تمثل تيارا سياسيا شرعيا لا يتعارض مع الدستور فى برامجه واهدافه ، مع توافر عنصر الجدية فى تشكيله ، وقد اضيف الى ذلك انه كلما وجدت احزاب لها وجود قاعدى فى الشارع السياسى ، فإن ذلك وحده كفيل بتلاشى اى احزاب اشخاص اخرى هامشية تلقائيا ، كذلك فإن مثل تلك الأحزاب هى القادرة على حصار ذلك النمو السرطانى للتيار المتطرف الارهابى . ولعلى كمواطن اتمنى فى نفس الوقت - لصالح الممارسة الديمقراطية نفسها - أن تسفر هذه الممارسة فى النهاية عن وجود ثلاثة احزاب او اربعة لها كياناتها الحقيقية القادرة على اثراء الحركة السياسية والحزبية بصفة عامة ، والقادرة فى نفس الوقت على ترسيخ المفهوم الديمقراطى على المستوى الجماهيرى العام تأكيدا للشرعية والاستقرار بصفة خاصة .

٣ - ما تثيره احزاب المعارضة باصرار ومبالغة حول العملية الانتخابية سواء من حيث نظام الانتخاب او من حيث سلامتها وتدخل السلطات التنفيذية فيها بالتلاعب والتزوير .

● ولعلى اسارع هنا لكى أؤكد ، انه لا احد ينكر اهمية العملية الانتخابية فيما يتصل بسلامة التطبيق الديمقراطى بصفة عامة ، بجانب انها تمثل الاسلوب الشرعى الذى يمارس الشعب من خلاله دوره فى المشاركة فى القرار عن طريق ممثليه الشرعيين ، كذلك احداث التغيير الذى يرتضيه بالمنطق الديمقراطى ومن خلال القنوات الشرعية .

الانتخابات قبل يوليو وبعدها

● ولقد تحدثنا سابقا عن العملية الانتخابية قبل ثورة يوليو وأتينا بالدليل القاطع كيف كانت عملية صورية فى اغلب الاوقات ، وكيف كانت السلطة تتلاعب فيها بكل اساليب القهر والتزوير لصالح احزاب الاقلية التى حكمت غالبية الوقت منذ بدأت الحياة البرلمانية بعد دستور ١٩٢٣ حتى قيام ثورة

يوليو ١٩٥٢ . وتحدثنا كذلك عن نظام الانتخابات فى اطار التنظيم السياسى الواحد خلال مرحلة ثورة يوليو حتى وفاة الرئيس الراحل عبدالناصر ، وكيف انها بدورها كانت عملية شكلية تتناقض مع جوهر فلسفة العملية الانتخابية .

ثم تحدثنا عن الانتخابات التى تمت فى عهد الرئيس الراحل السادات خلال عام ١٩٧٦ والتى نجح فيها ١٢ عضوا فقط من المعارضة واعلن ان نسبة الحضور فيها كانت ٩٣٪ !! كذلك انتخابات عام ١٩٧٩ والتى سقط فيها اقطاب المعارضة جميعا وكانت نسبة الحضور فيها تزيد هى الأخرى على ٩٥٪ !!

● ومنذ تولى الرئيس مبارك مسئولية الحكم . اجريت اربعة انتخابات عامة ، مرتان لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى عامى ٨٣ ، ٨٦ ، والثالثة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، والرابعة انتخابات مجلس الشعب مرة ثانية عام ١٩٨٧ بعد الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الذى تمت على اساسه انتخابات عام ١٩٨٤ .

● وقد اركز فى حديثى عن العملية الانتخابية على دلالات انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٣ ومجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، فقد كنت وزيرا للداخلية فى تلك الفترة ، ولكننى ايضا سأشير فى النهاية الى دلالات انتخابات عام ١٩٨٧ ، لتكون المقارنة دليلا قاطعا على مدى التغيير الايجابى الذى لحق بالعملية الانتخابية والذى تصر احزاب المعارضة على انكاره وطمس حقائقه :

دلالات إيجابية

● كانت انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٣ من طرف واحد - حيث قاطعتها احزاب المعارضة احتجاجا على اجرائها بنظام القوائم المطلقة - ولقد اجريت هذه الانتخابات رغما عن ذلك فى حرية مطلقة دون اى ضغط على الناخبين او محاولات من جانب الأجهزة التنفيذية للتلاعب فى نتائجها بأى صورة ، بل وصل الأمر الى ان اجهزة الأمن قامت بضبط عدد من اعضاء اللجان الفرعية الذين حاولوا التلاعب فى التذاكر الانتخابية وقدمتهم للنيابة العامة ، واعلنت النتيجة العامة لهذه الانتخابات والتى خاضها الحزب الوطنى بمفرده وكانت ٥١٪ ، لتنهى بذلك اسطورة انتخابات ما فوق التسعين فى المائة التى سادت طوال الثلاثين عاما السابقة ، ولقد اوضحنا فيما سبق كلمة كاتبنا الكبير نجيب محفوظ التى اشاد فيها بتلك الانتخابات

واعتبرها نقطة تحول فى الممارسة الديمقراطية السليمة .

● فيما يتعلق بانتخابات عام ١٩٨٤ فقد كانت نسبة الحضور فيها التى اعلنت ٤٣٪ وأوضحنا فى الجزء الخاص بالانتخابات رأى عدد من القيادات الاعلامية الداخلية ، ورأى وكالات الانباء والصحافة العالمية فى جميع دول العالم شرقها وغربها فى هذه الانتخابات ، وكيف وصفت إنها بجميع المقاييس تعتبر أنزه انتخابات تمت فى تاريخ مصر الحديث وتؤكد اصرار نظام الرئيس مبارك على المضى قدما فى التطبيق الديمقراطى السليم .

٦٠ معارضا يدخلون المجلس ..

● وتبقى فى النهاية حقيقة جديرة بالمناقشة ، فقد فاز فى هذه الانتخابات من احزاب المعارضة ستون عضوا يمثلون حزب الوفد الذى تحالف مع جماعة الاخوان بينما عجزت الأحزاب الأخرى عن الحصول على نسبة الـ ٨٪ التى حددها قانون الانتخابات بنظام القوائم النسبية وكان اقربها للوصول الى هذه النسبة هو حزب العمل الذى حصل على نسبة ٧,٨٪ ، وهى المرة الاولى منذ بدأت الحياة البرلمانية فى مصر بعد دستور ١٩٢٣ ، التى تحصل فيها المعارضة على هذا العدد من العضوية بالمجلس النيابى ، وفى جميع الانتخابات السابقة على ثورة يوليو لم يحصل حزب الوفد صاحب الاغلبية الشعبية فى ذلك الوقت على اكثر من اثنى عشر مقعدا وكان فى مرات كثيرة لا يحصل على اكثر من مقعد واحد ونفس الأمر عندما كان حزب الوفد يحكم فى المرأت القليلة التى وصل فيها الى الحكم فلم تحصل احزاب الاقلية المعارضة له على عدد من المقاعد يزيد على اصابع اليد الواحدة .

واذا انتقلنا الى مرحلة ما بعد ثورة يوليو فلم تكن هناك احزاب معارضة ليكون لها ممثلون فى المجالس النيابية ، وفى عهد الرئيس الراحل السادات ، لم يزد عدد اعضاء المعارضة فى المجلس النيابى على خمسة عشر عضوا سواء فى انتخابات ١٩٧٦ أو ١٩٧٩ .

● وفى انتخابات عام ١٩٨٧ ـ ولا اتعرض لتفصيلاتها الا من حيث نتيجتها فقد كنت قد تركت موقعى الوزارى قبل ذلك فى نوفمبر عام ١٩٨٦ ـ فقد كانت نسبة الحضور فيها ٦٧٪ ونجح من احزاب المعارضة حوالى تسعين عضوا . كما لم يحدث من قبل ايضا فى اى انتخابات قبل ثورة يوليو او بعدها حتى نهاية حكم الرئيس الراحل السادات .

حرية التعبير

● والآن أليس هناك أى دلالة لنجاح هذا العدد الكبير من ممثلى المعارضة فى انتخابات عامى ٨٤ ، ٨٧ ـ كما لم يحدث قبل ولاية الرئيس مبارك ـ ألا يشير ذلك الى ان حرية التعبير عن الرأى قد قفزت خطوات وخطوات الى الامام ؟ الا يدل ذلك على ان السلطة التنفيذية قد التزمت حيادا اكثر واكثر عن ذى قبل ؟ الا يؤكد ذلك ان الاشراف القضائى على الانتخابات يمارس دوره وفاعليته ؟ ، ثم اذا كان النظام بسلطاته التنفيذية يمارس نفس الاسلوب القديم ـ وقد استمر ما يزيد على نصف قرن بين عامى ٢٣ ، ٨٤ ، فلماذا لم يصر على نسبة التسعين فى المائة وما فوقها ؟ ولماذا لم يحاصر احزاب المعارضة ويمنع فوزها بهذا العدد الكبير من العضوية كما لم يحدث من قبل ؟ اليس كل ذلك دليلا على ان حرصا اكبر على سلامة التطبيق الديمقراطى قد تحقق ويحتاج الى تنميته والحفاظ عليه ، والى متى نصر فى توجهاتنا السياسية على طمس الحقائق لمجرد الهوى والمصلحة الحزبية القريبة ونغمض اعيننا عن المستقبل وما يفرضه من حرص اكثر على كل ايجابية تحقق نموا مطردا فى التطبيق الديمقراطى ؟

● ومع ذلك فلا ادعى للحظة واحدة ان العملية الانتخابية بريئة من كل العيوب ، فما زال الوعى السياسى بأهميتها من حيث الاقبال عليها أو القدرة على الاختيار السياسى ضعيفا ، ولازالت العصبيات والقبليات تحدث تأثيرها الغالب فى الريف بصفة خاصة وكثيرا ما ينطلق منها بعض عمليات الشغب التى تتخلل العملية الانتخابية ، ولكن ذلك له تفصيلاته فى مسئولية الطرف الثانى عن الممارسة الديمقراطية الذى ننتقل للحديث عنه .

رأيان لكاتبين كبيرين ..

ثانيا : طرف الأحزاب السياسية :

● لعلى اختصر على نفسى الحديث عن دور هذا الطرف فيما يثار عن ازمة الديمقراطية فى مصر ، فاعرض رأيين لكاتبين كبيرين يمثل كلاهما اتجاها مغايرا للآخر ـ فاعرض وجهة نظر أثارها الكاتب الكبير خالد محمد خالد ، ووجهة نظر اخرى اثارها الكاتب الشجاع والساخر صلاح حافظ حول

المعنى الذى نحن بصدده وانقل حرفيا ما ذكره كلاهما فى الآتى :

● كتب الاستاذ خالد محمد خالد فى مقاله الاسبوعى بجريدة الوفد الصادرة يوم ٢٨ ابريل عام ١٩٨٨ ، ضمن سلسلة مقالات تتناول الحركة الحزبية فى مصر انتقد فيها توجهات ومسارات هذه الحركة وفى مقدمتها الحزب الوطنى الحاكم الذى نسب اليه بعض مظاهر الفشل فى حركته السياسية ، ثم تحدث عن أحزاب المعارضة بما نصه الآتى «ان العمل السياسى الناجح لا يكون كذلك ما لم يتوافر له الفهم والتجرد والشجاعة ، وفن التوقيت وتجهيز البدائل والقدرة على المبادرة والمهارة فى تنظيم صفوف الجماهير والاعتماد الوثيق على النفس ، فبالفهم السديد يمكن رؤية الواقع فى وضوح .. والتجرد يهدينا بالاخلاص والصدق الى سواء السبيل ، وبالشجاعة نواجه قضايانا دون تردد وتلعثم وهروب ، وفن التوقيت يمكننا من توظيف الجهد المناسب للوقت المناسب ، فلا يكون هناك وقت ضائع ولا فراغ موحش ولا جهد مهدر . وتجهيز البدائل يعنى اننا ايجابيون واننا نهدم لنبنى وليس الكلام وحده بضاعتنا المزجاة . بل نملك خططا واعمالا ومناهج ، لا نبدو من خلالها معارضين فحسب بل حكومة الظل التى تعد نفسها ، فى غير يأس واحباط ليوم يدعوها الشعب فيه لتحقيق ما عجز عنه الآخرون » ثم يمضى الكاتب فى حديثه عن موقف المعارضة من تجديد قانون الطوارىء ومعارضتها لاصدار قانون خاص لمكافحة الارهاب فيقول ما نصه «فلا يعقل مثلا ان تخرج جريدة معارضة تنطق باسم حزب معارض غداة الهجوم بالجنازير والخناجر ، ثم غداة تجديد قانون الطوارىء مرصعة صفحتها الأولى وبخط ضخم لكاتب نحترمه ، بهذا العنوان «قانون الطوارىء المقصود به الجماعات الاسلامية» ماذا يكون التحريض اذا لم يكن هذا .. ؟ انى على ادنى الفروض لست قارئا غبيا .. ولست كذلك ايضا فى متابعة العمل السياسى فى بلدى .. ومع هذا فانى اقسم بالله اننى حتى اليوم لم اتبين تماما هل المعارضة مع الارهاب ام ضده .. وكونها مع الارهاب ـ احتمالا ـ لا يعنى انه اسلوبها الدائم ومنهجها العام .. بل يكفى ان تؤيده ، أو ترحب به ـ مؤقتا ومرحليا ـ ليشفى صدرها ويحل مشاكلها مؤقتا ومرحليا كذلك !! » انتهى بذلك تعليق الكاتب الكبير خالد محمد خالد .

ليس نصرا نهائيا أو هزيمة نهائية ..

●● أما الاستاذ صلاح حافظ . فقد كتب فى مقاله الدورى بجريدة اخبار اليوم الصادرة بتاريخ ٤ / ٨ / ١٩٩٠ تحت عنوان «السياسة فى المحكمة»

تعليقا على الجدل السياسى حول سلامة اجراء استفتاء على حل مجلس الشعب من عدمه ما نصه الآتى «المسألة بالنسبة الينا بالغة البساطة ، مطلوب ان ندعى الى انتخاب مجلس شعب جديد .. ولو أن الأحزاب تمثلنا حقا لكانت هذه هى المسألة بالنسبة اليها ايضا ، وشرعت تعد نفسها ، وتطرح برامجها وتعلن لنا عن مرشحيها ، وتخاطبنا فى السياسة لا فى القانون ، وفى رغيف الخبز ، والديون وزرع الصحراء ، ومقاومة الفساد ، ومصائر ابنائنا فى الخارج ، وقضية الانفجار السكانى ، ومحو الأمية .. لا فى البطلان والانعدام وسلامة الاجراءات وتنازع الاختصاصات والدفوع الاساسية من الفرعية .. إن ما يعنينا اصلاً هو مجلس شعب يمثلنا ويعكس على قدر الامكان سياسة ترضينا .. وهذا الذى يعنينا قضية سياسية لا قانونية .. والسياسة كما نعلم هى التى تصنع القانون لا العكس ، وهى صراع بين المصالح والعقائد والفرق والجماعات .. وهدف الديمقراطية هو الا يقود هذا الصراع الى حرب اهلية وان يستمر بوسائل سلمية ، وأدوات السياسة هى الدعوة والدعاية والتفاوض والمساومة ، والتحالف بين المصالح والافكار المتضاربة ، وليس فيها نصر نهائى او هزيمة نهائية ، فالكفة التى ترجح وتحكم لا تلغى وجود الكفة المرجوحة المعارضة ولا يسود عمليا الا ما يتعارف عليه الجميع ويصوغونه فى هيئة قوانين تحكم علاقات الأفراد بالحكومة ، وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض» . ثم يمضى الكاتب فى مقاله فيقول «لماذا تفعل الأحزاب ذلك ؟ هل السبب انها عاجزة عن العمل السياسى ومنفصلة تماما عن الجماهير ، بحيث لا تملك الا توكيل المحامين لكسب قضاياها فى المحكمة بدلا من كسبها فى الشارع ؟ » . انتهى بذلك النص المأخوذ عن مقالة الاستاذ صلاح حافظ .

الحزب الوطنى الديمقراطى
هـل قام بـدوره .. !!

ولكن لنا بعد هذين النصين تعليقا على ممارسات الأحزاب السياسية التى يمكن ان تشكل فى مجملها كثيرا من اسباب ما يثار عن ازمة الديمقراطية فى مصر ونتناولها فى النقاط التالية :

١ ـ لعلى أفضل ان أبدأ هذا التعليق على ممارسات الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يحظى باغلبية شعبية ملحوظة حتى الآن تأكدت واقعيا

وكذلك فى الانتخابات البرلمانية السابق الاشارة اليها ، وبالرغم من ذلك فان حركة هذا الحزب بين الجماهير بالاسلوب الحزبى السليم مازال ينقصها كثير من الفاعلية والانتشار والقدرة على خلق الكوادر الحزبية القادرة على الاقناع والاستقطاب الحزبى المستند الى العقيدة والمنهج اكثر من استناده الى السلطة والنفوذ .

● ولا يجدى حزب الاغلبية ، ان يعتمد على انجازات الحكومة فى دعايته الحزبية خصوصا قبل واثناء الانتخابات العامة ، فان دوره السياسى فى الشارع والقرية والمدينة ، وعلى المستوى الجماهيرى العام ، اكبر واخطر كثيرا من مجرد الحصول على الاغلبية البرلمانية ، فهو الحزب المؤهل والقادر على حفظ التوازن السياسى والاجتماعى على الساحة الداخلية ، ثم انه بحكم اغلبيته الشعبية التى يحظى بها ، القادر على ضبط ايقاع النمو الديمقراطى ليسير فى قنواته الشرعية حتى يترسب فى الوجدان الجماهيرى العام كاسلوب حياة ، واخيرا فهو الحزب الذى يجب ان تثمر حركته السياسية بين الجماهير على ايقاف ذلك النمو السرطانى الذى تحققه أجنحة التطرف الارهابى الذى يهدد الشرعية والديمقراطية معا .

● وأتصور أنه لا يوجد تفسير منطقى ، لتلك الظاهرة التى تتجسد فى السنوات الأخيرة ، عندما تمكن التيار السياسى تحت الرداء الدينى من الانفراد بعضوية عدد من مجالس ادارات النقابات المهنية ، لكى تستغل بعد ذلك فى نشر هذا الفكر على المستوى القاعدى لهذه النقابات الذى يمثل عماد المسرح السياسى والقاعدة الفعالة فى الحركة الثقافية والسياسية فى المجتمع ، ويحدث كل ذلك فى غيبة ملحوظة لدور الحزب الوطنى الديمقراطى وكأن الأمر لا يعنيه .

● وليس من قبيل المبالغة ، إذا قلنا إن المسئولية السياسية لا يقتصر دورها على لحظة الحاضر فقط ، وإنما تتعاظم هذه المسئولية فيما تجهز له وتسعى اليه لضمان استقرار المستقبل ايضا .

أحزاب المعارضة

٢ ـ وإذا انتقلنا إلى مسئولية أحزاب المعارضة ، فإن دورها ومسئوليتها لا يقلان أهمية عن دور ومسئولية الحزب الوطنى الديمقراطى ، ولعلى أسوق مثالا قريبا يؤكد إلى أى مدى يمكن أن تتأزم الممارسة الديمقراطية نتيجة

تجاهل أحزاب المعارضة خطورة حركة القوى غير الشرعية على الساحة السياسية ، ذلك أن المعارضة خلطت بين مواقفها المعارضة لسياسات النظام الداخلية والخارجية قبل أحداث أكتوبر عام ١٩٨١ وبين مواقفها المؤيدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لحركة أجنحة الارهاب التى تصاعدت بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة وظهر الموقف فى النهاية وكأن هناك توافقا بين الجميع ، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية الكامنة خلف اصدار قرارات سبتمبر بذلك الاتساع والشمول ، وكانت المحصلة النهائية أزمة حادة تعرضت لها الممارسة الديمقراطية والحركة السياسية بأكملها .

وإذا سعينا إلى مناقشة المسئوليات المبدئية التى تتحملها أحزاب المعارضة لاثراء الحركة السياسية بصفة عامة ، وتعميق الوعى بالتطبيق الديمقراطى بصفة خاصة ، فإننا يمكن أن نحدد أبعاد تلك المسئولية فى النقاط التالية :

● الحرص على تأكيد الشرعية الدستورية بنفس الدرجة التى يحرص عليها حزب الأغلبية ، ذلك أن النمو الديمقراطى لايمكن أن يطرد وتتسع مساحته يوما بعد يوم كلما كان هناك من يتربص بهذه الشرعية ويعمل على القفز عليها بالتآمر أو الارهاب ، وانطلاقا من هذا الالتزام فإنه من البديهى أن تحدد المعارضة موقفها بشكل حاسم وقاطع فى إعلامها ومؤتمراتها وحركتها الحزبية بصفة عامة ، تجاه العمل غير الشرعى ايا كانت خلفياته وتوجهاته وأساليبه .

أصوات الجماعة أولا ..

ولعل تساؤلا هاما يفرض نفسه الآن فى سياق مناقشة هذه النقطة ، فلماذا تحالف حزب الوفد اولا ثم حزب العمل ثانيا مع جماعة الإخوان المسلمين ، مع أنها ليس لها وجود شرعى وقانونى على الساحة كجماعة دينية ، أو كحزب سياسى ؟ قد تكون الاجابة ـ وهى حقيقية الى حد كبير على ما اتصور ـ ان ذلك الالتقاء كان مبعثه الرئيسى الاستعانة بأصوات عناصر الجماعة فى الانتخابات بنظام القوائم لضمان تجاوز نسبة الـ ٨ ٪ ولكن ألا يشير ذلك فى حد ذاته إلى عدة حقائق ، أولاها أنه تحايل على القانون والشرعية ، وثانيتها أنه اعتراف بقصور حزبى ، وثالثتها أنه دعم لكيان جماعة غير شرعية يشير منهجها الى أنها لا تؤمن بالتعدد الحزبى وبالتطبيق الديمقراطى بمفهومه الحالى ؟ . ثم ماذا يمكن أن يكون عليه الموقف بعد أن عدل نظام الانتخاب

الى النظام الفردى ، وما موقف الأحزاب الشرعية من مثل هذه التحالفات بعد ذلك ؟

● وضوح وتمايز البرامج والخطط الحزبية لتكون أحد العوامل المساعدة على توعية الرأى العام بتوجهات كل حزب وتمكين المواطنين من حرية الاختيار سواء للانتماء الحزبى أو اثناء العملية الانتخابية بصفة خاصة ، ولعل ذلك أحد الأسباب الجوهرية لتأزم التطبيق الديمقراطى عندما يدير المواطن العادى ظهره للحركة الحزبية بصفة عامة بعد أن يعجز عن تفهم تمايز برامجها وعندئذ تتعالى الأصوات وتشكو من ضعف الحركة الحزبية دون إدراك للأسباب الحقيقية لهذا الضعف .

أحزاب بعيدة عن هموم الأمة

● يقترن بالسبب السابق عامل آخر لا يقل أهمية ، وأعنى به تلك السمة للعمل الحزبى بالمنطق المركزى حيث يتركز فى المستوى القيادى والاعلامى للحزب . مع ضعف العمل الحزبى الميدانى بشكل ملحوظ . والنتيجة المنطقية لهذا الأسلوب ، هى الابتعاد عن الالتحام بالجماهير وعدم استيعاب قضاياها الملحة . فلم نسمع مثلا أن حزبا من الأحزاب ابدى وجهة نظره فى مشكلة الانفجار السكانى وحدد برنامجا تطبيقيا لتلك المشكلة وسعى الى تطبيقه فى بعض المواقع المختارة ، ولم نسمع كذلك أن حزبا من الأحزاب سعى الى وضع برنامج لمحو الأمية وسعى الى تطبيقه ميدانيا ، كذلك نفس الأمر بالنسبة لقضية التنمية وأهميتها الحيوية ، وهكذا بالنسبة لقضايا أخرى متشعبة لها تأثيرها فى حياة المواطن العادى .

ونتيجة لكل ذلك فقد أصبح معروفا على مستوى الرأى العام أن العمل الحزبى يكاد يقتصر على الاهتمام بقضايا الانتخاب ، ومن هنا كان ضعف الحركة السياسية بصفة عامة والحركة الحزبية بصفة خاصة ، ولولا سيطرة العصبيات والقبليات خلال العملية الانتخابية فى الريف بصفة خاصة ، لكانت النسبة العامة للانتخابات فى مصر من أضعف النسب العالمية ، ولعل الدليل المؤكد على ذلك أن نسبة الاقبال على الانتخابات فى القاهرة والجيزة والأسكندرية لم تزد على ٢٠ ٪ فى الانتخابات السابقة ولم ترتفع النسبة العامة إلا نتيجة لارتفاع الاقبال على الانتخاب فى الريف بسبب العصبيات القبلية والعائلية ، وأتصور أن هذا الأسلوب فى العمل الحزبى هو أحد

الأسباب الجوهرية التى يمكن أن تعوق نمو التطبيق الديمقراطى .

● وتبقى فى النهاية نقطة هامة أتصور أننا يجب أن نناقشها بوضوح كامل ، فالنمو الحزبى لا يحدث بين يوم وليلة ، وإنما يتأتى هذا النمو ويتحقق نتيجة عمل حزبى ميدانى وتربية كوادر حزبية تقنع الجماهير وتدفعها إلى الخيار بين هذا الحزب أو ذاك .

ولاشك أن وضوح المنهج وتطبيقاته العملية له أهميته فى التفاعل التلقائى والطبيعى بين الحركة الحزبية وبين القواعد الجماهيرية .

وإذا كانت هناك عوامل تاريخية وسياسية وواقعية ومعها عوامل نفسية على المستوى الجماهيرى العام مازالت تهيىء للحزب الوطنى الديمقراطى فرصة التمتع بالأغلبية الشعبية فلا يجدر أن تكون هذه الحقيقة محورا ودافعا لغيره من الأحزاب الشرعية لكى تتعجل الأمور وتركز حركتها ودعايتها الحزبية على محاولة إنكارها ، وتنسى أو تتناسى أنه لا سبيل أمامها لكى تحقق بدورها نموا مطردا إلا العمل الحزبى السليم فى الإطار الديمقراطى المستمر .

كذلك فإن أى مواقف حزبية تحاول القفز فوق النمو الحزبى والديمقراطى الطبيعى ، لن يكون لها من نتائج إلا عثرات تعرقل ذلك النمو وتدفع الحركة السياسية بأكملها إلى الوراء .

جذب الجماهير .. كيف ؟!

ثالثا : الطرف الشعبى العام :

ـ ليس هناك أدنى شك أن الدور الشعبى العام له أهميته الكبرى فى تعميق وتوسيع التطبيق الديمقراطى ، فهو أولا وأخيرا الطرف الفاعل والمستفيد الأول من ثمار النمو الديمقراطى ، واذا كانت أمراض الممارسة الديمقراطية قبل ثورة يوليو وبعدها قد دفعت جموعا كثيرة من المواطنين الى عدم المشاركة فى الحركة السياسية بصفة عامة ـ والحركة الحزبية بصفة خاصة ـ فإن تأصيل المنطق الديمقراطى لكى يصبح وسيلة الى غاية تتركز فى تطوير المجتمع الى الأفضل . ولا تبتعد عن قضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ، كفيل بجذب اهتمام المواطن العادى مرة أخرى للمشاركة فى الحياة السياسية والحزبية ، ولعل هذا التأصيل فى نطاق هذا المفهوم كفيل

فى حد ذاته ليحمى كثيرا من شباب هذا الجيل من الوقوع فريسة للاستقطاب من جانب جماعات متعددة فى مقدمتها الجماعات الارهابية التى تركز دائماً على استغلال مشاكله الاجتماعية لكى ينحاز اليها .

ومن هنا تتعاظم مسئولية جميع الأحزاب السياسية لكى تمزج بين العمل الحزبى والعمل الاجتماعى اكتسابا لثقة الجماهير ، وترسيخا للمفهوم الديمقراطى فى حركتها واقتناعها واخيرا علاجا لتلك الظاهرة السلبية التى تشكل عاملا هاما من عوامل تراجع نسبة مشاركة الجماهير فى الحركة السياسية والحزبية .

والآن فلا يبقى من حديثنا فى هذا الجزء ، عما يثار عن أزمة التطبيق الديمقراطى ، إلا أن نؤكد أن أحدا لايمكن أن يقول إننا وصلنا إلى درجة الكمال فى الممارسة الديمقراطية ، ولكننا يقينا نسير على الطريق الصحيح ، وتحققت قفزات ايجابية الى الأمام اختصرت كثيرا من الوقت والطريق ، واننا بايدينا يمكن أن نحقق قفزات اخرى ، وبأيدينا أيضا يمكن أن نضع عقبات فى الطريق ، ويشجع على الاطمئنان والتفاؤل أن الرئيس مبارك على اقتناع كبير - اكده قوله وفعله - بأنه يعتبر الانجاز الديمقراطى من أهم انجازات عهده وفى مقدمتها ، ويبقى أن يعمل الجميع ليترسب فى وجدان كل مواطن ، أن الاسلوب الديمقراطى هو منهج حياة وأن كل من يعيش على أرض هذا الوطن يرفض فى وجدانه ايضا العمل التآمرى او الارهاب الذى يسعى الى المساس بالشرعية الدستورية .

●●●

خاتمة

أمام الله والمواطن ..

● وقبل أن أصل إلى نهاية هذه المذكرات فإننى لابد أن أتوجه بشكر خالص وصادق إلى مجموعة كبيرة من الزملاء والأبناء الذين كانت لهم جميعا جهود مفعمة بالاخلاص والصدق وحب الوطن ساهمت فى تأكيد كثير من المعانى والمواقف التى وردت فى هذه المذكرات ، ويعفينى من ذكر اسمائهم كثرتهم وأنهم يعرفون أنفسهم .

● كذلك فإننى أتوجه بشكر خالص إلى الاستاذ الكبير الصديق خالد محمد خالد الذى تفضل باهداء تقديم لهذه المذكرات ليكون شهادة أعتز وأفخر بها تتصدر هذا الكتاب .

● وبعد عزيزى القارىء الكريم ، فلا يبقى أمامى إلا أن أسجد لله سبحانه وتعالى حمدا وعرفانا أن أعطانى القدرة على اخراج هذه المذكرات الى حيز الوجود ، ولا أجد ما أقوله إلا أننى وضعت نصب عينى أن أرضى ضميرى أمام ربى جلت قدرته ، وأمام كل مواطن على أرض هذا الوطن فلم اسع إلا وراء الحقيقة ، وهو اجتهاد قد يصيب وقد يخطىء ، ولكننى يقينا لم اسع الى ارضاء طرف على حساب طرف ولم اسع ايضا الى ارضاء كل الأطراف ، اقتناعا بتلك الحكمة الصينية التى تقول « اعرف طريقا مؤكدا للفشل ، أن تحاول ارضاء كل الناس » لعلى قد اصبت وما أجرى إلا على الله ، إنه نعم المولى ونعم النصير ، والحمد لله أولا واخيرا .

تم بحمد الله

فهرس

صفحة

● الرجل .. وتجربته .. !! ٥
● تمهيد ١١

الفصل الأول

● أحداث يناير ١٩٧٧ .... ٢٠
● المتغيرات السياسية ٢٤
● المتغيرات الاقتصادية ٣٣
● سياسة الصدمة .. الشرارة ٣٩
● انفجار الأحداث ولحظاتها الحرجة ٤٧
● ظلال التطورات اللاحقة ٥٦

الفصل الثانى

● مؤامرة أكتوبر سنة ١٩٨١ .... ٦١
● خلفيات نشأة الإرهاب فى مصر ٦٣
● الثورة .. والإخوان .. ولعبة التوازنات السياسية ٧٢
● مرحلة السبعينات وتصاعد التطرف الدينى ٨٠
● مقدمات قرارات سبتمبر ٩٠
● الجهود الأمنية والسياسية التى أسهمت فى إجهاض المؤامرة ٩٧
● حلقات المؤامرة وأسباب فشلها ١١٠
● كيف نواجه الإرهاب ؟ ١٢٧

الفصل الثالث

● التطبيق الديمقراطى بعد أحداث أكتوبر ١٩٨١ .... ١٤١
● ملامح المسرح السياسى بعد أحداث أكتوبر ١٩٨١ .... ١٤٤
● التطورات التى هيأت للتغيير ١٤٦
● دور وزير الداخلية وتأثيره فى المناخ السياسى العام ١٥١
● المسار الديمقراطى بعد أكتوبر ١٩٨١ .... ١٥٩
● وماذا كان موقف السلطة بعد ولاية مبارك ؟ ١٧٩
● ماذا بشأن التزام الطرف الثانى ممثلا فى القوى السياسية ؟! ١٨٧
● العمليات الانتخابية ومتغيراتها ٢٠٤
● الملابسات التى سبقت انتخابات مايو ١٩٨٤ .... ٢١٦
● أبعاد الصورة الحقيقية لانتخابات مايو ١٩٨٤ .... ٢٣٣
● الحكم المحلى والديمقراطية ٢٤٦
● أزمة الديمقراطية فى مصر ٢٦٣
● خاتمة ٢٧٨

المؤلف

- تخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٤٥ .
- حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٦٨ .
- ألحق بمباحث أمن الدولة فور قيام ثورة يوليو .
- تدرج فى مناصب الجهاز حتى عين نائبا للمدير فى مايو سنة ١٩٧١ ثم مديرا له فى أبريل ١٩٧٥ .
- اختير وزيرا للداخلية عقب اغتيال الرئيس الراحل السادات حتى يوليو سنة ١٩٨٤ عندما اختير وزيرا للحكم المحلى حتى نوفمبر ١٩٨٦ .
- تعرض لمحاولة اغتيال فى مايو سنة ١٩٨٧ قامت بها مجموعة إرهابية وكتبت له النجاة بارادة الله سبحانه وتعالى .

